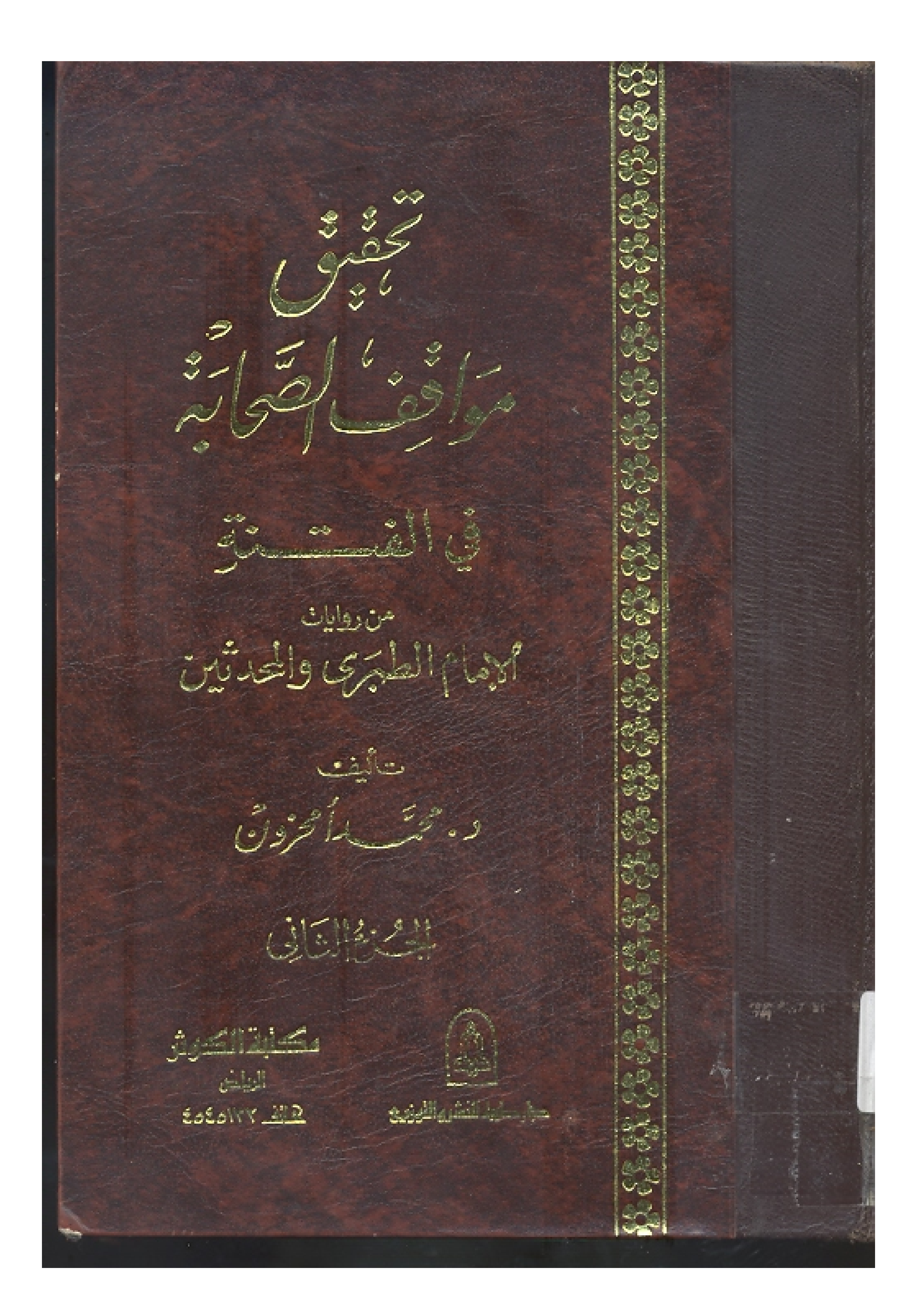


تحقيق
مواقف الصحابة
في الفتنة
من روايات
الإمام الطبري والمحدثين
تأليف
د. محمد أمحزون
الجزء الثاني
مكتبة الكوثر
الرياض
دار طيبة للنشر والتوزيع

هذا الكتاب في الأصل عبارة عن رسالة دكتوراه
من كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة محمد الأول ـ وجدة ـ المغرب .
بإشراف د. فاروق حمادة .
وقد نوقشت بتاريخ ٢/١٢/١٩٨٩ وتمت إجازتها .

الطبعة الأولى
١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م

الناشر

مكتبة الكوثر للنشر والتوزيع
الرياض ـ ت: ٤٥٤٥١٣٢
شارع العليا العام
ص . ب: ١٦٨٦٣ الرمز: ١١٤٧٤

دار طيبة للنشر والتوزيع
الرياض ـ ت: ٤٢٥٣٧٣٧
شارع السويدي غرب النفق
ص. ب: ٧٦١٢ فاكس: ٤٢٥٨٢٧٧

□ الباب الثاني □

○ الفتنة الأولى ○

○ الفصل الثالث ○

الفتنة الأولى في ميزان الوحي وموقف الصحابة والتابعين منها .

○ المبحث الأول : الفتنة في ميزان الوحي .

○ المبحث الثاني : موقف الصحابة من الفتنة .

○ المبحث الثالث : موقف التابعين ومن بعدهم من الفتنة .

✹ ✹ ✹


بسم الله الرحمن الرحيم

□ المبحث الأول □

○ الفتنة في ميزان الوحي ○

لقد أخبر النبي - ﷺ - عن وقوع الفتنة ، وثبت بالخبر القطعي من طريق الوحي أن عثمان - رضي الله عنه - على الحق ، وأنه سيقتل ظلماً ، وأمر باتباعه ، فكيف يتطرق إلى الوهم إذاً أنه على باطل ! .

فقد ورد في الحديث الصحيح أن النبي - ﷺ - أخبره أن الله يقمصه بقميص ، وأن المنافقين يريدونه على خلعه ، وأمره أن لا يخلعه ، وفي بعض الطرق أنه توعّده على خلعه ، وأمره بالصبر ، فامتثل أمره ، وصبر على ما ابتلي به .

وهذا أقوى دليل أنه كان على الحق ، وماذا بعد الحق إلا الضّلال ! فمن خالفه تنكب طريق الحق ، كيف لا ! وقد وصف رسول الله - ﷺ - الذين أرادوا خلعه بالنفاق ، فعلم بالضرورة أن كل ما ورد عنه مما يوجب الطعن عليه دائر بين مفترى عليه ومختلف ، وبين محمول - على تقدير صحته - على أحسن التأويلات ليكون معه على الحق تصديقاً لخبر النبوة المقطوع بصدقه .

روى الترمذي عن أبي الشعثاء[1] أن خطباء قامت بالشام بعد الفتنة وفيهم رجال من أصحاب رسول الله - ﷺ - فقام آخرهم رجل يقال له مُرَّة بن كعب - له صحبة - فقال : لولا حديث سمعته من رسول الله-

---

(١) هو جابر بن زيد الأزدي أبو الشعثاء البصري ، روى عن ابن عباس وابن عمر ومعاوية وغيرهم ، قال ابن عباس فيه : لو أن أهل البصرة نزلوا عند قول جابر بن زيد لأوسعهم علمًا من كتاب الله .
=

ﷺ – ما قمت ، وذكر الفتن فقرّبها – أي الرسول – ﷺ – فمرّ رجل مقنّع في ثوب فقال : « هذا يومئذ على الهدى » فقمت إليه فإذا هو عثمان ابن عفان ، فأقبلت عليه بوجهه ، فقلت : هذا ؟ قال : « نعم »[1].

وفي « فضائل الصحابة » لأحمد بن حنبل عن كعب بن عُجْرة – رضي الله عنه – : ذكر رسول الله – ﷺ – فتنة فقرّبها وعظّمها ، ثم مرّ رجل متقنع في ملحفة فقال : « هذا يومئذ على الحق » ، فانطلقت مسرعاً فأخذت بضبعيه [2]، فقلت : هذا يا رسول الله ؟ قال : « هذا » ، فإذا عثمان بن عفان [3].

وعن عبد الله بن عمر – رضي الله عنهما – أن رسول الله – ﷺ – ذكر فتنة فقال: «يُقتل فيها هذا مظلوماً»- يعني عثمان – رضي الله عنه – [4].

وروى الحاكم في « مستدركه » عن موسى بن عقبة قال : حدثني أبو أمي أبو حبيبة أنه دخل الدار وعثمان محصور فيها ، وأنه سمع أبا هريرة يستأذن

= وثقه ابن معين وأبو زرعة والعجلي ، وقال ابن حبان في « الثقات » : كان فقيهاً . ولما توفي قال قتادة : اليوم مات أعلم أهل العراق . ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، ج ٧ ، ص ١٧٩ . وابن معين : « التاريخ » ، ج ٢ ، ص ٧٣ . والعجلي : « تاريخ الثقات » ، ص ٩٣ . والفسوي : « المعرفة والتاريخ » ، ج٢ ، ص ١٢ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج ، ٢ ص ٣٨ .

(١) أخرجه الترمذي في « سننه » ، كتاب المناقب ، ج ٥ ، ص ٢٩١ . وقال : حديث حسن صحيح . وصححه الألباني « صحيح سنن الترمذي » ٢١٠/٣ برقم ٢٩٢٢) .

(٢) أي : بعضديه . ابن منظور : « لسان العرب » .

(٣) رواه أحمد في « فضائل الصحابة » ، ج ١ ، ص ٤٥٠ . قال المحقق : إسناده صحيح .

(٤) أخرجه الترمذي في « سننه » ، كتاب المناقب ، ج ٥ ، ص٢٩٣ ، وقال : حديث حسن صحيح . وذكر صاحب تحفة الأحوذي (ج٤ ص ٣٢٣) عن ابن حجر أنه قال : إسناده صحيح ، وحسنه الألباني « صحيح سنن الترمذي » (٢١٠/٣ برقم٢٩٢٥) .

عثمان في الكلام فأذن له ، فقام فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : إني سمعت رسول الله - ﷺ - يقول : « إنكم تلقون بعدي فتنة واختلافاً » ، فقال له قائل من الناس : فمن لنا يا رسول الله ؟ فقال : « عليكم بالأمين وأصحابه » - يعني عثمان -[1].

وأخرج أحمد بن حنبل في « الفضائل » عن عبد الله بن حوالة - رضي الله عنه - قال : أتيت رسول الله ﷺ وهو تحت دومة[2]، وهو يكتب الناس ، فقال :« يا ابن حوالة أكتبك ؟ » قلت : نعم يا رسول الله ، قال : « كيف أنت يا عبد الله بن حوالة وفتنة تكون في أقطار الأرض ؟ » قلت : ما خار لي الله ورسوله ، فقال : « اتبع هذا الرجل فإنه يومئذ ومن اتبعه على الحق » ، قال : فاتبعته فأخذت بمنكبه فلفتّه ، قلت : هذا يا رسول الله ؟ قال : « نعم » ، وإذا هو عثمان بن عفان[3].

وأخرج ابن عساكر عن بدر بن خالد قال : وقف علينا زيد بن ثابت يوم الدار فقال : أما تستحيون ممن تستحي منه الملائكة ؟ قلنا : وما ذاك ؟ فقال : سمعت رسول الله - ﷺ - يقول :« مر بي عثمان وعندي جيل[4] من الملائكة فقالوا : شهيد من الأميين يقتله قومه ، إنا لنستحي منه » . فقال بدر : فانصرفنا عصابة من الناس[5].

وروى أحمد في « مسنده » وابن شبّة في « تاريخ المدينة » عن عبد الله

---

(١) أخرجه الحاكم في « مستدركه » ، ج ٣ ، ص ٩٩ . وصحّح إسناده ووافقه الذهبي . ورواه أحمد في « فضائل الصحابة » ، ج ١ ، ص ٤٥١ . قال المحقق : إسناده صحيح . وقال ابن كثير في « البداية » : إسناده جيد ، ج ٧ ، ص ٢١٠ .

(٢) واحدة الدوم ، وهو شجر ضخم يشبه النخل . ابن منظور « لسان العرب » .

(٣) أحمد : « فضائل الصحابة » ، ج ١ ، ص ٤٤٨ . قال المحقق ، إسناده صحيح .

(٤) أي صنف : ابن منظور : « لسان العرب » .

(٥) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، ص ٨٨ .

ابن حوالة – رضي الله عنه – عن النبي – ﷺ – أنه قال : « من نجا من ثلاث فقد نجا » قالوا : ماذا يا رسول الله ؟ قال : « موتي [1]، وخروج الدَّجال ، وقتل خليفة مصطبر بالحق يعطيه »[2].

وعن أنس بن مالك – رضي الله عنه – قال : قال رسول الله – ﷺ – : « إن لله سيفاً مغموداً في غمده ما دام عثمان بن عفان حيّاً ، فإذا قتل عثمان جُرِّد ذلك السيف ، فلم يُغمد إلى يوم القيامة »[3].

وأخرج الإمام البخاري في « الجامع الصحيح » عن أبي موسى الأشعري – رضي الله عنه – أن النبي – ﷺ – دخل حائطاً ، فجاء رجل يستأذن فقال : « ائذن له وبَشّره بالجنة » ، فإذ أبو بكر ، ثم جاء آخر يستأذن فقال : « ائذن له وبشره بالجنة » ، فإذا عمر ، ثم جاء آخر يستأذن ، فسكت هنيهة ثم قال : « ائذن له وبشره بالجنة على بلوى تصيبه » ، فإذا عثمان بن عفان[4].

ويعقب ابن حجر على ذلك بقوله : أن النبي – ﷺ – أشار بالبلوى المذكورة إلى ما أصاب عثمان في آخر خلافته من الشهادة يوم الدار[5].

ثم قال في مقام آخر : قال ابن بطال : إنما خص عثمان بذكر البلاء مع

---

(١) ربما يقصد ما سيحدث بعد موته – ﷺ – من فتنة ارتداد العرب عن الإسلام . وهذا من أعلام النبوة .

(٢) رواه أحمد في « المسند » ، ج ٤ ، ص١٠٥ ، ١٠٩ . وابن شبة في « تاريخ المدينة » ، ج ٣ ، ص ١٠٧٦ . والحاكم في « مستدركه » ، ج ٣ ، ص ١٠١ . وقال الحاكم : صحيح الإسناد ، ووافقه الذهبي .

(٣) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، ص ٤٥٦ .

(٤) أخرجه البخاري في « الجامع الصحيح » ، كتاب أصحاب النبي ، ج ٤ ، ص ٢٠٢ . ومسلم في « الجامع الصحيح » ، كتاب الفضائل ، ج ١٥ ، ص١٧٠ .

(٥) ابن حجر : « الفتح » ، ج ٧ ، ص ٣٨ .

أن عمر قتل أيضاً ، لكون عمر لم يمتحن بمثل ما امتحن عثمان من تسلط القوم الذين أرادوا منه أن ينخلع من الإمامة بسبب ما نسبوه إليه من الجور والظلم مع تنصله من ذلك ، واعتذاره عن كل ما أوردوه عليه ، ثم هجومهم عليه في داره وهتكهم ستر أهله ، وكل ذلك زيادة على قتله [1] .

وعن أنس بن مالك – رضي الله عنه – قال : صعد رسول الله – ﷺ – أحداً ومعه أبو بكر وعمر وعثمان ، فرجف ، وقال : « اسكن أحد – أظنه ضربه برجله – فليس عليك إلا نبي وصديق وشهيدان »[2].

وروى ابن ماجة في « سننه » من طريق عائشة – رضي الله عنها – قالت : قال رسول الله – ﷺ – : « يا عثمان إن ولاك الله هذا الأمر يوماً ، فأرادك المنافقون أن تخلع قميصك الذي قمصك الله – يعني الخلافة – فلا تخلعه » ، يقول ذلك ثلاث مرات [3].

وفي رواية الترمذي : « يا عثمان إنه لعل الله يقمصك قميصاً ، فإن أرادوك على خلعه فلا تخلعه لهم »[4].

وعند ابن شبة : « يا عثمان إنك مستشهد فاصبر صبَّرك الله ولا تخلعنَّ قميصاً قمصك الله » [5].

وفي « السنة » لابن أبي عاصم : « يا عثمان إن الله مقمصك قميصاً ، فإن أرادك المنافقون على خلعه فلا تخلعه »[6].

---

(١) ابن حجر : « الفتح » ، ج ١٣ ، ص ٥١ .

(٢) سبق تخريجه في ص ٤٧٩ هامش (٢) .

(٣) أخرجه ابن ماجه في سننه ، باب فضل عثمان ، ج ١ ، ص ٤١ . وصححه الألباني « صحيح سنن ابن ماجة » ١/٢٥ برقم ٩٠ .

(٤) سبق تخريجه ص ٤٧٦ هامش (٢) .

(٥) رواه ابن شبة في « تاريخ المدينة » ، ج ٣ ، ص١٠٦٩ – ١٠٧٠ .

(٦) أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» ، ج٢، ص٥٦٢. قال المحقق الألباني: حديث صحيح.

وفي رواية ابن عساكر : « يا عثمان إنك ستؤتى الخلافة من بعدي ، وسيريدك المنافقون على خلعها فلا تخلعها »[1].

وعن أبي سهلة[2] قال : « قال لي عثمان يوم الدار : إن رسول الله - ﷺ - قد عهد إليَّ عهداً ، فأنا صابر عليه » [3].

وحدث أيضاً عن عثمان - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله - ﷺ - : « إنك ستُبلَى بعدي فلا تقاتلنَّ »[4].

وروي عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال : « رأيت رسول الله - ﷺ - وضع يده على كتف عثمان وقال : « كيف أنتم إذا قتلتم إمامكم ، وتجالدتم بأسيافكم ، وورث دنياكم شراركم ، فويل لأمتي ! فويل لأمتي ! إذا فعلوه ! » [5].

وروي عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : بلغني أن رسول الله - ﷺ - ذكر فتنة فقربها فأتيته بالبقيع - وعنده أبو بكر وعمر وعثمان وطلحة والزبير - فقلت : يا رسول الله ! بلغني أنك ذكرت فتنة ، قال : « نعم ،

---

(١) ابن عساكر :« تاريخ دمشق » ، ص ٢٨٨ .

(٢) هو : أبو سهلة مولى عثمان بن عفان ، روى عن مولاه وعائشة ، قال العجلي : كوفي ، تابعي ثقة ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال ابن حجر في « التقريب » : ثقة .
ترجم له : العجلي : « تاريخ الثقات » ، ص ٥٠٠ .
وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، ج ٩ ، ص ٣٨٨ . وابن حبان : « الثقات » ، ج٥ ، ص ٥٧٠ . وابن حجر : « التقريب » ج ٢ ، ص ٤٣٢ .

(٣) أخرجه الترمذي في « سننه » ، كتاب المناقب ، ج ٥ ، ص ٢٩٥ . وقال : حديث حسن صحيح . والحاكم في «المستدرك » ، ج ٣ ، ص ٩٩ . وقال : هذا حديث صحيح، ووافقه الذهبي، وصححه الألباني («صحيح سنن الترمذي» ٢١٢/٣ برقم ٢٩٢٨).

(٤) رواه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » ، ص ٢٨٤ .

(٥) ذكره المحب الطبري في « الرياض النضرة » ، ج ٣ ، ص ٥٨ . وقال : أخرجه الحاكم .

كيف أنتم إذا اقتتلت فئتان دينهما واحد وصلاتهما واحدة وحجّهما واحد » . قال أبو بكر : أدركها يا رسول الله ؟ قال : « لا » قال : الله أكبر ، قال عمر : أدركها يا رسول الله ؟ قال : « لا » قال : الله أكبر ، قال عثمان : أدركها يا رسول الله ؟ قال : « نعم ، وبك يُبتلون ... »[1].

وروى خيثمة في « فضائل الصحابة » عن عبد الملك بن عمير [2] قال : « أرسلت امرأة من الأنصار إلى النعمان بن بشير تسأله عن كلام ابن خارجة عند الموت » فكتب إليها : « إني أخبرك أني حضرت فعرج بروحه حتى ما شككت أنه الموت ، إذ أعاد الله عز وجل إليه روحه ، فقال : « محمد - ﷺ - خاتم النبيين ، كان ذلك في الكتاب الأول ، صدق ، صدق . أبو بكر خليفة رسول الله - ﷺ - الضعيف في نفسه القوي في أمر الله ، كان ذلك في الكتاب الأول ، صدق ، صدق . عمر بن الخطاب ، وهو أقوى الثلاثة ، القوي في أمر الله عز وجل ، القوي في نفسه ، كان ذلك في الكتاب الأول ، صدق ، صدق . عثمان بن عفان ، كان ذلك في الكتاب

---

(١) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » (المخطوط) ، ج ١٢ ، ص ٣٥٧ .

(٢) هو عبد الملك بن عمير بن سويد بن حارثة القرشي القبطي أبو عمر الكوفي ، رأى علياً وأبا موسى ، وروى عن جابر بن سمرة وجندب بن عبد الله وجرير بن عبد الله وأم عطية الأنصارية وأم العلاء الأنصارية ، ذكر البخاري أن ابن عمير يقول : إني لأحدث بالحديث فما أترك منه حرفاً . وقال العجلي : يقال له ابن القبطية ، كان على الكوفة ، وهو صالح الحديث ، روى أكثر من مائة حديث ، تغير حفظه قبل موته . وقال النسائي : ليس به بأس . وذكره ابن حبان في ثقات التابعين . توفي عام ١٣٦ هـ (٦٥٣ م) . ترجم له : ابن معين « التاريخ » ، ج٢ ، ص ٣٧٣ . وخليفة : « الطبقات » ص ١٦٣ .والبخاري : « التاريخ الكبير » ، ٤٢٦/١/٣ . والعجلي : « تاريخ الثقات » ، ص ٣١١ . وابن حبان : « الثقات » ، ج ٧ ص ١١٧٦ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج ٦ ، ص٤١١ .

الأول ، مضت اثنتان وبقي أربع ، اختلف الناس ، ارجعوا إلى خليفتكم ، فإنه مظلوم »[1].

وقال الإمام البخاري في ترجمة زيد بن خارجة : « توفي زمن عثمان ،وهو الذي تكلم بعد الموت »[2].

وعن الأوزاعي أن عمر – رضي الله عنه – أرسل إلى كعب – كعب الأحبار – فقال : « يا كعب كيف تجد نعتي ؟ – أي في التوراة – قال : أجد نعتك قرن حديد ، قال: وما قرن حديد ؟ قال : لا تأخذك في الله لومة لائم . قال : ثم مه ؟ قال : يكون بعدك خليفة تقتله أمة ظالمة له ، قال : ثم مه ؟ قال : يقع البلاء »[3].

ويفسر ابن عباس – رضي الله عنهما – قوله تعالى : ﴿ إن الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب أليم ﴾[4].

قال : الذين يأمرون بالقسط من الناس : ولاة العدل ، عثمان وَضَرْبه[5].

وعن العرباض بن سارية – رضي الله عنه – قال : وعظنا رسول الله – ﷺ – موعظة ذرفت منها العيون ووجلت منها القلوب ، فقام إليه رجل فقال : يا رسول الله! كأن هذه موعظة مودِّع ، فما تعهد إلينا ؟ أو قال : أوصنا ، فقال : « أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة لمن ولي عليكم وإن عبداً حبشيّاً ، فإنه من يعيش بعدي فسيرى اختلافاً كثيراً ، فعليكم بسنتي

---

(١) خيثمة : « فضائل الصحابة » ، لوحة ٢٤٩ .

(٢) البخاري : « التاريخ الكبير » ، ٣٨٣/١/٢ .

(٣) رواه الطبراني في « المعجم الكبير » ، ج ١ ، ص ٤٠ . وذكره المحبّ الطبري في « الرياض النضرة » ج ٣ ، ص ٥٧ ، وقال : أخرجه ابن الضّحاك .

(٤) الآية ٢١ من سورة آل عمران .

(٥) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، ص ٢١٠ .

وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي ، عضوا عليها بالنواجذ »[1].

في هذا إشارة صريحة إلى الفتنة ، ووجوب طاعة الإمام ، والالتزام بالنهج المستقيم الذي كان عليه الخلفاء الراشدون منهم عثمان بن عفان – رضي الله عنه – فقد اختصوا بصفات تميزوا بها في سلوكهم الذاتي ، وفي إدارتهم لشؤون الأمة ، ورعايتهم لدينها وعقيدتها ، وحفاظهم على النهج الذي جاء به رسول الله – ﷺ – من الدعوة والجهاد وإقامة العدل والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

والرشد ضد الغي والهوى ، وهو الاستقامة الكاملة على المنهاج النبوي ، وقد جاء وصفهم بهذه الصفة في الحديث ، ولذلك اختصّ عصرهم من بين سائر عصور الدول الإسلامية بجملة من المميزات والخصائص التي تميزه عن غيره ، حيث صار العصر الراشدي معلماً بارزاً ونموذجاً مكتملاً ذا مستوى رفيع يسعى كل مصلح إلى محاولة الوصول إليه ، ويجعله كل داعية نصب عينيه ، فيحاول في دعوته رفع الأمة إلى مستوى ذلك العصر أو قريباً منه ، ويجعله معلماً من معالم التأسي والقدوة للأجيال الإسلامية . ومن ثم صار كل مصلح وكل حاكم وكل إمام مجتهد يقاس بهذا العصر ويوزن بميزانه، حتى إن كثيراً من العلماء لقبوا الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز خامس الخلفاء الراشدين ونسبوه إليهم[2]، وذلك لأنه سار بسيرتهم ، وسلك طريقهم ، وأعاد في خلافته رغم قصرها (٩٩ -١٠١هـ/٧١٧ - ٧١٩م) معالم نهجهم، وأحيا طريقتهم في الحكم والإدارة وسياسة الرعية .

---

(١) أخرجه أبو داود في «سننه»، كتاب السنة، ج ٤، ص ٢٠١. والترمذي في «سننه»، كتاب المناقب، ج ٤، ص ١٥٠. وقال: حديث حسن صحيح، وأحمد في «مسنده»، ج ٤، ص ١٢٦. وصححه الألباني («صحيح سنن أبي داود» ٣/٨٧١ برقم ٣٨٥١).

(٢) انظر ابن الجوزي: «سيرة ومناقب عمر بن عبد العزيز»، ص ٧٢.

□ المبحث الثاني □

○ موقف الصحابة - رضي الله عنهم - من الفتنة ○

إن المتتبع لأحداث الفتنة في تاريخ الإمام الطبري وكتب التاريخ الأخرى من خلال روايات أبي مخنف والواقدي وابن أعثم، وغيرهم من الإخباريين يشعر أن الصحابة هم الذين كانوا يحركون المؤامرة ويثيرون الفتنة. فأبو مخنف ذو الميول الشيعية لا يتورع في اتهام عثمان بأنه الخليفة الذي كثرت سقطاته فاستحق ما استحقه[1]، ويظهر طلحة في مروياته كواحد من الثائرين على عثمان والمؤلبين ضده[2].

ولا تختلف روايات الواقدي عن روايات أبي مخنف، فعمرو بن العاص يقدم المدينة ويأخذ في الطعن على عثمان، وحينما جاءه الخبر بقتل عثمان، قال: أنا أبو عبد الله، إذا حككت قرحة نكأتها، وإن كنت لأحرض عليه حتى إني لأحرض عليه الراعي في غنمه في رأس الجبل[3].

أما طلحة- في زعمه- فهو حامل الثائرين ومؤلبهم[4]، ويظهر علي في روايته كواحد من الذين أسهموا في نهاية عثمان، وبنو أمية يذكرون ذلك له ويخوفونه عاقبة إقبال الدنيا عليه: « يا علي أهلكتنا، وصنعت هذا الصنيع بأمير المؤمنين. أما والله لئن بلغت الذي تريد لتمرّن عليك الدنيا »[5]. بل

---

(١) البلاذري: « أنساب الأشراف »، ج ٥، ص ٥٩.

(٢) « أنساب الأشراف »، ج ٥، ص ٧٨.

(٣) الطبري: « تاريخ الرسل »، ج ٤، ص ٣٥٦ - ٣٦٧.

(٤) « تاريخ الرسل »: ج ٤، ص ٣٧٥ - ٣٧٩.

(٥) « تاريخ الرسل »: ج ٤، ٣٦٤ - ٣٦٥.

هناك روايات أخرى للواقدي ذكر الإمام الطبري أنه أعرض عنها لبشاعتها وكراهيته لها؛ فلم يذكرها[1].

ونسب للزهري رواية يظهر فيها أن الصحابة وخاصة المهاجرين هم قتلة عثمان .

فقد جاء في خطاب العبدي[2] مشيراً إلى بعض المهاجرين قوله: « ... ثم أنكرتم من ذلك الرجل شيئاً فقتلتموه عن غير مشورة منا »[3].

ففي سند هذه الرواية يونس بن يزيد بن أبي النجاد الأيلي ، قال فيه أبو زرعة : سمعت أحمد بن حنبل يقول : في حديث يونس عن الزهري منكرات ، وسئل أحمد : من أثبت في الزهري ؟ قال : معمر ، قيل : فيونس ؟ قال : روى أحاديث منكرة[4].

أما الرواية المنسوبة للزبير – رضي الله عنه – فهي تصور المحاصرين لعثمان أصحاب حق يرضون ويغضبون من أجل الله ، وفي الجانب الآخر تصور عثمان صاحب ذنب لا بد أن يعلن توبته منه[5]، بل إنها تصور عثمان – وحاشاه من ذلك – غادراً يطلب من عليّ أن يتوسط بينه وبين القوم يمهلوه حتى يردَّ إليهم مظالمهم ، ثم يتأهب في نفس الوقت للقتال ويستعدّ بالسلاح في فترة الإمهال[6].

فهل يمكن أن نتصور أن تكون تلك رواية الزبير للفتنة ، وأن يكون موقفه

---

(١) « تاريخ الرسل » : ج ٤ ، ص ٣٥٦ .
(٢) لم أقف على ترجمته .
(٣) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٨ ، ص ٤٧٠ .
(٤) ابن حجر : « التهذيب » ، ج ١١ ، ص ٤٥١ .
(٥) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٣٦٩ .
(٦) « تاريخ الرسل » : ج ٤ ، ص ٣٧٠ .

من عثمان على تلك الشاكلة ! وهو الذي طلب يوم الدار من عثمان الدفاع عنه مع بني عمرو بن عوف ، وأكد له أنه لم يبدل ولم ينكث[1].

وعلاوة على اضطراب المتن وشذوذه عن سياق الأخبار الصحيحة ، فإن السند أيضاً لا يخلو من مقال : ففي سند هذه الرواية المنسوبة إلى الزبير عمر بن حماد ، قال فيه أبو داود : كان من الرافضة ، ذكر عثمان بشيء، فطلبه السلطان فهرب[2]. وقال الساجي[3]: يتهم في عثمان وعنده مناكير[4].

كما أن الرواية المنسوبة إلى سعيد بن المسيب جاء فيها أن الصحابة بمجملهم نقموا على عثمان مع من نقم ، وحنقوا عليه ، وخاصة أبا ذر وابن مسعود وعمار بن ياسر[5].

وآفة هذه الرواية أن فيها تدليساً ليس من النوع الممكن إقراره والتجاوز عنه[6]؛ فقد أسقط منها راوٍ متهم بالوضع والكذب ، وهو إسماعيل بن يحيى بن عبيد الله[7]، ولذلك جاء تضعيف علماء الحديث لهذه الرواية وبيان

---

(١) أحمد : « فضائل الصحابة »، ج ١ ، ص ٥١١ ، قال المحقق : إسناده صحيح .

(٢) ابن حجر : « التهذيب » ، ج ٨ ، ص ٢٣ .

(٣) هو زكريا بن يحيى بن عبد الرحمن البصري المعروف بالساجي أبو يحيى الفقيه المحدث، من كتبه : « علل الحديث » « أصول الفقه » « اختلاف الفقهاء » توفي عام ٣٠٧ هـ (٩١٩ م). ترجم له : الشيرازي : « طبقات الفقهاء »، ص ١٠٤. والذهبي: « التذكرة »، ج ٢، ٧٠٩. والأسنوي : « طبقات الشافعية »، ج ٢، ص ٢٢.

(٤) ابن حجر : « التهذيب » ،ج ٨ ، ص ٢٣ .

(٥) البلاذري : « أنساب الاشراف » ج١ ، ص ٥١٢ .

(٦) في سند الرواية عن البلاذري: حدثنا هشام بن عمار الدمشقي حدثنا محمد بن عيسى عن سميع عن محمد بن أبي ذؤيب عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال :... انظر « أنساب الأشراف » ، ج ١ ، ص ٥١٢ .

(٧) هو إسماعيل بن يحيى بن عبيد الله التيمي ، قال الدارقطني : متروك كذاب ، وقال ابن حبان : واهي الحديث ، وقال الحاكم : ذاهب الحديث ، وقال صالح بن محمد :=

زيفها عند ترجمتهم لمحمد بن عيسى بن سميع[1] راوي الخبر عن أبي ذؤيب[2]. يقول الإمام البخاري عن ابن سميع : يقال : إنه لم يسمع من أبي ذؤيب هذا الحديث يعني حديثه عن الزهري في مقتل عثمان[3].

ويقول ابن حبان: إن ابن سميع لم يسمع حديثه من أبي ذؤيب ، وإنما سمعه من إسماعيل بن يحيى فدلس عنه[4]. وقال الحاكم : أبو محمد – يعني ابن سميع – ... روى عن أبي ذؤيب حديثاً منكراً ، وهو حديث مقتل عثمان ، ويقال: كان في كتابه عن إسماعيل بن يحيى بن أبي ذؤيب فأسقطه ، وإسماعيل

= إسماعيل بن يحيى هذا يضع الحديث . انظر : ابن حبان : « المجروحين » ، ج ١ ، ص ١٢٦ . والدارقطني : « الضعفاء والمتروكون » ، ص ١٣٧ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج ٩ . ص ٣٩٠ – ٣٩٢ .

(١) هو محمد بن عيسى بن القاسم بن سميع ، قال ابن شاهين : ثقة ، وقال أبو حاتم : شيخ دمشقي يكتب حديثه ولا يحتج به ، وقال أبو داود : ليس به بأس إلا أنه كان يتهم بالقدر ، وقال : قال ابن عدي : لا بأس به ، وقال الحاكم : مستقيم الحديث ، وقال ابن حجر : صدوق يخطىء ويدلس . توفي عام ٢٠٤ هـ (٨١٩ م) . ترجم له البخاري : « التاريخ الكبير » ، ٢٠٣/١/١ . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، ج ٨ ، ص ٣٧ .
والذهبي: «الكاشف»، ج ٣، ص ٨٧. وابن حجر: «التقريب»، ج ٢ ص ١٩٨.

(٢) هو محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب أبو الحارث المدني : كان عالماً ، ثقة فقيهاً ورعاً عابداً، وقال ابن حبان في « الثقات » : كان من فقهاء أهل المدينة وعبادهم ، وكان من أقول أهل زمانه للحق ، وعظ المهدي فقال : أما إنك أصدق القوم . وثقه أحمد وابن معين ويعقوب بن شيبة والنسائي . ترجم له : ابن معين ، « التاريخ » ، ج ٢ ، ص ٥٢٥ . والجوزجاني : « أحوال الرجال » ص ١٨٨ . والدارمي : « التاريخ » ، ص ٣٠ . والذهبي : « الميزان » ، ج ٣ ،ص ٦٢٠ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج ٩ ، ص ٣٠٣ .

(٣) « التاريخ الكبير » : ٢٠٣/١/١ .

(٤) ابن حجر : « التهذيب » ، ج ٩ ، ص ٣٩١ .

ذاهب الحديث[1]. والحاكم ذو ميول شيعية معروفة، فيستحسن منه هذا القول.

وهكذا يظهر من روايات الإخباريين والرواة أن خبر تلك الأيدي التي كانت تحرك الفتنة وتشترك في إثارة الناس على عثمان هي أيدي الصحابة الذين كانوا حول عثمان كعلي وطلحة، والزبير، وعمرو بن العاص، وعمار بن ياسر، وأبي ذر الغفاري ، وعبد الله بن مسعود وعائشة وغيرهم . فهل يتصور عاقل أن يكون طلحة، والزبير، وعائشة وعمرو مشتركين في توجيه الفتنة وإضرام نارها، وهم الذين خرجوا إلى البصرة يطالبون بدم عثمان ويلومون عليًّا لعدم إسراعه في تنفيذ عقوبة القصاص على قتلة عثمان ! أفما كان يعرف من كان في جيش عليّ من أهل المدينة وغيرهم أن طلحة والزبير وعمرو بن العاص وعائشة اشتركوا في قتل عثمان ، فيرفعون صوتهم ويهزأون بهم ويبكتونهم ويفحمونهم بالحجة الدامغة ! .

وخلافاً للروايات السابقة – وهي نماذج لما رواه الإخباريون الذين لا يتورعون في إظهار الصحابة بمظهر المتآمرين على عثمان ، المحرضين عليه ، المسؤولين عن قتله ، فقد حفظت لنا كتب المحدِّثين – بحمد الله – الروايات الصحيحة التي يظهر فيها الصحابة من المؤازرين لعثمان والمنافحين عنه ، المتبرئين من قتله ، والمطالبين بدمه بعد قتله ، وبذلك يستبعد أي اشتراك لهم في تحريك الفتنة أو إثارتها .

روى الطبري وابن عساكر أن عليّاً حين أتاه الخبر بمقتل عثمان ، قال : رحم الله عثمان وخلف علينا بخير ، وقيل : ندم القوم ، فقرأ : ﴿ كمثل الشيطان إذ قال للإنسان اكفر ... ﴾[2] إلى آخر الآية[3].

---

(١) « تهذيب التهذيب » ، ج ٩ ، ص ٣٩٢ .

(٢) الآية ١٦ من سورة الحشر .

(٣) الطبري: «تاريخ الرسل»، ج ٤، ص ٣٩٢. وابن عساكر: «تاريخ دمشق»، ص ٤٤٧.

وأخرج أحمد في « فضائل الصحابة » عن عبد الرحمن بن أبي ليلى[1] قال : رأيت علياً رافعاً حضنيه[2] يقول : « اللهم إني أبرأ إليك من دم عثمان »[3].

وعن عميرة بن سعد[4] قال : كنا مع علي على شاطئ الفرات ، فمرت سفينة مرفوع شراعها ، فقال علي : « يقول الله عز وجل : ﴿ وله الجوار المنشآت في البحر كالأعلام ﴾[5] والذي أنشأها في بحر من بحاره ما قتلت عثمان ولا مالأت على قتله »[6].

---

(١) هو عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري الأوسي أبو عيسى الكوفي ، روى عن جماعة من الصحابة منهم علي . وقال إسحاق بن منصور عن ابن معين : ثقة . وذكره ابن حبان في الثقات . قال ابن حجر : فقد بمعركة دير الجماجم ، وقد اتفقوا على أن الجماجم كانت سنة ٨٢ هـ (٧٠١ م) . انظر : ابن معين « التاريخ »، ج ٢ ، ص ٣٥٦ . والعجلي : « تاريخ الثقات » ، ص ٢٩٨ . وابن حبان : « الثقات » : ج ٥ ، ص ١٠٠ . و ابن حجر : « التهذيب » ، ج ٦ ، ص ٢٦٠ .

(٢) الحضن : ما دون الإبط إلى الكشح ، وقيل : الجنب ، راجع : ابن منظور : « لسان العرب ».

(٣) أحمد : « فضائل الصحابة » ، ج ١ ، ص٤٥٢ . قال المحقق : إسناده حسن . ورواه ابن سعد في « طبقاته » من طرق كلها بأسانيد صحيحة ، ج ٣ ، ص١٠٣ .

(٤) هو عميرة بن سعد الهمداني اليامي أبو السكن الكوفي ، روى عن علي وأبي هريرة في بضعة عشر رجلاً من الصحابة . وثقه ابن معين والبخاري . وقواه ابن حبان ، ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ج ٦ ص ٢٩٩ . والبخاري : « التاريخ الكبير » ، ٦٨/١/٤ . والذهبي : « الميزان » ، ج ٣ ، ص ٢٩٨ .

(٥) الآية ٢٤ من سورة الرحمن .

(٦) رواه أحمد في « فضائل الصحابة » ، ج ١ ، ص ٤٥٨ . قال المحقق : إسناده حسن . والبخاري : في « التاريخ الكبير » ، ٦٨/١/٤ .

وروي ابن عساكر في « تاريخه » عن سالم بن أبي الجعد[1] قال : « كنا مع ابن الحنفية في الشِّعْب[2] فسمع رجلاً ينتقص عثمان وعنده ابن عباس ، فقال : يا أبا عباس ! هل سمعت أمير المؤمنين عشية سمع الضجة من قبل المربد[3] فبعث فلان بن فلان فقال : اذهب فانظر ما هذا الصوت ؟ فجاء فقال : هذه عائشة تلعن قتلة عثمان والناس يؤمِّنون فقال عليّ : وأنا ألعن قتلة عثمان في السهل والجبل ، اللهم العن قتلة عثمان ، اللهم العن قتلة عثمان في السهل والجبل ، ثم أقبل ابن الحنفية عليه وعلينا فقال : أما فيَّ وفي ابن عباس شاهدا عدل ؟ قلنا : بلى ! قال : قد كان هذا »[4].

وأخرج ابن أبي شيبة في «مصنفه» عن سرية زيد بن أرقم قالت: «جاء علي يعود زيد بن أرقم- له صحبة- وعنده القوم، فقال للقوم: أنصتوا واسكتوا، فوالله لا تسألوني اليوم عن شيء إلا أخبركم به، فقال له زيد: أنشدك الله؟ أنت قتلت عثمان؟ فأطرق ساعة ثم قال: والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ما قتلته ولا أمرت بقتله وما سرَّني»[5].

---

(١) هو سالم بن أبي الجعد رافع الأشجعي : من ثقات التابعين ، وثقه ابن معين وأبو زرعة والنسائي ، وقال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث ، وقال العجلي : تابعي ، ثقة، وقال إبراهيم الحربي: مجمع على ثقته . انظر ابن معين « التاريخ »، ج ٢ ص ١٨٦. والبخاري: « التاريخ الكبير »، ١٠٧/٢/٢.
والعجلي: « تاريخ الثقات »، ص ١٧٣. والذهبي: « الميزان »، ج ٢، ص ١٠٩.

(٢) هو شعب أبي يوسف بمكة ، كان منزل بني هاشم ومساكنهم ، وهو الشعب الذي آوى إليه رسول الله - ﷺ - لما تحالفت قريش على بني هاشم : انظر ياقوت : « معجم البلدان » ، ج ٣ ، ص٣٤٧ .

(٣) مربد البصرة ، قال ياقوت : هو من أشهر محالها ، وكان يكون سوق الإبل فيه قديماً ، ثم صار محلة عظيمة سكنها الناس ، وبه كان مفاخرات الشعراء ومجالس الخطباء : المصدر نفسه ، ج ٥ ، ص ٩٨ .

(٤) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، ص ٤٧٦ . وأحمد : « فضائل الصحابة » ، ج ١ ، ص ٤٥٥ . قال المحقق : إسناده صحيح .

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» ج ١٥، ص ٢٠٩. وأخرجه الحاكم في «المستدرك»=

وروى ابن عساكر بإسناده إلى علي - رضي الله عنه - يقول : « والله ما شاركت وما قتلت ولا أمرت ولا رضيت - يعني بقتل عثمان »[1].

وروى ابن سعد في « الطبقات » عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : « سمعت علياً يقول حين قتل عثمان : والله ما قتلت ولا أمرت بقتله، ولكن غلبت - يقول ذلك ثلاث مرات »[2].

وفي « أنساب الأشراف » للبلاذري عن مسلم بن يسار[3] قال : « سألت ابن عمر : هل شرك علي في دم عثمان ؟ فقال : لا والله ما علمت ذلك في سرٍّ ولا علانية، ولكن كان رأساً يُفزع إليه، فألحق به ما لم يكن »[4].

وعن ابن سيرين قال : « لقد قتل عثمان يوم قتل وما أحد يتَّهم علياً في قتله »[5]. وروى ابن شبّة في « تاريخ المدينة » عن راشد بن كيسان[6] قول

= من طريق عبدة بن إسماعيل، ج ٣، ص ١٠٦.

(١) ابن عساكر : « تاريخ دمشق »، ص ٤٤٥. وابن أبي شيبة : « المصنف »، ج ١٥، ص ٢٠٨.

(٢) ابن سعد : « الطبقات »، ج ٣، ص ٨٢. وعبد الرزاق : « المصنف »، ج ١١، ص ٤٥٠.

(٣) هو مسلم بن يسار الجُهني. قال فيه ابن سعد، وكان مسلم ثقة فاضلاً عابداً ورعاً، وقال العجلي : بصري تابعي ثقة، وذكره ابن حبان في « ثقات التابعين ». ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ج ٧، ص ١٨٦. والعجلي : « تاريخ الثقات »، ص ٤٢٩. والفسوي : « المعرفة والتاريخ »، ج ٢، ص ٨٥. ابن حجر : « التهذيب »، ج ١٠، ص ١٤٢.

(٤) البلاذري : « أنساب الأشراف »، ج ١، ص ٥٩٣.

(٥) « أنساب الأشراف »، ج ١، ص ٥٩٣.

(٦) هو راشد بن كيسان العبسي أبو فزارة الكوفي. وثقه ابن معين، وقال أبو حاتم : صالح، وقال الدارقطني : ثقة كيّس، ولم أر له في كتب أهل النقل ذكراً بسوء. =

علي - رضي الله عنه - : « اللهم لم آمر ولم أرض »[1].

وعن شداد بن أوس - له صحبة - قال : « لما اشتد الحصار بعثمان يوم الدار أشرف على الناس ، فقال : يا عباد الله ! - قال - : فرأيت علي بن أبي طالب خارجاً من منزله معتمّاً بعمامة رسول الله - ﷺ - متقلّداً سيفه ، أمامه الحسن وعبد الله بن عمر في نفر من المهاجرين والأنصار حتى حملوا على الناس وفرقوهم ثم دخلوا على عثمان فقال له علي : السلام عليك يا أمير المؤمنين . إن رسول الله - ﷺ - لم يلحق هذا الأمر حتى ضرب بالمقبل المدبر ، وإني والله لا أرى القوم إلا قاتلوك ، فمرنا فلنقاتل ، فقال عثمان : أنشد الله رجلاً رأى الله حقّاً وأقرّ أن لي عليه حقّاً أن يهريق في سبيلي ملء محجمة من دم أو يهريق دمه فيَّ ، فأعاد عليّ عليه القول ، فأجابه بمثل ما أجابه . قال : فرأيت عليّاً خارجاً من الباب وهو يقول : اللهم إنك تعلم أنا بذلنا المجهود ، ثم دخل المسجد وحضرت الصلاة ، فقالوا له: يا أبا الحسن! تقدم فصلِّ بالناس ، فقال : لا أصلي بكم والإمام محصور ، ولكن أصلي وحدي ، فصلَّى وحده ، وانصرف إلى منزله فلحقه ابنه وقال : والله يا أبت قد اقتحموا عليه الدار ، قال : إنا لله وإنا إليه راجعون .

هم والله قاتلوه . قالوا : أين هو يا أبا الحسن ؟ قال: في الجنة والله زلفى ، قالوا : وأين هم يا أبا الحسن ؟ قال : في النار والله - ثلاثاً - »[2].

وروى ابن عساكر بإسناده إلى علي - رضي الله عنه- قال: «لقد علمت

= ترجم له : البخاري : « التاريخ الكبير » ، ٢/١/٢٩٦ .
وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، ج ٣ ، ص ٤٨٥ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج ٣ ، ص ٢٢٧ . والخزرجي : « خلاصة تذهيب تهذيب الكمال » ، ص ١١٣ .

(١) ابن شبَّة : « تاريخ المدينة المنورة » ، ج ٤ ، ص ١٢٢٢ .

(٢) المحب الطبري : « الرياض النضرة » ، ج ٣ ، ص ٦٨ .

عائشة أن جيش المروة وأهل النهر – النهروان – ملعونون على لسان محمد – ﷺ – « ويعني ذلك أن الحديث مرفوع إلى رسول الله – ﷺ – » وقال أبو بكر بن عياش : « جيش المروة : قتلة عثمان ، وأهل النهروان الخوارج »[1].

وقد اعتنى الحافظ ابن عساكر بجمع الطرق الواردة عن علي أنه تبرأ من دم عثمان[2]. وكان يقسم على ذلك في خطبه وغيرها أنه لم يقتله ولا رضي بذلك ، ثبت ذلك عنه من طرق تفيد القطع عند كثير من أئمة الحديث[3].

وروى ابن شبّة عن نافع بن أبي أنس[4] عن أبيه[5] قال : « سمعت طلحة بن عبيد الله – رضي الله عنه – يقول : إنا قد تحدَّثنا من حديث ليلة ، وإن هذا الأمر – يعني أمر عثمان – فأقام فيه قوم كانوا عند رجل من خيار الناس ديناً ورأياً وحلماً ، فسألوا أمير المؤمنين عثمان أمراً فأعطاهم ما

---

(١) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، ص ٤٥٤ .

(٢) « تاريخ دمشق » ، ص ٤٦٠ – ٤٧٥ .

(٣) ابن كثير : « البداية والنهاية » ، ج ٧ ، ص ١٩٣ .

(٤) هو نافع بن مالك بن أبي عامر الأصبحي أبو سهل المدني التيمي . من التابعين ، روى عن أبيه وعن جماعة من الصحابة منهم : ابن عمرو وأنس وسهل بن سعد . قال عبد الله بن أحمد عن أبيه : من الثقات ، وقال أبو حاتم والنسائي : ثقة ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، توفي عام ١٤٠ هـ (٧٥٧ م) ، ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، ص ٣١٦ (القسم المتمم لتابعي أهل المدينة) . والبخاري : « التاريخ الكبير » ٨٦/٢/٤ . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ج ٨ ، ص ٤٥٣ . وابن حجر : « التهذيب » ،ج ١٠، ص ٤١٠ .

(٥) هو مالك بن أبي عامر الأصبحي أبو أنس جد مالك بن أنس الإمام ، روى عن جماعة من الصحابة منهم : عمر وعثمان أبي هريرة . ذكره ابن سعد في الطبقة الثانية وقال : فرض له عثمان من العطاء ، وثقه العجلي والنسائي وابن حبّان وابن سعد . توفي = .

سألوا ، فلم ينتظروا بصداقه حتى حقبه الأمر ، وغلب سفهاء الناس حلماءهم ، فلم يستطيعوا الرحمة »[1].

وروى الدارقطني في « فضائل الصحابة » أن عثمان أشرف على المسجد ، فإذا طلحة جالس في شرق المسجد ، قال : يا طلحة ! قال : لبيك ! قال نشدتك بالله هل تعلم أن رسول الله - ﷺ - قال : « من يشتري قطعة يزيدها في المسجد » ، فاشتريتها من مالي ، قال طلحة : اللهم نعم ، فقال : يا طلحة ! قال : يا لبيك ! قال : نشدتك بالله هل تعلمني حملت في جيش العسرة على مائة ؟ قال طلحة : اللهم نعم ، ثم قال طلحة : اللهم لا أعلم عثمان إلا مظلوماً[2].

وحين أتاه الخبر بقتل عثمان قال : يرحم الله عثمان وانتصر له وللإسلام ، وقيل له : القوم نادمون ، فقال : تبّاً لهم وقرأ : ﴿ فلا يستطيعون توصية ولا إلى أهلهم يرجعون ﴾[3].

وروى الطبري وابن عساكر أن الزبير بن العوام - رضي الله عنه - لمَّا أتاه الخبر بمقتل عثمان ، وكان قد خرج من المدينة قال : « إنَّا لله وإنَّا إليه راجعون ، رحم الله عثمان ، وانتصر له »، وقيل له : إن القوم نادمون فقال : دبّروا ، دبّروا - وفي رواية: ذئروا : ذئـروا -[4] ﴿ وحيل بينهـم وبين ما

= عام ٧٤ هـ (٦٩٣ م) انظر ابن سعد « الطبقات » ، ج ٥ ، ص ٦٣ . والبخاري : « التاريخ الكبير » ، ٣٠٥/١/٤ . والعجلي : « تاريخ الثقات » ، ص ٤١٨ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج ١٠ ، ص ١٩ .

(١) ابن شبة : « تاريخ المدينة المنورة » ، ج ٤ ، ص ١٢٠٤ .

(٢) ذكره المحب الطبري في « الرياض النضرة » ، ج ٣ ، ص ٥٧ .

(٣) الآية ٥٠ من سورة يس . والأثر رواه الطبري في « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٣٩٢ . وابن عساكر في « تاريخ دمشق » ، ص ٤٤٧ .

(٤) فزعوا ، راجع ابن منظور : « لسان العرب » .

يشتهون ﴾ ... الآية »[1].

وذكر ابن حجر في « تهذيبه » عن معتمر بن سليمان[2] عن حُمَيْد الطويل[3]: قيل لأنس بن مالك : « إنَّ حبَّ علي وعثمان لا يجتمعان في قلب، فقال أنس : كذبوا ، لقد اجتمع حبُّهما في قلوبنا »[4].

وروى البلاذري عن عبد المجيد بن سهيل[5] قال: « قال سعد بن أبي وقاص حين رأى الأشتر وحُكَيم بن جبلة وعبد الرحمن بن عديس: إنَّ أمراً

---

(١) الآية ٥٤ من سورة سبأ . والأثر رواه الطبري في « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٣٩٢ . وابن عساكر في « تاريخ دمشق » ، ص ٤٤٧ .

(٢) هو معتمر بن سليمان بن طرخان التَّيمي أبو محمد البصري ، أحد الثقات الأعلام ، من كبار الطبقة التاسعة ، وثقه ابن معين والعجلي وابن سعد ، وقال أبو حاتم : ثقة ، صدوق . توفى عام ١٨٧ هـ (٨٠٢ م) . ترجم له ابن سعد : « الطبقات » ، ج ٧ ، ص ٢٩٠ . وابن معين : التاريخ ، ج ٢ ، ص ٥٧٥ . والعجلي : « تاريخ الثقات » ، ص ٤٣٣ . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، ج ٨ ، ص ٤٠٢ .

(٣) هو حميد بن أبي حميد الطويل أبو عبيدة الخزاعي : من التابعين ، وثقه العجلي وابن معين والنسائي ، وقال أبو حاتم : ثقة لا بأس به ، وقال ابن عدي : له أحاديث كثيرة مستقيمة. توفي عام ١٤٢ هـ (٧٥٩ م) ترجم له : ابن معين: « التاريخ » ، ج ٢، ص ١٣٥. والبخاري: « التاريخ الكبير » ، ٣٤٨/٢/١ . وابن أبي حاتم: « الجرح والتعديل » ، ج ٣، ص ٢١٩. والذهبي: « الميزان » ، ج ١ ، ص ٦١٠.

(٤) ابن حجر : « التهذيب » ، ج ٧ ، ص ١٤١ .

(٥) هو عبد المجيد بن سهيل بن عبد الرحمن بن عوف الزهري أبو محمد المدني ، وثقه ابن معين والنسائي وابن البرقي وابن حبان ، وقال أبو حاتم : صالح الحديث ، وقال الحاكم : شيخ من ثقات المدنيين ، عزيز الحديث . وهو من الطبقة السادسة . ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » (القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ص ٢٣٦) . وخليفة : « الطبقات »، ص ٢٦١ . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، ج ٦ ، ص ٦٤ . وابن حبان : « مشاهير علماء الأمصار » ، ص ١٢٨ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج ٦ ، ص ٣٨٠ .

هؤلاء أمراؤه لأمر سوء »[1].

وبعد مقتل عثمان طُلب سعد - رضي الله عنه - فإذا هو في بستانه، فلما جاءه النبأ قال: « فررنا إلى المدينة بديننا، فصرنا اليوم نفرُّ منها بديننا وقرأ: ﴿ أولئك الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً ﴾[2] اللهم أندمهم ثم خذهم »[3] وكان - رضي الله عنه - مجاب الدعوة[4].

وروى ابن شبة عن قيس بن أبي حازم[5] قال: « سمعت سعيد بن زيد يقول: والله لو أنَّ أحداً انقضَّ فيما فعلتم في ابن عفان كان محقوقاً أن ينقضَّ »[6].

---

(١) البلاذري: « أنساب الأشراف »، ج ١، ص ٥٩٠. وابن عساكر: « تاريخ دمشق »، ص ٤٠٤.

(٢) الآية ١٠٤ من سورة الكهف.

(٣) الطبري: « تاريخ الرسل »، ج ٤، ص ٣٩٢. وابن عساكر: « تاريخ دمشق »، ص ٤٤٧.

(٤) ابن سعد: « الطبقات »، ج ٣، ص ١٤٢.

(٥) هو قيس بن أبي حازم أبو عبد الله الكوفي: تابعي مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام، قال ابن معين: هو أوثق من الزهري، وقال إسماعيل بن أبي خالد: كان ثَبْتاً. وقال الذهبي فيه: ثقة حجة أجمعوا على الاحتجاج به، وليس أحد في التابعين روى عن العشرة المبشرين بالجنة سواه. توفي عام ٩٨ هـ (٧١٦ م). ترجم له: ابن سعد: « الطبقات »، ج ٦، ص ٦٧. وابن معين: « التاريخ »، ج ٢، ص ٤٨٩. وخليفة: « الطبقات »، ص ١٥١. والبخاري: « التاريخ الكبير »، ١٤٥/١/٤. والذهبي: « الميزان »، ج ٣، ص ٣٩٢.

(٦) ابن شبة: « تاريخ المدينة المنورة »، ج ٤، ص ١٢٤٢. وابن أبي شيبة: « المصنف »، ج ١٥، ص ٢٠٤.

وروى ابن شبَّة عن رِبْعِي بن حِرَاش[1] أنه انطلق إلى حذيفة - رضي الله عنه - وذلك زمان خرج الناس على عثمان - رضي الله عنه - فقال : « يا ربعي ، أخبرني عن قومك ، هل خرج منهم أحد ؟ قال : نعم فسمَّى له نفراً . فقال : إني سمعت رسول الله - ﷺ - يقول : « من خرج من الجماعة مستذلاً للإمارة لقي الله يوم القيامة لا وجه له »[2].

وأخرج ابن عساكر عن خالد بن الربيع العِبسي[3] قال : « سمعنا بوجع حذيفة ، فركب إليه أبو مسعود الأنصاري - رضي الله عنه - في نفر أنا فيهم إلى المدائن ، قال : ثم ذكر قتل عثمان ، فقال : اللهم إني لم أشهد ، ولم أقتل ، ولم أرض »[4].

وحدَّث زيد بن وهب عن حذيفة - رضي الله عنه - قال : « أول الفتن الدار ، وآخرها الدَّجال »[5].

---

(١) هو ربعي بن حراش بن جحش بن عمرو العبسي أبو مريم الكوفي، قدم الشام وسمع خطبة عمر بالجابية، وروى عن جماعة من الصحابة منهم عمر وعلي وابن مسعود وغيرهم. قال ابن سعد: كان ثقة وله أحاديث صالحة ، وقال العجلي: كوفي تابعي ثقة من خيار التابعين، وذكره ابن حبان في « الثقات »، وقال اللالكائي: مجمع على ثقته. توفي عام ١٠٠ هـ (٧١٨ م). ترجم له: ابن سعد: « الطبقات »، ج ٦، ص ١٢٧. وابن معين: « التاريخ »، ج ٢، ص ١٥٩. وخليفة: « الطبقات ». والعجلي : « تاريخ الثقات »، ص ١٥٢ وابن حجر : « التهذيب »، ج ٣ ، ص ٢٣٦ .

(٢) ابن شبة : « تاريخ المدينة المنورة » ، ج ٣ ، ص ١١٤٤ .

(٣) هو خالد بن الربيع العبسي الكوفي ، ذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال ابن حجر : مقبول من الثانية ترجم له : البخاري : « التاريخ الكبير » ، ١٤٨/١/٢ . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، ج ٣ ، ص ٣٢٩ . وابن حجر : « التقريب » ، ج ١ ، ص ٢١٣ .

(٤) رواه البخاري في « التاريخ الصغير » ، ج ١ ، ص ٨٠ . وابن أبي شيبة في المصنف، ج ١٥ ، ص ٢٠٦ .
وابن عساكر في « تاريخ دمشق » ، ص ٤٥٨ .

(٥) ابن عساكر في « تاريخ دمشق » ، ص ٤٥٨ .

وروى ابن سعد عن ميمون بن مِهْران[1] قال : « لما قتل عثمان قال حذيفة هكذا وحلق بيده وقال : فتق في الإسلام فتق لا يرتقه جبل »[2].

وأخرج أحمد بن حنبل عن ابن سيرين عن حذيفة قال : « لما بلغه قتل عثمان قال : اللهم إنك تعلم براءتي من دم عثمان، فإن كان الذين قتلوه أصابوا فإني بريء منه ، وإن كانوا أخطأوا فقد تعلم براءتي من دمه ، وستعلم العرب لئن كانت أصابت بقتله لتحتلبن بذلك لبناً ، وإن كانت أخطأت بقتله لتحتلبنَّ بذلك دماً ، فاحتلبوا بذلك دماً ، ما رفعت عنهم السيوف ولا القتل »[3].

وروى ابن عساكر عن جندب بن عبد الله –له صحبة – أنه لقي حذيفة فذكر له أمير المؤمنين عثمان فقال : « أما إنهم سيقتلونه ! قال: قلت فأين هو ؟ قال : في الجنَّة ، قلت : فأين قاتلوه ؟ قال: في النار »[4].

وذكر ابن شبّة عن إبراهيم[5] قال : « لقد روي عن حذيفة في عثمان –

---

(١) هو ميمون بن مهران الجزري أبو أيوب الكوفي الرقّي الفقيه المحدث ، ذكره أبو عروبة في الطبقة الأولى من التابعين ، كان على خراج الجزيرة وقضائها لعمر بن عبد العزيز ،قال عبد الله بن أحمد : سمعت أبي يقول : ميمون بن مهران ثقة أوثق من عكرمة ، وقال العجلي : تابعي ثقة ، وقال أبو زرعة والنسائي : ثقة ، وقال ابن سعد : كان ثقة قليل الحديث ، وقال ابن خراش : جليل ، توفى عام ١١٦ هـ (٧٣٤ م) . ترجم له : ابن سعد : « الطبقات »، ج ٧ ، ص ٤٧٧ . وابن معين : « التاريخ » ، ج ٢ ، ص ٥٩٩ . والبخاري : « التاريخ الكبير » ، ٣٣٨/١/٤ . والعجلي : « تاريخ الثقات » ، ص ٤٤٥ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج ١٠ ، ص ٣٩١ .

(٢) ابن سعد : « الطبقات »، ج ٣ ، ص ٨٠ ، وابن أبي شيبة : « المصنف » ، ج ١٥ ، ص ٢١٠ – ٢١١ .

(٣) أحمد : « فضائل الصحابة » ، ج ١ ، ص ٤٩٣ . قال المحقق : إسناده حسن .

(٤) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، ص ٣٨٨ .

(٥) هو إبراهيم بن محمد بن سعد بن أبي وقاص الزهري ، روى عن أبيه، وروى عنه يونس بن =

رضي الله عنه – أحاديث أشهد أن كانت لمقالة كذاب »[1].

وروى خليفة في تاريخه عن مسروق[2] قال : « قالت عائشة : تركتموه كالثوب النقي من الدنس ، ثم قربتموه تذبحونه كما يذبح الكبش ، قال مسروق : فقلت هذا عملك كتبت إلي الناس تأمرينهم بالخروج عليه ، فقالت عائشة : والذي آمن به المؤمنون وكفر به الكافرون ما كتبت إليهم بسواد في بياض حتى جلست مجلسي هذا »: قال الأعمش : « فكانوا يرون أنه كتب على لسانها »[3].

وفي رواية ابن شبة عن أم الحجاج العوفية[4] قالت : « كنت عند عائشة – رضي الله عنها – فدخل عليها الأشتر وعثمان – رضي الله عنه –

= أبي إسحاق والمسعودي ، وثقه النسائي وابن حبان . ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » (القسم المتمم لتابعي أهل المدينة) ص ٢٣٩ . والبخاري : « التاريخ الكبير » ، ٣١٩/١/١ . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، ج ٢ ، ص ١٢٩ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج ١ ، ص ١٥٣ .

(١) ابن شبَّة : « تاريخ المدينة المنورة » ، ج ٣ ، ص ١٠٨٤ .

(٢) هو مسروق بن الأجدع بن مالك الهمداني الوادعي الكوفي، أبو عائشة، العابد الفقيه الثقة ، من التابعين ، قال الشعبي : ما رأيت أطلب للعلم منه . وذكر في أصحاب ابن مسعود الذين كانوا يعلّمون الناس السنّة ، وقال العجلي : كوفي تابعي ثقة ، وقال ابن سعد : كان ثقة وله أحاديث صالحة ، وذكره ابن حبّان في « الثقات » . قال وكيع وغيره : لم يتخلّف مسروق عن حروب علي – رضي الله عنه – توفي عام ٦٣ هـ (٦٨٢ م) . ترجم له ابن سعد : « الطبقات » ، ج ٦ ، ص ٧٦ . والعجلي : « تاريخ الثقات » ، ص ٤٢٦ . والفسوي : « المعرفة والتاريخ » ، ج ٢ ،ص ٦٥ . والذهبي : « الكاشف » ، ج ٣ ، ص ١٢٠ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج ١٠ ، ص ١٠٩ .

(٣) خليفة : « التاريخ » ، ص ١٧٦ . وقال ابن كثير في « البداية » : هذا إسناد صحيح إليها . ج ٧ ، ص ١٩٥ .

(٤) لم أجد لها ترجمة فيما تيسر لي من مصادر .

محصور ، فقال : يا أم المؤمنين ما تقولين في قتل هذا الرجل ؟ قالت : - أي أم الحجاج - فتكلمت امرأة بيّنة اللسان صينة فقالت : معاذ الله أن آمر بسفك دماء المسلمين ، وقتل إمامهم ، واستحلال حرمتهم . فقال الأشتر : كتبتنَّ إلينا حتى إذا قامت الحرب على ساق انسللتنَّ منها ! قال أبو وكيع[1]: فسمعت الأعمش يزيد في هذا الحديث أنَّ عائشة - رضي الله عنها - حلفت يومئذ بيمين ما حلف بها أحد قبلها ولا بعدها قالت : والذي آمن به المؤمنون وكفر به الكافرون ما كتبت إليهم سوداء في بيضاء حتى قعدت مقعدي هذا »[2].

وفي رواية الإمام الطبري عن عائشة - رضي الله عنها - : « كان الناس يتجنون على عثمان - رضي الله عنه - ويزرون على عماله ويأتوننا فيستشيروننا فيما يخبروننا عنهم ، ويرون حسناً من كلامنا في صلاح بينهم ، فننظر في ذلك فنجده بريّاً تقيّاً وفيّاً ، ونجدهم فجرة كذبة يحاولون غير ما يظهرون ، فلما قووا على المكاثرة كاثروه فاقتحموا عليه داره ، واستحلُّوا الدم الحرام والبلد الحرام بلا ترة وعذر »[3].

وروى البلاذري من طريق عروة عن عائشة قالت : « ليتني كنت نسياً

---

(١) هو الجراح بن مليح بن عدي بن الحارث الرواسي الكوفي أبو وكيع ، قال عثمان الدارمي : ليس به بأس ، وكذا قال ابن أبي مريم ، وقال في موضع آخر: ثقة ، ووثقة أيضاً أبو الوليد وأبو داود ، وقال النسائي والعجلي : ليس به بأس ، وقال ابن عدي : له أحاديث صالحة وروايات مستقيمة وهو صدوق . ومن جهة أخرى ضعفه ابن معين وابن سعد وأبو حاتم الرازي وابن حبان . توفي عام ١٧٦ هـ (٧٩٢ م) ترجم له : ابن معين : « التاريخ » ، ج ٢ ، ص ٧٨ . والبخاري : « التاريخ الكبير » ٢٢٧/٢/١ . والعجلي : « تاريخ الثقات » ص ٩٥ . والآجري : « السؤالات » ، ص ١١٦ . وابن حجر : « التهذيب » .

(٢) ابن شبة : « تاريخ المدينة المنورة » ، ج ٤ ، ص ١٢٢٤ .

(٣) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٤٦٤ .

منسياً قبل أمر عثمان ، فوالله ما أحببت له شيئاً إلا منيت بمثله حتى لو أحببت أن يقتل لقتلت »[1].

وروى ابن شبّة عن طَلْق بن خُشَّاف قال : « قلت لعائشة : فيم قتل أمير المؤمنين عثمان ؟ قالت : قتل مظلوماً ، لعن الله قتلته »[2].

وقالت أم سليم الأنصارية – رضي الله عنها – لما سمعت بقتل عثمان : « رحمه الله أما إنه لم يحلبوا بعده إلا دماً »[3].

ورُوي عن بعض أزواج النبي – ﷺ – أنَّهنَّ قلن حين قتل عثمان : « هجم البلاء ، وانكفأ الإسلام »[4].

وعن أبي مريم[5] قال : « رأيت أبا هريرة يوم قتل عثمان وله ضفيرتان وهو ممسك بهما وهو يقول : قتل والله عثمان على غير وجه الحق »[6].

وروى ابن كثير في البداية عن أبي بكرة – رضي الله عنه – قال : « لأن أخرّ من السماء إلى الأرض أحبَّ إليَّ من أن أُشرَك في قتل عثمان »[7].

---

(1) البلاذري : « أنساب الأشراف » ، ج ١ ، ص ٥٩٦ . وأحمد : « فضائل الصحابة » ، ج ١ ، ص ٤٦٢ . قال المحقق : إسناده صحيح .

(2) ابن شبة : « تاريخ المدينة المنورة » ، ج ٤ ، ص ١٢٤٤ .

(3) ابن كثير : « البداية والنهاية » ، ج ٧ ، ص ١٩٥ .

(4) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، ص ٥٣٩ .

(5) هو أبو مريم الأنصاري ويقال : الحضرمي الشامي مولى أبي هريرة روى عنه وعن جابر وأدرك علياً ، قال ابن أبي حاتم : اسمه عبد الرحمن بن ماعز ، قال العجلي : شامي تابعي ثقة . ترجم له : البخاري : « التاريخ الكبير » (الكنى) ، ج ٩ ، ص ٦٩ . والعجلي : « تاريخ الثقات » ، ص ٥١٠ . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، ج ٩ ، ص ٤٣٧ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج ١٢ ، ص ٢٣١ .

(6) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، ص ٤٩٣ .

(7) « تاريخ دمشق » ، (تهذيب بدران) ج ٧ ، ص ١٩٤ .

وعن أبي عثمان النَّهدي[1] قال أبو موسى الأشعري – رضي الله عنه – : « إن قتل عثمان – رضي الله عنه – لو كان هدًى احتلبت به الأمة لبناً ، ولكنه كان ضلالاً فاحتلبت به دماً »[2].

وروى ابن عساكر بإسناده إلى سَمُرَة بن جُنْدُب – رضي الله عنه – قال : « إن الإسلام كان في حصن حصين ، وإنهم ثلموا في الاسلام ثُلمة بقتلهم عثمان، وإنهم شرطوا أشرطة، وإنهم لم يسدُّوا ثلمتهم أو لا يسدونها إلى يوم القيامة . وإن أهل المدينة كانت فيهم الخلافة فأخرجوها و لم تعد فيهم »[3].

أما موقف عمار بن ياسر – رضي الله عنه – فقد تجلى بوضوح عندما أرسله علي مع ابنه الحسن إلى الكوفة ليستنفرا الناس في أمر طلحة والزبير ، فلقي أبو موسى الأشعري الحسنَ بن علي فضمّه إليه ، وقال لعمار : يا أبا اليقظان أعدوت على أمير المؤمنين عثمان قَتَلَته ؟ فقال: لم أفعل[4].

وروى ابن شبَّة في «تاريخ المدينة» بإسناده إلى مسلم بن سعيد[5]، قال:

---

(١) هو عبد الرحمن بن مُلّ بن عمرو بن عدي أبو عثمان النهدي، تابعي مخضرم، قال الآجري عن أبي داود: أكبر تابعي أهل الكوفة أبو عثمان، وقال ابن أبي حاتم عن أبيه : كان ثقة ، وقال أبو زرعة والنسائي وابن خراش : ثقة ، وقال ابن حجر : ثقة، ثبت، عابد ، توفي عام ٩٥ هـ (٧١٣ م) . ترجم له : ابن معين « التاريخ » ، ج ٢ ، ص ٣٥٩ ، والعجلي : « تاريخ الثقات » ، ص ٥٠٥ . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، ج ٥ ، ص ٢٨٣ . والآجري : « السؤالات »، ص ١٥٣ . وابن حجر : « التقريب » ، ج ١ ، ص ٤٩٩ .

(٢) ابن شبة « تاريخ المدينة المنورة » ج ٤ ، ص ١٢٤٥ . وابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، ص ٤٩٠ .

(٣) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، ص ٤٩٣ .

(٤) ابن كثير : « البداية والنهاية » ، ج ٧ ، ص ٢٣٦ .

(٥) لم أجد ترجمته فيما تيسر ليَ من مصادر .

« ما سمعت ابن مسعود قائلاً في عثمان سواقط ، ولقد سمعته يقول : لئن قتلتموه لا تستخلفون »[1]. وفي « الرياض النضرة » : « مهلاً ، فإنكم إن قتلتموه لا تصيبون مثله »[2]. وعند ابن أبي شيبة : « لئن قتلوا عثمان لا يصيبوا منه خلفاً »[3].

وذكر الهيثمي في مجمع الزوائد عن كلثوم بن عامر[4] عن ابن مسعود- رضي الله عنه- قال : « ما سرّني أني رميت عثمان بسهم أصاب أم أخطأ وأن لي مثل أُحد ذهباً »[5].

وروى الإمام الطبري من طريق السريّ عن سيف : لما أحيط بعثمان- رضي الله عنه- خرج عمرو بن العاص من المدينة متوجهاً نحو الشام ، وقال : « والله يا أهل المدينة ما يقيم بها أحد فيدركه قتل هذا الرجل إلا ضربه الله عز وجل بذل ، من لم يستطع نصره فليهرب ، فساروا ، وسار معه ابناه عبد الله ومحمد »[6].

وأخرج أبو نعيم في «معرفة الصحابة» بسنده إلى عبد الله بن عمرو بن العاص قال: «عثمان بن عفان ذو النورين قُتل مظلوماً ، أوتي كفلين من الأجر»[7].

---

(١) ابن شبة : « تاريخ المدينة المنورة » ، ج ٣ ، ص١٢٥٠ .

(٢) المحب الطبري : « الرياض النضرة » ، ج٢ ، ص١٩٥ .

(٣) ابن أبي شيبة : « المصنف » ، ج١٥ ، ص٢٠٤ - ٢٠٥ .

(٤) هو كلثوم بن عامر بن الحارث بن أبي ضرار ، ويعرف أيضاً بكلثوم بن المصطلق . ذكره ابن حبان في « ثقات التابعين » ، وقال الدارمي عن ابن معين : ثقة . ترجم له : البخاري : « التاريخ الكبير » ، ٢٢٦/١/٤ . والدارمي : « التاريخ » ، ص ١٩٥ . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، ج٧ ، ص١٦٣ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج ٨ ، ص ٤٤٤ .

(٥) الهيثمي : « مجمع الزوائد » ، ج ٩ ، ص ٩٣ .

(٦) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٥٥٨ .

(٧) أخرجه أبو نعيم في « معرفة الصحابة » ، ج١ ، ص٢٤٥ . والطبراني في « المعجم الكبير » ، ج١ ، ص٤٦ .

وروى ابن شبَّة بإسناده إلى رَيْطَة مولاة أُسامة بن زيد قالت : بعثني أسامة إلى عثمان يقول : فإن أحببت نقبنا لك الدار وخرجت حتى تلحق بمأمنك يقاتل من أطاعك من عصاك[1].

وأخرج البخاري في « التاريخ الصغير » أن حارثة بن النعمان– شهد بدراً– قال لعثمان وهو محصور : « إن شئت أن نقاتل دونك »[2].

وأخرج أحمد بإسناده إلى عبد الله بن سلام– رضي الله عنه– قال : « لا تقتلوا عثمان فإنك إن فعلتم لم تصلُّوا جميعاً أبداً »[3]. وروى ابن سعد عن أبي صالح[4] قال : سمعت عبد الله بن سلام يوم قتل عثمان يقول : « والله لا تهرقون محجماً من دم– أي : من دم عثمان– إلا ازددتم به من الله بُعداً »[5].

وعن محمد بن يوسف بن عبد الله بن سلام[6] أنه أتى الحجاج ليدخل عليه فأنكره البوابون فردُّوه ، فلم يتركوه حتى جاء عنبسة بن سعيد[7]

---

(١) ابن شبة : « تاريخ المدينة المنورة » ، ج ٣ ، ص ١٢١١ .

(٢) البخاري : « التاريخ الصغير » ، ج ١ ، ص ٧٦ .

(٣) أحمد : « فضائل الصحابة » ، ج ١ ، ص ٤٧٤ . قال المحقق : إسناده صحيح .

(٤) أبو صالح مولى عثمان بن عفان ، روى عن عثمان ، وروى عنه حسان بن عطية ، قال العجلي : ثقة ، ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، ج٥ ، ص٣٠٣ . وابن معين : « التاريخ » ، ج٢ ، ص٧١٠ . والعجلي : « تاريخ الثقات » ، ص٥٠١ .

(٥) ابن سعد : « الطبقات » ، ج٣ ، ص٨١ .

(٦) هو محمد بن يوسف بن عبد الله بن سلام الإسرائيلي المدني ، روى عن أبيه ، وروى عنه عمرو بن يحيى . ذكره ابن حبان في « الثقات » ، ووثقه الذهبي ، وقال ابن حجر : مقبول من الطبقة الرابعة . ترجم له : البخاري : « التاريخ الكبير » ، ٢٦٢/١/١ . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، ج ٨ ، ص ١١٨ . والذهبي : « الكاشف » ، ج ٣ ، ص ٩٩ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج ٩ ، ص ٥٣٤ . « والتقريب » ، ج ٢ ، ص ٢٢١ .

(٧) هو عنبسة بن سعيد بن العاص أبو أيوب الكوفي ، تابعي ، روى عن جماعة من =

فاستأذن له فأمر به أن يدخل عليه ، فسلم ، فردَّ عليه السلام ، ثم مشى فقبَّل رأسه ، فأمر الحجاج رجلين مما يلي السرير أن يوسعا له ، فجلس فقال له الحجاج : « لله أبوك ؟ هل تعلم حديثاً حدثه أبوك عبد الملك أمير المؤمنين عن عبد الله بن سلام جدّك ؟ قال : أي حديث يرحمك الله ؟ قال : حديث عثمان إذ حصره أهل مصر . فقال : نعم ، قد علمت ذلك الحديث ، فقال : أقبل عبد الله بن سلام ، فصرخ الناس له حتى دخل على عثمان ، فوجد عثمان وحده في الدار ليس معه أحد قد عزم على الناس أن يخرجوا عنه فخرجوا ، فسلم عليه عبد الله بن سلام فقال : السلام عليك أمير المؤمنين ورحمة الله ، فقال له أمير المؤمنين : ما جاء بك يا عبد الله بن سلام ؟ قال : جئت لأبيت معك حتى يفتح الله لك أو أستشهد معك ، فإني لا أرى هؤلاء إلا قاتليك ، فإن يقتلوك فخير لك وشرٌّ لهم . قال عثمان : فإني أعزم عليك بما لي عليك من الحق لما خرجت إليهم ، خير يسوقه الله بك أو شرٌّ يدفعه الله بك . فسمع وأطاع ، فخرج إلى القوم ، فلما رأوه عظموه ، وظنوا أنه قد جاءهم ببعض الذي يسرهم ، فقام خطيباً ، فأجتمعوا إليه فحمد الله وأثنى عليه فقال : إن الله بعث محمداً بشيراً ونذيراً ، يبشر بالجنة وينذر بالنار ، فأظهر الله من اتبعه من المؤمنين على الدِّين كله ولو كره المشركون ، ثم اختار الله له المساكن ، فجعل مسكنه المدينة ، فجعلها دار الهجرة والإيمان ، وجعل بها قبره وقبر أزواجه . (ثم قال) : إنّ الله بعث محمداً هدى ورحمة ، فمن يهتدي من هذه الأمة فإنما يهتدي بهدي الله ، ومن يضل منهم فإنما يضل بعد السنّة والحجّة ، فبلَّغ محمد- ﷺ- الذي أرسل به ، ثم قبضه الله إليه ،

= الصحابة منهم أبو هريرة وأنس ، وثقه ابن معين ، وأبو داود ، والنسائي ، والدارقطني ، والدارمي ، والفسوي . وقال ابن سعد : ثقة صاحب حديث . ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، ج٧ ، ص٣٤٥ . وابن معين : « التاريخ » ، ج٢ ، ص٤٥٧ . والبخاري : « التاريخ الكبير » ، ٣٥/١/٤ . والدارمي : « التاريخ » ، ص١٨٥ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج٨ ، ص١٥٥ .

ثم إنه كان من قبلكم من الأمم إذا قتل النبي بين ظهرانيهم كانت ديته سبعين ألف مقاتل كلهم يقتل به ، وإذا قتل الخليفة كانت ديته خمسة وثلاثين ألف مقاتل كلهم يقتل به ، فلا تعجلوا إلى هذا الشيخ أمير المؤمنين بقتل اليوم ، فإني أقسم بالله لقد حضر أجله ، نجده في كتاب الله ، ثم أقسم لكم بالله الذي نفسي بيده لا يقتله رجل منكم إلا لقي الله عز وجل يوم القيامة مشلاً يده مقطوعة ، ثم اعلموا أنه ليس للوالد على ولده حق إلا هذا الشيخ عليكم مثله ، وقد أقسم لكم بالله ما زالت الملائكة بهذه المدينة منذ دخلها رسول الله - ﷺ - إلى اليوم ، وما زال سيف الله بعد إذ غمد عنكم ، ولا تطردوا جيرانكم من الملائكة . فلما قال ذلك لهم قاموا يسبونه ويقولون : كذب اليهودي ، فقال لهم عبد الله : « كذبتم وآلله وأثمتم ما أنا باليهودي ، إني لأحد المؤمنين ، يعلم ذلك الله ورسوله والمؤمنون ، ولقد أنزل الله عز وجل فيَّ قرآناً ﴿ قل أرأيتم إن كان من عند آلله وكفرتم به وشهد شاهد من بني إسرائيل على مثله فآمن واستكبرتم ﴾[1]، وأنزل فيَّ آية أخرى : ﴿ قل كفى بآلله شهيداً بيني وبينكم ومن عنده علم الكتاب ﴾[2]. فانصرفوا من عنده ودخلوا على عثمان فذبحوه كما تذبح الحملان ، فقام عبد الله ابن سلام على باب المسجد حين فرغوا منه - وقتلته في المسجد -، فقال : يا أهل مصر ، يا قتلة عثمان ، أقتلتم أمير المؤمنين ؟ فوالذي نفسي بيده لا يزال بعده عهد منكوث ودم مسفوح ومال مقسوم أبداً ما بقيتم »[3].

---

(١) الآية : ١٠ من سورة الأحقاف .

(٢) الآية : ٤٣ من سورة الرعد .

(٣) رواه البخاري في « التاريخ الكبير » ، ٢٦٢/١/١ من طريق شعيب بن صفوان ، وأخرجه الترمذي مختصراً في « سننه » عن عبد الملك بن عمير ، وقال : حديث حسن ، ج٥ ، ص٣٣٥ . وأخرجه الطبراني بطوله كما ذكر الهيثمي في « مجمع الزوائد » ، ج٩ ، ص٩٣ . وقال : رجاله ثقات ، ورواه أحمد في « فضائل الصحابة » ، ج١ ، ص٤٧٦ .

وذكر الخزرجي [١] في « خلاصة التهذيب » عنه قال : « لقد فتح الناس على أنفسهم بقتل عثمان باب فتنة لا يغلق إلى يوم القيامة » [٢]. ويوم قُتل عثمان كان يبكي ويقول : « اليوم هلكت العرب » [٣].

وأخرج الحافظ ابن عساكر عن نافع [٤] عن ابن عمر قال : « لقيت ابن عباس وكان خليفة عثمان على الموسم- موسم الحج- عام قتل ، فأخبرته بقتله ، فعظّم أمره وقال : « والله ! إنه لمن الذين يأمرون بالقسط » ، فتمنيت أن أكون قتلت يومئذ » [٥] .

وروى ابن سعد في الطبقات بإسناده إلى عبد الله بن عباس- رضي الله عنهما- قال: « لو أجمع الناس على قتل عثمان لرموا بالحجارة كما رمي قوم لوط » [٦].

---

(١) هو أحمد بن عبد الله بن أبي الخير بن عبد العليم الخزرجي الأنصاري الساعدي ، صفي الدين، له علم بالحديث والرجال، صنف خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، وهو مطبوع . توفي بعد عام ٩٢٣هـ (بعد ١٥١٧م) . ترجم له : الزركلي : « الأعلام » ، ج١ ، ص١٦٠ . وعمر رضا كحالة : « معجم المؤلفين » ، ج١ ، ص٢٨٨ . وناصر السويدان : « مداخل المؤلفين والأعلام العرب » ، ص١٦٤ .

(٢) الخزرجي : « خلاصة تذهيب تهذيب الكمال » ، ص٢٦١ .

(٣) ابن أبي شيبة : « المصنف » ، ج١٥ ، ص٢١٢ .

(٤) هو نافع مولى ابن عمر أبو عبد الله المدني الفقيه ، أصابه ابن عمر في بعض مغازيه ، من جلّة التابعين . قال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث ، وقال البخاري : أصح الأسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر ، ووثقه العجلي والنسائيّ ، وقال ابن خراش : ثقة نبيل ، وقال الخليلي : نافع من أئمة التابعين بالمدينة ، إمام في العلم ، متفق عليه ، صحيح الرواية ، ولا يعرف له خطأً في جميع ما رواه . ترجم له : ابن سعد : « الطبقات الكبرى » (القسم المتمم لتابعي أهل المدينة) ، ص١٤٢ . وابن معين : « التاريخ » ، ج٢ ، ص٦٠٢ . والعجلي : « تاريخ الثقات » ، ص٤٤٧ . والدارمي : « التاريخ » ، ص١٥١ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج١٠ ، ص٤١٢ .

(٥) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، ص٢١٢ .

(٦) ابن سعد: « الطبقات »، ج٣ ، ص٨٠ . وابن معين: « التاريخ »، ج٢ ، ص٢٩٥ .

وعن زَهْدَم الجَرْمي [1] قال : « خطب ابن عباس فقال : لو لم يطلب الناس بدم عثمان لرموا بالحجارة من السماء » [2].

وروى البلاذري عن نافع عن ابن عمر- رضي الله عنهما- قال : « ما زال ابن عباس ينهى عن قتل عثمان ويعظم شأنه حتى جعلت ألوم نفسي على أن لا أكون قلت مثل ما قال » [3].

وروى ابن شبة عن طلق بن خشاف قال : « انطلقنا إلى المدينة ومعنا قُرْط بن خَيْثَمة [4]، فلقينا الحسن بن علي فقال له قرط : فيم قتل أمير المؤمنين عثمان ؟ قال : قتل مظلوماً » [5].

وقال أبو حميد الساعدي- رضي الله عنه- وكان ممن شهد بدراً-: « اللهم إن لك عَلَيَّ ألا أفعل كذا ولا أفعل كذا ولا أضحك حتى ألقاك » [6].

وعن يزيد بن أبي عبيد [7] قال : لمَّا قُتل عثمان خرج سلمة بن الأكوع

---

(١) هو زهدم بن مضرب الأزدي الجرمي أبو مسلم البصري ، من التابعين ، روى عن ابن عباس وعمران بن حصين وغيرهم ، وروى عنه قتادة وأبو التيَّاح ، قال العجلي : تابعي ثقة ، وذكره ابن حبان في «لثقات » . ترجم له : البخاري ، « التاريخ الكبير »، ٤٤٨/١/٢ . والعجلي : « تاريخ الثقات » ، ص١٦٦ . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، ج٣ ، ص٦٢٧ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج٣ ، ص٣٤١ .

(٢) ابن سعد : « الطبقات » ، ج٣ ، ص٨٠ .

(٣) البلاذري : « أنساب الأشراف » ، ج١ ، ص٥٩٥ .

(٤) لم أجد ترجمته فيما تيسر لي من مصادر .

(٥) ابن شبة : « تاريخ المدينة المنورة » ، ج٤ ، ص١٢٤٥ .

(٦) ابن سعد : « الطبقات » ، ج٣ ، ص٨٠ .

(٧) هو يزيد بن أبي عبيد الحجازي أبو خالد الأسلمي مولى سلمة بن الأكوع : من التابعين ، قال الآجريّ عن أبي داود : ثقة ، ووثقه ابن معين ، والعجلي ، وأبو حاتم ، وابن حبان ، وقال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث . توفي عام ١٤٧هـ (٧٦٤م) . ترجم له: ابن سعد: « الطبقات » (القسم المتمم لتابعي أهل المدينة) ص ٣٥٩ =

- وهو بدري - من المدينة قِبَل الرَّبذة فلم يزل بها حتى كان قبيل أن يموت[1].

وذكر يسار بن عبد الرحمن[2] أنَّ بكير بن عبد الله سأله[3]: « ما فعل خالك ؟ قلت : لزم البيت . قال : ما مات ناس من أهل بدر حتى لزموا البيوت بعد قتل عثمان ، فما خرجوا من بيوتهم إلا في قبورهم »[4].

وأخرج الحاكم عن الشعبي قال : ما سمعت من مراثي عثمان أحسن من قول كعب بن مالك - رضي الله عنه -:

فكفَّ يديه ثم أغلق بابه ... وأيقن أنَّ الله ليس بغافل

وقال لأهل الدار لا تقتلوهم ... عفا الله عن كل امرىء لم يقاتل

فكيف رأيت الله صب عليهم ... عداوة والبغضاء بعد التواصل

= وابن معين : « التاريخ » ، ج٢ ، ص٦٧٥ . والعجلي : « تاريخ الثقات » ، ص٤٧٩ . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، ج٩ ، ص٢٨٠ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج١١ ، ص٣٤٩ .

(١) ابن شبّة : « تاريخ المدينة المنورة » ، ج٤ ، ص١٢٤٢ .

(٢) هو أبو الوليد المدني المكي يسار بن عبد الرحمن : من التابعين ، ذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال الحافظ ابن حجر : مقبول من الطبقة الرابعة ، انظر : الذهبي : « الكاشف » ، ج٣ ، ص٣٤٣ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج١٢ ، ص٢٧٤ . « والتقريب » ، ج٢ ، ص٤٨٧ .

(٣) هو بكير بن عبد الله بن الأشج القرشي المدني ، وثقه أحمد ، وابن معين ، وأبو حاتم ، والعجلي ، والنسائي . وقال البخاري : كان من صلحاء الناس ، وقال أحمد بن صالح المصري : إذا رأيت بكير بن عبد الله روى عن رجل فلا تسأل عنه ، فهو الثقة الذي لا شك فيه . مات في زمن هشام بن عبد الملك بعد ١١٧هـ (٧٣٥م) . ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » (القسم المتمم لتابعي أهل المدينة) ص٣٠٨ . والبخاري : « التاريخ الكبير » ، ١١٣/٢/١ . والعجلي : « تاريخ الثقات » ، ص٨٦ . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، ج٢ ، ص٤٠٣ .

(٤) ابن شبة : « تاريخ المدينة المنورة » ، ج٤ ، ص١٢٤٢ .

وكيف رأيت الخير أدبر بعده   عن الناس إدبار الرياح الجوافل[1]

وقال أيضاً : يرثي عثمان في قصيدة يتناول فيها سيرته المحمودة ، وموقفه هو من الفتنة :

عجبت لقوم أسلموا بعد عزهم   إمامهم للمنكرات وللغدر
فلو أنهم سيموا من الضيم خطة   لجادلهم عثمان باليد والنصر
فما كان في دين الإله بخائن   ولا كان في الأقسام بالضيق الصدر
ولا كان نكَّاثاً لعهد محمد   ولا تاركاً للحق في النهي والأمر
فإن أبكه أعذر لفقديه عدله   وما بي عنه من عزاء ولا صبر
وهل لامرىء يبكي لعظم مصيبة   لفقد ابن عفَّان الخليفة من عذر
فلم أر يوماً كان أعظم ميتة   وأهتك منه للمحارم والستر
غداة أصيب المسلمون بخيرهم   ومولاهم في حالة العسر واليسر[2]

ويتجلى موقف حسان بن ثابت– رضي الله عنه– في رثائه عثمان وهجائه من غزاه بقوله :

أتركتم غزو الدروب وراءكم   وغزوتمونا عند قبر محمد
فلبئس هدى المسلمين هديتم   ولبئس أمر الفاجر المتعمِّد
إن تقدموا نجعل قرى سرواتكم   حول المدينة كل ليّن مِذْود
أو تدبروا فلبئس ما سافرتم   ولمثْل أمر أميركم لم يرشد
وكأنَّ أصحاب النبي عشية   بدن تنحر عند باب المسجد
أبكي أبا عمرو لحسن بلائه   أمسى مقيماً في بقيع الغرقد[3]

---

(١) رواه الحاكم في « المستدرك » ، كتاب معرفة الصحابة ، ج٣ ، ص ١٠٥ .

(٢) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، ص٥٤٧ .

(٣) حسان : « ديوان » ، ص٦٢ .

وقال أيضاً :

ماذا أردتم من أخي الدين باركت ... يد الله في ذاك الأديم المقدد
قتلتم وليّ الله في جوف داره ... وجئتم بأمر جائر غير مهتد
فهلا رعيتم ذمة الله بينكم ... وأوفيتم بالعهد عهد محمـد
ألم يك فيكم ذا بلاء ومصْدَق ... وأوفاكم قدماً لدى كل مشهد
فلا ظفرت أيمان قوم تبايعوا ... على قتـــل عثمان الرّشيـــد[1]

وقال أيمس بن خريم بن فاتك الأسدي– له صحبة –:

تفاقد الذابحو عثمان ضاحية[2] ... أي قتيل حرام ذُبِّحُوا ذَبَحُوا
ضَحَّوْا[3] بعثمان في الشهر الحرام و لم ... يخشوا على مطمح الكفّ الذي طَمَحُوا
فأيَّ سُنَة جوْر سنّ أوّلهم ... وباب جوْر على سلطانهم فتحُوا
ماذا أرادوا أضلّ الله سعيهُم من ... سفح ذاك الدم الزاكي الذي سفَحُوا
فاستوردهم سيوف المسلمين على ... تمام ظمء[4]، كما يُستورد النّضحُ
إن الذين تولّوا قتله سفهاً ... لُقُوا أثاماً وخسراناً فما ربحُوا[5]

ورثاه النابغة بن جعدة – له صحبة – في قصيدة طويلة منها :

مـــا يظنّـــنّ بنـــاس قتلــــوا ... أهل صفّين وأصحاب الجمل
وابن عفّان حنيفــاً مسلمــاً ... ولحوم الإبـــل لما تنتقـــل[6]

وقال القاسم بن أمية بن أبي الصلت – له صحبة –:

لعمري لبئس الذبح ضحيتم به ... خلاف رسول الله يوم الأضحى[7]

---

(١) حسان : « ديوان » ، ص٦٣ .
(٢) علانية . انظر حاشية « الكامل » ، ج٣ ، ص٣٠ .
(٣) أي فعل في الضُّحى . « الكامل » ، ج٣ ، ص٣٠ .
(٤) ما بين الشربتين . « الكامل » ، ج٣ ، ص ٣٠ .
(٥) المبرد : « الكامل في اللغة » ، ج٢ ، ص٣٩ .
(٦) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، ص٥٢٧ .
(٧) خليفة : « التاريخ » ، ص١٧٧ .

ولعله بعد هذا لا يبقى مكان ولا مصداقية للروايات التي تشرك الصحابة - رضوان الله عليهم - في قتل عثمان والتآمر عليه ، فقد اجتهدوا في نصرته والذبّ عنه ، وبذلوا أنفسهم دونه ، فأمرهم بالكفّ عن القتال ، وقال إنه يحب أن يلقى الله سالماً مظلوماً ، ولو أذن لهم لقاتلوا عنه .

هذا وقد ثبتت براءة الصحابة من دم عثمان براءة الذئب من دم يوسف ، كيف وقد سئل الحسن البصري - رحمه الله - وهو شاهد عيان أكان فيمن قتل عثمان أحد من المهاجرين والأنصار ؟ قال : « كانوا أعلاجاً من أهل مصر »[1]. ولما جاء حذيفة - رضي الله عنه - خبر مقتل عثمان - وكان على فراش الموت - قال : « اليوم نفرت القلوب بأنفارها ، الحمد لله الذي سبق بي الفتن قادتها وعلوجها »[2].



---

(١) خليفة : « التاريخ » ، ص ١٧٦ .

(٢) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، ص ٤٨٨ .

□ المبحث الثالث □

○ موقف التابعين ومن بعدهم من الفتنة ○

لم يكن موقف التابعين ومن بعدهم مخالفاً لموقف الصحابة في الدفاع عن عثمان– رضي الله عنه– ورعاية حرمته ، وبيان أنّه قُتل على غير وجه الحقّ ، واستعظام قتله ، والبراءة من قتلته ، وذمهم وذكرهم بالسوء . فقد وضعوا نصب أعينهم تأييد السنّة ونفي البدعة بعيداً عن الأهواء الشخصية والنزعات الخاصة ، فكانت كثير من الأخبار المروية عنهم والمتعلقة بالفتنة الأولى قد أخرجت عثمان– رضي الله عنه– كالقلب المصفى نقيّاً خالصاً من كل ما أراده المغرضون وتقوّله المتقوِّلون .

رُوي عن كعب الأحبار[1] قال : « لا تقتلوا عثمان ، فوالله لئن قتلتموه ليستحلنَّ القتل ما بين دروب الروم إلى صنعاء ، ولتكونن فتن وضغائن »[2].

---

(١) هو كعب بن ماتع الحميري المعروف بكعب الأحبار ، كان على دين يهود ، فأسلم وقدم المدينة في خلافة أبي بكر ، وهو ثقة ، ذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من التابعين ، له في صحيح مسلم رواية عن أبي هريرة ، مات في آخر خلافة عثمان– رضي الله عنه–، ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، ج٧ ، ص٤٤٥ . وخليفة : « الطبقات » ، ص٣٠٨ . والبخاري : « التاريخ الصغير » ، ج١ ، ص٦٢ . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، ج٧ ، ص١٦١ . والذهبي : « التذكرة » ، ج١ ، ص٤٩ .

(٢) المالقي : « التمهيد والبيان في مقتل الشهيد عثمان » ، ص١٧٨ .

وعن زيد بن صوحان[1]- وكان ممن شهد حصار عثمان- قال يوم قتل عثمان: «اليوم نفرت القلوب منافرها، والذي نفسي بيده لا تتألَّف إلى يوم القيامة»[2].

وروى سعيد بن هانئ[3] أن رجالاً قدموا من المدينة فمرُّوا على أبي مسلم الخولاني[4] وهو عند معاوية في دمشق، فقال لهم: هل مررتم بإخوانكم من أهل الحِجْر[5]؟ فقالوا: نعم، فقال: كيف رأيتم صنيع الله

---

(1) هو زيد بن صوحان بن حجر بن الحارث العبدي الكوفي أبو سليمان: من التابعين، أسلم في حياة النبي- ﷺ- وسمع عن عمر وعلي وسلمان، وكان من العلماء العبَّاد، قال فيه ابن سعد: كان ثقة قليل الحديث، قتل في معركة الجمل عام ٣٦هـ (٦٥٦م). ترجم له: ابن سعد: «الطبقات»، ج٦، ص١٢٣. وخليفة: «الطبقات»، ص١٤٤. وابن حبان: «مشاهير علماء الأمصار»، ص١٠١. والخطيب: «تاريخ بغداد»، ج٨، ص٤٣٩.

(2) ابن عساكر: «تاريخ دمشق»، ص٤٩٩.

(3) هو سعيد بن هانئ الخولاني الشامي أبو عثمان، روى عن العرباض بن سارية ومعاوية وأبي مسلم الخولاني، قال العجلي: تابعي ثقة، وقال ابن سعد: كان ثقة إن شاء الله، وذكره ابن حبان في «الثقات»، توفي عام ١٢٧هـ (٧٤٤م). ترجم له: ابن سعد: «الطبقات»، ج٧، ص٤٥٠. والبخاري: «التاريخ الكبير»، ٥١٨/١/٢. والعجلي: «تاريخ الثقات»، ص١٨٨. وابن أبي حاتم: «الجرح والتعديل»، ج٤، ص٧٠. وابن حجر: «التهذيب»، ج٤، ص٩٢.

(4) هو عبد الله بن ثوب المعروف بأبي مسلم الخولاني اليماني الشامي، رحل إلى النبي- ﷺ- فلم يدركه، ولقي أبا بكر، ذكره ابن سعد في الطبقة الثانية من تابعي أهل الشام وقال: كان ثقة، كما وثقه ابن معين وابن حبان، وقال العجلي: ثقة من كبار التابعين، توفي عام ٦٢هـ (٦٨١م). ترجم له: ابن سعد: «الطبقات»، ج٧، ص٤٤٨. والعجلي: «تاريخ الثقات»، ص٥١١. والفسوي: «المعرفة والتاريخ»، ج٢، ص٣٠٨. والذهبي: «الكاشف»، ج٣، ص٣٣٣. وابن حجر: «التهذيب»، ج١٢، ص٢٣٥.

(5) اسم ديار ثمود بوادي القرى بين المدينة المنورة والشام: انظر: البكري: «معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع»، ج٢، ص٤٢٦.

بهم ؟ قالوا : بذنوبهم ، قال : فإني أشهد أنكم عند الله مثلهم ، قال – أي الراوي – : فدخلوا على معاوية ، فقالوا : ما لقينا من هذا الشيخ الذي خرج من عندك ؟ فبعث إليه ، فجاءه فقال له : يا أبا مسلم ما لك ولبني أخيك ؟! قال : قلت لهم : مررتم على أهل الحِجْر ؟ قالوا : نعم ، قلت : كيف رأيتم صنيع الله بهم ؟ قالوا صنع الله ذلك بهم بذنوبهم ، فقلت : أشهد أنكم عند الله مثلهم ، فقال : وكيف يا أبا مسلم ؟ قال : قتلوا ناقة الله ، وقتلتم خليفة الله ، وأشهد على ربي لخليفته أكرم عليه من ناقته[1].

وقال الشعبي : « لقي مسروق الأشتر ، فقال مسروق للأشتر : قتلتم عثمان ؟ قال : نعم ، قال : أما والله لقد قتلتموه صوّاماً قوّاماً »[2].

وروى الإمام البخاري في : « التاريخ الصغير » عن محمد بن المنتشر[3] أن أناساً من أصحاب عليّ لقوا مسروقاً ، فقالوا : مسروق غضبان أن قتل عثمان . فخلف الأشتر في أعقابهم ، فقال : يا أبا عائشة ما رأيت مثل شيء صنعناه ، ولا يوم عجل بني إسرائيل[4].

وروى ابن أبي شيبة والحاكم عن عمير بن سعيد[5] النخعي قال : لما

---

(١) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، ص٤٩٩ – ٥٠٠ .

(٢) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، ص٥٠٢ .

(٣) هو محمد بن المنتشر بن الأجدع بن مالك الهمداني الوادعي الكوفي ، روى عن ابن عمر وعائشة وعمه مسروق وغيرهم ، قال ابن سعد : كان ثقة وله أحاديث قليلة ، ووثقه أحمد وقال فيه خيراً ، وقال العجلي : ثقة ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، ترجم له : البخاري : « التاريخ الكبير » ، ٢١٩/١/١ ، والعجلي : « تاريخ الثقات » ، ص٤١٤ . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، ج٨ ، ص٩٩ . وابن حبان : « الثقات » ، ج٧ ، ص٣٦٥ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج٩ ، ص٤٧١ .

(٤) البخاري : « التاريخ الصغير » ، ج١ ، ص٨٩ .

(٥) هو عمير بن سعيد النخعي الصُّهباني الكوفي أبو يحيى ، روى عن علي وسعد =

رجع عليّ من الجمل وتهيأ لصفين اجتمعت النخع فدخلوا على الأشتر فقال : هل في البيت إلا نخعي ؟ فقالوا : لا ، فقال : إن هذه الأمة عمدت إلى خيرها فقتلته ، وسرنا إلى أهل البصرة قوم لنا عليهم بيعة فنصرنا عليهم بنكثهم ، وإنكم تسيرون غداً إلى أهل الشام قوم ليس لكم عليهم بيعة ، فلينظر امرؤ منكم أين يضع سيفه[1].

وعن الزهري قال : « كان سعيد بن المسيّب يسمي العام الذي قتل فيه عثمان عام الحزن »[2].

وروى يحيى بن معين قال : « قال رجل لطاوس[3]: ما رأيت أحداً أجرأ على الله من فلان ، قال : لم تر قاتل عثمان »[4].

= وأبي موسى وابن مسعود ومسروق وغيرهم ، وروى عنه الشعبي والأعمش وطلحة ابن مصرف ... قال ابن سعد : كان ثقة وله أحاديث ، ووثقه ابن معين والعجلي ، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين ، توفي عام ١١٥ هـ (٧٣٣م) ، ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، ج٦ ، ص١٧٠ . والبخاري : « التاريخ الكبير » ، ٥٣٢/٢/٣ . والعجلي : « تاريخ الثقات » ، ص٣٧٥ . وابن حبان : « الثقات » ، ج٥ ، ص٢٥٢ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج٨ ، ص١٤٦ .

(١) رواه ابن أبي شيبة في « المصنف » ، ج١٥ ، ص٢٦٥ . والحاكم في « المستدرك » ، ج٣ ، ص١٠٧ .

(٢) البلاذري : « أنساب الأشراف » ، ج١ ، ص٥٩٠ .

(٣) هو طاوس بن كيسان اليماني الحميري الجندي أبو عبد الرحمن ، من عُبَّاد أهل اليمن ومن سادات التابعين ، وثقه ابن سعد وابن معين والعجلي ، توفي عام ١٠٦هـ (٧٢٤م) ، ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، ج٥ ، ص٥٣٧ . وابن معين : « التاريخ » ، ج٢ ، ص٢٧٥ . والبخاري : « التاريخ الصغير » ، ج١ ، ص٢٥٢ . والعجلي : « تاريخ الثقات » ، ص٢٣٤ . والفسوي : « المعرفة والتاريخ » ، ج١ ، ص٧٠٥ .

(٤) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، ص٤٥٦ .

وقال ابن أبي الهذيل[1]: « والله لقد جار هؤلاء القوم- أي قتلة عثمان- عن القصد حتى أن بينهم وبينه وعورة ، ما يهتدون له وما يعرفونه »[2].

وروى مبارك بن فضالة[3] قال : « سمعت الحسن البصري يقول : ما علمت أحداً أُشرِك في دم عثمان- رضي الله عنه- ولا أعان عليه إلا قُتل »[4].

وفي رواية أخرى : « لم يدع الله الفسقة - قتلة عثمان - حتى قتلهم بكل أرض »[5].

وحدَّث يونس بن عبيد[6] عنه أيضاً يقول : « لو كان قتل عثمان هدًى

---

(١) هو عبد الله بن أبي الهذيل العنزي أبو المغيرة الكوفي ، روى عن جماعة من الصحابة منهم أبو بكر وعمر وعلي وابن مسعود ، قال النسائيّ : ثقة ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال العجلي : تابعي ثقة ، توفي في ولاية خالد القسري بعد ١١٠هـ (٧٢٨م) ، انظر : ابن سعد : « الطبقات » ، ج٦ ، ص٣٥٢ . والبخاري : « التاريخ الكبير » ، ٢٢٢/١/٣ . والعجلي : « تاريخ الثقات » ، ص٣٨٢ . وابن حجر : « التهذيب »، ج٦ ، ص٦٢ .

(٢) ابن أبي شيبة : « المصنف » ، ج١٥ ، ص٢٠٦ .

(٣) هو مبارك بن فضالة بن أبي أمية أبو فضالة البصري ، روى عن الحسن البصري ، وقال أنه جالسه ثلاث عشرة سنة ، قال الساجي : كان صدوقاً ، مسلماً ، خياراً ، وكان من النسَّاك ، وقال العجلي : لا بأس به ، وقال أبو زرعة : كان يدلِّس ، وإذا صرح بالسَّماع فهو ثقة ، توفي عام ١٦٦هـ (٧٨٢م) . ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، ج٧ ، ص٢٧٧ . والبخاري : « التاريخ الكبير » ، ٤٢٦/١/٤ . والعجلي : « تاريخ الثقات » ، ص٤١٩ . والفسوي : « المعرفة والتاريخ » ، ج٢ ، ص١٣٥ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج١٠ ، ص٢٨ .

(٤) ابن شبّة : « تاريخ المدينة المنورة » ، ج٤ ، ص١٢٥٢ .

(٥) البخاري : « التاريخ الصغير » ، ج١ ، ص٧٩ .

(٦) هو يونس بن عبيد بن دينار العبدي البصري أبو عبيد ، قال ابن حبان فيه : كان من سادات أهل زمانه علماً وفضلاً وحفظاً وإتقاناً وسنّةً وبغضاً لأهل البدع مع =

لاحتلبت به الأمة لبناً ، ولكنه كان ضلالاً فاحتلبت به الأمة دماً »[1].

وروى ابن عون[2] عن محمد بن سيرين قال : « لم نفقد الخيل البلق في المغازي والجيوش- يقصد قتال الملائكة مع المسلمين- حتى قتل عثمان »[3].

وروي عنه أيضاً قوله : « لم نختلف في الأهلَّة حتى قتل عثمان »[4].

وحدَّث قرَّة بن خالد[5] عنه قوله : « لو حلَّ القتال في أهل القبلة حلَّ

= التقشف الشديد والفقه في الدين والحفظ الكثير . وثقه ابن سعد وأحمد وابن معين والنسائي وأبو حاتم ، وقال الذهبي : هو من العلماء العاملين الأثبات . توفي عام ١٣٩هـ (٧٥٦م) . ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، ج٧ ، ص٢٦٠ . والبخاري : « التاريخ الصغير » ، ج٢ ، ص٤٩ . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، ج٩ ، ص٢٤٢ . وابن حبان : « مشاهير علماء الأمصار » ، ص١٥٠ .

(١) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، ص٥٠٠ .

(٢) هو عبد الله بن عون بن أرطبان المزني البصري الحافظ ، قال ابن حبان فيه : كان من سادات أهل زمانه عبادة وفضلاً وورعاً ونسكاً وصلابةً في السنّة وشدّةً على أهل البدع ، وقال عثمان بن أبي شيبة : ثقة صحيح الكتاب ، وقال العجلي : بصري ثقة ، رجل صالح ، ووثقه ابن معين وابن سعد وعيسى بن يونس ، وقال النسائي : ثقة مأمون ، توفي عام ١٥١هـ (٧٦٨م) ، ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، ج٧ ، ص٢٦١ . وخليفة : « الطبقات » ، ص٢١٩ . والبخاري : « التاريخ الصغير » ، ج٢ ، ص١١١ . والعجلي : « تاريخ الثقات » ، ص٢٧٠ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج٥ ، ص٣٤٦ .

(٣) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، ص٥٠٠ .

(٤) « تاريخ دمشق » ، ص٥٠١ .

(٥) هو قرَّة بن خالد السدوسي ، البصري أبو محمد ، وثَّقه ابن معين والنسائي وابن سعد ، وذكره ابن حبان في الثقات وقال : كان متقناً ، وقال الآجرّي : ذكره أبو داود فرفع من شأنه ، وقال الطحاوي : ثبت متقن ضابط ، توفي عام ١٥٥هـ (٧٧١م) ، ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، ج٧ ، ص٢٧٥ . وخليفة : « الطبقات » ، ص٢٢٢ ، وابن حبان : « مشاهير علماء الأمصار » ، ص١٥٦ . والآجري : « السؤالات » ، ص٣٤٤ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج٨ ، ص٣٧١ .

يوم قتل عثمان »[1].

وعن جَسْر أبي جعفر[2] قال : « عُدْنا أبا رجاء العطاردي[3] في مرضه الذي مات فيه ، فتحامل فجلس إلينا فقال : حيَّاكم الله بالسلام ، أحلَّنا وإياكم دار السلام ، اتقوا الله تعالى ، ولا تسبُّوا عليّاً ، وأبغضوا من يسبَّه ، واتقوا الله ، ولا تسبُّوا عثمان ، وأبغضوا من يسبَّه »[4].

وروى موسى الجهني[5] عن طلحة بن مُصَرِّف[6] قال : « أكثرتم في

---

(١) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، ص٤٥٧ .

(٢) هو جسر بن فرقد أبو جعفر القصَّاب البصري ، روى عن الحسن ، وروى عنه عبد الرحمن بن مهدي ووكيع، قال أبو حاتم : صالح، ترجم له: البخاري: «التاريخ الكبير » ، ٢٤٦/٢/١ . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، ج٢ ، ص٥٣٩ . وابن حجر : « اللسان » ، ج٢ ، ص١٠٤ .

(٣) هو عمران بن ملحان المعروف بأبي رجاء العطاردي : تابعي مخضرم ، أدرك زمن النبي - ﷺ - ولم يره ، روى عن جماعة من الصحابة منهم علي ، وعمرو وسمرة ابن جندب ، وعائشة وغيرهم ، وثقه ابن معين والعجلي وأبو زرعة ، وقال ابن سعد : كان ثقة في الحديث ، توفي عام ١٠٧هـ (٧٤٤م) ، ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، ج٧ ، ص٧٠٤ . وخليفة : « الطبقات » ، ص١٩٦ . والبخاري : « التاريخ الكبير » ، ٤١٠/٢/٣ . والعجلي : « تاريخ الثقات » ، ص٤٩٨ .

(٤) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، ص٥٢٣ .

(٥) هو موسى بن عبد الله الجهني الكوفي أبو سلمة ، قال يعلى بن عبيد : كان بالكوفة أربعة من رؤساء الناس ونبلائهم فذكره منهم ، وثقه يحيى بن سعيد القطان وأحمد ، وابن معين والنسائي ، وقال العجلي : ثقة في عداد الشيوخ ، وقال أبو زرعة : صالح ، وقال أبو حاتم : لا بأس به ، وذكره ابن حبان في الثقات ، توفي عام ١٤٤هـ (٧٦١م) ، ترجم له : ابن معين : « التاريخ » ، ج٢ ، ص٥٩٣ . والبخاري : « التاريخ الكبير » ، ٢٨٨/١/٤ . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، ج٨ ، ص١٤٩ . وابن حبان : « مشاهير علماء الأمصار » ، ص١٦٥ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج١٠ ، ص٣٥٤ .

(٦) هو طلحة بن مصرِّف بن عمرو بن الحارث الهمداني الكوفي أبو محمد ، قال =

عثمان فيأبى قلبي إلّا حبّه »[1].

وروى ابن عساكر في تاريخه بسنده إلى ميمون بن مهران قال : « قبض رسول الله- ﷺ- فبايع أصحاب رسول الله- ﷺ- كلهم أبا بكر ورضوا به من غير قهر ولا اضطهاد . ثم إنّ أبا بكر استخلف عمر ، فاستأمر المسلمين في ذلك ، فبايعه أصحاب رسول الله- ﷺ- أجمعون ، ورضوا به من غير قهر ولا اضطهاد ، فلما حضر عمر الموت جعل الأمر شوري إلى ستة نفر من أصحاب رسول الله- ﷺ- وأصحابه والحواريِّين ، ولم يأل النصيحة لله ولرسوله- ﷺ- وللمؤمنين جهده . وكره عمر أن يولي منهم رجلاً ، فلا تكون إساءة إلا لحقت عمر في قبره ، فاختار أهل الشورى عثمان بن عفَّان ، فبايعه أصحاب رسول الله- ﷺ- أجمعون والتابعون لهم بإحسان ، ورضوا به من غير قهر ولا اضطهاد . فلم يزل أمر الناس على عهد أبي بكر وعمر مستقيماً ، كلمتهم واحدة ودعواهم جماعة حتى قتل عثمان بن عفان . فقيل له : فما الذي نقموا على عثمان ؟ قال : إنَّ أناساً أنكروا على عثمان جاءوا بما هو أنكر منه ، أنكروا عليه أمراً هم فيه كذبة ، فأعتبهم وأرضاهم ، وعزل من كرهوا واستعمل من أرادوا ، ثم إنَّ فسَّاقاً من أهل مصر ، وسفهاء من أهل المدينة دعاهم أشقاهم إلى قتل عثمان ، فدخلوا عليه منزله وهو جالس مع مصحف يتلو فيه كتاب الله ، ومعهم

= عبد الله بن إدريس : ما رأيت الأعمش يثني على أحد أدركه إلّا على طلحة بن مصرِّف ، وكانوا يسمونه سيد القرَّاء ، وثقه ابن معين ، وأبو حاتم والعجلي ، وابن سعد ، وابن حبان ، توفي عام ١١٢هـ (٧٣٠م) ، ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، ج٦ ، ص٣٠٨ . وابن معين : « التاريخ » ، ج٢ ، ص٢٧٨ . والعجلي : « تاريخ الثقات » ، ص٢٣٥ . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، ج٤ ، ص٤٧٣ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج٥ ، ص٢٥ .

(١) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، ص٥١١ . والذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، ج٥ ، ص١٩١ .

السلاح فقتلوه صابراً محتسباً ، رحمه الله »[1].

وروى سليمان بن أبي المغيرة[2] عن أبي جعفر الباقر[3] قال : « قتل عثمان بن عفان على غير وجه الحقِّ »[4].

وقال أبو جعفر القارئ[5] هو يحدِّث عن المحاصرين لعثمان– رضي الله عنه– بعد أن ذكر رؤساءهم وعددهم–: « وضوت[6] إليه حثالة من الناس قد مرجت[7]

---

(١) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، ص٥٠٣ ، ٥٠٤ .

(٢) هو سليمان بن أبي المغيرة العبسي الكوفي أبو عبد الله ، قال أحمد : ثقة خيار ، ووثقه ابن معين ، وذكره ابن حبان في الثقات . انظر : ابن معين : « التاريخ » ، ج٢ ، ص٢٣٤ . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، ج٤ ، ص١٤٥ . والذهبي : « الكاشف » ، ج١ ، ص٣٢٠ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج٤ ، ص٢٢١ .

(٣) هو محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي القرشي أبو جعفر الباقر ، ذكره النسائي في فقهاء أهل المدينة من التابعين ، وقال ابن البرقي : كان فقيهاً فاضلاً ، وقال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث ، وقال العجلي : مدني تابعي ثقة ، توفي بعد عام ١١٤هـ (٧٣٢م) ، ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، ج٥ ، ص٣٢٠ . والعجلي : « تاريخ الثقات » ، ص٤١٠ . والفسوي : « المعرفة والتاريخ » ، ج١ ، ص٣٦٠ . والطبري : « ذيل المذيل » ، ص٦٤١ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج٩ ، ص٣٥٠ .

(٤) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، ص٥٠٠ .

(٥) هو أبو جعفر القارئ المدني المخزومي ، ويسمى يزيد بن القعقاع ، قال ابن سعد : كان ثقة ، وكان إمام أهل المدينة في القراءة ، فسمي القارئ لذلك ، ووثَّقه ابن معين والنسائي وابن حبان ، وقال أبو حاتم : صالح الحديث ، توفي عام ١٢٧هـ (٧٤٤م) ، انظر : ابن سعد : « الطبقات » ، (القسم المتمم لتابعي أهل المدينة) ، ص١٥١ . وابن معين : « التاريخ » ، ج٢ ، ص٦٩٩ . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، ج٩ ، ص٢٨٤ . وابن الجزري : « غاية النهاية في طبقات القراء » ، ج٢ ، ص٣٨٢ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج١٢ ، ص٥٨ .

(٦) توجهت ، ابن منظور : « لسان العرب » .

(٧) اختلطت وقلَّ الوفاء بها : « لسان العرب » .

أماناتهم وسفهت أحلامهم »[1].

وذكر حرملة عن يزيد بن أبي حبيب قال : « أعظم ما أتت هذه الأمّة بعد نبيِّها ثلاث خلال : قتل عثمان بن عفان ، وتحريقهم الكعبة ، وأخذهم الجزية من المسلمين »[2]. وروي عنه أيضاً قوله : « إن عامة الركب الذين خرجوا إلى عثمان جنُّوا ، قال ابن المبارك : أيسره ، وفي رواية : الجنون لهم قليل »[3].

وروى حماد بن سلمة عن أيُّوب السّختياني قوله : « من أحبَّ أبا بكر فقد أقام الدِّين ، ومن أحبَّ عمر فقد أوضح السبيل ، ومن أحبَّ عثمان فقد استنار بنور الله ، ومن أحبَّ عليّاً فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها ، قال حمّاد : فقلت لأيوب : أتحفظ هذا ؟ قال : نعم ، فاحفظوه وعلِّموه أبناءكم ، وليعلِّمه أبناؤكم أبناءهم »[4].

وقال عثّام بن علي[5]: سمعت الثوري – سفيان – يقول : « لا يجتمع

---

(١) البلاذري : « أنساب الأشراف » ، ج١ ، ص٥٩١ .

(٢) البخاري : « التاريخ الصغير » ، ج١ ، ص٥٩ .

(٣) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، ص٤٥٦ .

(٤) « تاريخ دمشق » ، ص٥١٠ .

(٥) هو عثّام بن علي بن هجير العامري الكوفي ، أبو علي ، قال الآجرّي عن أبي داود سمعت أحمد يقول : عثّام رجل صالح ، وقال : سألت أبا داود عنه فجعل يثني عليه ويقول قولاً جميلاً ، وقال النسائي : ليس به بأس ، وقال أبو زرعة : ثقة ، وقال أبو حاتم : صدوق ، ووثقه الدارقطني وابن شاهين وابن سعد وابن حبّان والبزّار ، توفي عام ١٩٥هـ (٨١٠م) ، ترجم له خليفة : « الطبقات » ، ص١٧٠ . والدارمي : « التاريخ » ، ص١٨٦ . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، ج٧ ، ص٤٤ . والآجري : « السؤالات » ، ص٢١٤ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج٧ ، ص١٠٥ .

حبُّ علي وعثمان إلا في قلوب نبلاء الرِّجال »[1].

وحدثَّ المغيرة الضبِّي[2] قال : « قلت لإبراهيم[3]- النخعي-: إنْ كان قتل عثمان ، فقال : مه ، فقلت : والله إن أردت أن أقول إلا أنه كان عظيماً ، قال : أجل »[4].

وذكر مصعب بن عبد الله الزبيري أن أباه عبد الله بن مصعب[5] أخبره أنَّ الرشيد - الخليفة العباسي - قال له : ما تقول في الذين طعنوا على عثمان ؟ قال : قلت : يا أمير المؤمنين طعن عليه ناس ، وكان معه ناس ، فأما

---

(١) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، ص ٥١٠ .

(٢) هو المغيرة بن مقسم الضبي الكوفي الفقيه أبو هشام ، قال أبو بكر بن عياش : ما رأيت أحداً أفقه من مغيرة ؛ فلزمته ، وقال ابن معين : ثقة مأمون ، وقال العجلي : مغيرة ثقة فقيه ، ووثقه النسائي وابن سعد ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، توفي عام ١٣٦ هـ (٧٥٣ م) ، ترجم له : ابن معين : « التاريخ » ج ٢ ، ص ٥٨١ ، وخليفة : « الطبقات » ، ص ١٦٥ ، والبخاري : « التاريخ الصغير » ، ج ٢ ، ص ٢٨ ، والعجلي : « تاريخ الثقات » ، ص ٤٣٧ ، وابن حجر : « التهذيب » ، ج ١٠ ، ص ٢٦١ .

(٣) هو إبراهيم بن يزيد بن قيس النخعي الكوفي الفقيه أبو عمران ، قال العجلي فيه : كوفي ثقة ، رأي عائشة - رضي الله عنها - رؤيا ، وكان مفتي أهل الكوفة ، وكان رجلاً صالحاً فقيهاً متوقياً ، قليل التكلُّف ، ومات وهو مختفٍ من الحجاج ، وقال الأعمش : كان إبراهم خيّراً في الحديث ، وقال الشعبي : ما ترك أحداً أعلم منه ، توفي عام ٩٦ هـ (٧١٤ م) ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، ج ٦ ، ص ٢٧٠ ، وابن معين : « التاريخ » ، ج ٢ ، ص ١٥ ، والفسوي : « المعرفة والتاريخ » ، ج ٢ ص ١٠٠ ، والعجلي : « تاريخ الثقات » ، ص ٥٦ ، وابن حجر : « التهذيب » ج ١ ، ص ١٧٧ .

(٤) ابن شبّة : « تاريخ المدينة المنورة » ، ج ٤ ، ص ١٢٥٢ .

(٥) هو عبد الله بن مصعب بن ثابت بن عبد الله الزبيري القرشي الأسدي : كان من أعدل الولاة ، ولي اليمامة للمهدي العباسي ثم الهادي ، وألزمه الرشيد بولاية المدينة=

الذين طعنوا عليه فتفرقوا عنه ، فهم أنواع الشِّيع وأهل البدع وأنواع الخوارج . وأما الذين كانوا معه فهم أهل الجماعة إلى اليوم ، فقال لي : ما أحتاج أن أسأل بعد اليوم عن هذا[1] .

وذكر الفرزدق عثمان – رضي الله عنه – في معرض قصيدة مدح فيها الخليفة سليمان بن عبد الملك يقول :

عثمان إذ قتلوه وانتهكوا ‏ ‏ دمه صبيحة ليلة النَّحر[2]

وقال راعي الإبل النميري[3] يرثي عثمان :

عشية يدخلون بغير إذن ‏ ‏ على متوكّل أوفى وطابا

خليل محمد ووزير صدق ‏ ‏ ورابع خير من وطيء الترابا[4]

ومن بديع ما أورده المبرد من شعره :

قتلوا ابن عفان الخليفة محرماً ‏ ‏ وَدْعاً ، فلم أر مثله مخذولاً

فتفرَّقت من ذلك عصاهم ‏ ‏ شققا وأصبح سيفهم مفلولاً[5]

= وعمره سبعون سنة ، فقبلها بشروط ، قال الخطيب البغدادي فيه : كان محموداً في ولايته ، جميل السيرة ، مع جلالة قدره وعظم شرفه . توفي بالرقة وهو في صحبة الرشيد عام ١٨٤ هـ (٨٠٠ م) . ترجم له : خليفة : « الطبقات » ، ص ٤٦١ ، والخطيب : « تاريخ بغداد » ، ج ١٠ ، ص ١٧٣ . وابن كثير : « البداية والنهاية » ، ج ١٠ ، ص ١٨٥ .

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٨ ، ص ٣٥٣ .

(٢) الفرزدق : «ديوان»، ج ١ ، ص ٢٦٥ .

(٣) هو عبيد بن حصين بن معاوية بن جندل النميري ، يلقب براعي الإبل لكثرة وصفه لها وجودة نعته إياها ، كان من فحول الشعراء في العصر الأموي ، وكان يعيش في بادية البصرة ، وهو من أصحاب الملحمات . توفي عام ٩٠ هـ (٧٠٩ م) ،ترجم له : ابن سلام : « طبقات الشعراء » ص ١١٧ ، وابن أبي الخطاب : « جمهرة أشعار العرب » ص ١٧٢ ، والأصفهاني : « الأغاني » ، ج ٢٣ ، ص ٣٤٨ – ٣٦٣ .

(٤) ابن كثير: « البداية والنهاية » ، ج ٧ ، ص ١٩٧ .

(٥) « البداية والنهاية » ، ج ٢ ، ص ٣٩ .

وقالت ليلى الأخيلية[1].

أبعد عثمان ترجو الخير أمته ... وكان آمن من يمشي على ساق
خليفة الله أعطاهم وخوّلهم ... ما كان من ذهب محض وأوراق[2]

***

(١) هي ليلى بنت عبد الله بن الرحال بن شداد الأخيلية العامرية : كانت شاعرة فصيحة ذكية ، متقدمة في صناعة الشعر ، إذ تلي في طبقة الشعراء طبقة الخنساء ، وكانت تفد على الحجاج فيقربها ويكرمها ، توفيت وهي في طريقها إلى الريّ عام ٨٠ هـ (٧٠٠ م) ، ترجم لها : المرزباني : « معجم الشعراء » ، ص ٣٤٣ . وأبو الفرج الأصفهاني : « الأغاني » ج ١١ ، ص ١٩٤ - ٢٣٤ .

(٢) المبرد : « الكامل في اللغة والأدب » ، ج ٢ ، ص ٣٩ . والطبراني : « المعجم الكبير » ، ج ١ ، ص ٤٢ .



□ الباب الثالث □

○ الفتنة الثانية ○

○ الفصل الأول ○

الخليفة الراشد الرابع (بيعته ، سياسته في الحكم ، المكائد ضده)

○ المبحث الاول : بيعة علي بن أبي طالب – رضي الله عنه -

○ المبحث الثاني : سياسته – رضي الله عنه – .

○ المبحث الثالث : أثر السبئية في الفتنة الثانية .

✹ ✹ ✹

□ المبحث الأول □

○ بيعة علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – ○

في تلك الظروف الدقيقة التي مرَّت بها الدولة الإسلامية إثر مقتل عثمان – رضي الله عنه – كان المسلمون في حاجة ماسة إلى خليفة يملأ الفراغ السياسي ، فوقع الاختيار على عليٍّ – رضي الله عنه – لكن الروايات تعدَّدت واختلفت في أمر البيعة .

ويشير الإمام الطبري إلى هذا الاختلاف بقوله : « اختلف السلف من أهل السير في ذلك »[(١)].

أما الروايات التي أشارت إلي أنَّ الصحابة – رضوان الله عليهم – هم الذين قدموا إلى عليٍّ وطلبوه للخلافة ، فبايعه المهاجرون والأنصار ، وبايع الناس ، فهي كالآتي :

الرواية الأولي عن محمد بن الحنفية قال : « كنت مع أبي حين قتل عثمان – رضي الله عنه – فقام فدخل منزله ، فأتاه أصحاب رسول الله – ﷺ – فقالوا : إن هذا الرجل قد قتل ، ولا بد للناس من إمام ، ولا نجد اليوم أحداً أحق بهذا الأمر منك ، لا أقدم سابقة ، ولا أقرب من رسول الله – ﷺ – فقال : لا تفعلوا ، فإني أكون وزيراً خير من أن أكون أميراً ، فقالوا : لا والله ! ما نحن بفاعلين حتى نبايعك ، قال : ففي المسجد ، فإنَّ بيعتي لا تكون خفياً ، ولا تكون إلا عن رضا المسلمين ، قال سالم بن أبي الجعد:

---

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٤٢٧ .

فقال عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - فلقد كرهت أن يأتي المسجد مخافة أن يشغب عليه ، وأبى هو إلا المسجد ، فلما دخل المهاجرون والأنصار فبايعوه ، ثم بايعه الناس »[1].

والرواية لثانية عن أبي بشير العابدي[2] قال : « كنت بالمدينة حين قتل عثمان - رضي الله عنه - واجتمع المهاجرون والأنصار ، فيهم طلحة والزبير ، فأتوا علياً فقالوا : يا أبا الحسن هلمَّ نبايعك ، فقال : لا حاجة لي في أمركم ، أنا معكم فيمن اخترتم ، فقد رضيت به ، فاختاروا والله ، فقالوا : ما نختار غيرك، قال- أي الراوي-: فاختلفوا إليه بعد ما قتل عثمان- رضي الله عنه- مراراً ، ثم أتوه في آخر ذلك ، فقالوا له : إنه لا يصلح الناس إلا بإمرة . وقد طال الأمر ، فقال لهم : إنكم اختلفتم إليَّ وأتيتم ، وإني قائل لكم قولاً إن قبلتموه قبلت أمركم ، وإلا فلا حاجة لي فيه . قالوا : ما قلت من شيء قبلناه إن شاء الله . فجاء فصعد المنبر ، فاجتمع الناس إليه ، فقال : إني قد كنت كارهاً لأمركم ، فأبيتم إلا أن أكون عليكم ، ألا وإنه ليس لي أمر دونكم ، إلا أن مفاتيح مالكم معي، ألا وإنه ليس لي أن آخذ منه درهماً دونكم، رضيتم؟ قالوا: نعم، قال: اللهم اشهد عليهم ، ثم بايعهم على ذلك ، قال أبو بشير : وأنا يومئذ عند منبر رسول الله - ﷺ - قائم أسمع ما يقول »[3].

والرواية الثالثة من طريق أبي المليح[4] قال : « لما قتل عثمان - رضي الله عنه - خرج عليّ إلى السوق ، وذلك يوم السبت لثماني عشرة ليلة خلت

---

(١) « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٤٢٧ .

(٢) لم أجد له ذكراً في المصادر المتيسرة .

(٣) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٤٢٨ .

(٤) هو أبو المليح بن أسامة الهذلي ، روى عن عائشة وابن عباس وابن عمر وجابر وأنس وغيرهم ، وروى عنه سالم بن أبي الجعد وأبو قلابة الجرمي وقتادة وآخرون قال العجلي : بصري تابعي ثقة . وقال الذهبي : ثقة . وقال ابن حجر : ثقة ، من الطبقة الثالثة . ومات سنة ١١٢هـ (٧٣٠م) . ترجم له ابن معين : « التاريخ » ، ج٢ ، =

من ذي الحجة ، فاتبعه الناس وبهشوا[1] في وجهه ، فدخل حائط بني عمرو بن مبذول ، وقال لأبي عمرة بن عمرو بن محصن : أغلق الباب ، فجاء الناس فقرعوا الباب ، فدخلوا فيهم طلحة والزبير ، فقالا : يا عليّ ابسط يدك ، فبايعه طلحة والزبير »[2].

والرواية الرابعة عن الشَّعبي قال : « لما قُتل عثمان – رضي الله عنه – أتى الناس عليّاً وهو في سوق المدينة وقالوا له : ابسط يدك نبايعك قال : لا تعجلوا ، فإن عمر كان رجلاً مباركاً ، وقد أوصى بها شورى ، فأمهلوا حتى يجتمع الناس ويتشاورون ، فارتدَّ الناس عن عليّ ، ثم قال بعضهم : إن رجع الناس إلى أمصارهم بقتل عثمان ولم يقم بعده قائم بهذا الأمر لم نأمن اختلاف الناس وفساد الأمة . فعادوا إلى عليّ ، فأخذ الأشتر بيده ، فقبضها عليّ فقال : أبعد ثلاثة ؟ ! أما والله لو تركتها ليقصرن عنيتك[3] عليها حيناً ، فبايعته العامة ، وأهل الكوفة يقولون : إن أول من بايعه الأشتر »[4].

والرواية الخامسة من طريق سيف بن عمر عن شيوخه : « لما كان يوم الخميس على رأس خمسة أيام من مقتل عثمان – رضي الله عنه – جمعوا أهل المدينة – أي جمعهم الخوارج – فوجدوا سعداً والزبير خارجين ، ووجدوا طلحة في حائط له ، ووجدوا بني أمية قد هربوا إلا من لم يطق الهرب ،

= ص ٧٢٦ . والعجلي : « تاريخ الثقات » ، ص ٥١٢ . والذهبي : « الكاشف » ، ج ٣ ، ص ٣٣٦ . وابن حجر : « التقريب » ، ج ٢ ، ص ٤٧٦ .

(١) أي : ارتاحوا إليه ، راجع : ابن منظور : « لسان العرب » .

(٢) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٤٢٨ .

(٣) أي عناءك ، راجع : ابن منظور : « لسان العرب » .

(٤) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٤٣٣ .

وهرب الوليد وسعيد إلى مكة في أول من خرج ، وتبعهم مروان ، وتتابع على ذلك من تتابع ، فلمَّا اجتمع لهم أهل المدينة قال لهم أهل مصر : أنتم أهل الشورى ، وأنتم تعقدون الإمامة ، وأمركم عابر على الأمة ، فانظروا رجلاً تنصبونه ، ونحن لكم تبع ، فقال الجمهور : علي بن أبي طالب ، نحن به راضون »[1].

والرواية السادسة عن عوف[2]: « أما أنا فأشهد أني سمعت محمد بن سيرين يقول : إنَّ عليّاً جاء فقال لطلحة : ابسط يدك يا طلحة لأبايعك ، فقال طلحة : أنت أحق وأنت أمير المؤمنين ، فابسط يدك ، فبسط عليّ يده فبايعه »[3].

والرواية السابعة عن إسماعيل بن موسى الفزاري[4] بإسناده إلى العُرني صاحب الجمل الذي كان دليلاً لعلي بذي قار قال : « لمَّا نزل عليّ بذي قار حمد الله وأثنى عليه ثم قال : « ...إن النبي - ﷺ - قبض وما أرى

---

(١) « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٤٣٣ - ٤٣٤ .

(٢) هو عوف بن أبي جميلة العبدي الهجري أبو سهل البصري المعروف بالأعرابي ، قال عبد الله عن أبيه - أحمد بن حنبل - : ثقة صالح الحديث ، وقال أبو حاتم : صدوقاً صالح ، ووثقه ابن معين والنسائي وابن سعد : توفي عام ١٤٧ هـ (٧٦٤ م) . ترجم له : ابن معين : « التاريخ » ، ج ٢ ، ص ٤٦٠ . وخليفة : « الطبقات » ، ص ٢١٩ . والبخاري : « التاريخ الصغير » ، ج ٢ ، ص ٨٥ . وابن حبان : « مشاهير علماء الأمصار » ، ص ١٥١ » والذهبي : « الميزان » ، ج ٣ ص ٣٠٥ .

(٣) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٤٣٤ .

(٤) هو إسماعيل بن موسى الفزاري الكوفي ، قال أبو حاتم : صدوق ، وقال النسائي : ليس به بأس ، وقال ابن عدي : أنكروا عليه غلوه في التشيع ، وقال ابن حجر : صدوق يخطىء رمي بالرفض . توفي عام ٢٤٥ هـ (٨٥٩ م) . ترجم له : البخاري : « التاريخ الكبير » ، ٣٧٣/١/١ . وابن أبي حاتم « الجرح والتعديل » ، ج ٢ ، ص ١٩٦ . والذهبي : « الميزان » ، ج ١ ، ص ٢٥١ . وابن حجر : « التقريب » ، ج ١ ، ص ٧٥ .

أحداً أحق بهذا الأمر مني فبايع الناس أبا بكر ، فبايعت كما بايعوا ، ثم إن أبا بكر هلك وما أري أحداً أحق بهذا الأمر مني ، فبايع الناس عمر بن الخطاب ، فبايعت كما بايعوا ، ثم إن عمر هلك ولا أرى أحداً أحق بهذا الأمر مني ، فجعلني سهماً من ستة أسهم ، فبايع الناس عثمان ، فبايعت كما بايعوا ، ثم سار الناس إلى عثمان فقتلوه ، ثم أتوني فبايعوني طائعين غير مكرهين ، فأنا أقاتل من خالفني بمن اتبعني حتى يحكم الله بيني وبينهم ، وهو خير الحاكمين »[1].

والرواية الثامنة من طريق نصر بن مزاحم العطّار[2] أن رجلاً - عبد خير بن يزيد[3] قام إلى أبي موسى فقال : « يا أبا موسى هل كان هذان الرجلان - يعني طلحة والزبير - ممن بايع عليّاً ؟ قال : نعم »[4].

ومن الملاحظ أن الروايات السابقة تسير في الاتجاه الصحيح لما وقع فعلاً ، ويؤيد ذلك ما ورد في السنّة النبوية من مؤشرات عن خلافة علي -

---

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٤٥٨ .

(٢) هو نصر بن مزاحم العطار الكوفي أبو الفضل ، أحد الإخباريين من طبقة أبي مخنف ، كان عارفاً بالتاريخ والأخبار ، وكان رافضياً من غلاة الشيعة. له « صفين » ، « الجمل »، « مقتل حجر بن عدي » ، « مقتل الحسين بن علي » . توفي عام ٢١٢ هـ (٨٢٧ م) . ترجم له الخطيب : « تاريخ بغداد » ، ج ١٣ ، ص ٢٨٣ . وابن النديم : « الفهرست » ، ص ١٠٦ . وياقوت : « معجم الأدباء » ، ج ١٩ ، ص ٢٢٥ . والذهبي : « الميزان » : ج ٤ ، ص٢٥٤ .

(٣) هو عبد خير بن يزيد الهمداني أبو عمارة الكوفي : تابعي مخضرم ، روى عن أبي بكر وعلي وزيد بن أرقم وعائشة وغيرهم . ذكره مسلم في الطبقة الأولى من تابعي أهل الكوفة ، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين . انظر : الدارمي : « التاريخ » ، ص ١٥٠ . والعجلي : « تاريخ الثقات » ص ٢٨٦ . وابن حبان : « الثقات » ج ٥ ، ص ١٤٤ . والخطيب : « تاريخ بغداد » ، ج ١١ ، ص ١٢٦ .

(٤) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٤٨٦ .

رضي الله عنه - وما روي عن الصحابة في هذا الشأن ، وما نقله المؤرخون والمحدثون والفقهاء وأهل العلم عن شرعية خلافة علي - رضي الله عنه - وصحتها ، ومبايعة أهل الحل والعقد له من المهاجرين والأنصار .

أخرج الإمام أحمد وأبو داود والترمذي عن سَفِينة - رضي الله عنه - قال : سمعت رسول الله - ﷺ - يقول : « الخلافة ثلاثون عاماً ثم يكون بعد ذلك المُلك » قال سفينة : أمسك ، خلافة أبي بكر - رضي الله عنه - سنتين ، وخلافة عمر - رضي الله عنه - عشر سنين ، وخلافة عثمان - رضي الله عنه - اثنتي عشرة سنة ، وخلافة علي - رضي الله عنه - ست سنين[1] .

وأخرج أحمد والحاكم عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله- ﷺ-: «إنَّ منكم من يقاتل على تأويل القرآن كما قاتلت على تنزيله»، فاستشرف لها القوم - وفيهم أبوبكر وعمر- رضي الله عنهما-».

قال أبو بكر : أنا هو ؟ قال : « لا » قال عمر : أنا هو ؟ قال : « لا » ، ولكن خاصف النعل - يعني علياً - ....» الحديث[2] .

وفي الأحاديث الصحيحة المتعلقة بالخوارج عند الإمام مسلم ورد قوله - ﷺ - : « تمرق مارقة عند فُرقة من المسلمين يقتلها أولى الطائفتين بالحق »[3] وفي رواية له : « قوماً يخرجون على فُرقة مختلفة يقتلهم أقرب

(١) أخرجه أحمد في « المسند » ، ج ٥ ، ص ٢٢٠ . وأبو داود في « السنن » ، كتاب السنة ، ج ٤ ، ص ٢١١ . والترمذي : في « السنن » ، كتاب الفتن ، ج ٥ ، ، ص ٣٤١ . وصححه الألباني «السلسلة الصحيحة» رقم ٤٥٩، و« صحيح سنن الترمذي » ٨٧٩/٢ برقم ٣٨٨٢ .

(٢) أخرجه الحاكم في «المستدرك» ١٢٣/٣ وقال : صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي . وأخرجه أحمد بنحوه في « المسند » ٣٣/٣ ، ٨٢ . وابن عساكر في « تاريخ دمشق » : المخطوط ٣٥٧/١٢ .

(٣) رواه مسلم في « الجامع الصحيح »، كتاب الزكاة ،ج ٧ ، ص ١٦٨ .

الطائفتين من الحق »[1]، وفي رواية الإمام البخاري عن أبي سعيد - رضي الله عنه - بعد أن ذكر حديث الخوارج : « أشهد سمعت من النبي - ﷺ - وأشهد أنَّ عليّاً قتلهم وأنا معه ، جيء بالرجل - أي منهم - على النَّعت الذي نعته النبي - ﷺ - »[2].

فتقرر عند أهل السنة والجماعة بالدليل الشرعي أن عليّاً كان إماماً ، وأن كل من خرج عليه باغٍ يجب قتاله حتى يفيء إلى الحق وينقاد إلي الصلح .

وروى ابن عساكر من طرق كثيرة عن علّي - رضي الله عنه - قال : « أمرت بقتال ثلاثة : القاسطين والناكثين والمارقين » وفي رواية علي بن ربيعة[3] قال : سمعت عليّاً علي منبركم هذا يقول : « عهد إليَّ النبي - ﷺ - أن أقاتل الناكثين والقاسطين والمارقين »[4]. فأما القاسطون : فأهل الشام ، والناكثون : أهل الجمل ، والمارقون: أهل النهروان - أي : الخوارج[5].

وأخرج الإمام أحمد والبزَّار بسند حسن من حديث أبي رافع - رضي الله عنه - أنَّ رسول الله - ﷺ - قال لعلي بن أبي طالب - رضي الله

(١) « المصدر نفسه » ، ج ٧ ، ص ١٦٨ .

(٢) أخرجه الإمام البخاري في «جامعه الصحيح»، كتاب استتابة المرتدين، ج ٨، ص٥٣.

(٣) هو علّي بن ربيعة بن نضلة الوالبي الأسدي البجلي أبو المغيرة الكوفي : من التابعين ، روى عن علي والمغيرة بن شعبة وسلمان وابن عمر وغيرهم ، قال ابن سعد : كان ثقة ، وقال العجلي : كوفي تابعي ثقة ، ووثقه النسائي وابن نمير ، وقال أبو حاتم : صالح الحديث ، ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، ج ٦ ، ص ٢٢٦ . والبخاري : « التاريخ الكبير » ، ٢٧٣/٢/٣ . والعجلي : « تاريخ الثقات » ، ص٣٤٦ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج ٧ ، ص٣٢٠ .

(٤) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » (المخطوط) ج ١٢ ، ص ٣٦٧ - ٣٦٨ .

(٥) « تاريخ دمشق » ، ج ١٢ ؛ ص ٣٦٩ .

عنه- : « إنه سيكون بينك وبين عائشة أمر » ، قال : فأنا أشقاهم يا رسول الله؟ قال : « لا ، ولكن إذا كان ذلك فارددها إلى مأمنها»[1].

وأخرج الحاكم عن أم سلمة - رضي الله عنها - قالت : ذكر رسول الله - ﷺ - خروج بعض أمهات المؤمنين ، فضحكت عائشة - رضي الله عنها - فقال : « انظري يا حميراء أن لا تكوني أنت » ثم التفت إلى علي فقال : « إن وليت من أمرها شيئاً فارفق بها »[2].

وجاء في حديث عمّار بن ياسر - رضي الله عنه - المشهور « ويح عمار تقتله الفئة الباغية »[3]، ومن المعلوم أنَّ عماراً كان في معسكر علي، وقتل في موقعة صفين ، فتبيَّن بقتله أن علياً أقرب إلى الحق في حرب من خرج عليه ، وأنه الخليفة الشرعي .

وأخرج الإمام أحمد وغيره عن علي : قال : قيل : يا رسول الله من يؤمر بعدك ؟ قال : إن تؤمروا أبا بكر تجدوه أميناً زاهداً في الدنيا راغباً في الآخرة ، وإن تؤمروا عمر تجدوه قوياً أميناً لا يخاف في الله لومة لائم ، وإن تؤمروا علياً - ولا أراكم فاعلين - تجدوه هادياً مهدياً يأخذ بكم الطريق المستقيم »[4].

ومن الآثار عن عمر - رضي الله عنه - قوله حين طعن : « إن ولّوها

---

(١) أخرجه أحمد في « مسنده » ٦/٣٩٣ بترتيب الساعاتي ، ج ٣٢ ، ص ١٣٧ . وعزاه ابن حجر في « الفتح » إلى البزار ، (الفتح ١٣/٥٥) .

(٢) أخرجه الحاكم في « المستدرك » ، كتاب معرفة الصحابة ، ج ٣ ، ص ١١٩ .

(٣) أخرجه البخاري في « الجامع الصحيح » ، كتاب الصلاة ، ج ١ ، ص ١١٥ .

(٤) أخرجه أحمد في « المسند » ١/١٠٩ بلفظه ، والطبراني في الأوسط بنحوه (مجمع البحرين في زوائد المعجمين ٤/٢٩٩) والبزار في مسنده « كشف الأستار » ٢/٢٢٥ وذكره الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٥/١٧٦) وقال : رجال البزار ثقات ، وصحح أحمد شاكر رواية الإمام أحمد (المسند بتحقيق أحمد شاكر ٢/١٥٧ برقم ٨٥٩)، وكذا وثق محقق مجمع البحرين رجال الطبراني في الأوسط .

الأجلح – يعني علياً – سلك بهم الطريق المستقيم »[1] وفي رواية أخرى : « لله درّهم ، إن ولّوها الأصلع كيف يحملهم على الحق »[2].

وروى الإمام أحمد عن حارثة بن مُضَرِّب قال : « حججت مع عثمان فكان الحادي يحدو أن الأمير بعده علي »[3].

وأخرج البزَّار في « مسنده » بسند جيد عن زيد بن وهب قال: « كنا عند حذيفة فقال : كيف أنتم وقد خرج أهل دينكم يضرب بعضهم وجوه بعض بالسيف ! قالوا : فماذا تأمرنا ؟ قال : انظروا إلى الفرقة التي تدعو إلى أمر عليّ فالزموها فإنها على الحق »[4].

وعن فَضَالة بن أبي فَضَالة الأنصاري[5] قال : « خرجت مع أبي إلى يَنْبُع عائداً لعلي بن أبي طالب ، فقال له : يا أبا الحسن ما يقيمك بهذا البلد ، إن أصابك أجلك لم يلك إلا أعراب جُهينة ، فلو احتملت إلى المدينة فأصابك أجلك وليك أصحابك فصلُّوا عليك ، فقال : يا أبا فضالة ! إن رسول الله – ﷺ – عهد إليَّ أن لا أموت حتى أؤمَّر ثم تُخضب هذه – يعني لحيته – من هذه – يعني ناصيته »[6].

---

(١) ابن سعد : « الطبقات » ، ج ٣ ، ص ٣٤٢ .
(٢) ابن عساكر: « تاريخ دمشق » (المخطوط) ، ج ١٢ ، ص ٣٤٤ .
(٣) أحمد : « فضائل الصحابة » ، ج ١ ، ص ٤٩٣ . قال المحقق : إسناده صحيح .
(٤) ابن حجر : « الفتح » ، ج ١٣ ، ص ٨٨ .
(٥) هو فضالة بن أبي فضالة الأنصاري الكوفي : تابعي ، وثقه ابن حبان ، وسكت عنه ابن أبي حاتم والبخاري . انظر : البخاري : « التاريخ الكبير » ١٢٥/١/٤ . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، ج ٧ ، ص ٧٧ . وابن حجر : « تعجيل المنفعة » ، ص ٢١٩ .
(٦) أخرجه أحمد في « فضائل الصحابة » ج ٢ ، ص ٦٩٤ . وقال المحقق : إسناده حسن ورواه المحب الطبري في « الرياض النضرة » ج ٣ ، ص ٢٢٨ – ٢٢٩ .

أما المصادر التي تثبت البيعة لعلي - رضي الله عنه - وتوافق ما ذكر الإمام الطبري عن بيعته بلا خلاف من قبل المهاجرين والأنصار فهي كالآتي :
يقول ابن سعد في « الطبقات » : بُويع عليّ - رضي الله عنه - يوم الجمعة لثماني عشرة ليلة مضت من ذي الحجة سنة خمس وثلاثين ، بايعه بالخلافة طلحة ، والزبير ، وسعد بن أبي وقاص ، وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل ، وعمار بن ياسر ، وأسامة بن زيد وسهل بن حنيف ، وأبو أيوب الأنصاري ، ومحمد بن مسلمة ، وزيد بن ثابت ، وجميع من كان بالمدينة من أصحاب رسول الله - ﷺ -»[1].

أما رواية خليفة بن خياط فقد أثبتت البيعة باختصار شديد حيث قال : « سنة ست وثلاثين بُويع فيها عليّ بن أبي طالب بن عبد المطلب ، وأمه فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف بن قصيّ بن كلاب »[2].

وروى الإمام أحمد بسند صحيح عن محمد بن الحنفية قال : « كنت مع عليّ - وعثمان محصور - فأتاه رجل فقال : إن أمير المؤمنين مقتول ، ثم جاء آخر فقال : إن أمير المؤمنين مقتول الساعة ، قال : فقام عليّ ، فأخذت بوسطه تخوفاً عليه فقال : خلّ لا أمّ لك ، قال : فأتى عليّ الدار وقد قتل الرجل ، فأتى داره فدخلها وأغلق عليه الباب ، فأتاه الناس فضربوا عليه الباب فدخلوا عليه ، فقالوا : إن هذا الرجل قد قُتل ولا بد للناس من خليفة ، ولا نعلم أحداً أحق بها منك ، فقال لهم عليّ : لا تريدوني فإني لكم وزير خير مني لكم أمير ، فقالوا : لا والله ، ما نعلم أحداً أحق بها منك . قال : فإن أبيتم عليَّ فإن بيعتي لا تكون سرّاً ، ولكن أخرج إلى المسجد ، فمن شاء أن يبايعني بايعني ، قال : فخرج إلي المسجد فبايعه

---

(١) ابن سعد : « الطبقات » ، ج ٢ ، ص ٣١ .
(٢) خليفة : « التاريخ » ، ص ١٩٩ .

الناس »[1].

وروى الإمام أحمد أيضاً بسند صحيح عن عوف قال : « كنت عند الحسن - أي البصري - وكان في المدينة عند مقتل عثمان ، فذكروا أصحاب رسول الله - ﷺ - فقال ابن جوشن الغطفاني[2] : يا أبا سعيد ! إنما زري بأبي موسى اتباعه علياً ، قال - الراوي -: فغضب الحسن حتى تبيّن الغضب في وجهه قال : فمن يتّبع ؟! قتل أمير المؤمنين عثمان مظلوماً فعمد الناس إلى خيرهم فبايعوه ، فمن يتّبع ؟ ! حتى ردّدها مراراً »[3].

ويقول أبو حنيفة الدِينَوَري[4] في « الأخبار الطوال » لما قتل عثمان بقي الناس ثلاثة أيام بدون إمام ، وكان الغافقي[5] يصلي بالناس ، ثم بايع الناس

---

(١) أحمد : « فضائل الصحابة » ، ج ٢ ، ص ٥٧٣ . قال المحقق : إسناده صحيح .

(٢) هو عبد الرحمن بن جوشن الغطفاني البصري ، وثقه أبو زرعة وابن سعد والعجلي ، وذكره ابن حبان في الثقات ، ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، ج ٧ ، ص٢٢٨ . والعجلي : « تاريخ الثقات » ،، ص ٢٩٠ وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، ج ٥ ، ص ٢٢٠ . وابن حبان : « الثقات » ، ج ٥ ، ص ٨٤ . والذهبي : « الكاشف » ، ج ٢ ، ص ١٤٢ .

(٣) أحمد : « فضائل الصحابة » ، ج ٢ ، ص ٥٧٦ - ، ٥٧٧ . قال المحقق : إسناده صحيح .

(٤) هو أحمد بن داود بن وننْد الدينوري ، أبو حنيفة : عالم بالتاريخ والجغرافيا والهندسة والنبات ، من تصانيفه : « الأخبار الطوال » ، « النبات » ، « الجبر والمقابلة » ، « الفصاحة » ، « البلدان » ، « إصلاح المنطق » . توفي عام ٢٨٢ هـ (٨٩٥ م) . ترجم له : ياقوت : « معجم الأدباء » ، ج ٣ ، ص ٢٦ - ١٣٢ . والقفطي: «إنباه الرواة»، ج ١ ، ص ٤١ . والقرشي « الخراج » ، ج ١ ، ص ٦٧ .

(٥) هو الغافقي بن حرب العكّي ، من أبناء وجوه القبائل اليمنية التي نزلت مصر عند الفتح ، كان من الذين استمالتهم السبئية في مصر ، ورئيساً للمصريين الذين خرجوا لحصار عثمان - رضي الله عنه - بالمدينة . وحين مُنع عثمان من الصلاة بالناس صار=

علياً – رضي الله عنه – فقال : « أيها الناس أبايعتمونـي على ما بويع عليه من كان قبلي ، وإنما الخيار قبل أن تقع البيعة ، فإذا وقعت فلا خيار ، إنما على الإمام الاستقامة وعلى الرعية التسليم ، وإن هذه البيعة عامة من ردَّها رغب عن دين الإسلام ، وإنها لم تكن فلتة »[1].

ثم يروي الدينوري أنّ علياً – رضي الله عنه – بعث إلى معاوية جرير بن عبد الله البجلي – رضي الله عنهما – يدعوه إلى الدخول في الطاعة ، وأنَّ الذين بايعوه هم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان ، وجاء في نص الكتاب : « بسم الله الرحمن الرحيم ، من عبد الله عليّ أمير المؤمنين إلى معاوية بن أبي سفيان ، أما بعد : فقد لزمك ومن قِبَلك من المسلمين بيعتي وأنا بالمدينة وأنتم بالشام ؛ لأنه بايعني الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان – رضي الله عنهم – فليس للشاهد أن يختار، ولا للغائب أن يردَّ ، وإنما الأمر في ذلك للمهاجرين والأنصار ، فإذا اجتمعوا على رجل منهم فسموه إماماً كان ذلك رضاً لله»[2].

وفي تاريخ اليعقوبي[3] نقرأ : « واستخلف علي بن أبي طالب ..... بايعه طلحة، والزبير، والمهاجرون، والأنصار ، وكان أول من بايعه وصفق على

= الغافقي هو الذي يصلي بالناس . ثم كان أحد الذين دخلوا على الخليفة وقتلوه وهو يقرأ المصحف ، وبعد مقتل عثمان بقيت المدينة خمسة أيام، وأميرها الغافقي بن حرب . انظر الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٣٤٩ – ٣٥٤ – ٣٩١ – ٤٣٢ .

(١) الدينوري : « الأخبار الطوال » ص ١٤٠ .

(٢) « الأخبار الطوال » ص ١٥٦ .

(٣) هو أحمد بن إسحاق بن جعفر بن وهب بن واضح اليعقوبي البغدادي: رحالة مؤرخ، رحل إلى الهند وأرمينية، وزار المغرب وعدداً من الأقطار الإسلامية الأخرى، من مؤلفاته : « التاريخ » انتهى به إلى خلافة المعتمد العباسي، كتاب البلدان « أخبار الأمم السابقة »، « مشاكلة الناس لزمانهم » توفي عام ٢٩٢ هـ (٩٠٥ م). ترجم له: =

يده طلحة بن عبيد الله - رضي الله عنه - .....وقام الأشتر فقال : أبايعك يا أمير المؤمنين على أنَّ عليًّ بيعة أهل الكوفة ، ثم قام طلحة والزبير - رضي الله عنهما - فقالا : نبايعك يا أمير المؤمنين علي أن علينا بيعة المهاجرين ، ثم قام أبو الهيثم بن التيِّهان وعقبة بن عمرو - رضي الله عنهما - فقالا : نبايعك على أنَّ علينا بيعة الأنصار وسائر قريش »[1].

وروى البلاذري عن معتمر بن سليمان قال : « قلت لأبي : إن الناس يقولون إنَّ بيعة عليّ لم تتم ، قال : يا بني ، بايعه أهل الحرمين ، وإنما البيعة لأهل الحرمين »[2].

ويورد ابن أعثم الكوفي[3] في « الفتوح » رواية البيعة ، وملخَّصها أن الناس أقبلوا على عليّ- رضي الله عنه- بعد مقتل عثمان- رضي الله عنه- وطلبوه للخلافة فرفض وأشار عليهم بطلحة، والزبير- رضي الله عنهما- فقالوا له : « انطلق معنا إلى طلحة والزبير ، فذهب معهم ، ولما وصلوا إلى دار طلحة قال له عليّ : يا أبا محمد إن الناس قد اجتمعوا إليَّ في البيعة ، وأمَّا أنا فلا حاجة لي فيها ، فابسط يدك حتى أبايعك ، فقال طلحة : يا أبا الحسن أنت أولى بهذا الأمر وأحق به مني لفضلك وقرابتك وسابقتك». وقد حصل نفس الشيء مع الزبير ، فرجع عليّ إلى المسجد واجتمع الناس

= ياقوت: «معجم البلدان»، ج٥ ، ص ١٥٣ ، والبغدادي: «إيضاح المكنون»، ج ١ ، ص ٢١٩ . والعاملي ، ج ١٠ ، ص ٣٣٠ - ٣٣٦ .

(١) اليعقوبي : « التاريخ » ، ج١ ، ص١٧٨ .

(٢) البلاذري : « أنساب الأشراف » ، ج٢ ، ص٢٠٨ .

(٣) هو أحمد بن أعثم الكوفي أبو محمد ، الإخباري المؤرخ الشيعي ، ضعيف عند أهل الحديث ، صنف كتاباً في الفتوح إلى أيام الرشيد ، توفي عام ٣١٤هـ (٩٢٦م) . ترجم له : ياقوت : « معجم البلدان » ، ج٢ ، ص٢٢٠ . وابن حجر : « لسان الميزان » ، ج١ ، ص١٣٨ .

وبايعوه[1].

ويذكر المسعودي أن علياً بويع في اليوم الذي قتل فيه عثمان بن عفان- رضي الله عنه- يعني البيعة الخاصة ، ثم قال : إنه بويع البيعة العامة بعد مقتل عثمان بأربعة أيام[2].

ويقول ابن عبد ربه[3]: « لما قتل عثمان أقبل الناس يهرعون إلى عليّ بن أبي طالب ، فتراكمت عليه الجماعة في البيعة فقال : ليس ذلك إليكم ، إنما ذلك لأهل بدر ليبايعوا ، فقال : أين طلحة والزبير وسعد بن أبي وقاص ؟ فأقبلوا فبايعوا، ثم بايعه المهاجرون والأنصار، وذلك يوم الجمعة لثلاث عشرة خلت من ذي الحجة سنة خمس وثلاثين هجرية »[4].

فبقدر ما كان عليّ - رضي الله عنه- يتوخّى أن تكون بيعته عن رضاً وإجماع من المسلمين بقدر ما كان يرغب أن تكون بيعته من أهل السابقة فيهم وأصحاب الحلّ والعقد ، فقد ذكر ابن حبان أيضاً في كتابه «الثقات»: أن الناس حين هرعوا إلى عليّ بعد مقتل عثمان لمبايعته قال : ليس ذلك إليكم ، وإنما هو لأهل بدر ، فمن رضي به أهل بدر فهو الخليفة ، فلم يبق أحد من أولئك إلّا أتى إليه ، فطلب أن تكون على ملإٍ من الناس ، فخرج إلى المسجد فبايعوه[5].

---

(١) ابن أعثم : « الفتوح » ، ج٢ ، ص٢٤٣ - ٢٤٤ .

(٢) المسعودي : « مروج الذهب » ، ص٣٥٨ .

(٣) هو أحمد بن محمد بن عبد ربه بن حبيب بن حُدير أبو عمر القرطبي الأديب الإخباري ، كان شاعراً فغلب عليه الاشتغال بأخبار الأدب وجمعها ، اشتهر بكتابه « العقد الفريد » ، له قصائد في المواعظ والزهد ، توفي عام ٣٢٨هـ (٩٤٠م) . ترجم له : ابن الفرضي : « تاريخ علماء الأندلس » ، ص٣٨ . وابن عميرة الضبي : « بغية الملتمس » ، ص١٤٨ . وابن خلّكان : « وفيات الأعيان » ، ج١ ، ص١١٠ .

(٤) ابن عبد ربه : « العقد الفريد » ، ج٤ ، ص٤١٠ .

(٥) ابن حبان : « الثقات » ، ج٢ ، ص٢٧٦ - ٢٦٨ .

ويناقش الباقلاني[1] في « تمهيده » مسألة البيعة فيقول : « فإن قال قائل : ما الدليل على إثبات إمامة عليّ ، وأنه أهل لما قام به، وأُسند إليه ، ومستحق لإمامة الأمة ؟ قيل له : الدليل على ذلك كمال خلال الفضل فيه واجتماعها له ؛ لأنه من السابقين الأوّلين ، وممن كثر بلاؤه وجهاده في سبيل الله ، وعظم غناؤه في الإسلام ... وما روي فيه من الفضائل المشهورة عن النبي- ﷺ-...- وسرد جملة وافرة منها ثم قال- : هذا مع ما ظهر من إعظام كافة الصحابة له وإطباقهم على علمه وفضله، وثاقب فهمه ورأيه وفقه نفسه ... وقد بسطنا ذلك ضرباً من البسط في كتاب « مناقب الأئمة » ، وببعض هذه الخصال ودون هذه الفضائل يصلح للخلافة ويستحق الإمامة ، فبان بما ذكرناه أنه حقيق بما نظر فيه وتولاه »[2].

وروى ابن عبد البر في «الاستيعاب» بإسناده إلى مروان بن عبد الملك[3] قال: «سمعت هارون بن إسحاق[4] يقول: من قال أبو بكر وعمر وعثمان

---

(١) هو محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر أبو بكر الباقلاني البغدادي القاضي من علماء الكلام . كان جيد الاستنباط سريع البديهة ، وجهه عضد الدولة البويهي سفيراً إلى علماء النصرانية بين يدي ملكها . من كتبه : « التمهيد في الرّد على الملحدة والمعطلة والخوارج والمعتزلة » ، « كشف أسرار الباطنية »، « مناقب الأئمة » . توفي عام ٤٠٣هـ (١٠١٣م) . ترجم له : الخطيب : « تاريخ بغداد » ، ج٥ ، ص٣٧٩ . وابن خلّكان : « وفيات الأعيان » ، ج٤ ، ص٢٠٩ . وابن فرحون : « الديباج المذهب » ، ج٢ ، ص٢٢٨ .

(٢) الباقلاني : « التمهيد في الرد على الملحدة » ، ص٢٢٧ - ٢٢٩ .

(٣) لم أجد له ترجمة في المصادر المتيسرة .

(٤) هو هارون بن إسحاق بن محمد بن مالك الهمداني الكوفي الحافظ أبو القاسم ، قال أبو حاتم : صدوق ووثقه النسائي ، وقال ابن خزيمة : كان من خيار عباد الله . توفي عام ٢٨٥ هـ (٨٧١م) . ترجم له : ابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، ج٩ ، ص٨٧ . والذهبي : « الكاشف » ، ج٣ ، ص١٨٨ . « وسير أعلام النبلاء » ، ج١٢ ، ص١٢٦ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج١١ ، ص٢ .

وعليّ وعرف لعليّ سابقته وفضله فهو صاحب سنّة ، ومن قال أبو بكر وعمر وعلي وعثمان، وعرف لعثمان سابقته وفضله، فهو صاحب سنّة ، فذكرت له هؤلاء الذين يقولون أبو بكر وعمر وعثمان ويسكتون ، فتكلم فيهم بكلام غليظ[1]. ثم قال - أي أبو عمر- : « وروى عباس الدوري[2] عن يحيى بن معين أنه قال : خير هذه الأمة بعد نبيّها: أبو بكر وعمر ثم عثمان ثم علي- يعني في الفضل والخلافة-[3] هذا مذهبنا وقول أئمتنا »[4].

وقال في موطن آخر : « وبايع له أهل اليمن بالخلافة يوم قتل عثمان »[5].

ويعلق ابن العربي على بيعة علي بقوله : « فلما قضى الله من أمره ما قضى ومضى في قدره ما مضى ، علم أن الحق لا يترك الناس سدى ، وأن الخلق بعد مفتقرون إلى خليفة مفروض عليهم النظر فيه ، ولم يكن بعد الثلاثة كالرابع قدراً وعلماً وتقًى وديناً ، فانعقدت له البيعة . ولولا الإسراع بعقد البيعة لعليّ لجرى على من بها من الأوباش ما لا يرقع خرقه ، ولكن عزم عامة المهاجرين والأنصار ، ورأى ذٰلك فرضاً عليه فانقاد إليه »[6].

ويقول ابن عساكر في «تاريخه»: «بويع عليّ بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بالمدينة يوم الجمعة حين قتل عثمان لاثنتي عشرة ليلة

---

(١) ابن عبد البرّ : « الاستيعاب » ، ج٣ ، ص٥٠ .

(٢) هو عباس بن محمد بن حاتم بن واقد الدُّوري أبو الفضل البغدادي، قال ابن أبي حاتم : صدوق ، ووثقه النسائي وابن حبّان ، وقال الخليلي : متفق على عدالته . ترجم له : ابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، ج٦ ، ص٢١٦ . والآجرّي: « السؤالات »، ص٢٦١ . والخطيب: « تاريخ بغداد »، ج١، ص١٤٤. والسمعاني : « الأنساب » ، ج٥ ، ص٤٠٠ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج٥ ، ص١٢٩ .

(٣) جاء بهذا اللفظ في « تاريخ ابن عساكر » ، ص٥١٧ .

(٤) ابن عبد البرّ : « الاستيعاب » ، ج٣ ، ص٥٠ .

(٥) « الاستيعاب » ، ج٣ ، ص٢٣١ .

(٦) ابن العربي : « العواصم » ، ص١٤٢ .

بقيت من ذي الحجة ، فاستقبل المحرم سنة ست وثلاثين ... ثم بُويع البيعة العامة في مسجد رسول الله - ﷺ - »[1].

وروى- أي ابن عساكر- عن قيس بن عُبَاد قال : « سمعت عليّاً يوم الجمل يقول : اللهم إني أبرأ إليك من دم عثمان ، ولقد طاش عقلي يوم قتل عثمان ، وأنكرت نفسي وجاءوني للبيعة فقلت : والله إني لأستحي من الله أن أبايع قوماً قتلوا رجلاً قال له رسول الله- ﷺ- : « ألا أستحي ممن تستحي منه الملائكة » . وإني لأستحي من الله أن أُبايَع وعثمان قتيل الأرض لم يدفن بعد ، فانصرفوا . فلما دفن رجع الناس يسألوني البيعة فقلت : اللهم إني مشفق لما أقدم عليه ، ثم جاء عزمة فبايعت ، فلما قالوا : يا أمير المؤمنين ، فكأن صدع قلبي ، وانسكبت بعبرة »[2].

وأخرج ابن عساكر أيضاً عن الحسن- البصري- قال : « لما قدم عليّ البصرة في أثر طلحة وأصحابه قام عبد الله بن الكواء[3] وقيس بن عباد فقالا : يا أمير المؤمنين أخبرنا عن مسيرك هذا ، أوصية أوصاك بها رسول الله- ﷺ- أم عهد عهده إليك، أم رأي رأيته حين تفرقت الأمة، واختلفت كلمتها ؟ فقال : ما أكون أول كاذب عليه ، والله ما مات رسول الله- ﷺ- موت فجأة ولا قتل قتلاً ، ولقد مكث في مرضه أياماً وليالي يأتيه المؤذن فيؤذن بالصلاة ، فيأمر أبا بكر فيصلي بالناس وهو يرى مكاني ، ولقد أرادت امرأة من نسائه أن تصرفه عن أبي بكر، فأبى وغضب وقال : « أنتنَّ صواحب يوسف ، مروا أبا بكر يصلّ بالناس » . فلما قبض اللهُ نبيّه نظرنا في أمورنا فاخترنا لدنيانا من رضيه النبي- ﷺ- لديننا ، فكانت الصلاة أصل الإسلام

(١) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » (المخطوط) ، ج١٢ ، ص٣٤٩ .

(٢) « تاريخ دمشق » ، ص٤٦٢ .

(٣) من رءوس الخوارج في خلافة عثمان وعلي - رضي الله عنهما - انظر الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص٣١٨ . والذهبي : « الميزان » ، ج٢ ، ص٤٧٤ .

وقوام الدين ، وهو أمين الدين ، فبايعنا أبا بكر ، فكان لذلك أهلاً لم يختلف عليه منّا اثنان ، ولم يشهد بعضنا على بعض ، ولم نقطع منه البراءة ، فأدّيت إلى أبي بكر حقه ، وعرفت له طاعته وغزوت معه في جنوده ، وكنت آخذ إذا أعطاني ، وأغزو إذا أغزاني ، وأضرب بين يديه الحدود بسوطي . فلمّا قبض - رضي الله عنه - ولّاها عمر ، فأخذها بسنّة صاحبه وما يعرف من أمره ، فبايعنا عمر ، لم يختلف عليه منّا اثنان ، ولم يشهد بعضنا على بعض ، ولم نقطع منه البراءة ، فأديت إلى عمر حقه ، وعرفت طاعته ، وغزوت معه في جيوشه ، وكنت آخذ إذا أعطاني ، وأغزو إذا أغزاني ، وأضرب بين يديه الحدود بسوطي . فلمّا قبض تذكرت في نفسي قرابتي وسابقتي وفضلي وأنا أظن أن لا يعدلوا بي ، فأخذ عبد الرحمن مواثيقنا على أن نسمع ونطيع لمن ولّي إليه أمرنا ، ثم أخذ بيد عثمان فضرب بيده على يده ، فنظرت في أمري ، فإذا طاعتي قد سبقت بيعتي ، وإذا ميثاقي قد أخذ لغيري ، فبايعنا عثمان ، فأديت إليه حقه ، وعرفت له طاعته ، وغزوت معه في جيوشه ، وكنت آخذ إذا أعطاني ، وأغزو إذا أغزاني ، وأضرب بين يديه الحدود بسوطي . فلمّا أصيب نظرت في أمري ... فبايعني أهل الحرمين وأهل هذين المصرين- يعني الكوفة والبصرة - »[1]. وفي رواية : « ثم إن عثمان قتل فجاءوني فبايعوني طائعين غير مكرهين »[2].

ونقل ابن عساكر في «تاريخه» رواية الدّوري قال: «سمعت أحمد بن حنبل يقول في الخلافة : أبو بكر وعمر وعثمان وعلي »[3].

---

(١) رواه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (المخطوط) ، ج١٢ ، ص٣٥٢.. وذكره ابن حجر في « المطالب العالية » ، ج٤ ، ص٢٩٤ - ٢٩٦ . ثم قال : وقال البوصيري : رواه إسحاق بسند صحيح وأبو داود والنسائي مختصراً .

(٢) « تاريخ دمشق » (المخطوط) ، ج١٢ ، ص٣٥٠ .

(٣) « تاريخ دمشق » (الجزء المطبوع) ، ص٥١٧ .

وروى بإسناده إلى محمد بن منصور الطوسي[1] قال : « قيل لأحمد بن حنبل : إنَّ قوماً يقولون : أبو بكر وعمر وعثمان ثم يسكتون ، فقال : هذا كلام سوء »[2].

وفي رواية الدارقطني : « لا يعجبني من وقف في عليّ بن أبي طالب في الخلافة »[3].

وحدَّث الحافظ ابن عساكر عن محمد بن مطهر[4] قال : « سألت أبا عبد الله أحمد بن حنبل منذ أربعين سنة عن التفضيل ، فقال : أبو بكر وعمر وعثمان ، ومن قال: عليّ لم أعنِّفه ، ثم ذكر حديث سفينة في الخلافة فقال أحمد : عليّ عندنا من الراشدين المهديين ، وحماد بن سلمة - أي رواي حديث سفينة - ثقة ، وما نزداد فيه كل يوم إلا بصيرة »[5].

وذكر عن الميموني قوله : « سمعت أحمد بن حنبل، وقيل له : إلام تذهب في الخلافة ؟ قال : أبو بكر وعمر وعثمان وعلي . قال- الراوي-: فقيل له: كأنك تذهب إلى حديث سفينة ، قال : أذهب إلى حديث سفينة وإلى شيء آخر ، رأيت علياً في زمن أبي بكر وعمر وعثمان لم يتسمَّ أمير المؤمنين ، ولم يقم الجمعة والحدود ، ثم رأيته بعد قتل عثمان قد فعل ذلك ، فقلت :

---

(١) هو محمد بن منصور بن داود بن إبراهيم الطوسي البغدادي ، ذكره أحمد بن حنبل بالخير ، ووثقه النسائي وابن حبان ، توفي عام ٢٥٤هـ (٨٦٨م) . ترجم له : ابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، ج٨ ، ص٩٤ . والخطيب : « تاريخ بغداد » ، ج٣ ، ص٢٤٧ . وابن أبي يعلى : « طبقات الحنابلة » ، ج١ ، ص٣١٨ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج٩ ، ص ٤٧٢ .

(٢) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، ص٥١٧ .

(٣) الدارقطني : « فضائل الصحابة » ، لوحة ١٩ .

(٤) لم أعثر على شيء من أخباره في المصادر المتيسرة .

(٥) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، ص٥١٦ .

إنه قد وجب له في ذلك الوقت ما لم يكن قبل ذلك »[1].

وأخرج عن إبراهيم بن علي الطبري قال : « صرت إلى أحمد بن حنبل- رحمه الله- فسألته عن خلافة عليّ- رضي الله عنه- هل ثبتت ؟ فقال : ما سؤالك عن هذا ؟ فقلت : إن الناس يزعمون أنك لا تثبت خلافته ! فاستنكر ذلك وقال : أنا أقول ! وسالت عيناه ، ثم قال : يا هذا ! قبض رسول الله- ﷺ- وقد صلّى خلفه ثلاثون ألف رجل فجاءوا بجماعتهم فقدَّموا أبا بكر- رضي الله عنه-، فأقول أخطأ القوم وأصبت ! ثم فشا الإسلام بعده فجاءوا إلى عمر- رضي الله عنه- فقدَّموه ، فأقول : أخطأ هؤلاء القوم وأصبت ! ثم فتحت الفتوح ، وفشا الإسلام ، فصار المسلمون أضعاف هذه العدَّة مضاعفة، فقدَّموا عثمان- رضي الله عنه- فأقول: أخطأ القوم وأصبت! ثم زاد الإسلام وفشا ثم قدَّموا عليّ بن أبي طالب- رضي الله عنه-، فأقول أخطأ القوم وأصبت!! »[2].

وروى- ابن عساكر- بإسناده إلى المدائني قال : « لما دخل علي بن أبي طالب الكوفة دخل عليه رجل من العرب فقال : والله يا أمير المؤمنين لقد زنت الخلافة وما زانتك ، ورفعتها وما رفعتك ، وهي كانت أحوج إليك منك إليها »[3].

وأخرج عن إبراهيم بن رباح[4] قال : « يستحق عليّ الخلافة بخمسة أشياء : بالقرب من رسول الله- ﷺ-، والسبق إلى الإسلام ، والزهد في الدنيا ، والفقه في الدين ، والنكاية في العدو »[5].

---

(١) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » (المخطوط) ، ج١٢ ، ص٣٥٤ .
(٢) ابن عساكر : « المصدر نفسه » (المخطوط) ، ج١٢ ، ص٣٥٤ .
(٣) « تاريخ دمشق » (المخطوط) ، ج١٢ ، ص٣٥٤ .
(٤) لم أجد له ترجمة في المصادر المتيسرة .
(٥) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » (المخطوط) ، ج١٢ ، ص٣٤٩ .

ويروي ابن الأثير بسنده إلى إسماعيل الخُطَبي[1] قال : « لما قتل عثمان جاء كلهم يهرعون إلى عليّ ، أصحاب محمد- ﷺ- وغيرهم ، كلهم يقول : أمير المؤمنين عليّ ، حتى دخلوا على داره فقالوا : نبايعك فَمُدَّ يدك ، فأنت أحق بها . فقال : ليس ذلك إليكم ، إنما ذلك إلى أهل بدر ، فمن رضي به أهل بدر فهو خليفة . فلم يبق أحد إلا أتى عليّاً فقالوا : ما نرى أحداً أحق بها منك ، فمدَّ يدك نبايعك ، فقال : أين طلحة والزبير ؟ فكان أول من بايعه طلحة بلسانه وسعد - ابن أبي وقاص- بيده . فلما رأى عليّ ذلك خرج إلى المسجد وصعد المنبر ، فبايعه طلحة ، وتابعه الزبير وأصحاب النبي- ﷺ- رضي الله عنهم أجمعين- »[2].

ويقول ابن تيمية في شأن البيعة : « لكن المنصوص عن أحمد تبديع من توقَّف في خلافة عليّ وقال : هو أضل من حمار أهله ، وأمر بهجرانه ونهى عن مناكحته ، ولم يتردَّد أحمد ولا أحد من أئمة السنة في القول أنه ليس غير عليّ أولى بالحقِّ منه ، ولا شكُّوا في ذلك »[3].

وقال في مقام آخر : « هو متفق عليه بين الفقهاء وعلماء السنة وأهل المعرفة والتصوف ، وهو مذهب العامة ... وإنما يخالفهم في ذلك بعض أهل

---

(١) هو إسماعيل بن عليّ بن إسماعيل الخطبي البغدادي أبو محمد : الخطيب الأديب المحدِّث المؤرخ : روى عنه أبو حفص ابن شاهين، والدارقطني وابن مَنْدَه، وآخرون ، قال فيه الخطيب : كان فاضلاً عارفاً بأيام الناس وأخبارهم وخلفائهم ، وصنف تاريخاً كبيراً على السنين ، وقد وثقه الدارقطني . توفي عام ٣٥٠هـ (٩٦١م) . ترجم له : الخطيب : « تاريخ بغداد » ، ج٦ ، ص٣٠٤ . وابن أبي يعلى : « طبقات الحنابلة » ، ج٢ ، ص١١٨ . وياقوت : « معجم الأدباء » ، ج٧ ، ص١٩٠ ، والذهبي : « العبر » ، ج٢ ، ص٢٨٦ . « وسير أعلام النبلاء » ، ج١٥ ، ص٥٢٢ .

(٢) ابن الأثير : « أسد الغابة في معرفة الصحابة » ، ج٤ ، ص٣١ .

(٣) ابن تيمية : « مجموع الفتاوى » ، ج٤ ، ص٤٣٨ .

الأهواء من أهل الكلام ونحوهم كالرافضة الطاعنين في خلافة الثلاثة ، أو الخوارج الطاعنين في خلافة الصِّهرين عثمان وعليّ ، أو بعض الناصبة النافين لخلافة عليّ ، أو بعض الجهال المتسنّنة الواقفين في خلافته[1].

ويقول الحافظ الذهبي في شأن البيعة : « لما قتل عثمان سعى الناس إلى عليّ وقالوا : لا بد للناس من إمام ، فحضر طلحة والزبير وسعد بن أبي وقاص والأعيان ، وكان أول من بايعه طلحة ثم سائر الناس »[2].

وأما الروايات المخالفة التي نقلها الإمام الطبري فمنها من يقول بأن طلحة والزبير بايعا كرهاً ، حيث روي من طريق الزهري قال : « بايع الناس عليّ بن أبي طالب ، فأرسل إلى الزبير وطلحة فدعاهما إلى البيعة ، فتلكَّأ طلحة ، فقام مالك الأشتر وسلَّ سيفه وقال : والله لتبايعنَّ أو لأضربنَّ به ما بين عينيك ، فقال طلحة : وأين المهرب عنه ! فبايعه ، وبايعه الزبير والناس . وسأل طلحة والزبير أن يؤمِّرهما على الكوفة والبصرة فقال : تكونان عندي فأتجمَّل بكما ، فإني وحش لفراقكما قال الزهري : وقد بلغنا أنه قال لهما : إن أحببتما أن تبايعا لي وإن أحببتما بايعتكما فقالا : بل نبايعك . وقالا بعد ذلك : إنما صنعنا ذلك خشية على أنفسنا ، وقد عرفنا أنه لم يكن ليبايعنا ، فظهرا إلى مكة بعد قتل عثمان بأربعة أشهر »[3].

وروى الإمام الطبري أيضاً عن عبد الرحمن بن جندب[4] عن أبيه قال : « لما قتل عثمان اجتمع الناس على عليّ ، ذهب الأشتر فجاء بطلحة ، فقال له : دعني أنظر ما يصنع الناس ، فلم يدعه وجاء به يتلّه[5] تلا ، وصعد

---

(١) « مجموع فتاوى ابن تيمية » ، ج٣٥ ، ص١٩ .

(٢) الذهبي : « دول الإسلام » ، ج١ ، ص١٧٨ .

(٣) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص٤٢٩ .

(٤) لم أجد له ترجمة في المصادر المتيسرة .

(٥) أي يدفعه . راجع ابن منظور : « لسان العرب » .

المنبر فبايع »[١].

ورُوي من طريق الحارث الوالبي[٢] قال : « جاء حُكَيْم بن جَبَلة[٣] بالزبير حتى بايع ، فكان الزبير يقول : جاءني لصّ من لصوص عبد القيس فبايعت واللَّـجّ[٤] على عنقي »[٥]. وفي رواية الواقدي قال طلحة : « بايعت والسيف فوق رأسي »[٦].

ويبدو أن هذه الروايات غير صحيحة إذ علاوة على المصادر السابق ذكرها ، وهي تثبت بيعة طلحة والزبير لعليّ عن طواعية واختيار[٧]، فإن هناك روايات أخرى عند المحدِّثين تقوي هذا الاتجاه . فقد أخرج ابن أبي شيبة في « مصنَّفه » عدة روايات تكشف عن بيعة طلحة والزبير لعليّ بمحض رغبتهما دون غلبة أو قهر .

عن طارق بن شهاب[٨] قال : « لما قتل عثمان قلت : ما يقيمني بالعراق

---

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص٤٣٥ .

(٢) لم أجد له ترجمة في المصادر المتيسرة .

(٣) هو حكيم بن جبلة العبدي الأمير ، أمَّره عثمان على السند مدة ، ثم نزل البصرة . وكان أحد من ثار في فتنة عثمان . قال فيه ابن عبد البر : أدرك النبي- ﷺ- ولا أعلم له رواية ولا خبراً يدلّ على صحبته . قتل يوم الجمل عام ٣٦هـ (٦٥٦م) . ترجم له : المسعودي : « مروج الذهب » ، ج٣ ، ص٨٧ . وابن عبد البر : « الاستيعاب » ، ج١ ، ص٣٢٤ . وابن حجر : « الإصابة » ، ج١ ، ص٣٩٥ ..

(٤) السيف : راجع ابن منظور : « لسان العرب » .

(٥) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص٤٣٥ .

(٦) « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص٤٣١ .

(٧) انظر ص٦٢ - ٦٥ .

(٨) هو طارق بن شهاب البجلي أبو عبد الله الكوفي ، روى عن الخلفاء الأربعة وبلال وحذيفة والمقداد وغيرهم ، قال العجلي : ثقة ، وقال إسحاق بن منصور عن ابن معين : ثقة ، وقال خليفة : توفي عام ٨٢هـ (٧٠١م) . ترجم له : العجلي : « تاريخ الثقات » ، ص٢٣٣ . وابن معين : « التاريخ » ، ج٢ ، ص٢٧٥ . وخليفة : « الطبقات » ، ص١١٧ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج٥ ، ص٣ .

وإنما الجماعة عند المهاجرين والأنصار . قال : فخرجت ، فأخبرت أن الناس بايعوا عليّاً ، قال : فانتهيت إلى الرَّبَذة وإذا عليّ بها ، فوضع له رحل فقعد عليّه ، فكان كقيام الرجل ، فحمد الله وأثنى عليّه ثم قال : « إن طلحة والزبير بايَعَا طائعين غير مكرهين »[1].

ورُوي عن زيد بن وهب قال : « قال عليّ لطلحة والزبير : ألم تبايعاني ؟ فقالا : نطلب دم عثمان »[2].

وهذا إقرار منهما على البيعة ، لكن اختلفا مع عليّ حول إقامة الحدّ على قتلة عثمان ، حيث كانا يريان الإسراع في تنفيذه بينما كان علي يرى التريث حتى تستقر الأوضاع .

ورُوي عن الأحنف بن قيس[3] أنه قدم المدينة فوجد عثمان– رضي الله عنه– محصوراً ، فلقي طلحة والزبير فقال لهما : « ما تأمراني به وترضيانه لي ، فإني لا أرى هذا الرجل إلا مقتولاً؟ فقالا : عليّ ، ثم قال– أي الأحنف–: أتأمراني به وترضيانه لي؟ قال: نعم. ثم انطلق حتى إذا أتى مكة جاء الخبر بقتل عثمان، فلقي أم المؤمنين عائشة، وكانت وقتذاك بمكة، فقال

---

(١) رواه ابن أبي شيبة في « المصنف » ، ج١٥ ، ص٢٧٤ . والحاكم في « المستدرك » ، ج٣ ، ص١١٥ .

(٢) رواه ابن أبي شيبة في « المصنف » ، ج١٥ ، ص٢٨٧ .

(٣) هو الأحنف بن قيس بن معاوية التميمي السعدي أبو بحر البصري : تابعي مخضرم ، روى عن جماعة من الصحابة ، قال الحسن البصري : ما رأيت شريف قوم أفضل من الأحنف ، ومناقبه كثيرة ، وحلمه يضرب به المثل . ذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من أهل البصرة ، وقال : كان ثقةً مأموناً ، وذكر الحاكم أنه الذي افتتح مرو الروذ بخراسان . توفي عام ٦٧هـ (٦٨٦م) . ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، ج٧ ، ص٩٣ . والعجلي : « تاريخ الثقات » ، ص٥٧ . وابن معين : « التاريخ » ، ج٢ ، ص٢٠ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج١ ، ص١٩١ .

لها : من تأمريني أن أبايع ؟ قالت : عليّاً ، قال : تأمرينني به وترضينه لي ؟ قالت : نعم . ثم قال الأحنف : فمررت على عليّ بالمدينة فبايعته ، ثم رجعت إلى أهل البصرة ولا أرى الأمر إلا قد استقام »[١].

ونقل ابن حبَّان في « الثقات » أن أول من بايع طلحة ، ثم بايعه الزبير[٢]. ويقول ابن العربي : « فإن قال طلحة : بايعته واللّجّ على قفيّ ، قلنا اخترع هذا الحديث مَن أراد أن يجعل في « القفا » « لغة » « قفي » كما يجعل في « الهوى » هوي ، وتلك لغة هُذيل لا قريش ، فكانت كذبة لم تدبّر »[٣].

وذكر المحب الطبري في « الرياض النضرة » قول ابن إسحاق : « إن عثمان لما قتل بويع عليّ بن أبي طالب بيعة العامة في مسجد رسول الله - ﷺ - وبايع له بالمدينة طلحة والزبير »[٤].

ويعلق ابن حزم على بيعة طلحة والزبير وعائشة - رضوان الله عليهم - فيقول : « فإذا مات عثمان - رضي الله عنه - وهو الإمام ، ففرضٌ إقامة إمام يأتمّ به الناس لئلا يبقوا بلا إمام ، فإذا بادر عليّ فبايعه واحد من المسلمين فصاعداً فهو إمام قائم ، ففرضٌ طاعته لا سيما ولم يتقدم ببيعته بيعة ، ولم ينازعه الإمامة أحد ما ، فهذا أوضح وواجب في وجوب إمامته وصحة بيعته ولزوم إمرته للمؤمنين ، فهو الإمام بحقه وما ظهر منه قط إلى أن مات - رضي الله عنه - شيء يوجب نقض بيعته ، وما ظهر منه قط إلا العدل والجدّ والبرّ والتقوى ... وأما أم المؤمنين والزبير وطلحة - رضي الله عنهم - ومن

---

(١) رواه ابن أبي شيبة في : « المصنف » ، ج١٥ ، ص٢٧١ ..

(٢) ابن حبان : « الثقات » ، ج٢ ، ص٢٦٨ .

(٣) ابن العربي : « العواصم » ، ص١٤٤ .

(٤) المحب الطبري : « الرياض النضرة » ، ج٣ ، ص٢٣٠ .

كان معهم فما أبطلوا قط إمامة عليّ ، ولا طعنوا فيها ، ولا ذكروا فيه جرحة تحطه عن الإمامة ، ولا أحدثوا إمامة أخرى ، ولا جدَّدوا بيعة لغيره ، هذا ما لا يقدر أن يدَّعيه أحد بوجه من الوجوه ، بل يقطع كل في علم على أن كل ذلك لم يكن »[1].

ونقل الإمام الطبري كذلك روايات عن تخلّف جماعة من الصحابة في البيعة كسعد بن أبي وقاص وابن عمر وأسامة بن زيد ومحمد بن مسلمة وغيرهم ، فقد روي من طريق ابن شبّة عن أبي المليح قال : « .... وخرج عليّ إلى المسجد فصعد المنبر وعليّه إزار وطاق[2] وعمامة خزّ ، ونعلاه في يده متكئاً على قوس ، فبايعه الناس ، وجاءوا بسعد فقال عليّ : بايع ، قال : لا أبايع حتى يبايع الناس ، والله ما عليّك منّي بأس ، قال : خلّوا سبيله . وجاءوا بابن عمر ، فقال : بايع ، قال : لا أبايع حتى يبايع الناس ، قال : ائتني بحميل[3]، قال : لا أرى حميلاً ، قال الأشتر : خلّ عني أضرب عنقه ، قال عليّ : دعوه ، أنا حميله »[4].

وفي رواية الواقدي : « ... وبايع الناس علياً بالمدينة ، وتربّص سبعة نفر فلم يبايعوه منهم : سعد بن أبي وقاص ، ومنهم ابن عمر ، وصهيب ، وزيد بن ثابت ، ومحمد بن مسلمة ، وسلمة بن وقش ، وأسامة بن زيد ، ولم يتخلف أحد من الأنصار إلا بايع فيما نعلم »[5].

وفي رواية ابن شبّة عن محمد بن الحنفية قال : « كنت أمسي مع أبي حين قتل عثمان– رضي الله عنه– حتى دخل بيته ، فأتاه أناس من أصحاب

---

(١) ابن حزم : « الملل والنحل » ، ج٤ ، ص١٥٣ .
(٢) ضرب من الثياب . راجع ابن منظور : « لسان العرب » .
(٣) أي كفيل . راجع ابن منظور : « لسان العرب » .
(٤) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص٤٢٨ .
(٥) « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص٤٣١ .

رسول الله - ﷺ - فقالوا : إن هذا الرجل قد قتل ، ولا بد من إمام للناس ، قال : أو تكون شورى ؟ قالوا : أنت لنا رضاً ، قال : فالمسجد إذاً يكون عن رضاً من الناس ، فخرج إلى المسجد فبايعه من بايعه ، وبايعت الأنصار عليّاً إلا نفيراً يسيراً »[1].

والذي يظهر من هذه الروايات أن التوقف في البيعة كان في البداية فقط ، فلما اتضح الأمر واجتمع الناس على بيعة عليّ بايع هؤلاء ، وليس أدلّ على ذلك من قول الواقدي : « ولم يتخلّف أحد من الأنصار إلا بايع فيما نعلم »[2] ويقول ابن كثير : « فلما كان يوم الجمعة وصعد عليّ المنبر ، بايعه من لم يبايعه بالأمس »[3]. هذا علاوة على المصادر الآنفة الذكر ، فهي تجمع على بيعة الأنصار والمهاجرين جميعاً .

ثم إن حضور أولئك الذين يقال أنهم تخلّفوا عن البيعة إلى عليّ - وهم : سعد وأسامة وابن عمر وابن مسلمة - واعتذارهم عن الوقوف معه في حرب أهل الشام أو فيما يدور بينه وبين المسلمين من قتال في العراق لدليل واضح أن في أعناقهم بيعة تلزمهم بطاعته حين اعتذروا ، ولو كان الأمر خلاف ذلك لتركوه يخرج دون أن يذهبوا إليه ويعتذروا له ، فهم حينئذ غير ملزمين بطاعته .

ومما يؤكد أنّ في أعناقهم بيعة تلزمهم قول الأشتر بعد أن اعتذروا عن الخروج مع عليّ : « يا أمير المؤمنين إنّا وإن لم نكن من المهاجرين والأنصار ، فإنا من التابعين لهم بإحسان ، وإن القوم وإن كانوا أولى بما سبقونا إليه فليسوا بأولى مما شركناهم فيه ، وهذه « بيعة عامة » الخارج فيها طاعن

---

(١) « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص٤٢٩ .
(٢) « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص٤٣١ .
(٣) ابن كثير : « البداية والنهاية » ، ج٧ ، ص٢٢٧ .

مستعتب ، فحض هؤلاء الذين يريدون التخلف عنك باللسان ، فإن أبوا فأدبهم بالحبس . فأجابه عليّ : بل دعهم ورأيهم الذي هم عليه »[1].

إن كلام الأشتر صريح في أن القوم بتخلفهم عن الخروج إلى العراق يكونون خارجين على البيعة ، وإنّ ردّ عليّ – رضي الله عنه – على كلام الأشتر يزيده وضوحاً ، لأنه لو لم يكن في أعناقهم بيعة عليّ لالتمس لهم العذر بأنهم لم يبايعوا ، فكيف يلزمهم ذلك ! بدلاً من قوله : « بل دعهم ورأيهم الذي هم عليه » .

وجاء في رواية أخرى : « ولمّا رأى عليّ من أهل المدينة ما رأى (أي من عدم الرغبة في الخروج معه إلى العراق والشام خوفاً من قتال أهل القبلة) لم يرض طاعتهم (وفي هذا تأكيد للبيعة) حتى يكون معها نصرته »[2].

ويبرّر الباقلاني موقف بعض الصحابة الذين تأخروا عن نصرة علي والدخول في طاعته بأنّ ذلك لم يكن بسبب رفضهم لخلافته وإنما تخوّفوا من حرب أهل القبلة ، واحتجّوا بما روي عن النبي – ﷺ – في القعود عن قتال الفتنة ، فيقول في هذا الصدد : « فإن قال قائل : فإذا كانت إمامة عليّ من الصحّة والثبوت بحيث وصفتم فما تقولون في تأخر سعد بن أبي وقاص ، وسعيد بن زيد، وعبد الله بن عمر، ومحمد بن مسلمة، وأسامة بن زيد، وسلمة بن وقش، وغير هؤلاء ممن يكثر عددهم وقعودهم عن نصرته والدخول في طاعته، قيل له : ليس في جميع القاعدين ممن أسميناه أو ضربنا عن ذكره من طعن في إمامته واعتقد فسادها، وإنما قعدوا عن نصرته على حرب المسلمين لتخوفهم من ذلك وتجنب الإثم فيه، وظنهم موافقة العصيان في طاعته في هذا الفعل، فلذلك احتجّوا عليه في القعود ورووا له فيه الأخبار، وقال

---

(١) الدينوري : « الأخبار الطوال » ، ص١٤٣ .

(٢) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص٤٤٦ .

منهم قائل : لا أقاتل حتى تأتيني بسيف له لسان يعرف المؤمن من الكافر ، ويقول : هذا مؤمن وهذا كافر فاقتله ، ولم يقل لعليّ : إنك لست بإمام واجب الطاعة ، وقال له محمد بن مسلمة بعد مراجعته ومعارضته : إن رسول الله - ﷺ - عهد إليَّ إذا وقعت فتنة بين المسلمين أن أكسر سيفي واتخذ مكانه سيفاً من خشب ... وكذلك قال أسامة بن زيد : قد علمت يا عليّ أنك لو دخلت بطن أسد لدخلت معك فيه ، ولكن لا مواساة في النار ، ولم يقل : إنك لست بإمام ، وإنما خاف من قتل المسلمين ، وليس هذا من القدح في الإمامة بسبيل »[1].

ويقول أبو المعالي الجويني[2]: « ولا اكتراث بقول من قال : لا إجماع على إمامة عليّ ، فإن الإمامة لم تجحد له ، وإنما هاجت الفتنة لأمور أخرى »[3].

ويذكر القاضي ابن العربي أن قوماً قالوا : تخلّف عنه من الصحابة جماعة منهم: سعد بن أبي وقاص، ومحمد بن مسلمة، وابن عمر، وأسامة بن زيد، ونظراؤهم ، فيردّ عليّهم بقوله : « قلنا أما بيعته فلم يتخلف عنها ، وأما نصرته فتخلّف عنها قوم منهم من ذكرتم ؛ لأنها كانت مسألة اجتهادية ،

---

(١) الباقلاني : « التمهيد في الرد على الملحدة » ، ص٢٣٣ ، ٢٣٤ .

(٢) هو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني - نسبة إلى جوين من نواحي نيسابور - الأشعري أبو المعالي ، قال ابن خلّكان : أعلم المتأخرين من أصحاب الشافعي على الإطلاق ، جاور بمكة أربع سنين فلقب بإمام الحرمين ، ومكث مدّة بالمدينة يفتي ويدرس ، ثم عاد إلى نيسابور فبنى له الوزير نظام الملك المدرسة النظامية ، وكان يحضر دروسه العلماء، له : « الشامل في أصول الدين » على مذهب الأشاعرة ، « البرهان » في أصول الفقه ، « العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية » . توفي عام ٤٧٨هـ (١٠٨٥ م) . ترجم له : ابن خلّكان : « وفيات الأعيان » ، ج١ ، ص٣٧٣ . والسبكي : « طبقات الشافعية » ، ج٣ ، ص٢٤٩ . والذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، ج١٨ ، ص٤٦٨ .

(٣) الهيتمي : « الصواعق المحرقة » ، ص ١٨٤ .

فاجتهد كل واحد وأعمل نظره وأصاب قدره »[1].

وخلاصة القول ، لئن كانت بعض الروايات في تاريخ الإمام الطبري تستثنى من البيعة بعض الصحابة من المهاجرين والأنصار[2]، فإن ذلك لا يقدح في خلافة عليّ - رضي الله عنه -؛ ذلك أنّ معظم الروايات المتقدمة في كتب التاريخ والحديث والطبقات والعقائد والأدب تجمع على بيعة الصحابة والناس له . ولا عبرة بتلك الروايات القليلة المخالفة التي تقول بتخلف أو إكراه بعض الصحابة على البيعة .

وإن ثبت امتناع معاوية عن مبايعته فإن ذلك لا يقدح في إجماع أهل الحل والعقد على خلافته ، كما لم يقدح في الإجماع على خلافة الصديق امتناع سيد الخزرج سعد بن عبادة عن مبايعته . على أنّ معاوية معترف بأنّ عليّاً أحق بالإمامة والفضل منه ، وإنما حجّته في الامتناع من بيعته وطلبه تسليم الموجودين من قتلة عثمان في جيشه إليه ليقتصّ منهم[3].

وحتى إذا افترضنا جدلاً أن بعض الصحابة لم يبايعوا ، وذاك أمر تستبعده النصوص المتواترة في بيعة عليّ ، فإن عقد الإمامة عند أهل السنة يثبت ببيعة أهل الحلّ والعقد- أهل التدبير والرأى-، ولا يشترط بيعة جميعهم ولا عدد محدّد ، بل يكفي جماعة منهم .

وقد استدلت بهذا طائفة من الفقهاء بقولهم إنّ أقل من تنعقد بهم الإمامة خمسة يجتمعون على عقدها أو يعقدها أحدهم برضا الأربعة استدلالاً بأمرين أحدهما: أنّ بيعة أبي بكر انعقدت بخمسة من الصحابة اجتمعواعليّها ثم تبعهم الناس فيها، وهم: عمر، وأبو عبيدة، وأسيد بن حضير، وبشير بن سعد،

---

(١) ابن العربي : « العواصم » ، ص ١٤٤ .

(٢) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٤٢٨ ،٤٢٩ - ٤٣١ - ٤٣٥ .

(٣) ابن مزاحم: « وقعة صفين »، ص٩٧. والدينوري: « الأخبار الطوال »، ص١٦٢.

وسالم مولى أبي حذيفة . والثاني: أن عمر جعل الشورى في ستة ليُعقد لأحدهم برضا الخمسة ... وقال آخرون من فقهاء الكوفة : تنعقد بثلاثة فيتولاهم أحدهم برضا الاثنين ليكونا حاكمين وشاهدين كما يصح عقد النّكاح بولي وشاهدين[1].

ثم إن بيعة أبي بكر- رضي الله عنه- بالخلافة تمت باختيار من حضرها ، ولم ينتظر ببيعته وصول الخبر إلى من كان حول المدينة من المسلمين كبني أسلم وغفار وجهينة ، ولا إلى أهل مكة والطائف والبحرين ، فينتخبوه مع المنتخبين له من المهاجرين والأنصار، ولم ينكر عليّه أحد من هؤلاء لمّا بلغتهم بيعته .

ويخلص الماوردي إلى القول بأن فرض الإمامة أو البيعة يكون فرض كفاية كالجهاد وطلب العلم ، حيث إذا قام بها من هو أهلها سقط فرضها عن كافة الناس[2].

ورأيي أنّ المعارضة التي قامت في وجه عليّ - رضي الله عنه - لها ظروف سياسية معروفة ، فهي لم تكن معارضة تطعن في إمامته بقدر ما كانت تطالب بالقصاص من قتلة عثمان ، وذلك لأسباب منها :

أولاً : إن كلّاً من طلحة والزبير وعائشة ومعاوية- رضي الله عنهم- لم ينازعوا عليّاً الخلافة أو يطعنوا في إمامته ، وإنما خرجوا مطالبين بدم عثمان يريدون الإسراع في تنفيذ حدّ القصاص على قتلته . والدليل على ذلك ما رواه الإمام الطبري بسند صحيح[3] عن الأحنف بن قيس قال : « خرجنا

---

(١) الماوردي : « الأحكام السلطانية » ، ص٤ .

(٢) الماوردي : « الأحكام السلطانية » ص ٤ .

(٣) في سنده يعقوب بن إبراهيم الدورقي : ثقة « التهذيب » ، ج١١ ، ص٣٨١ . عن عبد الله بن إدريس : ثقة ، فقيه « التقريب » ، ج١ ، ص٤٠١ . عن حصين بن =

حجّاجاً فقدمنا المدينة ، فبينا نحن في منازلنا نضع رحالنا إذ أتانا آت فقال : إن الناس قد فزعوا وقد اجتمعوا في المسجد ، فانطلقنا إلى المسجد، فذكر الحديث في مناشدة عثمان الصحابة، وإقرارهم بمناقبه - قال الأحنف بن قيس : فلقيت طلحة والزبير فقلت : لا أرى هذا الرجل إلا مقتولاً ،فمن تأمراني أن أبايع ؟ فقالا : عليّاً ، فقلت : أتأمراني بذلك وترضيانه لي ؟ فقالا : نعم ، فخرجت حتى قدمت مكة ، فأنا كذلك إذ قيل : قتل عثمان بن عفان ، وبها عائشة أم المؤمنين فأتيتها فقلت لها : أنشدك الله ، من تأمريني أن أبايع ؟ قالت : علياً ، فقلت : أتأمريني بذلك وترضينه لي ؟ قالت : نعم ، فخرجت ، فقدمت على عليّ بالمدينة فبايعت ثم رجعت إلى أهل البصرة، ولا أرى إلا الأمر قد استقام . فبينا نحن كذلك إذ أتاني آتٍ فقال : هذه عائشة أمّ المؤمنين وطلحة والزبير قد نزلوا الخريبة[1]، فقلت : فما جاء بهم ؟ قال : أرسلوا إليك يستنصرون على دم عثمان قتل مظلوماً ... »[2].

وكتب معاوية إلى عليّ - رضي الله عنهما- عندما طلب منه الدخول في البيعة قائلاً : « فإن كنت صادقاً فأمكنّا من قتلة عثمان نقتلهم به ، ونحن أسرع الناس إليك »[3].

ثانياً : إن الحرية كانت متوفرة لأهل المدينة ، ولم يكن يتخلّلها خلال البيعة نوع من أنواع الضغط والإكراه ، ويدل على ذلك الحوار الذي جرى بين عليّ وبين الناس بعد مقتل عثمان حين حملوه على البيعة ، فاشترط أن

= عبد الرحمن : ثقة « التهذيب »، ج٢، ص٣٨١. عن عمرو بن جأوان ثقة «الكاشف»، ج٢، ص٢٨١. عن الأحنف بن قيس: ثقة « تاريخ الثقات »، ص ٥٧.

(١) موضع بالبصرة . انظر : ياقوت : « معجم البلدان » ، ج٢ ، ص٣٦٣ .

(٢) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص٤٩٧ ، ٤٩٨ .

(٣) الدينوري : « الأخبار الطوال » ، ص١٦٣ .

تكون بيعته في المسجد ، ولا تكون خفية ، ولا تكون إلا عن رضا المسلمين[1] .

وأما ما روي عن مبايعة طلحة والزبير مكرهين فلا يستند إلى دليل لصحة الروايات ببيعتهما طوعاً لا قسراً .

ثالثاً : إن سابقة عليّ – رضي الله عنه – وفضله ، والتزامه بأحكام الكتاب والسنّة ، وتمسكه الشديد بالعمل ، وتعهده في خطبه بتطبيق الأوامر والنواهي الشرعية ، ما كان ليفتح لأحد باب الطعن في ولايته على المسلمين .

ويمكن القول أن علياً كان أقوى المرشحين للإمامة بعد مقتل عمر – رضي الله عنه – ؛ فالفاروق عينّه لها في الستّة الذين أشار بهم ، وهو واحد منهم ، على أن الأربعة من رجال الشورى، وهم: عبد الرحمن، وسعد، وطلحة، والزبير بتنازلهم عن حقهم فيها له ولعثمان تركوا المجال مفتوحاً أمام الاثنين ، فلم يبقى إلا هو وعثمان . وهذا إجماع من أهل الشورى على أنه لولا عثمان لكانت لعليّ ، وبعد موت عثمان، وقد قدمه ورجحه أهل دار الهجرة صار مستحقاً للخلافة .

على أنه لم يكن أحد من أصحاب رسول الله – ﷺ – الموجودين في ذلك الحين أحق بالخلافة منه – رضي الله عنه – فهو من السابقين والمهاجرين الأولين ، وابن عم رسول الله – ﷺ – وصهره ، إلى غير ذلك من الفضائل التي تقدمه وترشحه لأن يكون خليفة للمسلمين .

إلّا أن السابقة والقرابة والمصاهرة ليست هي المزايا الوحيدة لولاية عليّ – رضي الله عنه – هذا المنصب الخطير ، ولكن كان له بالإضافة إلى ذلك من القدرة والكفاءة ما لا ينكر ؛ فشجاعته ، وإقدامه ، وذكاؤه ، وعقليته

---

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٤٢٧ .

القضائية النادرة ، وحزمه الذي اشتهر به في كل مواقفه ، وصلابته في الحق ، وبعد نظره في تصريف الأمور حتى كان الخليفة عمر - رضي الله عنه - يأخذ برأيه إذا التبست عليّه الأمور ، كل هذه العوامل تجعله بلا منازع المرشح الوحيد لإمامة المسلمين في تلك الفترة الحسّاسة من حياتهم .



□ المبحث الثاني □

○ سياسته - رضي الله عنه - ○

تتجه ملاحظات بعض الباحثين والمؤرخين إلى أنّ عليّاً - رضي الله عنه - في نظرهم لم يكن رجل دولة وسياسة يهيمن على الأوضاع ، فمنهم من يرى أنه أخطأ بعزله الولاة حين ولي الخلافة ، وأخطأ خاصة في عزل معاوية - رضي الله عنه -[1]. ومنهم من يرى أنه كان رجل حرب لا يرى حلّ الأمور إلا عن طريق السيف ، والسياسي لا يستعمل الحسام إلا بعد أن يفلّ الرأي وينقطع[2]. كما يأخذ عليه بعضهم أنه كان ضعيفاً مع أصحابه يخضع لهم ولا يسود عليهم[3].

ليس ثمة شك أنّ هناك من الدلائل ما لا يدع مجالاً للريب في أنّ عليّاً كان ذكيّاً غاية الذكاء ، بصيراً بالأمور ، حصيف الرأي ، وكان أبو بكر وعمر وعثمان يعرفون ذلك فاتخذوه مستشاراً لهم ، وكيف يكون الحصيف العاقل ضعيف السياسة ،، والسياسة الصحيحة تستند إلى الرأي ، والرأي يستند إلى العقل والحكمة ، وقد كان عليّ - رضي الله عنه - متصفاً بهما ! .

فأما خبرته في السياسة ، فلا أدلّ على ذلك من كون الرسول - ﷺ - أمره بتبليغ أوامر شرعه إلى جميع العرب في موسم الحجّ ، وتلاوته عليّهم أوائل

---

(١) الخضري : « تاريخ الأمم الإسلامية » ، ج ٢ ، ص ٥١ .
(٢) حسن إبراهيم : « تاريخ الإسلام السياسي » ، ج ١ ، ص ٢٧٣ .
(٣) طه حسين : « الفتنة الكبرى » (عليّ وبنوه) ، ص ١٦٥ .

سورة براءة[1]. ولا أدلّ عليّه أيضاً من كونه - عليّه الصلاة والسلام - بعثه إلي اليمن قائداً ، فأسلمت همدان كلّها وكثير من أهل اليمن على يديه بدون حرب[2]، فالطاعن فيه بأنه جاهل بالسياسة طاعن في الرسول - ﷺ - الذي ولّاه تلك المهام الجسيمة .

وكان الشيخان - رضي الله عنهما - يستشيرانه كثيراً في الأمور السياسية فقد ذكر الإمام الطبري أنّ فارساً لما تجمعوا بِنَهاوَنْد في جمع عظيم لحرب المسلمين جمع عمر - رضي الله عنه - الناس واستشارهم في المسير إليهم بنفسه ، فأشار عليّه عامة الناس بذلك وبعض رجال الشورى ، فأعاد - رضي الله عنه - استشارة الناس ، فقام إليه عليّ - رضي الله عنه - فقال : « أما بعد ، يا أمير المؤمنين ! فإنك إن أشخصت أهل الشام من شامهم سارت الروم إلى ذراريهم ، وإنك إن أشخصت أهل اليمن من يمنهم سارت الحبشة إلى ذراريهم وإنك إن أشخصت من هذه الأرض انتقضت عليّك العرب من أطرافها وأقطارها حتى يكون ما تدع وراءك أهم إليك مما بين يديك من العورات والعيالات ، أقرر هؤلاء في أمصارهم ، واكتب إلى أهل البصرة فليتفرقوا ثلاث فرق : فرقة في حرمهم وذراريهم، وفرقة في أهل عهدهم حتى لا ينتقضوا ، ولتسر فرقة إلى إخوانهم بالكوفة مدداً لهم . إنّ الأعاجم إن ينظروا إليك غداً قالوا : هذا أمير العرب وأصلها ، فكان ذلك أشد لكلبهم عليك . وأما ما ذكرت من مسير القوم فإنّ الله هو أكره لمسيرهم منك، وهو أقدر على تغيير ما يكره، وأما عددهم فإنا لم نكن نقاتل فيما مضى بالكثرة ولكن بالنصر. فقال عمر: هذا هو الرأي كنت أحبّ أن أتابع عليّه »[3].

---

(١) ابن هشام : « السيرة » ، ج ٤ ، ص ٢٠٣ .
(٢) المحب الطبري : « الرياض النضرة » ، ج ٣ ، ص ٢٢٣ .
(٣) الطبري : « تاريخ الرسل »، ج ٣، ص ٤٨٠، والتباني المغربي: « إفادة الأخيار »، =

وكان علي - رضي الله عنه - مفتياً يستفتيه عمر - رضي الله عنه - كثيراً في معضلات المسائل الشرعية ومستشاراً نبيهاً في الأمور السياسية المدلهمة ، وهذه شهادة عمر فيه ، أخرج الإمام البخاري في صحيحه عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : قال عمر : « أقضانا عليّ وأقرؤنا أُبي »[1]. وذكر المحب الطبري في « الرياض النضرة » عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - أنه سمع عمر - رضي الله عنه - يقول لعليّ - وقد سأله عن شيء فأجابه - : « أعوذ بالله أن أعيش في قوم لست فيهم يا أبا الحسن »[2].

وعن يحيى بن عقيل[3] قال : كان عمر يقول لعليّ إذا سأله ففرّج عنه : « لا أبقاني الله بعدك يا عليّ »[4]. وروى ابن سعد في طبقاته عن سعيد بن المسيَّب قال : « كان عمر بن الخطاب يتعوّذ من معضلة ليس لها أبو الحسن - يعني عليّاً - »[5]. وروي أيضاً عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : « إذا حدّثنا ثقة عن عليّ الفتيا لا نعدوها - أي لا نتجاوزها - »[6] . وأخرج الحاكم عن ابن مسعود - رضي الله عنه -

---

= ج ٢ ، ص ١٧ .

(١) أخرجه البخاري في « جامعه الصحيح » ، كتاب التفسير ، ج ٥ ، ص ١٤٩ .

(٢) المحب الطبري : « الرياض النضرة » ، ج ٣ ، ص ١٦٦ .

(٣) هو يحيى بن عقيل الخزاعي البصري ، روى عن جماعة من الصحابة منهم عمران بن حصين وأنس بن مالك ، قال ابن معين : ليس به بأس ، ووثقه ابن حبان ، وقال الذهبي : صدوق . ترجم له : البخاري : « التاريخ الكبير » ،٤/٢/٢٩٢ ، وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، ج ٩ ، ص ١٧٦ ، والذهبي : « الكاشف » ، ج ٣ ، ص ٢٣١ ، وابن حجر : « التهذيب » ، ج ١١ ، ص ٢٥٩ .

(٤) المحب الطبري : « الرياض النضرة » ، ج ٣، ص ١٦٦ .

(٥) ابن سعد : « الطبقات » ، ج ٢ ، ص ٣٣٩ .

(٦) « الطبقات »، ج ٢، ص ٣٣٨، وابن عبد البر: « الاستيعاب »، ج ٣، ص ٤٠ .

قال : « أقضى أهل المدينة عليّ »[1].

وتتجلّى خبرة عليّ السياسية حين عرض على أبي بكرة – له صحبة – إمارة البصرة بعد وقعة الجمل[2]، وأبو بكرة من الصحابة الذين نزلوا البصرة مبكّرين عند تأسيسها[3] فهو إذن يعلم بها وبما يصلحها من غيره ، فإذا تولّى إمرتها أحسن إدارتها وساسها بما يصلحها ويصلح أهلها .

فلما اعتذر أبو بكرة أخذ عليّ رأيه فيمن يولّيها ، وهو لا شك أحسن الاختيار ورشح لها من هو أقدر على تسيير الأمور فيها ، إذ أشار بتولية ابن عباس – رضي الله عنهما – فأخذ عليّ برأيه وولى ابن عباس إمرة البصرة ، واختار معه زياد بن أبي سفيان[4] لولاية الخراج وبيت المال ، وهو ممن اعتزل القتال ولم يشترك فيه[5].

ولعلّ عليّاً – رضي الله عنه – قد اختار زياداً ليكون مساعداً لابن عباس وعينّه على الخراج وبيت المال ليعيد بذلك الطمأنينة لأهل البصرة ، ويهدىء

---

(١) رواه الحاكم في « المستدرك » ، ج ٣ ، ص ١٣٥ .

(٢) ابن الأثير : « الكامل » ، ج ٣ ، ص ٢٥٦ .

(٣) ابن سعد : « الطبقات » ، ج ٧ ، ص ١٥ .

(٤) هو زياد بن أبي سفيان : الأمير الكاتب الخطيب ، كان كاتباً لأبي موسى الأشعري زمن إمرته على البصرة ، وكان نائباً لعليّ على إقليم فارس ، وولي البصرة لمعاوية ، ثم جمع له خراسان وسجستان والبحرين وعمان . وإلى جانب قسوته وشدّته كانت له محاسن ، قال فيه قبيصة بن جابر : ما رأيت أحداً أخصب نادياً وأكرم جليساً من زياد ، وقال الذهبي : وكان من نبلاء الرجال رأياً وعقلاً وحزماً ودهاءً وكان يضرب به المثل في النبل والسؤدد . توفي بالطاعون عام ٥٣ هـ (٦٧٢ م) . ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، ج ٧ ، ص ٩٩ ، والبخاري : « التارخ الصغير » ، ج ١ ، ص ١١٥ ، والذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، ج ٣ ، ص ٤٩٤ .

(٥) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٥٤٣ ، ٥٤٤ .

من روعة الحرب التي أخذتهم ، فإنّ الغالب في مثل هذه الأحوال أن يولّي المنتصر رجالاً يقهرون الذين حاربوه ليذلّهم ويذيقهم عاقبة تمّردهم وعصيانهم .

فإذا اختار عليّ – رضي الله عنه – بعد انتصاره في الجمل رجلاً محايداً لم يشترك من قريب ولا من بعيد في الحرب ، ولم يناصر أحد الطرفين المتنازعين ، فهو يريد بذلك الإنصاف والعدل ، ويحرص على استقرار الأمور ، ولا يقصد مطلقاً الانتقام والتشفّي مما يؤدي إلى إعادة الطمأنينة إلى النفوس والشعور بالأمن .

وبقدر ما في هذه المواقف من الحنكة والسياسة الشرعية البارعة ، فإنّ فيها كذلك احتراماً لحق الغير في الاجتهاد ، والمحافظة على حرمات المسلمين فبعد أن تمّ له النصر لم يذفف على جريح، ولم يقتل مدبراً، ولم يسلب مالاً، ولم يهتك ستراً، وهي إجراءات تدل على تقدير الموقف من جوانبه المختلفة.

ويذكر الإمام الباقلاني خبرة عليّ السياسية وحسن تدبيره وثاقب رأيه وفطنته وذكائه فيقول : « هذا مع ما ظهر من إعظام كافة الصحابة له وإطباقهم على علمه وفضله وثاقب فهمه ورأيه وفقه نفسه وقول مثل عمر فيه: « لولا عليّ لهلك عمر » وكثرة مطابقتهم له في الأحكام ، وسماع قوله في الحلال والحرام ، ثم ما ظهر من فقهه وعلمه في قتال أهل القبلة من استدعائهم ، ومناظرتهم ، وترك مبادأتهم ، والنبذ إليهم قبل نصب الحرب معهم ، وندائه : لا تبدأوهم بالحرب حتى يبدأوكم ، ولا يتبع مدبر ، ولا يجهز على جريح ، ولا يكبس[1] بيت ، ولا تهج امرأة ، وردّه رحالات[2]

---

(١) أي لا يَدخل : راجع : « لسان العرب » .

(٢) مراكب الرجال ، وهي أكبر من السّرج وتغشى بالجلود ، وتكون للخيل والنجائب من الإبل « لسان العرب » .

القوم إليهم ، وترك اغتنام أموالهم، وكثرة الأمر لابن عباس وغيره بقبول شهادة أهل البصرة وصفّين إذا اختلطوا ووضعت الحرب أوزارها ، والصلاة خلفهم ، وقوله لمن سأل عن ذلك : ليس في الصلاة والعدالة اختلفنا ، وإنما اختلفنا في إقامة حدّ من الحدود ، فصلّوا خلفهم واقبلوا شهادة العدول منهم إلى غير ذلك مما سنّه من حرب المسلمين حتى قال جلّة أهل العلم : لولا حرب عليّ لمن خالفه لما عرفت السنّة في قتال أهل القبلة . هذا مع ما علم من شجاعته وغنائه وإحاطته علماً بتدبير الجيوش وإقامة الحدود والحروب ، وقوله - أي عليّ - ظاهراً من غير ردّ أحد حفظ عليّه ، إن قريشاً تقول : إن ابن أبي طالب رجل شجاع ، ولكن لا رأي له في الحرب ، لله أبوهم ، ومن ذا يكون أبصر بها منّي وأشدّ لها مراساً ، والله لقد نهضت فيها وما بلغت العشرين ، وها أنا اليوم قد ذرفت على الستّين ، ولكن لا إمرة لمن لا يطاع »[1].

وإذا كان بعض الباحثين يرى أنّ من أسباب تفاقم الفتنة عزل عليّ - رضي الله عنه - لجميع ولاة عثمان قبل أن تصل إليه بيعة أهل الأمصار ، وقد حذره عاقبة ذلك المغيرة بن شعبة[2]، فمن الملاحظ أن هذا المأخذ غير وجيه لعدّة أمور :

الأول : أنّ عليّاً- رضي الله عنهُ - إمام مجتهد له أن يعزل جميع عمال عثمان إذا رأى المصلحة في ذلك، وقد ولّى رسول الله - ﷺ - وهو المعصوم خالد بن سعيد بن العاص على صنعاء وعمرو بن العاص على عُمان[3]، فعزلهما الخليفة من بعده الصدّيق - رضي الله عنه - عزل خالد وولّى مكانه

---

(١) الباقلاني : « التمهيد في الرد على الملحدة » ، ص ٢٢٨ -٢٢٩ .

(٢) الخضري : « تاريخ الأمم الإسلامية » ، ج ٢ ، ص ٥١ .

(٣) خليفة : « التاريخ » ، ص ٩٧ .

المُهَاجِر بن أبي أُميّة – له صحبة – وعزل عمرواً وولّى مكانه حذيفة بن محصن – له صحبة –[1]. وقد ولّي أبو بكر – رضي الله عنه – القائدين العظيمين خالد بن الوليد والمثنَّى بن حارثة – رضي الله عنهما –[2]،فعزلهما عمر – رضي الله عنه – مع كفاءتهما[3]، وولّى الفاروق – رضي الله عنه – على مصر عمرو بن العاص – رضي الله عنه –[4]، وعلى الكوفة المغيرة بن شعبة – رضي الله عنه –[5]، فعزلهما ذو النورين[6]، وولّى على مصر ابن أبي سرح[7]، وعلى الكوفة سعد بن أبي وقاص[8].

فهل ينتقد عاقل الصديق والفاروق وذا النورين في عزلهم هؤلاء العمال الأكفاء ! إنّ لكل وقت أحوالاً وظروفاً تطرأ ، فيحمل اللاحق على ما لا يراه السابق من الاجتهاد ، ويرى الشاهد ما لايراه الغائب .

الثاني : غير صحيح قولهم : إنه عزل جميع عمال عثمان ، فإن العزل لم يتحقق إلا في معاوية بن أبي سفيان في الشام[9]، وخالد بن أبي العاص بن هشام في مكة[10]، وأبي موسى الأشعري في الكوفة[11]، على أنه أقره

---

(١) خليفة : « التاريخ » ، ص ١٢٣ .
(٢) خليفة : « التاريخ » ، ص ١٠٢ ، والطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٣ ، ص ٣٤٣ .
(٣) خليفة : « التاريخ » ، ص ١٢٢ .
(٤) خليفة : « التاريخ » ، ص ١٥٥ .
(٥) الطبري : « تاريخ الرسل » ،ج ٤ ، ص ٢٤١ .
(٦) « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٢٥٣ ، ٢٦٤ .
(٧) خليفة : « التاريخ » ، ص ١٧٨ .
(٨) خليفة : « التاريخ » ، ص ١٧٨ .
(٩) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٤٤٢ .
(١٠) خليفة : « التاريخ » ، ص ٢٠١ .
(١١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٤٤٢ .

بعد ذلك[1]. أما البصرة فخرج منها عبد الله بن عامر و لم يولّ عثمان عليها أحداً[2]، وفي اليمن أخذ أميرها يعلى بن منية - رضي الله عنه - مال جباية اليمن وقدم مكة بعد مقتل عثمان وانضم إلى طلحة والزبير وحضر معهم موقعة الجمل[3]، ووفد ابن أبي سرح عامل مصر واستناب ابن عمه عليها ، فلما رجع إليها وجد ابن أبي حذيفة تغلّب عليها فطرده عنها ، فذهب إلى الرّملة بفلسطين ومكث بها حتى مات[4].

وهكذا فإن أميري اليمن والبصرة عزلا أنفسهما ، وأمير مصر عزله المتغلب عليها ابن أبي حذيفة ، وأمير الكوفة أقرّه علي - رضي الله عنه - في منصبه ، فلم يرد العزل حقيقة إلا في حق معاوية والي الشام وخالد بن أبي العاص والي مكة .

ومن المؤكد أن علياً لم يولّ أحداً ممن كان له ضلع في مقتل عثمان - رضي الله عنه -[5]، بل ولّى أخيار الناس على المسلمين . فمن الولاة الذين ولّاهم على الأقاليم ، سهل بن حنيف على الشام[6]، وهو صحابي جليل شهد بدراً وأُحداً ، وثبت مع النبي - ﷺ - يوم أُحد حين انكشف الناس وبايعه علي الموت، وجعل ينضح بالنبل عن رسول الله - ﷺ -، وشهد أيضاً الخندق والمشاهد كلها مع رسول الله - ﷺ -[7]. وولّى عثمان بن حنيف

---

(١) « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٤٩٩ .

(٢) « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٤٢١ .

(٣) « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٤٥٠ .

(٤) الطبري : « تاريخ الرسل والملوك » ،ج ٤ ، ص ٤٢١ .

(٥) « تاريخ الرسل والملوك » ،ج ٤ ، ص ٤٤٥ .

(٦) « تاريخ الرسل والملوك » ، ج ٤ ، ص ٤٤٢ .

(٧) ابن سعد: « الطبقات »، ج ٣ ، ص ٤٧١، وابن حجر: « الإصابة »، ج ٢، ص ٨٧.

على البصرة[1]، وهو صحابي من الأنصار كان عاملاً لعمر على العراق[2]. كما ولّى قيس بن سعد بن عبادة على مصر[3]، وكان صاحب شرطة النبي - ﷺ - ، وكان جواداً من ذوي الرأي والذكاء[4]، وولّى عبيد الله بن العباس بن عبد المطلب على اليمن - له صحبة -[5]، وهو أصغر من أخيه عبد الله بسنة ، وكان كريماً ممدّحاً نبيلاً[6].

الثالث : وأما قولهم : إنه عزل العمالَ قبل أن تصل إليه بيعة أهل الأمصار ، فإن تولية الإمام العمّال على الأمصار غير مشروط بوصول بيعة أهلها له عند جميع المسلمين ، فمتى بايع أهل الحلّ والعقد أي خليفة لزمت بيعته جميع البلدان النائية عن مركز خلافته شرعاً وعقلاً .

ولو كانت تولية الخليفة العمال على الأمصار متوقّفة على وصول بيعة أهلها له ما تمّت بيعة الصديق - رضي الله عنه - لأنه تصرّف بإرسال بعث أسامة ومحاربة المرتدين ومانعي الزكاة قبل وصول بيعة أهل مكة والطائف وجواثي في البحرين . وكذلك الفاروق - رضي الله عنه - فإنه استهل خلافته بعزل خالد بن الوليد وتولية أبي عبيدة بن الجرّاح قائداً عاماً على جيوش المسلمين بالشام قبل وصول بيعة أهل اليمن وجيوش المسلمين بالشام والعراق إليه . وتصرف ذو النورين - رضي الله عنه - في أمور المسلمين أيضاً قبل وصول بيعة الأمصار إليه .

---

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٤٤٢ .

(٢) البخاري: «التاريخ الكبير »، ٣/٢/٢٠٩، وابن حجر: « الإصابة » ، ج ٢، ص ٤٥٩.

(٣) خليفة : « التاريخ » ، ص ٢٠١ .

(٤) البخاري: « التاريخ الكبير » ٤/١/١٤١، وابن حجر: « الإصابة »، ج ٣، ص ٢٤٩.

(٥) خليفة : « التاريخ » ، ص ٢٠٠ .

(٦) الذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، ج ٣ ، ص ٥١٢ ، وابن حجر : « الإصابة » ، ج ٢ ، ص ٤٣٧ .

الرابع : بالنسبة لما نقله هؤلاء الباحثون من كتب التاريخ من تحذير المغيرة بن شعبة عليّاً عاقبة عزله العمال في وقت مبكر ثم راجعه ونصحه بعزلهم ، وقول ابن عباس لعليّ : لقد نصحك في الأولى وغشّك في الثانية[1]، فهو باطل من عدة أوجه :

أ – الجمع بين نصيحة عليّ أوّلاً وغشّة ثانياً لا يصدر من أي صحابي كان ، فكيف بالمغيرة وهو من أفاضلهم ، إذ ليس الغش من أخلاق المسلمين ، وقد صحّ عنه – ﷺ – أنه قال : « من غشّنا فليس منّا »[2].

ب – ذكر الإمام الطبري في روايةِ المغيرة بن شعبة في الذين لم يبايعوا عليّاً[3]، فكيف تعقل نصيحة من لم يبايعه إن صحّ ذلك ! .

ج – على تقدير صحةِ هذه الرواية لم امتاز المغيرة بن شعبة وحده بنصيحته من دون الصحابة ! .

د – هل كان المغيرة بن شعبة مستشاراً خاصّاً للخلفاء من قبله حتى يلام على عدم قبول نصيحته ؟ ! .

وأما ما قيل عن استعمال عليّ – رضي الله عنه – القوة في غير موطنها بإيثاره الحرب على السلم والرفق في الأمور ، فإن ذلك لم يعهد في سياسة عليّ – رضي الله عنه – إلا عند الضرورة، وعندما تفرض عليه الحرب فرضاً .

ويمكن القول أنّ عليّاً– وإن كان شجاعاً– بطلاً مغواراً في الحروب فإن ذلك ليس بداعٍ ليلجأ إلى الحرب كل مرّة، فلم يكن يلجأ إلى الحروب إلا حين لا يمكنه إخماد الفتنة إلا بها. ولم يكن هذا المسلك من عمله وحده، بل

---

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٤٣٩ .

(٢) أخرجه مسلم في « الجامع الصحيح » ، كتاب الإيمان ، ج ٢ ، ص ١٠٨ .

(٣) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٤٣٠ .

له شاهد في السيرة الراشدة ؛ فهذا أبو بكر – رضي الله عنه – حين امتنع بعض العرب عن دفع الزكاة حاربهم ؛ لأنه رأى أنه لا يجوز له التساهل في ذلك لقول الرسول – ﷺ – : « أُمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إلٰه إلا الله ، فمن قالها فقد عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه ، وحسابه على الله »[(١)]، وبيّن للصحابة وجه الاستدلال بهذا الحديث في قوله : « فإن الزكاة حق المال »[(٢)]. وعليّ – رضي الله عنه – حارب من يعتقد أنهم خرجوا على الخلافة ، وعنده أنه لا يجوز التساهل في ذلك ، وقال : « عهد إليّ – وفي رواية – أمرني رسول الله – ﷺ – أن أقاتل الناكثين والقاسطين والمارقين »[(٣)].

والمعهود من أسلوب عليّ – رضي الله عنه – في مواقفه استعمال الحكمة وعلاج الأمر بالرفق ما أمكن علاجه ، فإذا لم يتمكن حينئذ يلجأ إلى الحرب . فعندما التقى بوفد أهل الكوفة بذي قار قال لهم : « ... وقد دعوتكم لتشهدوا معنا إخواننا من أهل البصرة ، فإن يرجعوا فذاك ما نريد ، وإن يلجّوا داويناهم بالرفق ، وباينّاهم حتى يبدأونا بظلم »[(٤)].

وحين نزل الكوفة قام خطيباً في الناس ، فحمد الله وأثنى عليّه وقال : « يا أيها الناس أملكوا أنفسكم ، كفّوا أيديكم وألسنتكم عن هؤلاء القوم ، فإنهم إخوانكم ، واصبروا على ما يأتيكم ، وإياكم أن تسبقونا ، فإن المخصوم غداً من خصم اليوم »[(٥)].

---

(١) أخرجه الإمام البخاري في « الجامع الصحيح » ، كتاب الزكاة ، ج ٢ ،ص ١١٠ .

(٢) أخرجه مسلم في « الجامع الصحيح » ، كتاب الإيمان ، ج ١ ، ص ٢٠٣ .

(٣) رواه ابن عساكر في « تاريخه » من طرق كثيرة . انظر المخطوط ، ج ١٢ ، من ص ٣٦٧ إلى ص ٣٧٠ .

(٤) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٤٨٧ .

(٥) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٤٩٦ .

وعندما وصل إليه الخبر بعدم سماح جند معاوية لواليه على بلاد الشام أن يدخلها دعا طلحة والزبير فقال لهما : « سأمسك الأمر ما استمسك ، فإذا لم أجد بدّاً فآخر الدواء الكيّ »[1].

وفي صفّين كان – رضي الله عنه – يقول لأصحابه : « لا تقاتلوا القوم حتى يبدأوكم ، فأنتم بحمد الله عز وجل على حجّة ، وترككم إياهم حتى يبدأوكم حجة أخرى لكم »[2].

وليس أدلّ على ذلك من موقفه من قتلة عثمان – رضي الله عنه – فقد كانت سياسته تجاههم هي أخذهم بالحكمة وتحيّن الفرصة المناسبة لإقامة حدّ القصاص عليّهم فحين فرغ من أمر البيعة خطب في الناس ، وكان من بين الأشياء التي أفصح عنها حرمات الله التي حرّمها ولا سيما حرمة المسلم ، وأنّ المسلم من سلم الناس من لسانه ويده إلا بالحق وأنّ أذى المسلم لا يحلّ إلا بما يجب[3].

وكأنه – رضي الله عنه – في هذا الخطاب يشير من بعيد إلى قتل عثمان – رضي الله عنه – وأنّ قتلته استحلوا دمه وآذوه بما لا ينبغي . على أن قتلة عثمان فهموا بعضاً من سياسة عليّ من خلال هذه الخطبة ، فأرادوا أن ينبهوه إلى شوكتهم فيحتاط في أمرهم ، ولذلك قال قائلهم بعد فراغه من خطبته :

خذها إليك واحذر أبا حسن ... إنـما نمـرّ الأمـر إمرار الرّسـن
صولـة قـوم كأمداد السفـن ... بمشرفـيّـات كغـدران اللبـــن
ونطعـن الملك بليـن كالشّطـن ... حتـى يمـرّن علـى غيـر عنـن

---

(١) « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٤٤٣ .
(٢) « تاريخ الرسل » ، ج ٥ ، ص ١٠ – ١١ .
(٣) « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٤٣٦ .

وردّ عليهم عليّ – رضي الله عنه – قائلاً :

إني عجزت عجزة لا أعتذر   سوف أكيس بعدها وأستمر
أرفع من ذيلي ما كنت أجر   وأجمع الأمر الشتيت المنتشر
إن لم يشاغبني العجول المنتصر   أو يتركوني والسلاح يبتدر[1]

ويبدو من أول وهلة أنّ الموقف الذي بنى عليه عليّ – رضي الله عنه – سياسته تجاه قتلة عثمان هو الأناة والتريث والكياسة ، إذ كان يفهم أبعاد الموقف تماماً ، ويعرف ما يجب أن يفعل وما يجب أن يترك في مثل هذه الظروف .

وقد دلّت إجابته للمطالبين بتقديم قتلة عثمان لإقامة الحد عليهم على فطنة وسياسة لا تقل روعة عن عبقريته القضائية والفقهية . والخبرة في السياسة من لوازم الحاكم الناجح ، إذ بها يستطيع تقدير الأمور ووضع كل شيء في موضعه الصحيح ، خصوصاً في مثل الأحوال التي تولّى فيها عليّ – رضي الله عنه – إمرة المسلمين ، حيث الفتنة مشتعلة ، والأمور مضطربة ، والأراء متباينة ، والناس يمتلكهم الخوف ، وأبعاد هذه الفتنة لا زالت مجهولة ، لأن الخوارج المتربصين لم يغادروا المدينة بعد قتل عثمان ولا بعد تولية عليّ ، فماذا يريد هؤلاء بعد ذلك ؟ .

من أجل هذا كله كان على أمير المؤمنين أن يتحفّظ في معاملة هؤلاء المتمردين، وأن يستعمل معهم أقصى ما يمكن استعماله من الرفق واللين حتى يحين الوقت المناسب لتنفيذ حكم الله فيهم. لكن الذين لم يوفّقوا لفهم أبعاد هذه السياسة، والذين حكّموا عواطفهم في قتلة عثمان أصرّوا على الانتقام منهم بسرعة.

إنّ الإصرار على المطالبة بدم عثمان منذ اليوم الأول لتولية عليّ –

---

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٤٣٧ .

رضي الله عنه – لا يمتّ إلى السياسة الحكيمة بصلة ، وإنّ الإلحاح على الخليفة الجديد لتقديم قتلة الخليفة السابق للقصاص على الفور ليس من الحكمة في شيء لما فيه من إحراج للخليفة الجديد حيث تبقى الفتنة مشتعلة أكثر ، ويظل الهرج والقتل قائماً على أشدّه وما يتبع ذلك من عواقب وخيمة لا يعلم مداها إلا الله تعالى .

ولكن عليّاً – رضي الله عنه – قد احتاط لكل ما يمكن أن يكون وراء المطالبة بدم عثمان ، وحاول أن يشرح للمطالبين وعلى رأسهم طلحة والزبير – رضي الله عنهما – وجهة نظره في تأجيل ذلك الأمر ، فقال لهم في حوار هادىء : « يا إخوتاه ، إني لست أجهل ما تعلمون ، ولكن كيف أصنع بقوم يملكوننا ولا نملكهم ؟ هاهم هؤلاء قد ثارت معهم عبدانكم وثابت إليهم أعرابكم ، وهم خلالكم يسومونكم ما يشاءون ، فهل ترون موضعاً لقدرة على شيء مما تريدون ؟ »[1].

وعندئذ ثابت إليهم عقولهم وعادت إليهم أحلامهم فقالوا جميعاً : لا[2]. وعندئذ وقد رأى عليّ – رضي الله عنه – تفهمهم للأمر ، وتأكد من وقوفهم على حقيقة ذلك أفصح مبدئياً عن موافقته لرأيهم ، وأنه لا يختلف معهم في شناعة ما اقترفت تلك الأيدي الآثمة ، فتابع كلامه قائلاً : « فلا والله لا أرى إلا رأياً ترونه – إن شاء الله – إنّ هذا الأمر أمر جاهلية ، وإنّ لهؤلاء القوم مادة ، وذلك أن الشيطان لم يشرع شريعة قط فيبرح الأرض من أخذ بها أبداً »[3] وزاد في التوضيح فأخبرهم أن الناس مختلفون وليسوا على رأي واحد فيما يقال ، فمنهم من يخالف رأيهم ، ومنهم من يوافقهم

---

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٤٣٧ .

(٢) « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٤٣٧ .

(٣) « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ،ص ٤٣٧ .

على ما يريدون ومنهم المحايدون ، قال : « إن الناس من هذا الأمر إذا حرّك على أمور : فرقة ترى ما ترون ، وفرقة ترى ما لا ترون ، وفرقة لا ترى هذا وذاك »[1]. ثم كشف عن موقفه النهائي بقوله : « حتى يهدأ الناس ، وتقع القلوب مواقعها ، وتؤخذ الحقوق ، فاهدأوا عني ، وانظروا ماذا يأتيكم ثم عودوا »[2].

لكن هذه السياسة الحكيمة لم يتفهمها بعضهم ولم تكن مقنعة لهم ، فالناس في حال غضبهم وسيرهم وراء عواطفهم لا يدركون الأمور إدراكاً واقعيّاً يمكّنهم من التقدير الصحيح ، فتنعكس في تقديرهم الأوضاع ويظنون المستحيل ممكناً ، ولذلك قالوا : « نقضي الذي علينا ولا نؤخره ، والله إن عليّاً مستعن برأيه عنّا »[3].

ثم يُخبَر عليّ – رضي الله عنه – بمقالتهم ، فيرغب أن يريهم أنه لا يستطيع وإياهم أن يفعلوا شيئاً في مثل تلك الظروف فينادي : « برئت الذمة من عبد لم يرجع إلى مواليه ، فتذامرت السبئية والأعراب وقالوا : لنا غداً مثلها ولا نستطيع نحتجّ فيهم بشيء »[4].

وكأن رواد الفتنة من السبئية تبادر إلى أذهانهم أن الخليفة يريد أن يجرّدهم من أعوانهم الذين يشدّون أزرهم ويقفون إلى جوارهم ، فعصوا ذلك الأمر وحرّضوا الأعراب على البقاء ، فأطاعوهم وبقوا في أماكنهم . ففي اليوم الثالث بعد البيعة خرج عليّ إلى الناس وقال لهم : أخرجوا عنكم الأعراب ، وقال : يا معشر الأعراب الحقوا بمياهكم : فأبت السبئية وأطاعهم الأعراب ،

---

(١) « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٤٣٧ .
(٢) « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٤٣٧ .
(٣) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٤٣٧ .
(٤) « تاريخ الرسل » ،ج ٤ ، ص ٤٣٨ .

ثم دخل بيته ودخل عليه طلحة والزبير في عدة من أصحاب النبي - ﷺ - فقال : دونكم ثأركم ، فقالوا : عشوا عن ذلك[1]، فقال لهم عليّ : هم والله بعد اليوم أعشى وآبى ، ثم أنشد :

لو أنّ قومي طاوعتني سراتهم أمرتهم أمراً يديخ الأعاديا[2]

وعلى الرغم من بوادر الاقتناع التي بدت من طلحة والزبير - رضي الله عنهما - على أثر تحليل عليّ للموقف وبيانه لما اختاره من سياسة على ضوء مرئيات الواقع إلا أنهما كانا يريان خلاف ذلك باعتقادهما أنّ أنجع وسيلة لضرب أولئك الخوارج هو الذهاب إلى البصرة والكوفة ومفاجأتهم بخيل من هناك ، قال الزبير : « دعني آت الكوفة فلا تفجأوا إلاّ وأنا في خيل » وقال طلحة : « دعني ، فلآت البصرة فلا يفجأوك إلا وأنا في خيل »[3].

ولكن عليّاً - رضي الله عنه - نراه يتريث ويقول لهما : « حتى أنظر في ذلك »[4].

ولعل عليّاً كان يخشى الفتنة وتحول الأمر إلى حرب أهلية داخل المدينة لا تحمد عقباها ، ولذلك لم يجب طلحة والزبير إلى مطلبهما .

وأما ما قيل عن ضعف عليّ - رضي الله عنه - مع أصحابه ، فلا يمكن تفسيره إلا بخضوعه لمبدأ الشورى ، وهو مبدأ محمود في الشريعة الإسلامية ، إذ وردت فيه آيتان صريحتان : أمراً واجباً في إحداهما ، ووصفاً يُمدح فاعلوه المتصفون به في الثانية . ففي الآية الأولى يخاطب القرآن الكريم رسول الله-

---

(١) أي كأنهم أعرضوا عن ذلك ، راجع ابن منظور : « لسان العرب » .

(٢) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٤٣٨ ، والباقلاني : « التمهيد في الرد على الملحدة » ، ص ٢٢٩ .

(٣) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٤٣٨ .

(٤) « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٤٣٨ .

ﷺ - فيقول له : ﴿ فبما رحمة من الله لنت لهم ، ولو كنت فظّاً غليظ القلب لانفضّوا من حولك ، فاعف عنهم ، واستغفر لهم وشاورهم في الأمر ﴾[1] والآية الثانية هي قول الله تعالى في سورة الشورى : ﴿ والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون ﴾[2].

أما السنّة النبوية فإنها زاخرة بالأمثلة العملية لاستشارة الرسول- ﷺ- لأصحابه حتى قال أبو هريرة- رضي الله عنه- : « ما رأيت أحداً أكثر مشورة لأصحابه من رسول الله- ﷺ- »[3].

وكذلك الخلفاء الراشدون فكانوا يتبعون مبدأ الشورى ويستشيرون أولي النهى والرأي من أصحابهم ، وينزلون عند رأي الرعية . وكان أصحاب عليّ - رضي الله عنه- يرون رأياً ، فلا يستطيع أن يخالفه ، لا ضعفاً ولا خذلاناً ، بل نزولاً عند رأي الجماعة . ومع ذلك لم يكن دائماً ينزل عند رأي أصحابه ، بل كان يتشبّث برأيه عندما يظهر له أنه موافق للصواب ، فيلزم الحق . فعلى سبيل المثال ، خالف أصحابه في مسألة التحكيم حين رأى الذين خرجوا عليه فيما بعد مواصلة الحرب ضد معاوية وجند الشام ، بينما رأى هو تحكيم كتاب الله في أمر الخلاف بينه وبينهم عندما طلبوا منه ذلك ، وقال لرسول معاوية : أنا أولى منكم بكتاب الله ، كما جاء في الخبر الصحيح عند أحمد والبخاري[4].

---

(١) الآية ١٥٩ من سورة آل عمران .

(٢) الآية ٣٨ من سورة الشورى .

(٣) رواه الترمذي في « السنن » ، باب ما جاء في المشاورة ، ج٣ ، ص١٢٩ .

(٤) أخرجه البخاري في « الجامع الصحيح » ، كتاب التفسير ، ج٦ ، ص٤٥ . وأحمد بن حنبل : في « المسند » (بترتيب الساعاتي) ج٢٣ ، ص١٣٧ .

والحقيقة أن الأمر ليس أمر ضعف وقصور في الرأي وإخفاق في السياسة ، بل اختلف الوضع عما سبق ، فتناول هذا الاختلاف ، تغيّر الجماعات المحيطة بالخليفة ، فهم غير أصحاب أبي بكر وعمر ، إذ يغلب على هؤلاء عنصر الأعراب والموالي ، وشتّان ما بين الفئتين .

وقد قيل لعليّ – رضي الله عنه –: « يا أمير المؤمنين كيف اختلف الناس على عثمان وعليك ، ولم يختلفوا على أبي بكر وعمر ؟ فقال السائل : رعية أبي بكر وعمر كانت مثلي ومثل عثمان وسعد وعبد الرحمن ، أما رعية عثمان ورعيتي أشباهك »[1].

مغزى هذا الكلام أنّ الناس لم يدينوا للشيخين لأن سياستهما اختلفت عن سياسة عثمان وعلي ، وإنما يرجع ذلك إلى أن رعيتهما أغلبهم صحابة تربوا في أحضان النبوة ، فهذبتهم وخلّصت شمائلهم من شنشنة الجاهلية . وقد انقرض غالب هذه الطبقة المباركة في آخر خلافة الفاروق– رضي الله عنه–، وتغلّب على من بقي منهم كثرة الموالي والأعراب المرتدّين الذين أرجعهم الصديق– رضي الله عنه– إلى الدين قسراً بسيوف أولئك البررة .

أخرج يعقوب بن سفيان الفسوي بإسناده إلى أبي صالح[2] قال : « رأيت عليّ بن أبي طالب أخذ المصحف فوضعه على رأسه حتى إني لأرى ورقه يتقعقع، ثم قال: « اللهم إني قد مللتهم وملّوني وأبغضتهم وأبغضوني ،

(١) التباني المغربي : « إفادة الأخيار » ، ج٢ ، ص٩٦ .

(٢) هو عبد الرحمن بن قيس أبو صالح الحنفي الكوفي ، روى عن جماعة من الصحابة ، قال ابن سعد : كان ثقة قليل الحديث ، وقال العجلي : كوفي تابعي ثقة من خيار التابعين من أصحاب عليّ – رضي الله عنه – ، وقال إسحاق بن منصور عن ابن معين : ثقة ، ووثقه ابن حبان ، ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، ج٦ ، ص٢٢٧ . وابن معين : « التاريخ » ، ج٢ ، ص٣٥٦ . والعجلي : « تاريخ الثقات » ، ص٥٠١ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج٦ ، ص٢٥٦ .

وحملوني على غير طبيعتي وخلقي وأخلاق لم تكن تُعرف لي ، اللهم فأبدلني بهم خيراً منهم ، وأبدلهم بي شرّاً مني ، اللهم أمت قلوبهم موت الملح في الماء » . قال أحد رجال هذا السند : « يعني أهل الكوفة »[1].

وتناول هذا الاختلاف أيضاً مركز الخلافة ، إذ انتقل من الحجاز إلى العراق ، من الحجاز حيث السنّة النبوية المطهرة إلى العراق حيث تتحكم المصلحة والنزعات الشخصية والأهواء المتباينة . وربما أدرك أحد الصحابة هذا الأمر ، فهذا عبد الله بن سلام– رضي الله عنه– يأخذ بعنان فرس عليّ عندما تجهز للخروج من المدينة يريد العراق فقال له : « يا أمير المؤمنين ، لا تخرج منها– أي من المدينة– فوالله لئن خرجت منها لا ترجع إليها ولا يعود إليها سلطان المسلمين أبداً »[2].

وطرأ أيضاً تغيير في الأحوال المادية ، فعصر الراشدين الأول عصر تقشف وزهد ، أما عهد عليّ فقد أصبح عهد ثروة عمت الناس ودخلت في حياتهم فبدّلت وغيّرت ، بينما كان علي– رضي الله عنه– مشبعاً بجبلته الأولى الراشدية ، زاهداً في الدنيا ، يأخذ الأموال بحقها ويصرفها في مصارفها الشرعية . فقد سأله أخوه عقيل ذات مرّة شاكياً حاجته إليه ، فقال له عليّ : « اصبر حتى يخرج عطائي ، فألحّ عليه ، فقال : انطلق فخذ ما في حوانيت الناس ، قال : تريد أن تتخذني سارقاً ! قال : وأنت تريد أن تتخذني سارقاً وأعطيك أموال الناس ! فقال : لآتينّ معاوية ، قال : أنت وذاك ، فسار إلى معاوية فأعطاه مائة ألف »[3].

ويلمس المرء كذلك تغييراً في الأفكار وتعدّداً في المذاهب من جرّاء الفتنة ،

(١) الفسوي : « المعرفة والتاريخ » ، ج٢ ، ص٧٥١ .
(٢) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص٤٥٥ .
(٣) الذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، ج٣ ، ص١٠٠ .

فبعد أن كان الناس على مذهب واحد قبل الفتنة ، ها هم ينقسمون بعدها شيعاً وأحزاباً ، ينحاز الواحد منهم إلى فئة أو رأي والآخر إلى خلافة ، ولا شكّ أن هذا الانقسام في الآراء والاختلاف في وجهات النظر أدّى إلى مزيد من الفرقة والخلاف ، مما أضعف بطبيعة الحال مركز الخليفة وقبضته على زمام الأمور .

وإذا كانت رياح التغيير تعتبر مؤشراً على تبدّل الأحوال في عهد عليّ – رضي الله عنه–: في الجماعات المحيطة بالخليفة ، ومركز الخلافة ، والآراء ، والمذاهب ، والوسائل المادية ، فإنّ موقف عليّ – رضي الله عنه– ظل رغم هذا كله ثابتاً لم يتلوّن بلون ذلك الجيل ، ولم يرغب أن يواكب التطور الحادث ، إذ آثر الإخفاق في كل شيء على الإخفاق في راشديته وعدله .

وإن كانت السياسة هي : التطوع لروح العصر ومسراه ، وانتهاز الفرص ، وتحقيق المصالح الذاتية والمنافع الشخصية للحاكم والجماعات المحيطة به ، فإن عليّاً لم يكن سياسياً بهذا المعنى . وإن كانت السياسة حسن الفهم والدراية والتعقل ، والسعي لتحقيق المصلحة العامة للأمة ، وإيثار القيم السياسية الرفيعة كالعدل والمساواة والمعروف ، فعليّ – رضي الله عنه – كان على درجة عظيمة من ذلك .

والقول الفصل أن عليّاً كان من خير رجال السياسة والحكم لو بقي عصر الخلافة الراشدة كما كان عليه في أيامه الأول ، أما وروح الزمان كانت تسير على غير ما كانت تسير عليه ، فمذهبه في السياسة لم يعد مناسباً لتلك الأوضاع ، ولذلك عدّ في نظر البعض غير سياسي .



□ المبحث الثالث □

○ أثر السبئية في الفتنة الثانية ○

لا يشك أحد ممن قرأ التاريخ بعين الإنصاف أن خروج الصحابة إلى البصرة ، سواء طلحة والزبير وعائشة أم عليّ بن أبي طالب – رضوان الله عليهم – ما كان بقصد الحرب ، وإنما كان خروجهم بقصد الإصلاح كما جاءت بذلك الأخبار .

فلما أرسل عليّ القعقاع بن عمرو للإصلاح مع أصحاب الجمل قال لطلحة والزبير : « إني سألت أم المؤمنين : ما أشخصها وأقدمها هذه البلاد ؟ فقالت : إصلاح بين الناس ، فما تقولان أنتما ؟ أمتابعان أم مخالفان ؟ قالا : متابعان ، قال : فأخبراني ما وجه هذا الإصلاح ؟ قالا : قتلة عثمان – رضي الله عنه –، فإنّ هذا إن ترك كان تركاً للقرآن وإن عمل به كان إحياءً للقرآن »[1].

وعندما سئل الزبير عن سبب خروجهم إلى البصرة قال : « ننهض الناس فيدرك بهذا الدم لئلا يبطل ، فإن في إبطاله توهين سلطان الله بيننا أبداً ، إذا لم يفطم الناس عن أمثاله لم يبق إمام إلا قتله هذا الضرب »[2].

ولما استقر رأي الزبير وطلحة على الشخوص إلى البصرة ، جاءا إلى عائشة وقالا لها : « يا أم المؤمنين !: دعي المدينة– وكانت تريد الذهاب إليها– فإنّ

---

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص٤٨٨ .

(٢) « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص٤٦١ .

من معنا لا يقرنون لتلك الغوغاء التي بها ، واشخصي معنا إلى البصرة ، فإن أصلح الله الأمر كان الذي تريدين »[1].

وروى ابن أبي شيبة أن عائشة لما بلغت بعض مياه بني عامر نبحت الكلاب عليها ، فقالت : « أي ماء هذا ؟ قالوا : ماء الحوْأب[2]. فوقفت فقالت : ما أظنني إلا راجعة ، فقال لها طلحة والزبير : مهلاً رحمك الله ، بل تقدمين فيراك المسلمون فيصلح الله ذات بينهم »[3].

وروى البيهقي أن الزبير – رضي الله عنه – لما عزم على الرجوع إلى المدينة عرض له ابنه عبد الله فقال : « مالك ؟ قال : ذكّرني عليّ حديثاً سمعته من رسول الله– ﷺ– وإني راجع ، فقال له ابنه : وهل جئت للقتال ؟ إنما جئت تصلح بين الناس ، ويصلح الله هذا الأمر »[4].

ولما قدمت عائشة– رضي الله عنها– البصرة ، وبلغ عثمان بن حُنَيف– رضي الله عنه– وهو والي البصرة من قبل عليّ خبر قدومها ، أرسل إليها يستفسرها عن سبب خروجها فكان جوابها : « إنّ الغوغاء من أهل الأمصار ونزاع القبائل غزوا حرم رسول الله– ﷺ– وأحدثوا فيه الأحداث وآووا

---

(١) « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص٤٥٠ – ٤٥١ .

(٢) موضع في طريق البصرة ، وهو من مياه العرب ، انظر ياقوت : « معجم البلدان » ، ج٢ ، ص٣١٤ . وحديث الحوأب : « أيتكن تنبح عليها كلاب الحوأب » ، قال فيه ابن كثير : إسناده على شرط الصحيحين ولم يخرجوه « البداية والنهاية » ، ج٦ ، ص٢٤١ . وقال عنه الذهبي : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجوه « سير أعلام النبلاء » ، ج٢ ، ص١٢٥ . ويقول ابن حجر : وأخرج هذا أحمد وأبو يعلى والبزار ، وصححه ابن حبان والحاكم ، وسنده على شرط الصحيح « الفتح » ، ج١٣ ، ص٥٥ . وقد وهم من ضعّف الحديث .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » ، ج١٥ ، ص٢٦٠ .

(٤) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » (تهذيب بدران) ، ج٥ ، ص٣٦٨ ، وابن كثير : « البداية والنهاية » ، ج٧ ، ص٢٤٢ .

فيه المُحِدثين واستوجبوا فيه لعنة الله ولعنة رسوله ، مع ما نالوه من قتل أمير المسلمين بلا ترة ولا عذر ، فاستحلوا الدم الحرام فسفكوه ، وانتهبوا المال الحرام ، وأحلّوا البلد الحرام والشهر الحرام ... فخرجت في المسلمين أعلمهم ما أتى هؤلاء القوم ، وما فيه الناس وراءنا ، وما ينبغي لهم أن يأتوا في إصلاح هذا ، وقَرَأَتْ ﴿ لا خير في كثير من نجواهم إلا من أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس ﴾ ، ننهض في الإصلاح ممن أمر الله عز وجلّ وأمر رسوله- ﷺ- الصغير والكبير والذكر والأنثى ، فهذا شأننا إلى معروف نأمركم به ونحضكم عليه ، ومنكر ننهاكم عنه ونحثّكم على تغييره »[1].

ونقل ابن حبّان أن عائشة كتبت إلى أبي موسى الأشعري- وهو والي الكوفة من قبل عليّ - : « إنه قد كان من أمر عثمان ما قد علمت ، وقد خرجت مصلحة بين الناس ، فمر من قبلكم بالقرار في منازلهم والرضا بالعافية حتى يأتيهم ما يحبّون من صلاح أمر المسلمين »[2].

وحين وصل عليّ إلى البصرة جاء إلى عائشة فقال لها : غفر الله لك ، قالت : ولك ، ما أردت إلا الإصلاح[3].

ولما انتدب عليّ القعقاع للإصلاح مع أصحاب الجمل بدأ بعائشة فسألها عن سبب خروجها فأجابت : الإصلاح بين الناس[4].

ونقل الزهري قولها : « إنما أريد أن يحجز بين الناس مكاني ، ولم أحسب أن يكون بين الناس قتال ، ولو علمت ذلك لم أقف ذلك الموقف أبداً »[5].

---

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص٤٦٢ .

(٢) ابن حبّان : « الثقات » ، ج٢ ، ص٢٨٢ .

(٣) ابن العماد الحنبلي : « شذرات الذهب » ، ج١ ، ص٤٢ .

(٤) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص٤٨٨ .

(٥) الزهري : « المغازي » ، ص١٥٤ .

ويؤكد ابن العربي ذلك بقوله : « وأما خروجها إلى حرب الجمل ، فما خرجت لحرب ، ولكن تعلّق الناس بها ، وشكوا إليها ما صاروا إليه من عظيم الفتنة ، وتهارج الناس ، ورجوا بركتها في الإصلاح ، وطمعوا في الاستحياء منها إذا وقفت إلى الخلق ، وظنت هي ذلك فخرجت عاملةً بقول الله تعالى : ﴿ لا خير في كثير من نجواهم ﴾ ... الآية ، ﴿ وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما ... ﴾ »[1].

وبالجملة ، فعائشة وطلحة والزبير- رضي الله عنهم- إنما خرجوا قاصدين الإصلاح ، وجمع كلمة المسلمين ، وطلب الثأر لعثمان الذي قتل بغير حق ، وإعزاز الإسلام بأخذ القصاص من الخوارج المحلّين . وأما ما رافق ذلك من قتال وحروب فلم يكن بمحض إرادتهم ولا قصداً منهم ، وإنما أثير من قبل السبئية وأعوانهم من الغوغاء .

ولم يكن الإصلاح هدف طلحة والزبير وعائشة وحدهم ، بل إنّ عليّاً أيضاً لم ير في مسيره إليهم إلا الإصلاح وجمع الكلمة ، جاء في تاريخ الإمام الطبري أن عليّاً لما أراد الخروج إلى البصرة قام إليه ابن[2] لرفاعة بن رافع - رضي الله عنه- فقال : « يا أمير المؤمنين أي شيء تريد ؟ وإلى أين تذهب بنا ؟ فقال عليّ : أما الذي نريد وننوي فالإصلاح إن قبلوا منا وأجابونا إليه »[3].

ورُوي كذلك من طريق سيف أنّ آخر قام إليه في هذا المسير فقال له : « ما أنت صانع يا أمير المؤمنين إذا لقيت هؤلاء القوم ؟ قال : قد بان لنا

(١) ابن العربي : « أحكام القرآن » ، ج٣ ، ص١٥٣٦ .
(٢) لم يسميه الراوي ، وللإشارة فإنّ لرفاعة- وهو ممن شهدوا بدراً- ابنان : عبيد ومعاذ ، انظر : « التهذيب » ، ج٣ ، ص٢٨١ .
(٣) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص٤٧١ .

ولهم أن الإصلاح والكف أحوط ، فإن تابعوا فذلك ، وإن أبوا إلا القتال فصدع لا يلتئم »[1].

ولما قدم على عليّ من الكوفة عامر بن مطر الشيباني[2] سأله عما وراءه ؟ فأخبره ، ثم سأله عن أبي موسى الأشعري ؟ فقال : إن أردت الصلح فأبو موسى صاحب ذلك ، وإن أردت القتال فهو ليس بصاحب ذلك ، فقال عليّ عند ذلك : والله ما أريد إلا الإصلاح حتى يردّ علينا[3].

وحين قدم عليه وفد الكوفة بذي قار قال لهم : « يا أهل الكوفة أنتم لقيتم ملوك العجم، فعضضتم جموعهم ، وقد دعوتكم لتشهدوا معنا إخواننا من أهل البصرة ، فإن يرجعوا فذاك الذي نريده ، وإن أبو داويناهم بالرفق حتى يبدأونا بالظلم ، ولن ندع أمراً فيه الإصلاح إلا آثرناه على ما فيه الفساد إن شاء الله تعالى »[4].

ولم يكن هذا رأي عليّ وحده ، فقد رُوي عن ابنه الحسن– رضي الله عنه– أنه كان يحلف : « والله ما أردنا إلّا الإصلاح »[5].

ويقبل الأحنف بن قيس فيقول لعلي : « إن شئت قاتلت معك وإن شئت كففت عنك أربعة آلاف سيف ، وأجاب عليّ : اكفف عنا أربعة آلاف سيف »[6].

---

(١) الباقلاني : « التمهيد في الرد على الملحدة » ، ص٢٣٧ .

(٢) هو عامر بن مطر الشيباني : من أشراف الكوفة ، قال أبو حاتم : رجل له شأن في المسلمين ، سمع ابن مسعود ، وروى عنه الشعبي ، انظر : ابن سعد : « الطبقات » ، ج٦ ، ص١٢١ . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، ج٦ ، ص٣٢٨ .

(٣) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص٤٨٠ .

(٤) ابن كثير : « البداية » ، ج٧ ، ص٢٥٨ .

(٥) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص٤٨٣ .

(٦) « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص٥٠٠ ، ٥٠١ .

وهذا الموقف من الأحنف ورجاله وقد قدم بستة آلاف مقاتل وانحاز بهم إلى أمير المؤمنين ، وهم ولا شك بانضمامهم إلى عليّ سيحدثون تغييراً كبيراً في ميزان القوى لدى المعسكرين ، مع ما يترتّب عليه من تقوية جيش عليّ ، ولكنه يرفضه إذ يؤثر الصّلح على الحرب ، ولو كان يفكّر في الحرب لما خطر له أن يردّ الجماعات التي جاءت طائعة لتنضمّ إلى جيشه ، فقد عرضت عليه طيء وأسد وبكر بن وائل أن يكونوا معه فردّهم[1].

وعلى العموم لم ير عليّ وطلحة والزبير وعائشة- رضوان الله عليهم- أمراً أمثل من الصلح وترك الحرب، فافترقوا على ذلك. ويبدو هذه المرّة اقتناع طلحة والزبير بحجّة عليّ من التريّث وعدم استعجال أمر القصاص من قتلة عثمان، حتى تهدأ الأحوال، ويتوطّد مركز الخلافة، فيأخذ العدل مجراه.

فقد أشار بعض خواص طلحة والزبير عليهما بانتهاز الفرصة من عليّ فقالا : « إن هذا الأمر لم يكن قبل اليوم فينزل فيه قرآن ويكون فيه سنّة من رسول الله- ﷺ-، وقد زعم قوم أنه لا يجوز تحريكه- أي أمر القصاص- وهم عليّ ومن معه ، وقلنا نحن أنه لا ينبغي لنا أن نتركه ولا نؤخره . وقد قال عليّ : ترك هؤلاء القوم شرّ ، وهو خير من شرّ منه ، وقد كاد يتبيّن لنا ، وقد جاءت الأحكام بين المسلمين بإيثار أعمها منفعة وأحوطها »[2].

وقال أبو الجرباء[3] للزبير قبل يوم الصلح- وهو من خواصهما- : « إن الرأي أن تبعث ألف فارس إلى عليّ قبل أن يوافي إليه أصحابه ، فقال : إنا لنعرف

---

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص٤٧٨ - ٤٨١ .

(٢) « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص٤٧٥ .

(٣) هو عاصم بن الدّلف، أحد بني غيلان بن مالك بن عمرو بن تميم، كان يشرف في خلافة عمر- رضي الله عنه- سنة ١٧هـ على إنزال أهل البصرة حين اختطت على نحو من خطط الكوفة. انظر: الطبري: « تاريخ الرسل »، ج٣، ص٥٩٣ و ج٤، ص٤٤.

أمور الحرب ولكنهم أهل دعوتنا- ديننا-، وهذا أمر حدث لم يكن قبل اليوم ، من لم يلق الله فيه بعذر انقطع عذره يوم القيامة ، وقد فارقنا وفدهم على أمر ، وأنا أرجو أن يتم لنا الصلح فأبشروا واصبروا »[١].

وروى ابن أبي شيبة وغيره بسند إلى الحسن البصري قال : « جاء رجل إلى الزبير فقال : أقتل لك علياً ؟ قال : وكيف ؟ قال : آتيه فأخبره أني معه ثم أفتك به ، فقال الزبير : سمعت رسول الله- ﷺ- يقول : « الإيمان قيّد الفتك ، لا يفتك مؤمن »[٢].

وقد رُوي أن الأعور بن بنان المنقري[٣]، وكان من أماثل أصحاب عليّ- رضي الله عنه-، قام إليه في مسيره إلى البصرة فقال : « يا أمير المؤمنين علام تقدمنا ؟ فقال عليّ : الإصلاح وإطفاء الثائرة لعل الله يجمع شمل هذه الأمة ويضع حربهم وقد أجابوا ، قال : فإن لم يجيبوا ؟ قال : تركناهم ما تركونا ، قال : فإن لم يتركونا ؟ قال : دفعناهم عن أنفسنا ، قال : فهل لهم مثل ما عليهم من هذا ؟ قال : نعم ، وقام إليه أبو سلامة الدالاني[٤] فقال : يا أمير المؤمنين أترى لهؤلاء القوم حجة فيما طلبوا من الدم- يعني دم عثمان- إن كانوا أرادوا الله بذلك ؟ قال عليّ : دم ، قال : وترى لك حجة بتأخيرك

---

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص٤٩٥ .

(٢) رواه ابن أبي شيبة في « المصنف » ، ج١٥ ، ص٢٧٩ . وهو في « مسند أحمد » ، ج١ ، ص١٦٦ ، ١٦٧ . وفي « المصنف » لعبد الرزاق ، باب جهاد النساء والقتل والفتك ، ج٥ ، ص٢٩٩ . وله شاهد من حديث أبي هريرة في سنن أبي داود ، كتاب الجهاد ، باب في العدوّ يؤتى على غرّة ، ج٣ ، ص٨٧ . وقال محقق سير أعلام النبلاء (شعيب الأرناؤوط) : رجاله ثقات ، والحديث صحيح ، ج١ ، ص٥٧ ، ٥٨ . وصحح الألباني حفظه الله رواية أبي داود عن أبي هريرة (« صحيح سنن أبي داود » ٤٥٣٣/٢ برقم ٢٤٠٧) .

(٣) لم أجد له ترجمة في المصادر المتيسرة .

(٤) لم أجد شيئاً من أخباره في المصادر المتيسرة .

ذلك ؟ قال : نعم ، إنّ الشيء إذا كان لا يدرك فالحكم فيه أحوط وأعود نفعاً ، قال : فما حالنا وحالهم إن ابتلينا بقتال غداً ؟ قال : إني أرجو أن لا يقتل أحد نقي قلبه منا ومنهم إلا أدخله الله الجنّة »[1].

ورُوي أيضاً أن مالك بن جندب الفهري[2] قام إليه في هذا المسير فقال : « ما أنت صانع يا أمير المؤمنين إذا لقيت هؤلاء القوم ، قال : بان لنا ولهم أنّ الإصلاح والكفّ أحوط ، فإن تابعوا فذاك ، وإن أبوا إلّا القتال فصدع لا يلتئم ، قال : فإذا ابتلينا بذلك فما حال قتلانا وقتلاهم ، قال : من أراد الله نفعه ذلك ، وكان بمنجاة »[3].

وهذا أيضاً كالأول في التصريح بترك تأثيمهم ، وأقصى أحوالهم عنده أن يكونوا قد اجتهدوا فأخطأوا خطأً لا يبلغون به الإثم .

إنه لموقف رائع حقّاً من طلحة والزبير– رضي الله عنهما–، وهو لا يقلّ روعة عن موقف أمير المؤمنين عليّ – رضي الله عنه–، فكل منهم قبل الصلح ووافق عليه ، وكل منهم كان يتورّع أن يسفك دماً أو يقتل مسلماً .

ولا يمكن أن يفهم عاقل يقف على النصوص السابقة أنّ زعماء الفريقين هم الذين حرّكوا المعركة وأوقدوا نارها ، وكيف يتأتّى ذلك وكلا الطرفين كانت كلمة الصلح قد نزلت من نفوسهم وقلوبهم منزلاً حسناً، ولكنهم قتلة عثمان أصحاب ابن سبأ– عليهم من الله ما يستحقون– هم الذين أشعلوا فتيلها وأججّوا نيرانها حتى يفلتوا من « حدّ القصاص » .

فلما نزل الناس منازلهم واطمأنّوا خرج عليّ وخرج طلحة والزبير ،

---

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص٤٩٥ ، ٤٩٦ .

(٢) لم أجد له ترجمة في المصادر المتيسرة .

(٣) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص٤٩٦ .

فتوافقوا وتكلموا فيما اختلفوا فيه ، فلم يجدوا أمراً هو أمثل من الصلح وترك الحرب حين رأوا أن الأمر أخذ في الانقشاع ، فافترقوا على ذلك . ورجع عليّ إلى عسكره ، ورجع طلحة والزبير إلى عسكرهما ، وأرسل طلحة والزبير إلى رؤساء أصحابهما ، وأرسل عليّ إلى رؤساء أصحابه ، ما عدا أولئك الذين حاصروا عثمان – رضي الله عنه –. فبات الناس على نية الصلح والعافية ، وهم لا يشكون في الصلح ، فكان بعضهم بحيال بعض ، وبعضهم يخرج إلى بعض ، لا يذكرون ولا ينوون إلّا الصلح . وبات الذين أثاروا الفتنة بشرّ ليلة باتوها قط ، إذ أشرفوا على الهلاك وجعلوا يتشاورون ليلتهم كلها ، وقال قائلهم : أما طلحة والزبير فقد عرفنا أمرهما ، وأما عليّ فلم نعرف أمره حتى كان اليوم – وذلك حين طلب من الناس أن يرتحلوا في الغد ولا يرتحل معه أحد أعان على عثمان بشيء– ورأي الناس فينا والله واحد ، وإن يصطلحوا مع عليّ فعلى دمائنا[1].

وتكلم ابن السوداء– عبد الله بن سبأ– وهو المشير فيهم فقال : « يا قوم إن عزّكم في خلطة الناس فصانعوهم ، وإذا التقى الناس غداً فانشبوا القتال ، ولا تفرغوهم للنظر ، فإذا من أنتم معه لا يجد بدّاً من أن يمتنع ، ويشغل الله عليّاً وطلحة والزبير ومن رأى رأيهم عما تكرهون ، فأبصروا الرأي وتفرقوا عليه والناس لا يشعرون »[2].

فاجتمعوا على هذا الرأي بإنشاب الحرب في السرّ ، فغدوا في الغلس وعليهم ظلمة ، وما يشعر بهم جيرانهم ، فخرج مضريّهم إلى مضريّهم ، وربيعيّهم إلى ربيعيّهم ، ويمانيّهم إلى يمانيّهم ، فوضعوا فيهم السيوف ، فثار أهل البصرة ، وثار كل قوم في وجوه الذين باغتوهم ، وخرج الزبير وطلحة في وجوه الناس من مضر ، فبعثا إلى الميمنة ، وهم ربيعة يرأسها عبد الرحمن

---

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص٤٩٣ ، ٥٠٥ – ٥٠٦ .
(٢) « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص٤٩٤ .

ابن الحارث بن هشام ، والميسرة يرأسها عبد الرحمن بن عَتّاب بن أُسَيْد[1] ، وثبتا في القلب ، فقالا : ما هذا ؟ قالوا : طرقنا أهل الكوفة ليلاً ، فقالا : ما علمنا أنّ عليّاً غير منته حتى يسفك الدّماء ويستحلّ الحرمة ، وإنه لن يطاوعنا ، ثم رجعا بأهل البصرة ، وقصف أهل البصرة أولئك حتى ردّوهم إلى عسكرهم[2] .

فسمع عليّ وأهل الكوفة الصوت ، وقد وضع السبئية رجلاً قريباً من عليّ ليخبره بما يريدون ، فلما قال : ما هذا ؟ قال ذلك الرجل : ما فجئنا إلا وقوم منهم بيّتونا فرددناهم ، وقال عليّ لصاحب ميمنته : ائت الميمنة ، وقال لصاحب ميسرته : ائت الميسرة ، ولقد علمت أن طلحة والزبير غير منتهيين حتى يسفكا الدماء ويستحلّا الحرمة ، وأنهما لن يطاوعانا ، والسبئية لا تفتر إنشاباً[3] .

ويقوي هذه الرواية ما رواه ابن عساكر في تاريخه : « أنّ عائشة- رضي الله عنها- طلبت من كعب بن سور[4] أن يتقدم بكتاب الله ويدعوهم إليه ، فدفعت إليه مصحفاً ، وأقبل القوم- الذين في عسكر عليّ-

---

(١) لم أقف على ترجمته في المصادر المتيسرة .

(٢) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص٤٩٤ .

(٣) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص٥٠٧ . وابن الأثير : « الكامل » ، ج٣ ، ص٢٤٢ .

(٤) هو كعب بن سور الأزدي : من جلّة التابعين ، كان من نبلاء الرجال ، بعثه عمر- رضي الله عنه- قاضياً لأهل البصرة وأقرّه عثمان- رضي الله عنه-، خرج في موقعة الجمل بين الفريقين يذكّرهم ويدعوهم إلى السلام ، فرمي بسهم فقتل ، ترجم له : وكيع : « أخبار القضاة » ، ج١ ، ص٢٧٤ . وابن سعد : « الطبقات » ، ج٧ ، ص٩١ . وخليفة : « الطبقات » ، ص٢٠١ . وابن حجر : « الإصابة » ، ج٣ ، ص٣١٥ .

وأمامهم السبئية يخافون أن يجرى الصلح ، فاستقبلهم كعب بالمصحف ، وعليّ- رضي الله عنه- من خلفهم يزعهم وينهاهم ويأبون إلّا إقداماً ، فرشقوه- أي كعب- بالنبال فسقط صريعاً »[1].

وفي الجانب الآخر ينادي طلحة وهو على دابته - وقد غشيه الناس - فيقول : « يا أيها الناس أتنصتون ؟ فجعلوا يركبونه ولا ينصتونه ، فما زاد أن قال : أف ، أف ، فراش نار وذبان طمع »[2].

وأثناء تلك المعركة المؤسفة التي لم تكن برضا الطرفين من الصحابة ، كان عليّ- رضي الله عنه- يتوجّع على قتلى الفريقين ويقول : « ليتني متّ قبل هذا اليوم بعشرين سنة »[3].

وروى ابن أبي شيبة بإسناده إلى حبيب بن أبي ثابت[4] أنّ عليّاً قال يوم الجمل : « اللهم ليس هذا أردت ، اللهم ليس هذا أردت »[5].

ومرّ على طلحة ورآه مقتولاً ، فجعل يمسح التراب عن وجهه ويقول : « عزيز عليّ أبا محمد أن أراك مجندلاً تحت نجوم السماء » ، ثم قال : « إلى الله

---

(١) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » (تهذيب بدران) ، ج٧ ، ص٨٨ .

(٢) خليفة : « التاريخ » ، ص١٨٢ .

(٣) رواه ابن أبي شيبة في « مصنفه » ، ج١٥ ، ص٢٨٢ . وقال الهيثمي في « مجمعه » : إسناده جيد ، ج٩ ، ص١٥٠ .

(٤) هو حبيب بن أبي ثابت قيس بن دينار أبو يحيى الكوفي الأسدي : من ثقات التابعين : قال العجلي : كوفي تابعي ثقة ، وقال ابن معين : حجة ، وقال النسائيّ : ثقة ، وقال أبو حاتم : صدوق ثقة ، وذكره الطبري في طبقات الفقهاء . ترجم له : ابن معين : « التاريخ » ، ج٢ ، ص ٩٦ ، والعجلي : « تاريخ الثقات » ، ص ١٠٥ . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، ج ٣ ، ص ١٠٧ . والذهبي : « الميزان » ، ج١ ، ص٤٥١ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج٢ ، ص١٧٨ .

(٥) رواه ابن أبي شيبة في « المصنف » ، ج١٥ ، ص٢٧٥ .

أشكو عُجَري وبُجَري »[1]، وبكى عليه هو وأصحابه[2].

ولما جاءه قاتل الزبير لعلّه يجد عنده حظوة ، ومعه سيفه الذي سلبه منه ليقدمه هدية لأمير المؤمنين ، حزن عليه حزناً شديداً وأمسك السيف بيده وقال : « طالما جلى به الكرب عن وجه رسول الله- ﷺ- » ، وقال : « بشّر قاتل ابن صفية بالنار » ، ولم يأذن له بالدخول عليه[3].

وصلّى- رضي الله عنه- على قتلى الطرفين من أهل البصرة والكوفة ، وصلّى على قريش من هؤلاء وهؤلاء ، فكانوا مدنيّين ومكيّين ؛ ودفن أطرافهم في قبر عظيم[4].

وروى الحارث[5] في مسنده عن سليمان بن صرد- رضي الله عنه- قال : « جئت إلى الحسن فقلت : اعذرني عند أمير المؤمنين حيث لم أحضر الوقعة- يعني الجمل- فقال الحسن : ما يصنع بهذا ، لقد رأيته يلوذ بي وهو

---

(١) أي همومي وأحزاني ، راجع : ابن منظور : « لسان العرب » .

(٢) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » (تهذيب بدران) ، ج٧ ، ص٨٩ . وابن الأثير : « أسد الغابة » ، ج٣ ، ص٨٨ - ٨٩ .

(٣) رواه ابن سعد في « الطبقات » ، ج٣ ، ص١٠٥ . وأحمد في : « فضائل الصحابة » ، ج٢ ، ص٧٣٧ . وقال المحقق : إسناده حسن . والفسوي في « تاريخه » ، ج٢ ، ص٨١٦ .

(٤) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص٥٣٨ .

(٥) هو الحارث بن محمد بن أبي أسامة أبو محمد التميمي البغدادي الحافظ العالم ، صاحب « المسند » المشهور ، ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال الدارقطني: صدوق ، ووثّقه إبراهيم الحربي ، وقال فيه الذهبي : لا بأس بالرجل وأحاديثه على الاستقامة ، معقباً على الأزدي الذي ضعّفه ، توفي عام ٢٨٢هـ (٨٩٥م) . ترجم له : الخطيب : « تاريخ بغداد » ، ج٨ ، ص٢١٨ . وابن الجوزي : « المنتظم » ، ج٥ ، ص١٥٥ . والذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، ج١٣ ، ص٣٨٨ . « والتذكرة » ، ج٢ ، ص٦١٩ .

يقول : « يا حسن ، ليتني متّ قبل هذا بعشرين سنة »[1].

وكانت عائشة- رضي الله عنها- إذا قرأت ﴿ وقرن في بيوتكنّ ﴾[2] بكت حتى يبتلّ خمارها[3]، وكانت حينما تذكر الجمل تقول : « وددت أني كنت جلست كما جلس أصحابي »[4]، وفي رواية ابن أبي شيبة : « وددت أني كنت غصناً رطباً ولم أسر مسيري هذا »[5].

وجدير بالإشارة أن أثر السبئية في الجمل وإشعال فتيل الحرب مما يكاد يجمع عليه المؤرخون والعلماء سواءً أطلقوا عليهم اسم الغوغاء أو المفسدين أو الأوباش أو أصحاب الأهواء أو أسماهم البعض قتلة عثمان أو أطلقوا عليه صراحةً السبئية .

وهذه بعض النصوص تؤكد ذلك :

جاء في « أخبار البصرة » لابن شبّة أن الذين نسب إليهم قتل عثمان- رضي الله عنه- خشوا أن يصطلح الفريقان على قتلهم ، فأنشبوا الحرب بينهم حتى كان ما كان[6].

ويروى يعقوب بن سفيان الفسوي عن عمرو بن جأوان[7] قال : « لما

(١) ابن حجر: « المطالب العالية »، ج٤، ص٣٠٢. قال: وقال البوصيري : رجاله ثقات .
(٢) الآية ٣٣ من سورة الأحزاب .
(٣) الذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، ج٢ ، ص١٤٢ .
(٤) الهيثمي : « مجمع الزوائد » ، ج٧ ، ص٢٣٨ .
(٥) رواه ابن أبي شيبة في « المصنف » ، ج١٥ ، ص٢٨١ .
(٦) ابن حجر : « الفتح » ، ج١٣ ، ص٥٦ .
(٧) هو عمرو بن جأوان التميمي السعدي البصري ، قال عليّ بن عاصم : قلت لحصين : عمرو بن جأوان ، قال : شيخ صحبني في السفينة . وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال الذهبي : ثقة ، ترجم له البخاري : « التاريخ الكبير » ، ١٤٦/٢/٣ وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، ج٦ ، ص١٠١ . والذهبي : « الكاشف » ، ج٢ ، ص٢٨١ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج٨ ، ص١٢ .

التقوا ؛ قام كعب بن سور ومعه المصحف ينشدهم الله والإسلام ، فلم ينشب أن قتل »[1]، وفي رواية الطبري وابن عساكر أنّ السبئية هي التي رشقته بالنبال فقتلته[2].

ويقول الإمام الطحاوي : « ... فجرت فتنة الجمل على غير اختيار من عليّ ولا من طلحة والزبير ، وإنما أثارها المفسدون بغير اختيار السابقين »[3].

ويقول الباقلاني : « وقال جلّة من أهل العلم أن الوقعة بالبصرة بينهم كانت على غير عزيمة على الحرب بل فجأة ، وعلى سبيل دفع كل واحد من الفريقين عن أنفسهم لظنه أنّ الفريق الآخر قد غدر به ، لأنّ الأمر كان قد انتظم بينهم وتمّ الصلح والتفرق على الرضا ، فخاف قتلة عثمان من التمكن منهم والإحاطة بهم ، فاجتمعوا وتشاوروا واختلفوا ، ثم اتفقت آراؤهم على أن يفترقوا فرقتين ويبدأوا بالحرب سحرة في العسكرين ويختلطوا ، ويصيح الفريق الذي في عسكر عليّ : غدر طلحة والزبير ، ويصيح الفريق الآخر الذي في عسكر طلحة والزبير : غدر عليّ ، فتمّ لهم ذلك على ما دبّروه ، ونشبت الحرب ، فكان كل فريق منهم دافعاً لمكروه عن نفسه ومانعاً من الإشاطة بدمه ، وهذا صواب من الفريقين وطاعة لله تعالى إذ وقع ، والامتناع منهم على هذا السبيل ، فهذا هو الصحيح المشهور ، وإليه نميل ، وبه نقول »[4].

---

(١) الفسوي : « المعرفة والتاريخ » ، ج٣ ، ص٣١٢ .

(٢) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص٥١٣ . وابن عساكر : « تاريخ دمشق » (تهذيب بدران) ج٧ ، ص٨٨ .

(٣) الطحاوي : « شرح العقيدة الطحاوية » ص ٤٥٦ .

(٤) الباقلاني : « التمهيد في الرد على الملحدة » ، ص٢٣٣ .

ونقل القاضي عبد الجبّار[1] أقوال العلماء باتفاق رأي عليّ وطلحة والزبير وعائشة- رضوان الله عليهم- على الصلح ، وترك الحرب ، واستقبال النظر في الأمر ، وأنّ من كان في العسكر من أعداء عثمان كرهوا ذلك ، وخافوا أن تتفرّغ الجماعة لهم ، فدبّروا في إلقاء ما هو معروف ، وتمّ لهم ذلك[2].

ويقول القاضي أبو بكر بن العربي : « وقدم عليّ البصرة ، وتدانوا ليتراءوا ، فلم يتركهم أصحاب الأهواء ، وبادروا بإراقة الدماء ، واشتجر الحرب ، وكثرت الغوغاء على البوغاء ، كل ذلك حتى لا يقع برهان ، ولا يقف الحال على بيان ، ويخفى قتلة عثمان ، وإنّ واحداً في الجيش يفسد تدبيره ، فكيف بألف »[3].

ويقول ابن حزم : « ... وبرهان ذلك أنهم اجتمعوا ولم يقتتلوا ولا تحاربوا ، فلما كان الليل عرف قتلة عثمان أن الإراغة والتدبير عليهم ، فبيّتوا عسكر طلحة والزبير وبذلوا السيف فيهم ، فدفع القوم عن أنفسهم في دعوى حتى خالطوا عسكر عليّ ، فدفع أهله عن أنفسهم ، وكل طائفة تظن ولا شك أن الأخرى بدأتها القتال ، واختلط الأمر اختلاطاً ، لم يقدر أحد على

---

(١) هو عبد الجبار بن أحمد الهمذاني الأسد أبادي أبو الحسن القاضي الشافعي : من علماء الأصول والكلام والتفسير ، كان شيخ المعتزلة في عصره ، ولي القضاء بالريّ ، ومات عام ٤٢٥ هـ (١٠٢٥م) . من مصنفاته « تنزيه القرآن عن المطاعن » ، « تثبيت دلائل النبوة » ، « المغني في أبواب التوحيد والعدل » . ترجم له : الخطيب : « تاريخ بغداد » ، ج١١ ، ص١١٣ . والسّبكي : « طبقات الشافعية » ، ج٣ ، ص٢١٩ . والذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، ج١٧ ، ص٢٤٤ . وابن المرتضى : « طبقات المعتزلة » ، ص١١٢ . وابن حجر : « لسان الميزان » ، ج٣ ، ص٣٨٦ .

(٢) الهمذاني : « تثبيت دلائل النبوة » ، ص٢٩٩ .

(٣) ابن العربي : « العواصم » ، ص١٥٦ – ١٥٧ .

أكثر من الدفاع عن نفسه ، والفسقة من قتلة عثمان لا يفترون من شنّ الحرب وإضرامه ، فكلتا الطائفتين مصيبة في غرضها ومقصدها ، مدافعة عن نفسها ، ورجع الزبير وترك الحرب بحالها ، وأتى طلحة سهم غارب ، وهو قائم لا يدري حقيقة ذلك الاختلاط ، فصادف جرحاً في ساقه كان أصابه يوم أُحد بين يدي رسول الله- ﷺ-، فانصرف ومات من وقته- رضي الله عنه-، وقتل الزبير بوادي السباع- بعد انسحابه من المعركة- على أقل من يوم من البصرة ، فهكذا كان الأمر ... »[1].

ونقل ابن عساكر أنّ السبئية كانوا في مقدمة العسكر ويأبون إلا إقداماً وإنشاباً ، خوفاً من أن يجري الصلح[2].

وقال ابن الأثير في تاريخه : « كان من رأيهم جميعا- أي الصحابة- في تلك الفتنة أن لا يقتتلوا حتى يبدأوا ، يطلبون بذلك الحجة ، وأن لا يقتلوا مدبراً ، ولا يجهزوا على جريح ، ولا يستحلوا سلباً »[3].

ويقول الذهبي بأن الفريقين اصطلحا ، وليس لعليّ ولا لطلحة قصد في القتال ... فترامى أوباش الطائفتين بالنبل[4]، وفي رواية : « سفهاء الفريقين ، وشبّت نار الحرب وثارت النفوس[5]، وأكد في (دول الإسلام) قائلاً : « والتحم القتال من الغوغاء وخرج الأمر عن عليّ وطلحة والزبير »[6].

---

(١) ابن حزم : « الفصل في الملل والنحل » ، ج٤ ، ص١٥٧ - ١٥٨ .

(٢) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » (تهذيب بدران) ، ج٧ ، ص٨٨ .

(٣) ابن الأثير : « الكامل » ، ج٣ ، ص٢٤٢ - ٢٤٣ .

(٤) الذهبي : « العبر » ، ج١ ، ص٣٧ .

(٥) الذهبي : « تاريخ الإسلام » ، ج٢ ، ص١٤٩ .

(٦) الذهبي : « دول الإسلام » ، ج ١ ، ص ١٥ .

ويمكن القول بعد هذا : ما المانع أن تكون رواية الإمام الطبري وغيره ممن صرَّحوا بدور السبئية في الجمل ، تفسّر هذا المجمل وتحدّد تلك المسمّيات التي وردت بصيغة التعميم في نقل غيرهم .

وبالتالي ما يمنع من وجود صلة مباشرة بين أولئك الغوغاء والسبئية ، وإن لم تكون لهم أهداف كأهدافهم ، حيث شكلوا أرضية استغلتها السبئية لإثارة الاضطرابات وإضرام نار الحرب ، كما هو الحال بالنسبة للحركات الغوغائية التي تستغل عادة وتوجّه من قبل فئة من المفسدين .

ويقول ابن كثير في البداية : « وعندما أشرف عليّ من جهة ، وطلحة والزبير وعائشة من جهة أخرى على الصلح ، وبعدما نادى عليّ بأنه مرتحل فلا يرتحل معه أحد أعان على قتل عثمان ، اجتمع رؤوس الخوارج كالأشتر النخعي ، وشريح بن أوفى ، وسالم بن ثعلبة ، ومعهم زعيم السبئية عبد الله ابن سبأ المعروف بابن السوداء ، وباتوا يتشاورون فانتهى أمرهم إلى الأخذ برأي ابن سبأ ، وهو أن يثيروا الحرب بين المعسكرين في الغلس »[1].

وهكذا ساهمت السبئية في القتال بشكل فعّال ، وكان عملها إشعال نار الحرب كلما وجدت فتوراً في وقودها ، تذهب إلى الأمام حين تشعر بفتور القوم في القتال فتهاجم ، حتى إذا ما رأت النيران قد تأجّجت سُرَّت بذلك فكانوا يأبون إلّا إقداماً ، مضوا في ذلك إلى نهاية حرب الجمل . وقد ساعد هذه الفئة المتآمرة اندساسها في صفوف الأمة مدفوعة بيقينها أنّ أيّ اجتماع لها سيتقاضى رؤوسها الفاجرة .

ولم يقف أثر السبئية عند حدّ موقعة الجمل فحسب ، بل يستمر دورهم في الإفساد بعد ذلك ، فحينما فرغ عليّ – رضي الله عنه – من وقعة الجمل

---

(١) ابن كثير : « البداية » ، ج ٧ ، ص ٢٣٩ ، ٢٤٠ .

نظر في بيت مال البصرة ؛ فإذا به ستمائة ألف وزيادة ، فقسمها على من شهد معه الوقعة ، فأصاب كل رجل خمسمائة ، وقال : لكم إن أظفركم الله بالشام مثلها إلى أعطياتكم ، وخاض في ذلك السبئية ، وطعنوا على عليّ من وراء وراء[1] .

وهكذا نجد السبئية مع عليّ- رضي الله عنه- في الظاهر ، ولكنها لم تكن معه إلا اعتقاداً منها بأنها ستستغلّه وتستفيد منه لتحقيق وجهة نظرها في مذهبها المعروف . وإذا به يخالفهم في الرأي ، ويجادلهم في مذهبهم ، ولا يقرهم على ما ذهبوا إليه . وقد أزعجهم أمر عليّ وغاظهم ، ولكنهم لم يجرؤوا على الثورة عليه علناً ، وإنما سكتوا وأضمروا الحقد وعملوا ضده سرّاً ، وذلك ببثّ دعاياتهم بين جماعته وأنصاره وإشاعة الفرقة بين حزبه .

ولم تر السبئية البقاء في البصرة طويلاً بعد انتهاء الحرب ، فأعجلت عليّاً في المقام كما يقول الإمام الطبري ، حيث ارتحلوا بغير إذنه ، فأدرك عليّ غرضهم ومخالفتهم له ، فارتحل في أثرهم ليقطع عليهم أمراً إن كانوا أرادوه[2] .

ومن خلال هذا العرض يتبيّن بما لا يدع مجالاً للشّك أثر ابن سبأ وأعوانه في موقعة الجمل، حيث لم يقتصر دورهم عند إثارة الفتنة الأولى التي كانت سبباً في مقتل عثمان- رضي الله عنه-، وإنما لعبوا دوراً خطيراً في الفتنة الثانية التي اندلعت بسبب مقتل عثمان، مما كان له أسوأ النتائج على وحدة المسلمين وخلافتهم.

ومن خلال هذا العرض أيضاً يتضح بما لا يدع مجالاً للريب حرص الصحابة- رضوان الله عليهم- على الإصلاح وجمع الكلمة ، وهذا هو الحق الذي تنطق به الروايات والنصوص ، وتسير في اتجاهه الفطرة والعقل السليم .

---

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص٥٤١ .

(٢) « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص٥٤٣ ، ٥٤٤ .

□ البـــاب الثالـــث □

○ الفتنـــة الثانيـــة ○

○ الفصـــل الثانـــي ○

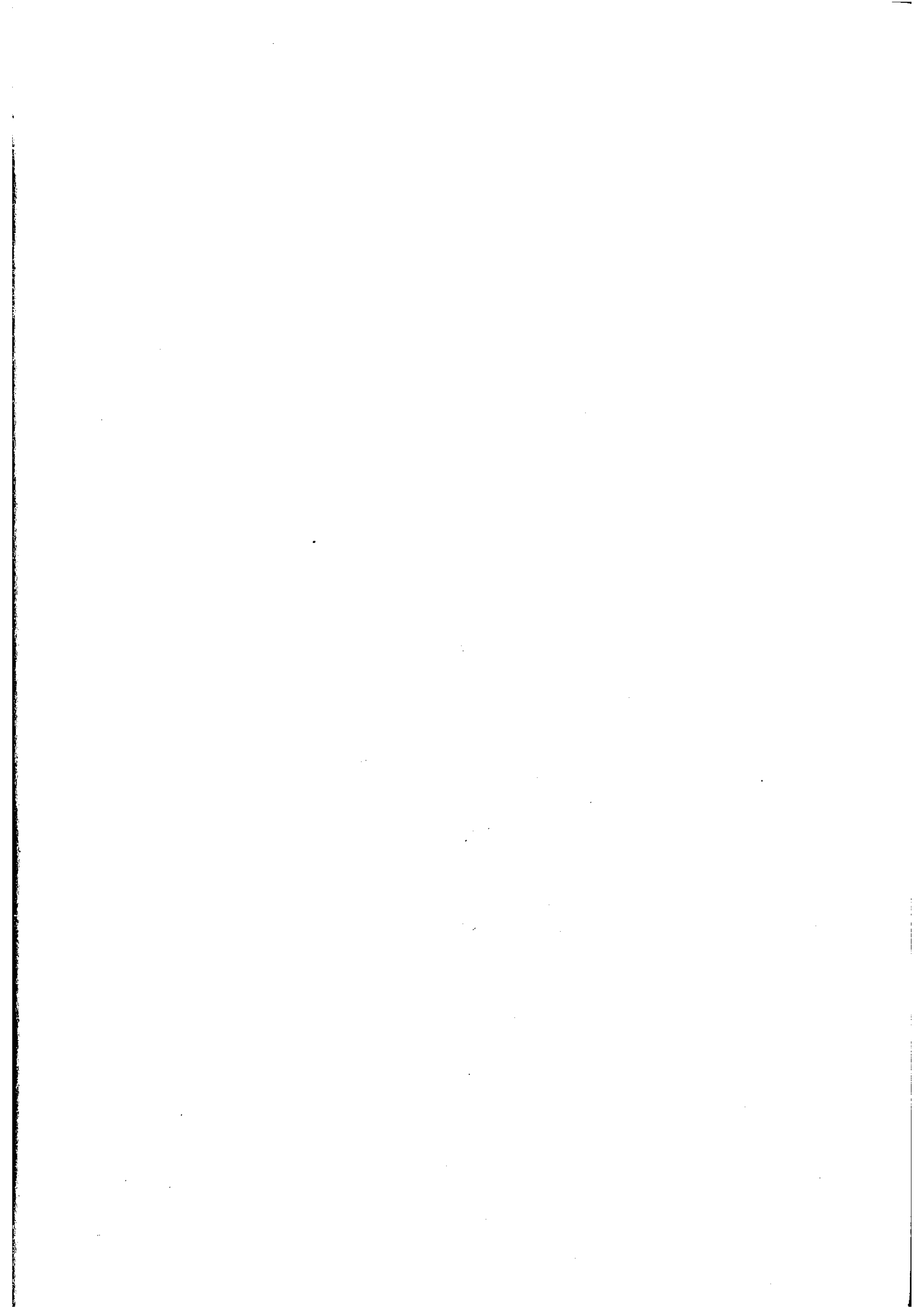
القصاص من قتلة عثمان- رضي الله عنه- وموقف الصحابة منه

المبحث الأول : موقف المطالبين بدم عثمان كطلحة والزبير وعائشة ومعاوية ومن على رأيهم .

المبحث الثاني : موقف المتريثين في تنفيذ القصاص حتى تستقر الأوضاع كعليّ ، وعمار بن ياسر ، والقعقاع ، ومن على رأيهم .

المبحث الثالث : موقف معتزلي الفتنة ، وهم أغلب الصحابة .

❋ ❋ ❋



☐ المبحـــث الأول ☐

○ موقف المطالبين بدم عثمان من الصحابة- رضي الله عنهم- ○

لقد كان مقتل عثمان- رضي الله عنه- سبباً مباشراً في خلق أزمة أخرى أو بالأحرى فتنة ثانية تضاربت فيها الآراء وتباينت فيها وجهات النظر ، واختلفت الاجتهادات في الوسيلة للانتقام من الخوارج الذين قتلوا عثمان- رضي الله عنه-.

فقد رأت طائفة من الصحابة أن أول واجب على الأمة هو الثأر لخليفتها الشهيد والقصاص من القتلة الآثمين . ورأى آخرون أن أول ما ينبغي هو اجتماع الكلمة واستتباب الأمن ، والصبر حتى تهدأ الأحوال وتنكشف ذيول المؤامرة ، ثم يكون استئصال شأفتها وقطع دابر دواعيها .

ورأت طائفة ثالثة أن الخليفة المظلوم لم يحتمل ذلك الحصار الآثم ، ويمنع أتباعه المؤمنين من ذلك ، إلا حرصاً على ألّا تراق قطرة دم أو تثور أدنى فتنة بين أمة الإسلام ، فالأولى بمن بعده أن يؤثروا العافية ، وألا يكونوا طرفاً في أي نزاع ، خاصة وأن الأحاديث الواردة في هذا الباب تنهى عن القتال في الفتنة .

يقول الإمام النووي في هذا الصدد : « واعلم أن سبب تلك الحروب أن القضايا كانت مشتبهة ، فلشدة اشتباهها اختلف اجتهادهم وصاروا ثلاثة أقسام : قسم ظهر لهم بالاجتهاد أن الحق في هذا الطرف ، وأن مخالفه باغٍ ، فوجب عليهم نصرته ، وقتال الباغي عليه فيما اعتقده ، ففعلوا ذلك ، ولم يكن يحل لمن هذه صفته التأخر عن مساعدة إمام العدل في قتال البغاة في اعتقاده . وقسم عكس هؤلاء ظهر لهم بالاجتهاد أن الحق في الطرف الآخر ، فوجب عليهم مساعدته ، وقتال الباغي عليه . وقسم ثالث اشتبهت عليهم القضية وتحيّروا فيها ، ولم يظهر لهم ترجيح أحد الطرفين ، فاعتزلوا

الفريقين ، وكان هذا الاعتزال هو الواجب في حقهم لأنه لا يحل الإقدام على قتال مسلم حتى يظهر أنه مستحق لذلك »[1].

○ موقف المطالبين بدم عثمان كطلحة والزبير وعائشة ومعاوية ومن كان على رأيهم :

من المعروف والمتفق عليه بين الإخباريين والمؤرخين أنّ الخلاف بين عليّ ومعاوية كالخلاف بين عليّ من جهة وطلحة والزبير وعائشة من جهة أخرى ، كان سببه طلب تعجيل القصاص من قتلة عثمان ، ولم يكن خروج طلحة والزبير وأم المؤمنين إلى البصرة إلا لهذا الغرض .

فقد روى الإمام الطبري أنّ عائشة - رضي الله عنها - بعد أن قضت عمرتها خرجت قاصدة المدينة ، فلقيها رجل من أخوالها من بني ليث ، فأخبرها بمقتل عثمان- رضي الله عنه- ، فرجعت إلى مكة حتى إذا نزلت باب المسجد ، وقصدت حِجْر إسماعيل- عليه السلام- فتسترت فيه ، واجتمع الناس إليها فأنبأتهم بسفك دم عثمان من غير حجة ولا عذر وقالت : « والله لأصبع عثمان خير من طباق الأرض أمثالهم ، فنجاة من اجتماعكم عليهم حتى ينكل بهم غيرهم ويشرد من بعدهم ... »[2].

وروي كذلك أن عائشة- رضي الله عنها- حين انصرفت راجعة إلى مكة أتاها عبد الله بن عامر الحضرمي- أمير مكة- فقال لها : « ما ردّك يا أم المؤمنين ؟ قالت : « ردني أن عثمان قُتل مظلوماً ، وأنّ الأمر لا يستقيم ولهذه الغوغاء أمر ، فاطلبوا بدم عثمان تعزّوا الإسلام »[3].

وعندما قدم طلحة والزبير من المدينة ، وعبد الله بن عامر من البصرة ، ويعلي بن مُنْية - من اليمن ، واجتمع ملأهم بعد نظر طويل على الشخوص إلى البصرة ، قالت عائشة : « أيها الناس ، إنّ هذا حدث عظيم وأمر منكر ،

---

(١) النووي : « شرح صحيح مسلم » ، ج١٥ ، ص١٤٩ .

(٢) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص٤٤٩ - ٤٥٠ .

(٣) « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص٤٥٠ .

فانهضوا فيه إلى إخوانكم من أهل البصرة فأنكروه ، فقد كفاهم أهل الشام ما عندهم لعل الله عز وجل يدرك لعثمان وللمسلمين بثأرهم »[1].

ويروي الإمام الطبري كذلك أن عائشة- رضي الله عنها- عندما قدمت البصرة طالبت الناس بشيئين أولهما : أخذ قتلة عثمان- رضي الله عنه-، وثانيهما : إقامة كتاب الله عز وجل[2].

ولم يكن ثمة شك في حرص طلحة والزبير وعائشة- رضي الله عنهم- على المسارعة في ضرب الخوارج الذين قتلوا عثمان والمطالبة بدمه ، فما أن استقر رأيهم في الذهاب إلى البصرة بعد المشهورة حتى نادى مناديهم : « إن أم المؤمنين وطلحة والزبير شاخصون إلى البصرة ، فمن كان يريد إعزاز الإسلام ، وقتال المحلّين والطلب بثأر عثمان ، ومن لم يكن عنده مركب مركب أو جهاز فهذا جهاز وهذه نفقة »[3].

وفي رواية أخرى أن طلحة والزبير وعائشة وآخرين كانوا معهم « أجمع ملؤهم على الطلب بدم عثمان وقتال السبئية »[4].

ويروي الإمام الطبري أنّ الأحنف بن قيس أرسل إلى القادمين من الحجاز من يستطلع خبرهم ، فخرج كل من عمران بن حصين- رضي الله عنه- وأبو الأسود الدؤلي[5] فأتيا طلحة فقالا له : ما أقدمك ؟ قال : الطلب

---

(١) « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص٤٥٠ .

(٢) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص٤٦٤ .

(٣) « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص٤٥١ .

(٤) « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص٤٥٤ .

(٥) هو ظالم بن عمرو بن سفيان أبو الأسود الدؤلي القاضي البصري : تابعي مخضرم =

بدم عثمان[1]، ثم أتيا بعد ذلك الزبير فسألاه : ما الذي أقدمك ؟ فقال : الطلب بدم عثمان[2].

وخطب طلحة- رضي الله عنه- الناس في البصرة وهو في ميمنة المربد ، ومعه الزبير- رضي الله عنه- وأهل البصرة ، وعثمان بن حنيف- رضي الله عنه- على يساره ، فحمد الله وأثنى عليه ، ثم ذكر عثمان ودعا إلى الطلب بدمه وقال : « إنّ في هذا إعزازاً لدين الله وسلطانه ، وإن الطلب بدم الخليفة المظلوم حدّ من حدود الله ، وإنكم إن فعلتم أجبتم ، وإن تركتم لم يقم لكم سلطان ، ولم يكن لكم نظام »[3].

وحين عسكر علي- رضي الله عنه- بذي قار أرسل القعقاع بن عمرو- وكان قد وفد- رضي الله عنه- فيمن وفدوا من الكوفة- إلى البصرة حيث دخلها والتقى بعائشة أم المؤمنين ، كما لقي طلحة والزبير- رضي الله عنهما- وسألهما عما أشخصهما إلى هذه البلاد فقالا : « قتلة عثمان- رضي الله عنه- فإنّ هذا إن ترك كان تركاً للقرآن ، وإن عمل به كان إحياء للقرآن »[4].

ولمّا خرج عليّ إلى الكوفة وتعسكر الفريقان والتقوا ، وقال عمار-

---

= عدّه ابن سعد في الطبقة الأولى من أهل البصرة ، قال ابن عبد البر فيه : كان ذا دين وعقل ولسان وبيان وفهم وذكاء وحزم ، وكان من كبار التابعين ، وهو أول من وضع علم النحو ، وكان شاعراً . قال أبو حاتم : ولي قضاء البصرة . وقد وثقه ابن معين والعجلي وابن حبان . توفي عام ٦٩هـ (٦٨٨م) . ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، ج٧ ، ص٩٩ . والعجلي : « تاريخ الثقات » ، ص٢٣٨ . وابن معين : « التاريخ » ، ج٢ ، ص٦٩٢ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج١٢ ، ص١٠ .

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص٤٦٢ .

(٢) « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص٤٦٢ .

(٣) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص٤٦٤ .

(٤) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص٤٨٩ .

رضي الله عنه- وقد دنا من هودج عائشة ما تطلبون ؟ قالوا : نطلب دم عثمان[1].

ومن الملاحظ أن الصحابة – رضوان الله عليهم – متفقون على إقامة حدّ القصاص على قتلة عثمان ، لكن الخلاف بينهم وقع في مسألة التقديم أو التأخير ، فطلحة والزبير وعائشة ومعاوية كانوا يرون تعجيل أخذ القصاص من الذين حصروا الخليفة حتى قتل ، وأن البداءة بقتلهم أولى ، بينما رأى أمير المؤمنين عليّ ومن معه تأخيره حتى يتوطد مركز الخلافة ويتقدم أولياء عثمان بالدعوى عنده على معيّنين ، فيحكم لهم بعد إقامة البيّنة عليهم ، لأن هؤلاء المحاصرين لأمير المؤمنين عثمان ليسوا نفراً من قبيلة معيّنة بل من قبائل مختلفة.

على أن استعجال تنفيذ القصاص في هذا الجمهور بدون إقامة الدعوى من أولياء المقتول عند الإمام ، وحكمه على القاتل ، يؤدي لا محالة إلى انتشار الفتنة بحرب طاحنة يذهب فيها كثير من الأبرياء . ولذلك كان رأي عليّ- رضي الله عنه- أسدّ وأصوب من رأي طلحة والزبير وعائشة ومعاوية- رضي الله عنهم- كما نطقت بذلك النصوص الشرعية .

وقد اتفق أئمة الفتوى على أنه لا يجوز لأحد أن يقتصّ من أحد ويأخذ حقه دون السلطان ، أو من نصبه السلطان لهذا الأمر ، لأن ذلك يفضي إلى الفتنة وإشاعة الفوضى . ولهذا جعل الله السلطان ليقبض أيدي الناس بعضهم عن بعض[2]. وفي هذا يقول القعقاع بن عمرو- رضي الله عنه-: « إنه لا بد من إمارة تنظم الناس ، وتزع الظالم ، وتعزّ المظلوم ، وهذا عليّ يلي بما ولي ، وقد أنصف في الدعاء ، وإنما يدعو إلى الإصلاح »[3].

---

(١) ابن العربي : « العواصم » ، ص١٤٩ .
(٢) القرطبي : « الجامع لأحكام القرآن » ، ج٢ ، ص٢٥٦ .
(٣) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص٤٨٤ .

ويبدو في الظاهر أن طلحة والزبير وعائشة ومعاوية- رضي الله عنهم- اعتقدوا وفهموا أن قتل عثمان- رضي الله عنه- منكر من أعظم المنكرات ، وإزالة المنكر من حيث هو لمن قدر عليه فرض كفاية لا يتوقف على إمام يرجع إليه فيه ، ومنزلتهم في الإسلام وعند المسلمين تخوّل لهم ذلك . وهذا ما يبرر خروجهم إلى البصرة ، إلّا أنهم متأولون في فهمهم هذا في استعجالهم إزالة هذا المنكر ، حيث خفي عليهم كما خفي على معاوية- رضي الله تعالى عنهم- أن ازالة هذا المنكر يتعلق بالقصاص مع المرتكبين له ، وأخذ القصاص منهم يتوقف على الإمام وإقامة أولياء المقتول البيّنة على الجاني عنده ، ثم حكمه بمقتضى ذلك . لكن اجتهادهم أدّاهم إلى ذلك ، فما يمكن أن يقال فيهم إنهم مجتهدون مخطئون لهم أجر واحد على اجتهادهم .

على أن طلحة والزبير- رضي الله عنهما- أقرب إلى الصواب من معاوية- رضي الله عنه- من أربعة أوجه ، أولها : مبايعتهما لعليّ طائعين مع اعترافهما بفضله[1]، ومعاوية لم يبايعه وإن كان معترفاً بفضله[2]. والثاني : منزلتهما في الإسلام وعند المسلمين ومعاوية لا شك دونهما فيها[3]. الثالث : أنهما أرادا قتل الخوارج على عثمان فقط ولم يتعمدوا محاربة عليّ ومن معه في وقعة الجمل[4] بينما أصر معاوية على حرب عليّ ومن معه في صفين[5]. والرابع : لم يتهما علياً بالهوادة في أخذ القصاص من قتلة عثمان[6]، ومعاوية ومن معه

---

(١) رواه ابن أبي شيبة في « المصنف » ، ج١٥ ، ص٢٧١ - ٢٧٤ .
(٢) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص٤٣٨ .
(٣) كان طلحة والزبير- رضي الله عنهما- من السابقين الأولين ، ومن العشرة المبشرين بالجنة ، بينما كان معاوية- رضي الله عنه- من مسلمة الفتح .
(٤) انظر ص ١١٣، ١١٦، ١١٨ .
(٥) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٥ ، ص٢٤٢ . وأبو حنيفة الدينوري : « الأخبار الطوال » ، ص١٦٢ .
(٦) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٤ ٤٥٤ . ٤٦٢ - ٤٦٤ .

اتهموه بذلك[1].

ويقول الإمام القرطبي[2] في تفسير سورة الحجرات ما نصه : « لا يجوز أن ينسب إلى أحد من الصحابة خطأ مقطوع به ، إذ كانوا كلهم اجتهدوا فيما فعلوه وأرادوا الله عز وجل ... هذا مع ما قد ورد من الأخبار من طرق مختلفة عن النبي- ﷺ- أن طلحة شهيد يمشي على وجه الأرض ، فلو كان ما خرج إليه من الحرب عصياناً لم يكن بالقتل فيه شهيداً ... ومما يدل على ذلك ما قد صح وانتشر من إخبار عليّ بأن قاتل الزبير في النار ، وقوله: سمعت رسول الله- ﷺ- يقول: «بشّر قاتل ابن صفية بالنار » . وإذا كان كذلك فقد ثبت أن طلحة والزبير غير عاصيين ولا آثمين بالقتال- أي أنهما معذوران باجتهادهما- لأن ذلك لو كان كذلك لم يقل النبي- ﷺ- في طلحة : « شهيد » ، ولم يخبر أن قاتل الزبير في النار ... وإذا كان كذلك لم يوجب ذلك لعنهم ، والبراءة منهم ، وتفسيقهم وإبطال فضائلهم وجهادهم ، وعظيم غنائهم في الدين ، رضي الله تعالى عنهم ... »[3].

إن أمير المؤمنين عليّ – رضي الله عنه – يقر بحق طلحة والزبير وعائشة- رضي الله عنهم- في المطالبة بدم عثمان، وبأنّ لهم حجةً ودليلاً على ما قاموا به ما داموا يريدون وجه الله عز وجل. فحين قام أبو سلامة الدالاني فقال: «هل لهؤلاء القوم حجة فيما طلبوا من هذا الدم إن كانوا أرادوا الله في ذلك؟ قال: نعم»[4].

---

(١) « المصدر نفسه » ، ج٤ ، ص٤٤٤ . وابن كثير : « البداية » ، ج٧ ، ص٢٥٩ .

(٢) هو محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري الخزرجي الأندلسي القرطبي- نسبة إلى قرطبة-: من كبار المفسرين ، ومن أهل العبادة والصلاح ، من تصانيفه : « الجامع لأحكام القرآن » ، « التقريب لكتاب التمهيد » ، « الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى » ، « التذكرة بأحوال الموتى وأحوال الآخرة » . توفي عام ٦٧١م (١٢٧٣م) . ترجم له : ابن فرحون : « الديباج المذهب » ، ج٢ ، ص٣٠٨ . والمقرسي : « نفح الطيب » ، ج١ ، ص٤٢٨ .

(٣) القرطبي : « الجامع لأحكام القرآن » ، ج١٦ ، ص٣٢١ .

(٤) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص٤٩٦ .

إلّا أنّ الخطأ في موقفهم يكمن في رغبتهم الملحّة في الإسراع بالثأر لعثمان– رضي الله عنه–، وأخذ القصاص من قتلته ، رغم أن الظروف لم تكن مواتية وملائمة لفعل ذلك ، خاصة وأن درء المفاسد أولى من جلب المصالح . وقد ألمح عليّ– رضي الله عنه– إلى اختيار أهون الشّرّين حين قال : « هذا الذي ندعوكم إليه من إقرار هؤلاء القوم– قتلة عثمان– شر ، وهو خير من شر منه– القتال والفرقة– »[1]. وبيّن لهم القعقاع بن عمرو وجه الخطأ في موقفهم حين أقدموا على قتل قتلة عثمان من البصرة ، مما زاد من الفرقة والخلاف بين المسلمين ، وأكدّ لهم أن هذه المعضلة علاجها التسكين والأناة[2].

ومما لا شك فيه أن طلحة والزبير– رضي الله عنهما– كانا يشعران بأن الأمر ملتبس ، وتشككهما فيما يفعلان من أمرهما دليل واضح على أنّ القضايا مشتبهة ، حيث يصعب جدّاً التمييز فيها بين الصواب والخطأ . فهذا الزبير– رضي الله عنه– يسمي هذه الحرب فتنة ويقول فيها : « إن هذه الفتنة التي كنا نُحدّث عنها ، فقال له مولاه : أتسميها فتنة وتقاتل فيها ؟ قال الزبير : ويلك ! إنا نبصر ولا نبصر ، ما كان أمر قط إلا وأنا أعلم موضع قدمي فيه غير هذا الأمر ، فإني لا أدري أنا فيه مقبل أم مدبر »[3].

وحين جاء كعب بن سور إلى طلحة والزبير ، وقد أقبل عليّ بجيشه ، فقال لهما : ما تنتظرون يا قوم بعد توردكم أوائلهم ؟ اقطعوا هذا العنق من هؤلاء ، قالا : يا كعب ! إن هذا أمر بيننا وبين إخواننا وهو أمر ملتبس ، لا والله ما أخذ أصحاب محمد– ﷺ– منذ بعث الله نبيّه طريقاً إلا علموا أين مواقع أقدامهم، حتى حدث هذا، فإنهم لا يدرون أمقبلون هم أم مدبرون[4].

---

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص٤٩٥ .

(٢) « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص٤٨٨ .

(٣) « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص٤٧٦ .

(٤) « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص٤٩٥ .

وعلى ذلك ، إذا كان الصحابة– رضوان الله عليهم– يجوز عليهم الخطأ كما يجوز على كل بشر ، فحينئذ نستطيع أن نقبل ما يحدث في تصرفاتهم من أخطاء غير مقصودة ، وإنما وقعت نتيجة اجتهاد لم يوفقّوا فيه إلى الصواب ، لكنهم مثابون على الإخلاص في اجتهادهم إن شاء الله .

وجدير بالذكر أن الذي يظهر من النصوص أن الزبير وطلحة– رضي الله عنهما– كادا أن يتراجعا عن موقفهما في المسارعة إلى إقامة الحدّ الشرعي على قتلة عثمان إلى الاقتناع بموقف عليّ– رضي الله عنه– حين نجحت سفارة القعقاع بن عمرو الميمونة بإقناعهم ومعهم أم المؤمنين – رضي الله عنها– برأي عليّ[1].

ويدل على ذلك التراجع ما قاله طلحة والزبير– رضي الله عنهما– لصبرة بن شيمان– أحد زعماء البصرة– حين أقبل إليهما وهما ينتظران إقرار الصلح فقال لهما : « يا طلحة! يا زبيرا! انتهزا بنا هذا الرجل ، فإن الرأي في الحرب خير من الشدّ ، فقالا : يا صبرة : إنّا وهم مسلمون ، وهذا أمر لم يكن قبل اليوم فينزل فيه قرآن أو يكون فيه من رسول الله– ﷺ– سنّة ، إنما هو حدث ، وقد زعم قوم أنه لا ينبغي تحريكه اليوم– القصاص من قتلة عثمان– وهم عليّ ومن معه ، فقلنا نحن : لا ينبغي لنا أن نتركه اليوم ولا نؤخره ، فقال عليّ : هذا الذي ندعوكم إليه من إقرار هؤلاء القوم شر ، وهو خير من شر منه ، وهو أمر لا يدرك ، وقد كاد أن يبيّن لنا ، وقد جاءت الأحكام بين المسلمين بإيثار أعمها منفعة وأحوطها »[2].

إلا أن خطط السبئية في إشعال فتيل المعركة وتأجيج نيرانها من غير إرادة الصحابة لم تترك فرصة لتتبلور الصيغة النهائية للصلح في أرض الواقع ،

---

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص٤٨٨ – ٤٨٩ .

(٢) « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص٤٩٥ .

وهي تحمل في طياتها بوادر الاتفاق على موقف موحد بين عليّ وطلحة والزبير ، بما فيه من حقن لدماء المسلمين ، وتحقيق المصلحة العليا باجتماع الشمل ، ورأب الصدع ، ووحدة الصف .

لقد أخطأ من قال بأن الباعث لخروج طلحة والزبير هو ما كانا عليه من الطمع في الخلافة والتآمر على الناس بذلك[1]. وينفي ابن شبّة في كتابه « أخبار البصرة » هذا الزعم بقوله : « إنّ أحداً لم ينقل أن عائشة ومن معها نازعوا عليّاً في الخلافة ، ولا دعوا إلى أحد منهم ليولوه الخلافة ، وإنما أنكروا على عليّ منعه[2] من قتل قتلة عثمان وترك الاقتصاص منهم »[3].

فقد آلمهم الحادث الذي انتهى بقتل عثمان ، فأُسقط في أيديهم ، ورأوا أنهم قد قصّروا في حقه ، فخرجوا يطلبون بدمه . فعندما مرّ الزبير في طريقه إلى البصرة على مليح بن عوف السلمي[4] سلّم عليه هذا الأخير وقال : « يا أبا عبد الله ! ما هذا ؟ قال : عدي علي أمير المؤمنين ، فقُتل بلا ترة ولا عذر ! قال : ومن قال : الغوغاء ... قال فتريدون ماذا ؟ قال : ننهض الناس فيدرك بهذا الدم ، لئلا يبطل فإن إبطاله توهين سلطان الله بيننا أبداً . إذا لم يفطم الناس عن أمثاله لم يبق إمام إلا قتله هذا الضرب »[5] وكان طلحة يقول - والسهام تتناوشه في معركة الجمل - : « اللهم خذ لعثمان مني اليوم حتى ترضى »[6].

---

(١) الشيخ المفيد : « كتاب الجمل » ، ص ٦١ .

(٢) يعني تأخيره .

(٣) ابن حجر : « الفتح »، ج ١٣ ، ص ٥٦ .

(٤) لم أجد ترجمته في المصادر المتيسرة .

(٥) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٤٦١ .

(٦) خليفة : « التاريخ » ، ص ١٨٥ .

ولما جاء الخبر إلى عائشة بمقتل – عثمان وقد انتهت إلى سرف –[1] قالت : « قتل والله عثمان مظلوماً ، والله لأطلبن بدمه »[2].

ويقول ابن حزم : « فقد صح صحة ضرورية لا إشكال فيها أنهم لم يمضوا إلى البصرة لحرب عليّ ولا خلافاً عليه ، ولا نقضاً لبيعته ، ولو أرادوا ذلك لأحدثوا بيعة غير بيعته ، هذا ما لا يشك فيه أحد ولا ينكره أحد ، فصحّ أنهم إنما نهضوا إلى البصرة لسدّ الفتق الحادث في الإسلام من قتل أمير المؤمنين عثمان – رضي الله عنه – ظلماً »[3].

وكذلك شاع بين الناس قديماً وحديثاً أن الخلاف بين عليّ ومعاوية – رضي الله عنهما – كان سببه طمع معاوية في الخلافة ، وأن خروج هذا الأخير على عليّ وامتناعه عن بيعته كان بسبب عزله عن ولاية الشام . فقد جاء في كتاب « الإمامة والسياسة » المنسوب لابن قتيبة الدينوري[4] رواية تذكر أنّ معاوية ادّعى الخلافة ، وذلك من خلال الرواية التي ورد فيها ما قاله

---

(١) موضع بين مكة والمدينة . ياقوت : « معجم البلدان » ، ج ٣ ، ص ٢١٢ .

(٢) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٤٥٩ .

(٣) ابن حزم : « الفصل في الملل » ، ج ٤ ، ص ١٥٧ – ١٥٨ .

(٤) لقد ساق الدكتور عبد الله عسيلان في كتابه « الإمامة والسياسة في ميزان التحقيق العلمي » مجموعة من الأدلة تبرهن على أن الكتاب المذكور منسوب إلى الإمام ابن قتيبة كذباً وزوراً . ومن هذه الأدلة :

١ – إن الذين ترجموا لابن قتيبة لم يذكر واحد منهم أنه ألف كتاباً في التاريخ يدعي « الإمامة والسياسة » ولا نعرف من مؤلفاته التاريخية إلا كتاب « المعارف » :

٢ – إن المتصفح للكتاب يشعر أن ابن قتيبة أقام في دمشق والمغرب في حين أنه لم يخرج من بغداد إلاّ إلى الدينور .

٣ – إن المنهج والأسلوب الذي سار عليه مؤلف « الإمامة والسياسة » يختلف تماماً عن منهج وأسلوب ابن قتيبة في كتبه التي بين أيدينا ومن الخصائص البارزة في منهج =

....

= ابن قتيبة أنه يقدم لمؤلفاته بمقدمات طويلة يبين فيها منهجه والغرض من مؤلفه . وعلى خلاف ذلك يسير صاحب « الإمامة والسياسة » فمقدمته قصيرة جدّاً لا تزيد على ثلاثة أسطر ، هذا إلى جانب الاختلاف في الأسلوب ، ومثل هذا النهج لم نعهده في مؤلفات ابن قتيبة :

٤ – يروي مؤلف الكتاب عن أبي ليلى بشكل يشعر بالتلقي عنه . وابن أبي ليلى هذا هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الفقيه : قاضي الكوفة ، توفي سنة ١٤٨ هـ والمعروف أن ابن قتيبة لم يولد إلا سنة ٢١٣ هـ أي بعد وفاة ابن أبي ليلى بخمسة وستين عاماً :

٥ – إن الرواة والشيوخ الذين يروي عنهم ابن قتيبة عادة في كتبه لم يرد لهم ذكر في أي موضع من مواضع الكتاب .

٦ – إن قسماً كبيراً من رواياته جاءت بصيغة التمريض ، فكثيراً ما يجيء فيه : « ذكروا عن بعض المصريين » ، « وذكروا عن محمد بن سليمان عن مشايخ أهل مصر » ، « وحدثنا بعض مشايخ أهل المغرب » ، « وذكروا عن بعض المشيخة » ، « وحدثنا بعض المشيخة » ومثل هذه التراكيب بعيدة كل البعد عن أسلوب وعبارات ابن قتيبة ، ولم ترد في كتاب من كتبه .

٧ – إن مؤلف « الإمامة والسياسة » يروي عن اثنين من كبار علماء مصر ، وابن قتيبة لم يدخل مصر ولا أخذ عن هٰذين العالمين .

٨ – ابن قتيبة يحتل منزلة عالية لدى العلماء، فهو عندهم من أهل السنة، وثقة في علمه ودينه؛ يقول السِّلفي: كان ابن قتيبة من الثقات وأهل السنّة ، ويقول ابن حزم: كان ثقة في دينه وعلمه، وتبعه في ذلك الخطيب البغدادي، ويقول عنه ابن تيمية: وإن ابن قتيبة من المنتسبين إلى أحمد وإسحاق والمنتصرين لمذاهب السنة المشهورة « لسان الميزان »، ج ٣، ص ٣٥٧ ورجل هذه منزلته لدى رجال العلم المحققين، هل من المعقول أن يكون مؤلف كتاب « الإمامة والسياسة » الذي شوه التاريخ وألصق بالصحابة الكرام ما ليس فيهم! ويظهر أن المستشرقين اهتموا بالتحقيق في نسبة الكتاب، وأول من اهتم بذلك المستشرق دي جانيجوس في كتابه: « تاريخ الحكم الإسلامي في أسبانيا »، ومن ثم أيّده الدكتور دوزي في كتابه: « التاريخ السياسي والأدبي لأسبانيا »، وذكر الكتاب كل من بروكلمان في « تاريخ الأدب العربي »، والبارون دي سلان في فهرست المخطوطات العربية بمكتبة باريس باسم أحاديث الإمامة والسياسة، ومارغوليوس في كتابه « دراسات عن المؤرخين العرب »، =

ابن الكواء لأبي موسى الأشعري – رضي الله عنه – : « اعلم أن معاوية طليق الإسلام ، وأن أباه رأس الأحزاب ، وأنه ادعى الخلافة من غير مشورة فإن صدقك فقد حلّ خلعه ، وإن كذبك فقد حرم عليك كلامه »[1].

وجاء في تاريخ الإمام الطبري عن سيف أن المغيرة بن شعبة جاء إلى عليّ وأشار عليه أن يقر معاوية في عمله حتى إذا ضمن طاعته استبدله بغيره أو أبقاه[2]. وأورد رواية أخرى من طريق الواقدي على نسق الرواية السابقة ، لكن زاد فيها : أن عليّاً قال لابن عباس : سر إلى الشام فقد ولّيتكَهَا ، وأن ابن عباس لم يوافقه على ذلك ، وأشار عليه أن يكتب إلى معاوية يمنّيه ويعده – أي بالولاية – فرفض عليّ بقوله : « والله لا كان هذا أبداً »[3].

ونقل الحافظ الذهبي أن معاوية قال لجرير بن عبد الله – رضي الله عنهما – : « اكتب إلى عليّ أن يجعل لي الشام ، وأنا أبايع له »[4].

لكن الصحيح أن الخلاف بين عليّ ومعاوية – رضي الله عنهما – كان حول مدى وجوب بيعة معاوية وأصحابة لعليّ قبل توقيع القصاص علي قتلة عثمان أو بعده ، وليس هذا من أمر الخلافة في شيء.

فقد كان رأي معاوية – رضي الله عنه – ومن حوله من أهل الشام أن

= وقرروا جميعاً أن الكتاب منسوب إلى ابن قتيبة ولا يمكن أن يكون له . وقد سبق هؤلاء إلى التحذير منه القاضي ابن العربي في كتابه « العواصم » حين قال فلم يبق – أي ابن قتيبة – ولم يذر للصحابة رسماً في كتابه « الإمامة والسياسة » إن صحّ جميع ما فيه .

(١) ابن قتيبة : « الإمامة والسياسة » ، ج ١ ، ص ١١٣ .

(٢) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٤٣٩ .

(٣) « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٤٤٠ .

(٤) الذهبي : « تاريخ الإسلام » ، ج ١ ، ص ١٦٨ .

يقتص عليّ – رضي الله عنه – من قتلة عثمان ثم يدخلون بعد ذلك في البيعة[1]. وقد تحدّد موقفهم منذ اللحظة التي حمل فيها النعمان بن بشير – رضي الله عنه – قميص عثمان ، وهو ملطّخ بدمائه ومعه أصابع نائلة – زوجة عثمان – فوضع القميص على المنبر في الشام ليراه الناس والأصابع معلقة في كم القميص ، وندب معاوية الناس للأخذ بثأر عثمان والقصاص من قتلته ، وقد قام مع معاوية جماعة من الصحابة في هذا الشأن »[2].

ويروي الإمام الطبري أن معاوية أرسل رسولاً إلى عليّ بن أبي طالب ، فلما دخل عليه واستأمن لنفسه قال : « لقد تركت ورائي ستين ألف شيخ يبكون على قميص عثمان ، وهو منصوب لهم ، وقد ألبسوه منبر دمشق ، قال عليّ : مني يطلبون دم عثمان ! ثم قال : اللهم إني أبرأ إليك من دم عثمان، نجا والله قتلة عثمان إلا أن يشاء الله »[3].

وحين عسكر عليّ – رضي الله عنه – بصفّين سلك مع أهل الشام نفس الأسلوب الذي سلكه مع أهل الجمل ، فأرسل وفداً إلى معاوية فيهم بشير بن أبي مسعود الأنصاري[4] الذي بدأ بالحديث فقال لمعاوية : « أدعوك إلى تقوى ربك وإجابة ابن عمك إلى ما يدعوك إليه من الحق ، فإنه أسلم في

---

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٤٣٨ .

(٢) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٥٦٢ . وابن كثير : « البداية » ، ج ٧ ، ص ٢٤٨ .

(٣) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٤٤٤ .

(٤) هو بشير بن أبي مسعود عقبة بن عمرو الأنصاري المدني ، روى عن أبيه الصحابي الجليل أبي مسعود البدري : قال العجلي مدني تابعي ثقة ، ووثقه البخاري ومسلم وأبو حاتم الرازي وذكره ابن حبان في الثقات . ترجم له : البخاري : « التاريخ الكبير » ١/٢/١٠٤ . والعجلي : « تاريخ الثقات » ، ص ٨٢ ، وابن حبان : « الثقات »، ج ٤ ، ص ٧٠ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج ١ ، ص ٤٦٦ .

دينك وخير لك في عاقبة أمرك ، فقال معاوية : ويطلّ[1] دم عثمان ؟ لا والرحمن ، لا أفعل ذلك أبداً .... »[2].

وذكر أبو حنيفة الدينَوَري أن معاوية كتب إلى عليّ يقول له : « ... فإن كنت صادقاً فأمكنّا من قتلته - أي عثمان - نقتلهم به ونحن أسرع الناس إليك ، وإلا فليس لك ولأصحابك عندنا إلا السيف ، فوالله الذي لا إله غيره لنطلبنّ قتلة عثمان في البَرّ والبحر حتى نقتلهم أو تلحق أرواحنا بالله والسلام »[3] وذكر يحيى بن سليمان الجُعْفَي « كتاب صفين » بسند جيد عن أبي مسلم الخولاني أنه قال لمعاوية : « أنت تنازع علياً في الخلافة أو أنت مثله ؟ قال : لا ، وإني أعلم أنه أفضل مني وأحق بالأمر ، ولكن ألستم تعلمون أن عثمان قتل مظلوماً وأنا ابن عمه ووليّه أطلب بدمه ؟ فأتوا عليّاً فقولوا له يدفع لنا قتلة عثمان ، فأتوه فكلموه ، فقال : يدخل في البيعة ويحاكمهم إليَّ ، فامتنع معاوية ... »[4].

وروى ابن مزاحم في كتابه : « وقعة صفين » أن أبا مسلم الخولاني قال لمعاوية : يا معاوية ! قد بلغنا أنك تهمّ بمحاربة عليّ بن أبي طالب ، فكيف تناوئه وليست لك سابقته ؟ ! فقال معاوية : لست أدّعي أني مثله في الفضل ، ولكن هل تعلمون أنّ عثمان قُتل مظلوماً قالوا : نعم . قال : فليدفع لنا قتلته حتى نسلم له هذا الأمر[5].

وذكر القاضي ابن العربي أن سبب القتال بين أهل الشام وأهل العراق يرجع إلى تباين المواقف بينهما : « فهؤلاء - أي أهل العراق - يدعون إلى

---

(١) أي يترك : « انظر لسان العرب » لابن منظور .

(٢) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٥ ص ٢٤٢ .

(٣) أبو حنيفة الدينوري : « الأخبار الطوال » ، ص ١٦٢ .

(٤) ابن حجر : « الفتح » ،ج ١٣ ، ص ٨٦ .

(٥) ابن مزاحم : « وقعة صفين » ، ص ٩٧ .

عليّ بالبيعة وتأليف الكلمة على الإمام ، وهؤلاء - أي أهل الشام - يدعون إلى التمكين من قتلة عثمان ويقولون : لا نبايع من يأوي القتلة »[1].

ويقول إمام الحرمين الجويني في « لمع الأدلّة » أن معاوية وإن قاتل عليّاً ، فإنه لا ينكر إمامته ولا يدّعيها لنفسه ، وإنما كان يطلب قتلة عثمان ظاناً منه أنه مصيب ، وكان مخطئاً[2].

أما شيخ الإسلام ابن تيمية فيقول بأنّ معاوية لم يدّع الخلافة ولم يبايع له بها حتى قتل عليّ ، فلم يقاتل على أنه خليفة ، ولا أنه يستحقها ، وكان يقرّ بذلك لمن يسأله[3].

ويورد ابن كثير روايتين في هذا الموضوع : الأولى : عن ابن ديزيل[4] بإسناده إلى أبي الدرداء وأبي أمامة - رضي الله عنهما - أنهما دخلا على معاوية فقالا له : يا معاوية ! علام تقاتل هذا الرجل ؟ فوالله إنه أقدم منك ومن أبيك إسلاماً ، وأقرب منك إلى رسول الله - ﷺ - وأحق بهذا الأمر

---

(١) ابن العربي : « العواصم » ، ص ١٦٢ .

(٢) الجويني : « لمع الأدلة في عقائد أهل السنة والجماعة » ، ص ١١٥ .

(٣) ابن تيمية : « مجموع الفتاوى » ، ج ٣٥ ، ص ٧٢ .

(٤) هو إبراهيم بن الحسين بن علي الهمداني النسائي المعروف بابن ديزيل الإمام الحافظ الثقة العابد ، ولرغبته في العلم كان يلقب بِسيْفَنَّة وهو طائر ببلاد مصر لا يكاد يحطّ على شجرة إلا أكل ورقها حتى يعريها ، فكذلك كان ابن ديزيل إذا ورد على شيخ لم يفارقه حتى يستوعب ما عنده قال الحاكم : هو ثقة مأمون ، وقال ابن خراش : صدوق اللهجة ، وقال الحافظ الذهبي : إليه المنتهى في الإتقان ، روي عنه أنه قال : إذا كان كتابي بيدي وأحمد بن حنبل عن يميني ويحيى بن معين عن شمالي ما أبالي ، يعني لضبط كتبه . توفي عام ٢٨١ هـ (٨٩٤ م) . ترجم له : ابن عساكر « تاريخ دمشق » (المخطوط) ج ٢ ، ص ٢١٣ . والذهبي : « سير أعلام النبلاء » ج ١٣ ، ص ١٨٤ . وابن الجزري : « غاية النهاية في طبقات القراء » ، ج ١ ،ص ١١ . وابن حجر : « لسان الميزان » ، ج ١ ، ص ٤٨ .

منك . فقال : أقاتله على دم عثمان ، وأنه آوى قتلة عثمان ، فاذهبا إليه ، فقولا : فليقدنا من قتلة عثمان ، ثم أنا أول من أبايعه من أهل الشام »[1].

وفي رواية ابن أعثم : « ولكني أقاتله حتى يدفع إليَّ قتلة عثمان ، فإذا فعل ذلك كنت أنا رجلاً من المسلمين أدخل فيما دخل فيه الناس »[2].

أما الرواية الثانية فتذكر أن علياً بعث إلى معاوية يدعوه إلى بيعته وأعطاه كتاباً بذلك ، فاستشار معاوية عمرو بن العاص ورؤوس أهل الشام ، فكان أن أبوْا أن يبايعوا حتى يقتل قتلة عثمان أو يسلمهم إليهم[3].

وروى الحافظ الذهبي عن يعلى بن عبيد[4] عن أبيه[5] أنه قال : قال أبو مسلم الخولاني وجماعة لمعاوية: «أنت تنازع عليّاً؟ هل أنت مثله؟ فقال: لا

---

(١) ابن كثير : « البداية » ، ج ٧ ، ص ٣٦٠ .

(٢) ابن أعثم : « الفتوح » ، ج ٣ ، ص ٩٤ .

(٣) ابن كثير : « البداية والنهاية » ، ج ٧ ، ص ٢٥٤ .

(٤) هو يعلي بن عبيد بن أبي أمية الأيادي الحنفي أبو يوسف الطنافسي الكوفي ، قال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث ، وقال صالح بن أحمد : كان صحيح الحديث ، وكان صالحاً في نفسه . وقال ابن معين : ثقة . وقال أبو حاتم : صدوق . وقال الدارقطني : بنو عبيد كلهم ثقات ، توفي عام ٢٠٩ هـ (٨٢٤ م) .
ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، ج ٦ ، ص ٣٩٧ . الدارمي : « التاريخ » ، ص ١٥٦ . والذهبي : « الميزان » ، ج ٤ ، ص ٤٥٨ . وابن حجر : « التهذيب » ،ج ١١ ، ص ٤٠٢ .

(٥) هو عبيد بن أبي أمية الطنافسي اللحام الأيادي أبو الفضل الكوفي وثقه ابن معين والعجلي وابن حبان ، وقال أبو زرعة : ليس به بأس ، وقال أبو حاتم : شيخ ، انظر : ابن معين « التارخ » ، ج ٢ ، ص ٣٨٥ . والعجلي : « تاريخ الثقات » ، ص ٣٢٤ . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، ج ٥ ، ص ٤٠١ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج ٧ ، ص ٦٠ . ود . سعد الهاشمي : « أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية » (الرواة الذين عدلهم أبو زرعة) ج ٣ ، ص ٩٠٧ .

والله إني لأعلم أنّ علياً أفضل مني وأحق بالأمر ، ولكن ألستم تعلمون أن عثمان قُتل مظلوماً ، وأنا ابن عمه ، وأنا أطلب بدمه ؟ فأتوا علياً فقولوا له : فليدفع إليَّ قتلة عثمان وأسلم له ... »[1].

ويقول ابن حجر في « الإصابة » : « ثم قام معاوية في أهل الشام ، وكان أميرها لعثمان ولعمر من قبله ، فدعا إلى الطلب بدم عثمان ... »[2].

ويقول الهيتمي : « ومن اعتقاد أهل السنة والجماعة أنّ ما جرى بين معاوية وعليّ - رضي الله عنهما - من الحروب ، فلم يكن لمنازعة معاوية لعليّ في الخلافة للإجماع على أحقيتها لعليّ ...فلم تهج الفتنة بسببها ، وإنما هاجت بسبب أن معاوية ومن معه طلبوا من عليّ تسليم قتلة عثمان إليهم لكون معاوية ابن عمّه ، فامتنع عليّ ... »[3].

وهكذا تتضافر الروايات وتشير إلى أنّ معاوية - رضي الله عنه - خرج للمطالبة بدم عثمان ، وأنه صرح بدخوله في طاعة عليّ - رضي الله عنه - إذا أقيم الحدّ على قتلة عثمان . ولو افترض أنه اتخذ قضية القصاص والثأر لعثمان ذريعة لقتال عليّ طمعاً في السلطان ، فماذا سيحدث لو تمكن عليّ من إقامة الحدّ على قتلة عثمان .

حتماً ستكون النتيجة خضوع معاوية لعليّ ومبايعته له ، لأنه التزم بذلك في موقفه من تلك الفتنة ، كما أن كل من حارب معه كانوا يقاتلون على أساس إقامة الحدّ على قتلة عثمان ، على أنّ معاوية إذا كان يخفي في نفسه شيئاً آخر لم يعلن عنه ، سيكون هذا الموقف بالتالي مغامرة ، ولا يمكن أن يقدم عليه إذا كان ذا أطماع .

---

(١) الذهبي : « تاريخ الإسلام » ،ج ٤ ، ص ٥٧٣ .
(٢) ابن حجر : « الإصابة » ، ج ٢ ، ص ٥٠٨ .
(٣) الهيتمي : « الصواعق المحرقة » ، ص ٣٢٥ .

إن معاوية – رضي الله عنه – كان من كتّاب الوحي ، ومن أفاضل الصحابة ، وأصدقهم لهجة ، وأكثرهم حلماً ، فكيف يعتقد أن يقاتل الخليفة الشرعي ويهرق دماء المسلمين من أجل مُلْك زائل ، وهو القائل : « والله لا أخير بين أمرين ، بين الله وبين غيره إلا اخترت الله على ما سواه »[1] وقد ثبت عن رسول الله – ﷺ – أنه قال فيه : « اللهم اجعله هادياً مهدياً واهد به »[2]، وقال : « اللهم علمه الكتاب وقِهِ العذاب »[3].

أما وجه الخطأ في موقفه من مقتل عثمان – رضي الله عنه – فيظهر في رفضه أن يبايع لعليّ – رضي الله عنه – قبل مبادرته إلى الاقتصاص من قتلة عثمان ، بل ويلتمس منه أن يمكنه منهم ، مع العلم أن الطالب للدم لا يصح أن يحكم ، بل يدخل في الطاعة ، ويرفع دعواه إلى الحاكم ، ويطلب الحق عنده .

ويمكن القول أن معاوية – رضي الله عنه – كان مجتهداً متأولاً يغلب على ظنه أن الحق معه ، فقد قام خطيباً في أهل الشام بعد أن جمعهم وذكّرهم أنه ولي عثمان – ابن عمه – وقد قُتل مظلوماً ، وقرأ عليهم الآية الكريمة ﴿ ومن قُتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً فلا يسرف في القتل إنه كان منصوراً ﴾[4] ثم قال : أنا أحب أن تعلموني ذات أنفسكم في قتل عثمان ،

---

(١) الذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، ج ٣ ، ص ١٥١ .

(٢) رواه أحمد في « مسنده » ، ج ٤ ، ص ٢١٦ . والترمذي في « سننه » ، كتاب المناقب ، باب مناقب معاوية ، ج ٥ ، ص ٣٥٠ . وقال : حديث حسن غريب ، وصححه الالباني (« صحيح سنن الترمذي » ٢٣٦/٣ برقم ٣٠١٨) .

(٣) رواه أحمد في « فضائل الصحابة » ، ج ٢ ، ص ٩١٣ . قال المحقق : إسناده حسن لغيره . وأخرجه البخاري : « التاريخ الكبير » عن عبد الرحمن بن أبي عميرة ، ٣٢٧/١/١٤ ، ويعقوب بن سفيان في « تاريخه » ، ج ٢ ، ص ٣٤٥ .

(٤) الآية ٣٣ من سورة الإسراء .

فقام أهل الشام جميعهم وأجابوا إلى الطلب بدم عثمان ، وبايعوه على ذلك ، وأعطوه العهود والمواثيق على أن يبذلوا أنفسهم وأموالهم حتى يدركوا ثأرهم أو يفني الله أرواحهم[1].

وهذا الخطأ في التأويل يبرهن عليه ما قاله عمار بن ياسر - رضي الله عنه - في موقعة صفين ، فعن زياد بن الحارث - له صحبة - قال : كنت إلى جنب عمار بن ياسر بصفين وركبتي تمس ركبته ، فقال رجل : كفر أهل الشام ، فقال عمار : لا تقولوا ذلك ، نبيّنا ونبيّهم واحد ، وقبلتنا وقبلتهم واحدة ، ولكنهم قوم مفتونون جاروا عن الحق ، علينا أن نقاتلهم حتى يرجعوا إليه[2].



(١) ابن مزاحم ص ٣٢ .

(٢) ابن أبي شيبة : « المصنف » ، ج ١٥ ، ص ٢٩٤ .

□ المبحث الثاني □

○ موقف المتريثين في تنفيذ القصاص حتى تستقر الأحوال ○ كعلّي وعمار والقعقاع ومن على رأيهم

يروي الإمام الطبري في تاريخه أسباب الخلاف بين الصحابة – رضوان الله عليهم – حول تنفيذ عقوبة القصاص في قتلة عثمان – رضي الله عنه – ونظراً لأهمية الرواية الواردة في ذلك ، لتصويرها بدقة ووضوح موقف علّي بن أبي طالب – رضي الله عنه – من تلك الفتنة ، فسنسوقها كاملة :

« اجتمع إلى علّي بعدما دخل بيته طلحة والزبير في عدة من الصحابة فقالوا : يا علي ! إنا قد اشترطنا الحدود ، وإن هؤلاء القوم – إشارة إلى السبئية وأنصارهم من الأعراب والعبيد – قد اشتركوا في دم هذا الرجل وأحلّوا بأنفسهم ، فقال علّي : يا إخوتاه ! إني لست أجهل ما تعلمون ، ولكن كيف أصنع بقوم يملكوننا ولا نملكهم ! ها هم هؤلاء قد ثارت معهم عبدانكم وثَابَت إليهم أعرابكم ، وهم خلالكم يسومونكم ما شاؤوا، فهل ترون موضعاً لقدرة على شيء مما تريدون ؟ قالوا : لا. قال: فلا والله لا أرى إلا رأياً ترونه إن شاء الله . إن هذا الأمر أمر جاهلية ، وإن لهؤلاء القوم مادة ، وذلك أن الشيطان لم يشرع شريعة قط فيبرح الأرض من أخذ بها أبداً . إنّ الناس من هذا الأمر – أي القصاص من قتلة عثمان – إن حرك على أمور : فرقة ترى ما ترون ، وفرقة ترى ما لا ترون وفرقة لا ترى هذا ولا هذا ، حتى يهدأ الناس ، وتقع القلوب مواقعها ، وتؤخذ الحقوق

فاهدأوا عني ماذا يأتيكم ثم عودوا »[1].

فلا ريب أن علياً - رضي الله عنه - كان ينتظر حتى يستتب له الأمر ، ثم ينظر في شأن قتلة عثمان ، فحين طالب الزبير وطلحة ومن معهم بإقامة حد القصاص عليهم اعتذر لهم بأنهم كثير ، وأنهم قوة لا يستهان بها ، وطلب منهم أن يصبروا حتى تستقر الأوضاع وتهدأ الأمور ، فتؤخذ الحقوق .

وأما أهل الشام فطالبوا في شرط البيعة التمكين من قتلة عثمان وأخذ القود منهم ، فقال لهم عليّ : « ادخلوا في البيعة واطلبوا الحق تصلوا إليه ، فقالوا : لا تستحق بيعة وقتلة عثمان معك تراهم صباحاً ومساءً »[2].

ومن المعلوم قطعاً أنّ علياً- رضي الله عنه- كان في موقفه أسدّ رأياً وأصوب قيلاً ، لأنه لو أسرع إلى تنفيذ القصاص في قتلة عثمان لتعصبت لهم قبائل وصارت حرباً أهلية ، وقد حدث هذا عندما تعاطى طلحة والزبير القود من قتلة عثمان بالبصرة ، فغضب لهم آلاف من الناس وتعصبوا لهم ، واجتمعوا على حرب طلحة والزبير . وفي هذا الصدد يقول القعقاع بن عمرو لهما : « قد قتلتما قتلة عثمان من أهل البصرة ، وأنتم قبل قتلهم أقرب إلى الاستقامة منكم اليوم ، قتلتم ستمائة إلا رجلاً ، فغضب لهم ستة آلاف ، واعتزلوكم وخرجوا من بين أظهركم ، وطلبتم ذلك الذي أفلت- يعني حرقوص بن زهير- فمنعه ستة آلاف ، وهم على رجل ، فإن تركتموه كنتم تاركين لما تقولون ، وإن قاتلتموهم والذين اعتزلوكم ، فأديلوا[3] عليكم ، فالذي حذرتم وقربتم به هذا الأمر أعظم مما أراكم تكرهون ، وأنتم أحميتم مضر وربيعة من هذه البلاد ، فاجتمعوا على حربكم وخذلانكم نصرة لهؤلاء ،

---

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٤٣٧ .

(٢) ابن العربي : « أحكام القرآن » ، ج٢ ، ص١٧١٨ .

(٣) من الإدالة وهي الغلبة . ابن منظور : « لسان العرب » .

كما اجتمع هؤلاء لأهل هذا الحدث العظيم والذنب الكبير . فقالت أم المؤمنين- رضي الله عنها- : فتقول أنت ماذا ؟ قال : أقول هذا الأمر دواؤه التسكين ، وإذا سكن اختلجوا ، فإن أنتم بايعتمونا[1] فعلامة خير وتباشير رحمة ودرك بثأر هذا الرجل ، وعافية وسلامة لهذه الأمة ، وإن أنتم أبيتم إلا مكابرة هذا الأمر واعتسافه كانت علامة شر وذهاب هذا الثأر ، وبعثه الله في هذه الأمة هزا هزها[2]. فآثروا العافية وترزقوها ، وكونوا مفاتيح الخير كما كنتم تكونون ، ولا تعرضونا للبلاء ولا تعرضوا له فيصرعنا وإياكم ... فإن هذا الأمر الذي حدث أمر ليس يقدر ، وليس كالأمور ، ولا كقتل الرجل الرجل ، ولا النفر الرجل ، ولا القبيلة الرجل »[3].

وروى ابن دحية[4] بسنده إلى يحيى بن هانئ[5] أن رجلاً قال لعبد الله

---

(١) أي عاهدتمونا : « لسان العرب » .

(٢) أي فتنها : « لسان العرب » .

(٣) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص٤٨٨ - ٤٨٩ .

(٤) هو عمر بن الحسن بن علي أبو الخطاب ابن دحية الكلبي المعروف بذي النسبين ، المؤرخ الحافظ ، من أهل سبتة بالمغرب ، ولي قضاء دانية بالأندلس ، ثم رحل إلى مراكش والشام والعراق وخراسان ، واستقر به المقام في مصر . قال فيه ابن خلّكان : كان أبو الخطاب من أعيان العلماء ومشاهير الفضلاء ، متقناً لعلم الحديث النبوي وما يتعلق به ، عارفاً بالنحو واللغة وأيام العرب وأشعارها . له : « أعلام النصر المبين في المفاضلة بين أهل صفين » ، « النبراس في تاريخ خلفاء بني العباس » ، « المطرب من أشعار أهل المغرب » ، « التنوير في مولد السراج المنير » الذي ختمه بقصيدة مطلعها :

لولا الوشاة وهم ... أعداؤنا ما وهموا

توفي عام ٦٣٣هـ (١٢٣٦م) . ترجم له : ابن خلّكان : « وفيات الأعيان » ، ج٣ ، ص٤٤٨ . والمقّري : « نفح الطيب » ، ج١ ، ص٣٦٨ . والذهبي : « الميزان » ، ج٣ ، ص١٨٦ .

(٥) هو يحيى بن هانئ بن عروة بن فضفاض المرادي الكوفي أبو داود : روى عن =

ابن عمرو ، عليّ كان أولى أم معاوية ؟ قال : بل عليّ : قلت : فما أخرجك ؟ قال : أما إني لم أضرب بسيف ولم أرم بسهم ، ولكن رسول الله - ﷺ - قال : « أطع أباك » . وهذا سند ثابت ، يحيى بن هانىء بن عروة الخولاني يكنى أبا هانىء: ثقة ، روى عنه سفيان بن سعيد الثوري الإمام ، وأخرج عنه مسلم منفرداً[1] .

إنّ علياً - رضي الله عنه - كان ينتظر بقتلة عثمان أن يستوثق الأمن ، وتجتمع الكلمة ويرفع الطلب من أولياء الدم ، فيحضر الطالب للدم والمطلوب ، وتقع الدعوة ويكون الجواب ، وتقوم البيّنة ، ويجري القضاء في مجلس الحكم بالحق[2] .

ولا خلاف بين الأمة أنه يجوز للإمام تأخير القصاص إذا أدّى ذلك إلى إثارة الفتنة وتشتيت الكلمة[3] .

وأما ما أثير عن وجود قتلة عثمان في جيش عليّ - رضي الله عنه - وكيف يرضى أن يكون هؤلاء في جيشه ، فقد أجاب الإمام الطحاوي عن هذه الشبهة بقوله : « وكان في عسكر عليّ - رضي الله عنه - من أولئك الطغاة الخوارج الذين قتلوا عثمان من لم يُعرف بعينه ، ومن تنتصر له قبيلته ، ومن

= أبيه وأنس بن مالك وأبي حذيفة وغيرهم ، وروى عنه شعبة والثوري وشريك ... قال أبو حاتم : صالح من سادات أهل الكوفة ، وقال الدارقطني : يحتج به ، ووثقه ابن معين والفسوي والنسائي ، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين . ترجم له : البخاري : « التاريخ الكبير » ، ٣٠٩/٢/٤ . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، ج٩ ، ص١٩٥ . والذهبي : « الكاشف » ، ج٣ ، ص٢٣٧ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج١١ ، ص٢٩٣ .

(١) ابن دحية : « أعلام النصر المبين في المفاضلة بين أهل صفين » ، لوحة٧ .

(٢) ابن العربي : « العواصم » ، ص١٤٦ .

(٣) ابن العربي : « أحكام القرآن » ، ج٢ ، ص١٧١٨ .

لم تقم علية حجة بما فعله ، ومن في قلبه نفاق لم يتمكن من إظهاره كله ... »[1].

وعلى كل حال ، كان موقفه منهم موقف المحتاط منهم ، المتبرىء من فعلهم ؛ فحين تمّ الصلح بينه وبين طلحة والزبير وعائشة خطب عشية ذلك اليوم في الناس ، فذكر الجاهلية وشقاءها وأعمالها ، وذكر الإسلام وسعادة أهله بالألفة والجماعة ، وأن الله جمعهم بعد نبيه - ﷺ - على الخليفة أبي بكر ، ثم بعده على عمر بن الخطاب ، ثم على عثمان ، ثم حدث هذا الحدث الذي جرّه على الأمة أقوام- قتلة عثمان- طلبوا الدنيا وحسدوا من أنعم الله بها عليه ، وعلى الفضيلة التي منَّ الله بها ، وأرادوا ردّ الإسلام والأشياء على أدبارها ، والله بالغ أمره[2].

ثم قال : « ألا وإني راحل غداً فارتحلوا ، ولا يرتحلنّ غداً أحد أعان على عثمان بشيء في شيء من أمور الناس ، وليغن السفهاء عني أنفسهم »[3].

وحين سمع عليّ- رضي الله عنه- أثناء معركة الجمل أهل البصرة يضجون بالدعاء ، قال : « ما هذه الضجة ؟ فقالوا : عائشة تدعو ويدعون معاً على قتلة عثمان وأشياعهم ، فأقبل عليّ يدعو ويقول : اللهم العن قتلة عثمان وأشياعهم »[4].

وروى ابن أبي شيبة أن علياً سمع يوم الجمل صوتاً تلقاء أم المؤمنين فقال : « انظروا ما يقولون : فرجعوا فقالوا : يهتفهون بقتلة عثمان ، فقال : اللهم أحلل بقتلة عثمان خزياً »[5].

---

(١) الطحاوي : « شرح الطحاوية » ، ص٥٤٦ .

(٢) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص٤٩٣ .

(٣) « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص٤٩٣ .

(٤) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص٥١٣ .

(٥) ابن أبي شيبة : « المصنف » ، ج١٥ ، ص٢٧٧ .

وروى عنه الحافظ ابن كثير قوله : « اللهم العن قتلة عثمان في البر والبحر »[1]. وفي « فضائل الصحابة » للإمام أحمد عن محمد بن الحنفية قال : بلغ علياً أن عائشة تلعن قتلة عثمان في المربد– مربد البصرة– قال : فرفع يديه حتى بلغ بهما وجهه فقال : وأنا ألعن قتلة عثمان ، لعنهم الله في السهل والجبل ، قال مرتين أو ثلاثاً[2].

فإذا كان محور الخلاف بين الصحابة– رضي الله عنهم– هو اختلاف الآراء حول الوسيلة التي يمكن عن طريقها جمع الأمة ودرء الفتنة وتنفيذ القصاص في قتلة عثمان ، فإنه من المؤكد أن علياً– رضي الله عنه– ما كان يختلف مع بقية الصحابة حول فساد نوايا أولئك الخوارج ، وذلك حين قال لطلحة والزبير– رضي الله عنهما– : « فلا والله لا أرى إلّا رأياً ترونه إن شاء الله ، إنّ هذا الأمر أمر جاهلية »[3]، وما كان يرغب بقاءهم في جيشه ، ولو ساعدته الظروف لأقصاهم ، ولكنه كما قال ولو بصفة مؤقتة : « إنهم يملكوننا ولا نملكهم »[4].

وهو إن كان لم يخرجهم من عسكره ، فقد كان يعاملهم بحذر وينظر إليهم بشزر ، حتى قال الإمام الطبري : بأنه لم يولّ أحداً منهم أثناء استعداده للمسير إلى الشام ، حيث دعا ولده محمد ابن الحنفية وسلمه اللواء ، وجعل عبد الله بن عباس– رضي الله عنهما– قائد الميمنة ، وعمر بن أبي سلمة– رضي الله عنه– على الميسرة ، وجعل على مقدمة الجيش أبا ليلى بن عمر بن الجراح[5]، واستخلف على المدينة قُثَم بن العباس– رضي الله عنهم–[6].

---

(١) ابن كثير : « البداية » ، ج٧ ، ص٢٥٠ .

(٢) أحمد : « فضائل الصحابة » ، ج١ ، ص٤٥٥ . قال المحقق : إسناده صحيح .

(٣) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص٤٣٧ .

(٤) « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص٤٣٧ .

(٥) هو ابن أخي أبي عبيدة الجراح . انظر: الطبري: «تاريخ الرسل»، ج٤ ، ص٤٤٥ .

(٦) « تاريخ الرسل » ، ج٤ ، ص٤٤٥ .

وهذه بادرة منه– رضي الله عنه– ليعلن تبرؤه من أولئك المارقين ، ويثبت قدرته على السيطرة على أمر المسلمين من غير عون منهم ، فقد كان له في المسلمين الموالين له والمؤيدين لخلافته ما يغنيه عن الاستعانة بهم والتودّد إليهم .

وهذا أقصى ما يمكنه فعله بتلك الطائفة إذ ذاك ، وهو كافٍ في عذره ، لأنهم مئات ولهم قرابة وعشائر في جيشه ، فما يأمن لو عاملهم بأكثر من هذا من الشدّة أن يمتدّ حبل الفتنة في الأمة ، كما حصل ذلك لطلحة والزبير وعائشة بالبصرة حين قتلوا بعضاً منهم ، فغضب لهم قبائلهم واعتزلوهم ، والمعتزلون من ربيعة عبد القيس بأكملها ، وأكثر بكر بن وائل ، ومن مضر بنو سعد بن تميم وهم ستة آلاف ، وغيرهم أوزاع من خندف ، وانضم الربيعيون من أهل البصرة إلى عليّ[1].

ويناقش الإمام الباقلاني موضوع توقيع عقوبة القصاص على قتلة عثمان ، مبدياً رأيه المؤيد لموقف عليّ– رضي الله عنه– في تأخير إجراء القصاص إلى حين إمكانه ، فيقول : « وعلى أنه إذا ثبت أنّ عليّاً ممن يرى قتل الجماعة بالواحد ، فلم يجز أن يقتل جميع قتلة عثمان إلا بأن تقوم البيّنة على القتلة بأعيانهم ، وبأن يحضر أولياء الدم مجلسه ، ويطلبوا بدم أبيهم ووليهم ... وبأن يؤدي الإمام اجتهاده إلى أن قتل قتلة عثمان لا يؤدي إلى هرج عظيم وفساد شديد قد يكون فيه مثل قتل عثمان أو أعظم منه ، وإنّ تأخير إقامة الحدّ إلى وقت إمكانه وتقصّي الحق فيه أولى وأصلح للأمة وألمّ لشعثهم وأنفى للفساد والتهمة عنهم »[2].

ويبرر ابن حزم موقف عليّ– رضي الله عنه– في تأخير الاقتصاص من

---

(١) التباني : « إفادة الأخيار » ، ج٢ ، ص٥٢ .
(٢) الباقلاني : « التمهيد في الرد على الملحدة » ، ص٢٣١ .

قتلة عثمان بقوله : « فنقول وبالله تعالى التوفيق ، أما قولهم : إن أخذ القود من قتلة عثمان المحاربين لله تعالى ولرسوله ، الساعين في الأرض بالفساد ، والهاتكين حرمة الإسلام والحرم والإمامة والهجرة والخلاف والصحبة والسابقة فنعم ، وما خالفهم عليّ قط في ذلك ولا في البراءة منهم ، ولكنهم كانوا عدداً ضخماً جمّاً لا طاعة له عليهم ، فقد سقط عن عليّ- رضي الله عنه- ما لا يستطيع عليه كما سقط عنه وعن كل مسلم ما عجز عنه من قيام بالصلاة والصوم والحج ولا فرق ، قال الله تعالى : ﴿ لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ﴾[1] وقال رسول الله- ﷺ- : « إذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم »[2]. ولو أنّ معاوية بايع عليّاً لقوي به على أخذ الحق من قتلة عثمان ، فصح أن الاختلاف هو الذي أضعف يد عليّ عن إنفاذ الحق عليهم ، ولولا ذلك لأنفذ الحق عليهم كما أنفذه على قتلة عبد الله بن خباب[3] إذ قدر على مطالبة قتلته ... »[4].

وينقل ابن العربي وجهة نظر عليّ بقوله : « وعليّ يقول : لا أمكّن طالباً من مطلوب ينفذ فيه مراده بغير حكم ولا حاكم »[5].

---

(١) الآية ٢٨٦ من سورة البقرة .

(٢) أخرجه البخاري في « الجامع الصحيح » ، كتاب الاعتصام ، ج٨ ، ص١٤٢ .

(٣) هو عبد الله بن خبّاب بن الأرت المدني ، قال العجلي : ثقة من كبار التابعين ، قتلته الحرورية- الخوارج- ، أرسله عليّ إليهم ، فقتلوه ، فأرسل إليهم ، أقيدونا بعبد الله ابن خباب ، فقالوا : كيف نقيدك به وكُلّنا قتلته ، فنفذ إليهم ، فقاتلهم . وقال أبو نعيم : أدرك النبي- ﷺ- مختلف في صحبته ، له رؤية ولأبيه صحبة ، وقال الغلابي : قتل سنة ٣٧هـ (٦٥٧م) ، وكان من سادات المسلمين ، وذكره ابن حبان في الثقات . ترجم له : البخاري : « التاريخ الكبير » ٧٨/١/٣ . والعجلي : « تاريخ الثقات » ، ص٢٥٤ . وابن حبان : « الثقات » ، ج٥ ، ص٨ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج٥ ، ص١٩٦ .

(٤) ابن حزم : « الفصل في الملل والنحل » ، ج٤ ، ص١٦٢ .

(٥) ابن العربي : « العواصم » ، ص١٦٣ .

ثم يعقب : « أما وجود الحرب بينهم فمعلوم قطعاً ، وأما كونه بهذا السبب ، أي بسبب الخلاف حول القصاص من قتلة عثمان ، فمعلوم كذلك قطعاً ، وأما الصواب فيه فمع عليّ ؛ لأن الطالب للدم لا يصح أن يحكم ، وتهمة الطالب للقاضي لا توجب عليه أن يخرج عليه ، بل يطلب الحق عنده ، فإن ظهر له قضاء وإلا سكت وصبر ، فكم من حق يحكم الله فيه ... وأي كلام كان يكون لعليّ- لما تمت له البيعة- لو حضر عنده وليّ عثمان وقال له : إن الخليفة قد تمالأ عليه ألف نسمة حتى قتلوه ، وهم معلومون . ماذا كان يقول إلّا : أثبت وخذ ، وفي يوم كان يثبت ، إلا أن يثبتوا هم- أي قتلته- أن عثمان كان مستحقاً للقتل . وبالله لتعلمن يا معشر المسلمين أنه ما كان يثبت على عثمان ظلم أبداً ، وكان يكون الوقت أمكن للطالب وأرفق في الحال ، وأيسر وصولاً إلى المطلوب . والذي يكشف الغطاء في ذلك أن معاوية لما صار إليه الأمر لم يمكنه أن يقتل من قتلة عثمان أحداً إلا بحكم ، إلا من قتل في حرب ، بتأويل أو دسّ عليه فيما يقال[1].

ويرى ابن العربي بالتالي أنه تقرر عند المسلمين ، وثبت بالأدلة الشرعية : « تقتل عمار الفئة الباغية » ، وقوله- عليه الصلاة والسلام- « يخرجون- أي الخوارج- على خير فرقة تقتلهم أولى الطائفتين بالحق » ، أن عليّاً- رضي الله عنه- كان إماماً ، وأن كل من خرج عليه باغٍ ، وأن قتاله واجب حتى ينقاد إلى الحق . ولا شك أن ردّه على أهل الشام بدخولهم في البيعة ثم يطلبون الحق- أي القصاص من قتلة عثمان- كان في ذلك أسدّ رأياً وأصوب قيلاً ؛ لأنه لو اقتص منه قتلة عثمان ، والأمر لم يستتب له بعد لتعصّب لهؤلاء قبائلهم ، فتصير حرباً ثالثةً ، فكان ينتظر أن يمسك بزمام الأمر ليقع الطلب من هؤلاء الجناة ، ويجري القضاء فيهم بالحق[2].

---

(١) ابن العربي : « الجامع لأحكام القرآن » ، ص١٦٣ - ١٦٨ .

(٢) ابن العربي : « أحكام القرآن » ، ج٢ ، ص١٧١٧ ، ١٧١٨ .

وذكر عبد القاهر البغدادي في كتاب « الإمامة » ما هذا نصه : « أجمع فقهاء الحجاز والعراق من فريقي الحديث والذين منهم : مالك والشافعي وأبو حنيفة والأوزاعي والجمهور الأعظم من المتكلّمين أنّ عليّاً مصيب في قتاله لأهل صفين ، كما قالوا بإصابته في قتل أهل الجمل (أي أنه أقرب إلى الحق منهم) . وقالوا أيضاً لأن الذين قاتلوه بغاة ظالمون له ، ولكن لا يجوز تكفيرهم ببغيهم »[١].

ويلخص ابن تيمية رأي عليّ- رضي الله عنه- في قوله : « فهو يرى أنه يجب على معاوية وأصحابه طاعته ومبايعته ... وأنهم خارجون عن طاعته يمتنعون عن هذا الواجب ، وهم أهل شوكة رأى أن يقاتلهم حتى يؤدوا هذا الواجب ، فتحصل الطاعة والجماعة »[٢].

ويقول الحافظ ابن حجر في « الإصابة » : وكان رأي عليّ أنهم يدخلون في الطاعة ثم يقوم وليّ دم عثمان فيدعي به عنه ، ثم يعمل ما يوجبه حكم الشرع[٣].

ويبرّر الهيتمي موقف عليّ- رضي الله عنه- بقوله : « فامتنع عليّ ظناً منه أن تسليمهم- قتلة عثمان- إليهم- معاوية ومن معه- على الفور مع كثرة عشائرهم واختلاطهم بعسكر عليّ يؤدي إلى اضطراب وتزلزل في أمر الخلافة التي بها انتظام كلمة أهل الإسلام ، سيما وهي في ابتدائها لم يستحكم الأمر فيها ، فرأى عليّ- رضي الله عنه- أن تأخير تسليمهم أصوب إلى أن يرسخ قدمه في الخلافة ، ويتحقق التمكن في الأمور فيها على وجهها ، ويتم له انتظام شملها ، واتفاق كلمة المسلمين ... »[٤].

---

(١) ابن دحية : « أعلام النصر المبين » ، لوحة١١ .

(٢) ابن تيمية : « مجموع الفتاوى » ، ج٣٥ ، ص٧٢ .

(٣) ابن حجر : « الإصابة » ، ج٢ ، ص٥٠٨ .

(٤) ابن حجر الهيتمي : « الصواعق المحرقة » ، ص٣٢٥ .

إنّ تأخير عليّ- رضي الله عنه- إقامة الحدّ الشرعي على قتلة عثمان كان عن ضرورة قائمة ومعلومة ، فلما انتقل- رضي الله عنه- من المدينة إلى العراق ليكون على مقربة من الشام انتقل معه قتلة عثمان المندسّين في جيشه وهم كثرة ، ولا سيما أهل الكوفة والبصرة منهم ، فصاروا في معقل قوتهم وعنجهية قبائلهم ، فكان عليّ يرى أن إقامة الحدّ عليهم سيفتح عليه باباً ربما لا يستطيع سدّه بعد ذلك . وقد انتبه لهذه الحقيقة الصحابي الجليل القعقاع ابن عمرو التميمي وتحدث بها مع أم المؤمنين وصاحبي رسول الله- ﷺ- ، فأذعنوا لها وعذروا عليّاً ، ووافقوا على موقفه ذاك ، ورأيه السديد المتمثل في دفع أدنى المفسدتين وارتكاب أخفّ الضررين .

إنّ السياسة الحكيمة تقتضي ما كان ينادي به أمير المؤمنين عليّ- رضي الله عنه- من التريّث والأناة وعدم الاستعجال ، إذ إنّ الأمر يحتاج إلى وحدة الصف والكلمة لإيجاد موقف موحد ، ومواجهة ذلك التحدي الذي يهدد مركز الخلافة ، بيد أن الخلاف في الرأي أضعف مركز الخليفة الجديد ، وقضى بالتالي على كل الآمال في نيل ثأر الخليفة المقتول .

ومن الأدلة الشرعية على أنّ عليّاً كان أقرب إلى الحق من طلحة والزبير ومعاوية- رضي الله عنهم- ما ساقه الحافظ ابن عساكر من طرق كثيرة أن رسول الله- ﷺ- قال للزبير : « يا زبير ، أما والله لتقاتلنّه وأنت ظالم له- يعني عليّاً- »[1].

وما رواه الإمام البخاري في « الصحيح » من طريق أبي سعيد الخُدري- رضي الله عنه- عن رسول الله- ﷺ- قال : « ويح عمار تقتله الفئة الباغية »[2].

---

(١) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » (المخطوط) ، ج٦ ، ص١٩٢ - ١٩٤ .
(٢) أخرجه البخاري في « جامعه الصحيح » ، كتاب الجهاد ، ج٣ ، ص٢٠٧ .

ويقول الشارح : « وفي هذا الحديث علم من أعلام النبوة وفضيلة ظاهرة لعليّ وعمار ، وردّ على النواصب الزاعمين أن عليّاً لم يكن مصيباً في حروبه »[1].

ويقول النووي بأنّ الروايات- أي عن النبي- ﷺ- صريحة في أنّ عليّاً- رضي الله عنه- كان هو المصيب المحق ، والطائفة الأخرى أصحاب معاوية كانوا بغاة متأولين ، وفيها التصريح بأن أصحاب الطائفتين مؤمنون لا يخرجون بالقتال عن الإيمان ولا يفسقون[2].

وجاء في الحديث الصحيح الذي رواه الإمام مسلم عن أبي سعيد الخدري- رضي الله عنه- قال : « ذكر النبي- ﷺ- قوماً يكونون في أمته يخرجون في فُرقة من الناس سيماهم التحالق- الخوارج- قال : « هم شر الخلق - يقتلهم أدنى الطائفتين إلى الحق »[3]. وفي رواية أخرى : « يخرجون على فُرقة مختلفة يقتلهم أقرب الطائفين من الحق »[4].

ففي الحديث دلالة واضحة على أن عليّاً- رضي الله عنه- كان أقرب إلى الصواب من مخالفيه في الجمل وصفّين ، لكن لم يصب الحق بتمامه وكماله ، حيث كانت السلامة في الإمساك عن القتال ، لأن العبرة بالنتائج والعاقبة ، ولا شك أن نتيجة الاقتتال كانت مؤلمة جدّاً . ولهذا أثنى النبي- ﷺ- على الحسن- رضي الله عنه- لأن الله أصلح به ما بين المسلمين وحقن دماءهم في قوله- ﷺ- : « إن ابني هذا سيد ، ولعل الله أن يصلح به بين فئتين من المسلمين »[5]. في حين أنه لم يثن على قتال أبيه لأهل الشام ، بل غاية

---

(١) ابن حجر : « الفتح » ، ج١ ، ص٥٤٢ .

(٢) النووي : « شرح صحيح مسلم » ، ج٧ ، ص١٦٨ .

(٣) أخرجه مسلم في « الجامع الصحيح » ، كتاب الزكاة ، ج٧ ، ص١٦٧ .

(٤) « صحيح مسلم » ، ج٧ ، ص١٦٧ .

(٥) أخرجه البخاري في « الجامع الصحيح » ، كتاب الفتن ، ج٨ ، ص٤٨ .

ما وصفه به أنه أقرب منهم إلى الحق ، بخلاف قتال الخوارج فقد أثنى عليه نصاً : « فأينما لقيتموهم فاقتلوهم ، فإن في قتلهم أجراً لمن قتلهم إلى يوم القيامة »[١]. كما أن علياً نفسه فرح واستبشر بقتال الخوارج[٢]، وتألم وتكدّر بقتال أهل الجمل ، وقال بعد صفين : « لو علمت أن الأمر يكون هكذا ما خرجت »[٣].

ولهذا ندم بعض من شارك في القتال كما في الصحيح عن شقيق بن سلمة[٤] حين سئل هل شهدت صفّين ؟ قال : نعم ، وبئست صفّون[٥]. بل نقل عن عليّ نفسه أن قال : « لله درّ مقام سعد بن مالك وعبد الله ابن عمر – أي في اعتزال الفتنة – إن كان بِرّاً إنّ أجره لعظيم ، وإن كان إثماً إنّ خطأه ليسير »[٦].

وهكذا إذا نظرنا نظرة مجملة إلى القضية برمّتها سوف نجد أن الموقف

---

(١) « صحيح البخاري » ، كتاب استتابة المرتدين والمعاندين ، ج٨ ، ص٥٢ .

(٢) رواه مسلم في « الجامع الصحيح » ، ج٧ ، ص١٧١ – ١٧٢ .

(٣) ابن أبي شيبة : « المصنف » ، ج١٥ ، ص٢٧٥ ، ٢٩٣ .

(٤) هو شقيق بن سلمة الأسدي أبو وائل الكوفي : تابعي مخضرم ، روى عن جماعة من الصحابة منهم أبو بكر وعمر وعثمان وعليّ ومعاذ وسعد ، قال إسحاق بن منصور عن ابن معين : ثقة ، وقال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث ، وقال العجلي : رجل صالح ، وقال ابن عبد البر : أجمعوا على أنه ثقة ، وقال الأعمش عن إبراهيم : عليك بشقيق فإني أدركت الناس وهم متوافرون وإنهم ليعدونه من خيارهم . توفي عام ٨٢هـ (٧٠١م) . ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، ج٦ ، ص٩٦ . وابن معين : « التاريخ » ، ج٢ ، ص٢٥٨ . والبخاري : « التاريخ الكبير » ، ٢/٢/٢٤٥ . والعجلي : « تاريخ الثقات » ، ص٢٢٢ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج٤ ، ص٣٦١ .

(٥) رواه البخاري في « الجامع الصحيح » ، كتاب الاعتصام ، ج٨ ، ص١٤٨ .

(٦) ابن تيمية : « مجموع الفتاوى » ، ج٤ ، ص٤٤٠ .

الأحوط والأمثل هو موقف الصحابة الذين اعتزلوا الفتنة وآثروا عدم قتال أهل القبلة ، وذلك أن الله تعالى إنما أمر بقتال الفئة الباغية وسمّاها باغيةً إذا رفضت الصلح ، ولم يأمر بقتالها ابتداءً : ﴿ وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما ، فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله ، فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا ، إن الله يحب المقسطين ﴾[1].

وقد كان في إمكان عليّ- رضي الله عنه- اتخاذ وسائل أخرى غير السيف لتهدئة الأحوال وجمع الكلمة ، وللصلح أبواب كثيرة ولو بالتنازل عن بعض الحق[*].

* * *

(١) الآية ٩ من سورة الحجرات .

(*) هذه العبارة توحي بالنقد للإمام عليّ- رضي الله عنه- والأولى الكف عن الصحابة وعدم التعرض لهم بمثل هذا النقد أو التصويب [الناشر] .

□ المبحـــث الثالـــث □

○ موقف معتزلي الفتنة وهم أغلب الصحابة ○

إن الصحابة الذين اعتزلوا الفتنة اعتمدوا- رضوان الله عليهم- على أصل شرعي ثابت بنصوص صريحة عن النبي- ﷺ-، وبعضها أوامر عينية في حق المخاطبين بها ، وهذا الأصل هو ترك القتال في الفتنة .

أخرج الإمام البخاري عن أبي هريرة- رضي الله عنه- قال : قال رسول الله- ﷺ- : « ستكون فتن القاعد فيها خير من القائم ، والقائم فيها خير من الماشي ، والماشي فيها خير من الساعي ، من تشرّف لها تستشرفه ، فمن وجد منها ملجأً أو معاذاً فليعذ به »[1].

قال الحافظ ابن حجر : « ففي الحديث تحذير من الفتنة والحث على اجتناب الدخول فيها ، وأن شرها يكون بحسب التعلق بها »[2].

وأخرج الإمام مسلم وأبو داود عن أبي بكرة- رضي الله عنه- قال : قال رسول الله- ﷺ- : « إنها ستكون فتنة يكون المضطجع فيها خيراً من الجالس ، والجالس فيها خيراً من القائم ، والقائم خيراً من الماشي ، والماشي خيراً من الساعي » ، قالوا : يا رسول الله ، ما تأمرنا ؟ قال : « من كانت له إبل فليلحق بإبله ، ومن كانت له غنم فليلحق بغنمه ، ومن كانت له

---

(١) أخرجه البخاري في « الجامع الصحيح » ، كتاب الفتن ، باب تكون فتنة القاعد فيها خير من القائم ج٨ ، ص٩٢ .

(٢) . ابن حجر : « الفتح » ، ج١٣ ، ص٣١ .

أرض فليلحق بأرضه » ، قالوا : فمن لم يكن له شيء من ذلك ؟ قال : « يعمد إلى سيفه فيضرب بحدّه على حرّة ، ثم لينج ما استطاع النجاء »[1].

وأخرج الترمذي عن أم مالك البهزية- رضي الله عنها- قالت : ذكر رسول الله- ﷺ- فتنة فقرّبها ، قالت : قلت : يا رسول الله ! من خير الناس فيها ؟ قال : « رجل في ماشية يؤدي حقها ويعبد ربه ، ورجل آخذ برأس فرسه يخيف العدو- الكفار- ويخوّفونه »[2].

وأخرج الإمام البخاري والإمام مالك والنسائي عن أبي سعيد الخدري- رضي الله عنه- قال : قال رسول الله- ﷺ- : « يوشك أن يكون خير مال المسلم غنم يتبع بها شعف الجبال ومواقع القطر يفر بدينه من الفتن »[3].

وأخرج الترمذي وأبو داود عن أبي موسى الأشعري- رضي الله عنه- أن رسول الله- ﷺ- قال في الفتنة : « كسّروا فيها قسيّكم ، وقطّعوا فيها أوتاركم ، والزموا فيها أجواف بيوتكم ، وكونوا كابن آدم- هابيل- »[4].

---

(١) أخرجه مسلم في « الجامع الصحيح » ، كتاب الفتن وأشراط الساعة ، باب نزول الفتن كمواقع القطر ، ج١٨ ، ص٩ . وأبو داود في « سننه » ، كتاب الفتن ، باب النهي عن السعي في الفتنة ، ج٤ ، ص٩٩ .

(٢) أخرجه الترمذي في « سننه » ، كتاب الفتن ، باب ما جاء كيف يكون الرجل في الفتنة ، ج٣ ، ص٣٢٠ . قال عبد القادر الأرناؤوط في حاشية «جامع الأصول» : حديث حسن ، ج١٠ ، ص١٦ . وصححه الألباني (« صحيح سنن الترمذي » ٢٣٤/ط رقم ١٧٦٩) .

(٣) أخرجه البخاري في « الجامع الصحيح » ، كتاب الفتن ، باب التعرُّب في الفتنة ، ج٨ ، ص٩٤ . والنسائي في « سننه » ، كتاب الإيمان ، باب الفرار بالدين من الفتن ، ج٨ ، ص١٢٣ . ومالك في « الموطأ » ، كتاب الاستئذان ، ص٨٢٩ .

(٤) أخرجه الترمذي في « السنن » ، كتاب الفتن ، ج٣ ، ص٣٣٣ . وأبو داود في « السنن » ، كتاب الفتن ، باب في النهي عن السعي في الفتنة ، ج٤ ، ص١٠٠ . وقال الأرناؤوط في « جامع الأصول »: حديث صحيح ، ج١٠ ، ص٩ . وصححه الألباني (« صحيح سنن الترمذي » ٢٤١/٢ رقم ١٧٩٥) .

وروى عبد الله بن الصامت عن أبي ذرّ قال : كنت خلف رسول الله- ﷺ- حين خرج من حاشي[1] المدينة ، فقال : « يا أبا ذر أرأيت أن الناس قتلوا حين تغرق حجارة الزيت من الدماء ، كيف تصنع ؟ قال : قلت : الله ورسوله أعلم ، قال : « تدخل بيتك » قال ، قلت : يا رسول الله فإن أتى عليَّ قال : « تأتي من أنت منه » ، قال : فَأَحمل السلاح ؟ قال : « إذاً شاركت القوم » . قلت : فكيف أصنع يا رسول الله ؟ قال : « إن خفت أن يبهرك شعاع السيف فألق طائفة من ثوبك على وجهك يبوء بإثمك وإثمه »[2].

وأخرج الإمام البخاري عن أبي بكرة- رضي الله عنه- قال: بينما النبي- ﷺ- يخطب جاء الحسن ، فقال النبي - ﷺ -: « ابني هذا سيّد ، ولعل الله أن يصلح به بين فئتين من المسلمين »[3].

يقول الحافظ ابن حجر : « واستدلّ به على تصويب رأي من قعد عن القتال مع معاوية وعليّ ، وإن كان عليّ أحق بالخلافة وأقرب إلى الحق ، وهو قول سعد بن أبي وقاص وابن عمر ومحمد بن مسلمة وسائر من اعتزل تلك الحروب »[4].

ويروى الإمام البخاري في باب التّعرّب في الفتنة - أي السكنى مع الأعراب في البادية عند حلول الفتن - عن يزيد بن أبي عبيد[5] قال: لما قتل عثمان بن عفان خرج سلمة بن الأكوع من - البدريين - إلى الرّبذة وتزوج

---

(١) الحش : البستان أو مجمع النخل . راجع ابن منظور : « لسان العرب » .

(٢) الخلّال : « كتاب الإيمان » للإمام أحمد ، لوحة ١٢ .

(٣) أخرجه البخاري في « جامعه الصحيح » كتاب الفتن ، ج ٨ ، ص ٩٨ .

(٤) ابن حجر : « الفتح » ، ج ١٣ ، ص ٦ .

(٥) هو يزيد بن أبي عبيد أبو خالد الأسلمي ، مولى سلمة بن الأكوع ، قال ابن سعد كان ثقة كثير الحديث ، وقال الآجرّي عن أبي داود ثقة ، ووثقه ابن معين وقال =

هناك امرأة وولدت له أولاداً ، فلم يزل بها حتى قبل أن يموت بليال نزل المدينة »[1] .

ثم مات في دار الهجرة كرامة من الله له ، فقد تعرّب – رضي الله عنه – حوالي أربعين سنة ، منذ مقتل عثمان سنة ٣٥ هـ (٦٥٥ م) إلى وفاته سنة ٧٤ هـ (٦٩٣ م)[2] .

وقد كان من كمال فقه الصحابة – رضي الله عنهم – التفريق بين صحة إمامة عليّ – رضي الله عنه – ووجوب القتال معه ، بل صحة قتال أهل القبلة إذ لا يلزم من كونه إماماً شرعيّاً أن يكون قتاله لأهل الجمل وصفّين صواباً وحقّاً بإطلاق .

وجدير بالإشارة أن أكثر الصحابة – رضي الله عنهم – اعتزلوا الفتنة ، وعلى رأسهم سعد بن أبي وقاص – رضي الله عنه – فإنه لم يكن على ظهر الأرض يوم صفين أفضل منه سوى عليّ – رضي الله عنه – واعتزل سعيد بن زيد – أحد العشرة المبشرين بالجنة – وزيد بن ثابت وعبد الله بن مغفل ومحمد بن مسلمة وأبو برزة الأسلمي وأبو بكرة ، وأبو موسى الأشعري ، وأسامة بن زيد ، وعبد الله بن عمر ، وغيرهم ... .

فقد روى الإمام الطبري عن الشعبي قال: « بالله الذي لا إله إلا هو ما نهض في تلك الفتنة إلا ستة بدريين ما لهم سابع أو سبعة ما لهم ثامن »[3] .

= العجلي : حجازي تابعي ثقة توفي عام ١٤٧هـ (٧٦٤ م) ترجم له ابن سعد « الطبقات » ص ٣٥٩، والعجلي « تاريخ الثقات » ص ٤٧٩، وابن معين «التاريخ» ، ج ٢ ، ص ٧٦٥ ، وابن حجر « التهذيب » ، ج ١١ ، ص ٣٤٩ .

(١) رواه البخاري في « الجامع الصحيح » كتاب الفتن ، ج ٨ ، ص ٩٤ .

(٢) ابن سعد : « الطبقات » ، ج ٤ ، ص ٣٠٨ .

(٣) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٤٤٧ .

وروى عبد الرزاق والإمام أحمد بسند صحيح[1] عن محمد بن سيرين قال : « هاجت الفتنة وأصحاب رسول الله - ﷺ - عشرات الألوف فلم يحضرها منهم مائة بل لم يبلغوا ثلاثين »[2].

وروى ابن بطة بإسناده عن بكير بن الأشج أنه قال : « أما إنّ رجالاً من أهل بدر لزموا بيوتهم بعد قتل عثمان فلم يخرجوا إلا في قبورهم »[3].

وحدّث شعبة قال : « سألت الحكم[4] هل شهد أبو أيوب صفين قال : لا ولكن شهد يوم النهر موقعة النهروان .!.. »[5].

---

(١) رواه أحمد : ثقة حافظ (التقريب ، ج ١ ، ص ٢٤) عن ابن علية : إمام حجة (الكاشف ، ج ١ ، ص ٦٩) عن أيوب السختياني ثقة ثبت حجة (التقريب ، ج ١ ، ص ٨٩) عن ابن سيرين : تابعي ثقة (الثقات للعجلي ص ٤٠٥) .

(٢) رواه عبد الرزاق في « المصنف » ، ج ١١ ، ص ٣٥٧ . وابن كثير عن أحمد في « البداية » ، ج ٧ ، ص ٢٥٣ .

(٣) ابن شبة : « تاريخ المدينة المنورة » ، ج ٤ ، ص ١٢٤٢ ، وابن كثير البداية ، ج ٧ ، ص ٢٥٣ .

(٤) هو الحكم بن عتيبة الكندي الكوفي أبو محمد : قال مجاهد بن رومي : رأيت الحكم في مسجد الخيف وعلماء الناس عيال عليه ، وقال جرير بن مغيرة : كان الحكم إذا قدم المدينة أخلوا له سارية النبي - ﷺ - يصلي إليها ، وقال عباس الدوري : كان صاحب عبادة وفضل ، وقال ابن مهدي : الحكم بن عتيبة ثقة ثبت ، وقال العجلي : ثقة ثبت في الحديث ، وكان صاحب سنّة واتباع ، ووثقه ابن معين ، وأبو حاتم والنسائي ، وقال ابن سعد : كان ثقة فقيهاً عالماً رفيعاً كثير الحديث ، وقال الفسوي : كان ثقةً فقيهاً ، توفي عام ١١٣ هـ (٧٣١ م) ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ج ٦ ، ص ٣٣١ ، والبخاري : « التاريخ الكبير » ٣٣٢/٢/١ ، والفسوي « المعرفة والتاريخ » ج ٢ ، ص ١٦ - ٢١ والعجلي « تاريخ الثقات » ص ١٢٦ . وابن معين « التاريخ » ج ٢، ص ١٢٥، وابن حجر: « التهذيب »، ج ٢، ص ٤٣٢.

(٥) رواه ابن أبي شيبة في « المصنف » ج ١٥ ، ص ٣٠٣ ، وخليفة في « التاريخ »، ص ١٩٦ .

وقيل للحكم : « أشهد خزيمة بن ثابت ذو الشهادتين الجمل فقال : ليس به ولكنه غيره من الأنصار ، مات ذو الشهادتين في زمن عثمان بن عفان – رضي الله عنه – »[1].

وفي رواية سيف عن شيوخه : « لما خطب عليّ في أهل المدينة يدعوهم إلى الخروج معه إلى الشام ، تثاقل الناس خشية قتال المسلمين ، وأجابه فقط رجلان من أعلام الأنصار أبو الهيثم بن التيهان – وهو بدري – وخزيمة بن ثابت وليس ذو الشهادتين إذ مات ذو الشهادتين في زمن عثمان – رضي الله عنه – »[2].

وروى الحافظ ابن عساكر في تاريخه بسند إلى الحسن البصري قال : « لما كانت تلك الفتن جعل رجل يسأل عن أفضل أصحاب رسول الله – ﷺ – في أنفسهم لا يسأل أحداً إلا قالوا له : سعد بن مالك ، قال : وقد قيل له : إنّ سعداً رجل إن أنت رفقت به كنت قمناً أن تصيب منه حاجتك ، وإن أنت خرقت[3] به كنت قمناً ألا تصيب منه شيئاً ، قال فجلس إليه أياماً لا يسأله عن شيء حتى عرف مجلسه واستأنس إليه ، ثم قال : أعوذ بالسميع العليم من الشيطان الرجيم ﴿ إن الذين يكتمون ما أنزلنا من البيّنات والهدى من بعد ما بيّناه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون ﴾[4] قال : قال سعد : مه لئن قلت : لا جرم لا تسألني عن سيء أعلمه إلا أخبرتك به، قال: فقال له: ما تقول في عثمان ؟ قال: كان إذا

---

(١) الطبري « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٤٤٧ .

(٢) « تاريخ الرسل » ج ٤ ، ص ٤٤٧ .

(٣) من الخرق وهو نقيض الرفق ، راجع ابن منظور « لسان العرب » .

(٤) الآية ١٥٩ من سورة البقرة .

كنا مع رسول الله - ﷺ - من أحسننا وضوءاً وأطولنا صلاةً وأعظمنا نفقةً في سبيل الله عز وجل ثم ولي المسلمين زماناً لا ينكرون منه شيئاً ثم أنكروا منه أشياء ، فما أتو إليه أعظم مما أتى إليهم ، فقلت له : هذا عليّ يدعو الناس ، وهذا معاوية يدعو الناس وقد جلس عنهما عامة أصحاب رسول الله - ﷺ - فقال سعد : أما وإني لا أحدثك ما سمعت من وراء وراء ما أحدثك إلا ما سمعته أذناي ووعاه قلبي سمعت رسول الله - ﷺ - يقول : « إن استطعت أن تكون عبد الله المقتول ، ولا تقتل أحداً من أهل القبلة فافعل »[1].

وعن حسين بن خارجة[2] قال : « لما قُتل عثمان - رضي الله عنه - أشكلت عليَّ الفتنة فقلت : اللهم أرني الحق أتمسك به فرأيت فيما يرى النائم محمداً وإبراهيم - صلى الله عليهما وسلم - عنده شيخ وإذا محمد يقول : استغفر لأمتي قال : إنك لا تدري ما أحدثوه بعدك إنهم هرقوا دماءهم وقتلوا إمامهم ألا فعلوا كما فعل خليلي سعد ؟ فقلت : قد أراني الله رؤيا لعلّ الله ينفعني بها أذهب فأنظر من كان سعد معه فأكون معه ، فأتيت سعداً فقصصتها عليه ، فما أكثر بها فرحاً وقال : قد خاب من لم يكن له إبراهيم خليلاً فقلت : مع أي الطائفتين أنت ؟ قال ما أنا مع واحدة ، فقلت : فما تأمرني ؟ قال : هل لك غنم ؟ قلت : لا ، قال : فاشترها فكن فيها »[3].

---

(١) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، ص ٤٨٤ - ٤٨٥ .

(٢) هو حسين بن خارجة : تابعي روى عن سعد بن أبي وقاص وروى عنه نعيم بن أبي هند ، انظر : البخاري : « التاريخ الكبير » ٣٨٢/٢/١ . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، ج ٣ ، ص ٥١ .

(٣) رواه ابن شبة في « تاريخ المدينة » ، ج ٤ ، ص ١٢٥١ - ١٢٥٢ . والحاكم في « المستدرك » ، ج ٤ ، ص ٤٥٢ . وقال : صحيح الإسناد ، ووافقه الذهبي .

وروى ابن سعد وأبو نعيم والطبراني عن ابن سيرين قال : « لما قيل لسعد بن أبي وقاص – رضي الله عنه – : ألا تقاتل ؟ إنك مز أهل الشورى ، وأنت أحق بهذا الأمر من غيرك ؟ قال : لا أقاتل حتى ياتوني بسيف له عينان ولسان وشفتان يعرف المؤمن من الكافر ، فقد جاهدت وأنا أعرف الجهاد »[1].

وروى الحافظ ابن عساكر عن زيد بن وهب قال : « ...جاءنا قتل عثمان ، فجزع الناس من ذلك ، فخرجت ، إلى صاحب لي كنت أستريح إليه ، فقلت : قد صنع الناس ما ترى ، وفينا رهط من أصحاب محمد – ﷺ – فاذهب بنا إليهم ، فدخلنا على أبي موسى ، وهو أمير الكوفة فكان قوله نهياً عن الفتنة والأمر بالجلوس في البيوت »[2].

ولما أرسل عليّ من ذي قار ابن عباس والأشتر إلى الكوفة ليستنفرا الناس ، قام أبو موسى في الناس خطيباً وقال : « أيها الناس إن أصحاب النبي – ﷺ – الذين صحبوه في المواطن أعلم بالله عز وجل وبرسوله – ﷺ – ممن لم يصحبه وإنّ لكم علينا حقّاً ، فأنا مؤديه إليكم ، كان الرأي ألّا تستخفوا بسلطان الله عز وجل ، ولا تجترئوا على الله عز وجل ، وكان الرأي الثاني أن تأخذوا من قدم عليكم من المدينة فتردوهم إليها حتى يجتمعوا ...فأما إذا كان ما كان ، فإنها فتنة صماء النائم فيها خير من اليقظان ، واليقظان فيها خير من القاعد ، والقاعد فيها خير من القائم ، والقائم خير من الماشي ، فكونوا جرثومة من جراثيم العرب ، فاغمدوا السيوف وانصلوا الأسنة واقطعوا الأوتار وأووا المظلوم والمضطهد ، حتى يلتئم الأمر وتنجلي

---

(١) رواه ابن سعد في « الطبقات » ، ج ٣ ، ص ١٠١ . وأبو نعيم في « الحلية ، ج ١ ، ص ٩٤ . وقال الهيثمي في « مجمع الزوائد » رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح ، ج ٧ ، ص ٢٩٩ .

(٢) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، ص ٤٨٧ –٤٨٨ .

هذه الفتنة »[1].

ومما قاله أيضاً : « إنّا أصحاب محمد - ﷺ - أعلم بما سمعنا ، إن الفتنة إذا أقبلت شبَّهت ، وإذا أدبرت تبيَّنت ، وإنَّ هذه الفتنة باقرة كداء البطن تجري بها الشمال والجنوب والصبا والدّبور فتسكن أحياناً فلا يُدرى مِنْ أين يؤتى تذر الحليم كابن أمس ، شيموا سيوفكم ، وقصّدوا رماحكم ، وأرسلوا سهامكم ، واقطعوا أوتاركم ، والزموا بيوتكم »[2].

وحين قام رجل من التابعين في المسجد - عبد خير الخيواني - فقال : الناس أربع فرق : عليّ بمن معه في ظاهر الكوفة ، وطلحة والزبير بالبصرة ، ومعاوية بالشام ، وفرقة بالحجاز لا تقاتل ولا عناء بها ، فقال أبو موسى : « أولئك خير الفرق ، وهذه فتنة »[3].

وروى الإمام البخاري في « تاريخه » أن عامر بن ربيعة - رضي الله عنه - وكان ممن شهد بدراً - قام يصّلي من الليل ، وذلك حين بدأ الناس في الطعن على عثمان ، فأُتي - أي في المنام - [4] فقيل له : قم فاسئل الله أن يعيذك من الفتنة التي أعاذ منها صالحي عباده ، فقام فصلى ثم اشتكى فما خرج قط إلا بجنازته[5].

وروي كذلك عن سليمان بن يسار[6] أن أبا أُسيد الساعدي - كانت له صحبة - فذهب بصره قبل قتل عثمان فقال : « الحمد لله الذي منّ عليَّ ببصري في حياة رسول الله - ﷺ - فلما قبض الله نبيه ، أراد الفتنة في

---

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٤٨٢ .

(٢) « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٤٨٣ - ٤٨٤ .

(٣) ابن كثير: « البداية » ، ج ٧ ، ص ٢٣٧ .

(٤) ابن الأثير : « أسد الغابة » ، ج ٣ ، ص ١٢٢ .

(٥) البخاري : « التاريخ الصغير » ، ج ١ ، ص ٦٤ .

(٦) هو سليمان بن يسار الهلالي أبو أيوب المدني مولى ميمونة - رضي الله عنها - روى=

عباده كفّ بصري »[1].

وروى عبد الرزاق عن أبي هريرة – رضي الله عنه – قال : « يا أيها الناس ! أظلتكم فتنة كقطع الليل المظلم أنجى الناس فيها – أو قال منها – صاحب شاء يأكل من رسل غنمه ، أو رجل جاء وراء الدّرب آخذ بعنان فرسه يأكل من سيفه »[2].

وروى أيضاً بسنده إلى عمارة بن عبد[3] عن حذيفة – رضي الله عنه – قال : « إياكم والفتن ألا يشخص لها أحد ، والله ما شخص فيها أحد إلا نسفته كما ينسف السيل الدمن، إنها مشبهة مقبلة حتى يقول الجاهل: هذه سنة وتبين مدبرة، فإذا رأيتموها فاجثموا في بيوتكم، وكسّروا سيوفكم، واقطعوا أوتاركم»[4].

وروى ابن أبي شيبة عن عبد العزيز بن رُفَيع[5] قال: « لما سار عليّ إلى صفّين استخلف أبا مسعود– رضي الله عنه– على الناس، فخطبهم يوم الجمعة، فرأى فيهم قلة فقال: أيها الناس! اخرجوا، فمن خرج فهو آمن، إنا نعلم والله أنّ منكم الكاره لهذا الوجه– الشام– والمتثاقل عنه، اخرجوا، فمن خرج فهو آمن، والله ما

---

(١) البخاري : « التاريخ الصغير » ، ج ١ ، ص ٨٢ .

(٢) رواه عبد الرزاق في « المصنَّف » ، ج ١١ ، ص ٣٦٨ .

(٣) هو عمارة بن عبد الكوفي: قال العجلي فيه: كوفي تابعي ثقة، وقال الجوزجاني عن أحمد: مستقيم الحديث، وذكره ابن حبان في «الثقات» انظر العجلي: «تاريخ الثقات»، ص ٣٥٤، وابن حبان: «الثقات»، ج ٥، ص ٢٤٤، وابن حجر: «التهذيب»، ج ٧، ص ٤٢٠.

(٤) رواه عبد الرزّاق في « المصنّف » ، باب الفتن ، ج ١١ ، ص ٣٥٩ .

(٥) هو عبد العزيز بن رفيع الأسدي ، المكي الطائفي أبو عبد الله : من التابعين ، وثّقه أحمد وابن معين وأبو حاتم والنسائي ، وقال العجلي: تابعي ثقة ، وقال يعقوب بن شيبة: يقوم حديثه مقام الحجة، وذكره ابن حبان في «الثقات»، توفي عام ١٠٣ هـ (٧٢١ م) . ترجم له البخاري : « التاريخ الكبير » ، ١١/٢/٣ . وابن معين : « التاريخ » ، ج ٢ ، ص ٣٦٥ . والعجلي : « تاريخ الثقات » ، ص ٣٠٤ . وابن حبان « الثقات »، ج ٥ ، ص ١٢٣. وابن حجر: « التهذيب » ، ج ٦، ص ٣٧٣.

نعدّها عاقبة أن يلتقي هذان العراءان يتقي أحدهما الآخر ، ولكن نعدها عافية أن يصلح الله أمة محمد ويجمع ألفتها ... وقام إليه ناس من الناس فقالوا : لو عهدت إلينا يا أبا مسعود فقال : عليكم بتقوى الله والجماعة ، فإن الله لا يجمع أمة محمد على ضلالة »[١].

وروى أحمد والترمذي عن عُدَيسة بنت أُهبان بن صيفي[٢] عن أبيها - رضي الله عنه - أن علياً لما قدم البصرة بعث إليه فقال : « ما يمنعك أن تتبعني ؟ فقال : أوصاني خليلي وابن عمك فقال : إنه ستكون فرقة واختلاف ، فاكسر سيفك واتخذ سيفاً من خشب ، واقعد في بيتك حتى تأتيك يد خاطئة أو منية قاضية ، ففعلت ما أمرني رسول الله - ﷺ - »[٣].

وروى الإمام أحمد في مسنده عن سهل بن أبي الصلت[٤] قال : « سمعت الحسن يقول : إن علياً بعث إلى محمد بن مسلمة فجيء به فقال :

---

(١) رواه ابن أبي شيبة في « المصنف » ، ج ١٥ ، ص ٣٠١ - ٣٠٢ .

(٢) هي عديسة بنت أُهبان بن صيفي الغفارية ، روت عن أبيها وعلي بن أبي طالب ، وروى عنها عبيد الله المؤذن وأبو عمرو القسملي ، قال الحافظ ابن حجر : مقبولة من الطبقة الثالثة . انظر الذهبي : « الكاشف » ، ج ٣ ، ص ٤٣١ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج ١٢ ، ص ٤٣٨ . و « التقريب » ، ج ٢ ، ص ٦٠٦ .

(٣) رواه أحمد في « المسند » بترتيب الساعاتي ، ج ٢٣ ، ص ١٣٨ . والترمذي في « السنن » ، كتاب الفتنة ، باب ما جاء في اتخاذ السيف من خشب ، ج ٣ ، ٣٣٢ ، وقال : هذا حديث حسن .

(٤) هو سهل بن أبي الصلت العيشي البصري السراج : قال البخاري ومسلم : كان ثقة وكذا قال الآجري عن أبي داود ، وقال أبو حاتم : صالح الحديث لا بأس به ، وقال الدوري عن ابن معين : ثقة ، وقال الساجي : صدوق ، وقال أحمد : لم يكن به بأس ترجم له البخاري: «التاريخ الكبير»، ٢/٢/١٠١، وابن معين: «التاريخ» ج٢، ص٢٤١، وابن حجر «التهذيب» ج ٤، ص ٢٥٤، والذهبي: «الميزان»، ج٢، ص٢٣٩.

ما خلفك عن هذا الأمر ؟ قال : دفع إليَّ ابن عمك - يعني النبي - ﷺ - سيفاً فقال : « قاتل به ما قوتل العدو ، فإذا رأيت الناس - المسلمين - يقتل بعضهم بعضاً فاعمد به إلى صخرة فاضربه بها ، ثم الزم بيتك حتى تأتيك منية قاضية أو يد خاطئة » -قال أي عليّ- : خلّوا عنه[1].

وروى الإمام البخاري في « تاريخه » عن أبي بُردة[2] قال : مررنا بالربذة - زمن الفتنة - فإذا فسطاط محمد بن مسلمة ، قلنا : لو خرجت إلى الناس فأمرت ونهيت فقال قال - ﷺ - : « اجلس في بيتك »[3].

وهذا أسامة بن زيد - رضي الله عنه - على عظيم صلته بعليّ - رضي الله عنه - يقول عنه مولاه حرملة : أرسلني أسامة إلى عليّ وقال : إنه سيسألك الآن فيقول : ما خلف صاحبك ؟ فقل له : يقول لك لو كنت في شدق الأسد لأحببت أن أكون معك فيه ، لكن هذا أمر لم أره - أي قتال

---

(١) أحمد : « المسند » ٢٢٥/٤ ، وإسناده منقطع بين الحسن البصري وعليّ ولكن يشهد له الحديث السابق ، وكذا له شاهد من حديث أبي بردة عن محمد بن مسلمة بنحوه ؛ أخرجه أحمد في « المسند » : ٤٩٣/٣ ، وابن ماجة في « سننه » كتاب الفتن باب التثبت في الفتنة ١٣١/٢ رقم ٣٩٦٢ . فالحديث صحيح بمجموع طرقه ؛ كذا قال الألباني (« السلسلة الصحيحة » ٣٦٨/٣ ، ٣٦٩ رقم ١٣٨٠) .

(٢) هو أبو بردة بن أبي موسى الأشعري الفقيه ، روى عن أبيه وعليّ وحذيفة وعبد الله بن سلام وعائشة وابن عمر وغيرهم ... قال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث ، وقال العجلي : كوفي تابعي ثقة ، وقال ابن خراش : صدوق . وقد كان على قضاء الكوفة بعد شريح القاضي في عهد بني أمية . توفي عام١٠٤ هـ (٧٢٢ م) .
ترجم له : ابن سعد « الطبقات » ، ج ٦ ، ص ٢٦٨ . والعجلي : « تاريخ الثقات » ، ص ٤٩١ . والذهبي : « الكاشف » ، ج ٣ ، ص ٢٧٣ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج ١٢ ، ص ١٨ .

(٣) البخاري : « التاريخ الصغير » ، ج ١ ، ص ٨٠ .

أهل القبلة –[1].

وينقل الحافظ ابن حجر عن ابن بطال أن أصل موقف أسامة هو ما نذره على نفسه – يوم أن قتل الرجل الذي قال : « لا إله إلا الله » – أنه لا يقاتل مسلماً أبداً[2].

ويتخذ عبد الله بن عمر – رضي الله عنه – أيضاً موقف الحياد والعزلة ، فلم يشترك في أي قتال بين المسلمين قط ؛ روى الإمام البخاري عن سعيد بن جبير[3] قال : « خرج علينا عبد الله بن عمر فرجونا أن يحدثنا حديثاً حسناً ، قال : فبادرنا إليه رجل فقال : يا أبا عبد الرحمن ! حدِّثنا عن القتال في الفتنة والله يقول : ﴿ وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ﴾ فقال : هل تدري ما الفتنة ثكلتك أمّك ؟ وإنما كان محمد – ﷺ – يقاتل المشركين ، وكان الدخول في دينهم فتنة وليس كقتالكم »[4].

وأما أبو بكرة – رضي الله عنه – فإنه لم يقتصر على كف اليد بل نهى غيره وأنكر عليه المشاركة في القتال ؛ فقد روى الشيخان عن الحسن البصري

---

(١) رواه البخاري في « الجامع الصحيح » ، كتاب الفتن ، ج ٨ ، ص ٩٩ . والفسوي : « المعرفة والتاريخ » ، ج ١ ، ص ٢٢١ .

(٢) ابن حجر : « الفتح » ، ج ١٣ ، ص ٦٨ .

(٣) هو سعيد بن جبير بن هشام الأسدي الوالبي أبو محمد الكوفي : المقرىء الفقيه أحد الأعلام ، كان من جلّة التابعين ، تتلمذ على ابن عباس وابن عمر ، وهو من أوائل مفسري القرآن ، كان يختم في كل ليلتين ، قال عمرو بن ميمون : لقد مات سعيد بن جبير وما على ظهر الأرض أحد إلا وهو محتاج إلى علمه ، وقال أبو القاسم الطبري : هو ثقة إمام حجة . توفي عام ٩٥ هـ (٧١٣ م) . ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، ج ٦ ،، ص ٢٥٦ . والبخاري : « التاريخ الصغير » ، ج ١ ، ص ٢١٠ . والعجلي : « تاريخ الثقات » ، ص ١٨١ .
وابن حجر : « التهذيب » ، ج ٤ ، ص ١١ .

(٤) رواه البخاري في « الجامع الصحيح » ، كتاب الفتن ، ج ٨ ، ص ٩٥ .

أن الأحنف بن قيس أخبره أنه خرج بسلاحه يريد القتال في الفتنة ، وكان قصده القتال مع عليّ في الجمل فلقيه أبو بكرة فصده عن ذلك[1] .

تلك نماذج من مواقف الصحابة الذين اعتزلوا الفتنة وكفّوا عن القتال تمسكاً بالأحاديث الصريحة الواردة في هذا الأمر ، والتي تنهى عن القتال بين المسلمين علماً بأن الكفّ أحوط والصلح أمثل ، وبالجملة هذا مذهب أهل الحديث عامة ومن تأمله ظهر له قوة دلائله النصيّة وصدق نتائجه الواقعية.

روى الحافظ ابن عساكر في « تاريخه » أن جعفر بن برقان[2] سئل عما اختلف الناس فيه من أمر عثمان وعليّ وطلحة والزبير ومعاوية ، وعن قول العامة في ذلك ، فقال : قال ميمون بن مهران : « إن الناس افترقوا عن قتله – أي عثمان – على أربع فرق ، ثم فصل منهم صنف أخر فصاروا خمسة أصناف ، شيعة عثمان ، وشيعة عليّ والمرجئة ، ومن لزم الجماعة ، ثم خرجت الخوارج بعد حيث حكّم عليّ الحكمين ، فصاروا خمسة أصناف. فأما شيعة عثمان فأهل الشام وأهل البصرة ، قال أهل البصرة : ليس أحد أولى بطلب دم عثمان من طلحة والزبير لأنهما من أهل الشورى ، وقال أهل الشام : ليس أحد أولى بطلب دم عثمان من أسرة عثمان وقرابته – يعنون معاوية – إنهم جميعاً برئوا من عليّ وشيعته » .

وأما شيعة عليّ فهم أهل الكوفة ، وأما المرجئة فهم الشكاك الذين شكوا

---

(١) البخاري : « الجامع الصحيح » ، ٨ ، ص ٩٢ ، ومسلم : « الجامع الصحيح » كتاب الفتن ، ج ١٨ ، ص ١٠ .

(٢) هو جعفر بن برقان الكلابي الجزري الرقي أبو عبد الله قال يعقوب بن شيبة عن ابن معين : كان ثبتاً ثقة ، صدوقاً ، وما أصح روايته عن ميمون بن مهران وأصحابه ! وقال عثمان الدارمي عن ابن معين : ثقة ، وقال ابن سعد : كان ثقة صدوقاً له رواية وفقه وفتوى . ووثقه ابن نمير والفسوي والعجلي وابن حبان ، وقال الدارقطني : وأما حديثه عن ميمون بن مهران ويزيد بن الأصم فثابت صحيح ، وكان مروان بن محمد يقول : حدثنا جعفر بن برقان الثقة العدل . توفي عام ١٥٤ هـ (٧٧٠ م) =

...وقالوا : نحن لا نتبرأ منهما - من عثمان وعليّ - ولا نلعنهما ولا نشهد عليهما ، ونرجىء أمرهما إلى الله ،حتى يكون الله هو الذي يحكم بينهما ، وأما من لزم الجماعة فمنهم سعد بن أبي وقاص وأبو أيوب الأنصاري وعبد الله بن عمر وأسامة بن زيد وحبيب بن مسلمة الفهري وصهيب بن سنان ومحمد بن مسلمة في أكثر من عشرة آلاف من أصحاب رسول الله - ﷺ - والتابعين لهم بإحسان ، قالوا جميعاً : نتولّى عثمان وعليّاً ولا نتبرأ منهما ، ونشهد عليهما وعلى شيعتهما بالإيمان ، ونرجو لهم ، ونخاف عليم .

وأما الصنف الخامس فهم الحرورية - الخوارج - قالوا : نشهد على المرجئة بالصواب ، ومن قولهم حيث قالوا لا نتولى عليّاً ولا عثمان ، ثم كفروا بعد ، حيث لم يتبرؤوا ونشهد على أهل الجماعة بالكفر .

قال ميمون بن مهران: وكان هذا أول ما وقع الاختلاف، وقد بلغوا أكثر من سبعين صنفاً، فنسأل الله العصمة من كل هلكة ومزلّة، وقد كان بعض من خرج من هذه الأصناف دعوا سعد بن أبي وقاص إلى الخروج معهم، فأبى عليهم سعد قال: لا، إلا أن تعطوني سيفاً له عينان بصيرتان ولسان ينطق بالكافر فأقتله، وبالمؤمن فأكف عنه. وضرب لهم سعد مثلاً فقال: مثلنا ومثلكم كمثل قوم كانوا على محجة، والمحجة: البيضاء الواضحة، فبينا هم كذلك يسيرون هاجت ريح عجاجة فضلوا الطريق، والتبس عليهم، فقال بعضهم: الطريق ذات اليمين فأخذوا فيه فتاهوا وضلّوا، وقال الآخرون : كنّا على الطريق حيث هاجت الريح ، فننيخ[1] ، فأناخوا، وأصبحوا ، وذهبت

= ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ج ٧ ، ص ٤٨٢ ، والبخاري : « التاريخ الكبير » ، ١/١/١٨٦ . والعجلي : « تاريخ الثقات » ، ص٩٦، والفسوي « المعرفة والتاريخ » ج ٢ ، ص٤٥٥، والدارمي : « التاريخ » ، ص ٨٥ . وابن حبان : « الثقات » ، ج ٦ ، ص ١٣٦ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج ٢ ، ص ٨٤ .

(١) نبرك ونجلس . ابن منظور : « لسان العرب » .

الريح ، وتبين الطريق فهؤلاء هم أهل الجماعة ، قالوا : نلزم ما فارقنا عليه رسول الله - ﷺ - حتى نلقاه ، ولا ندخل في شيء من الفتن حتى نلقاه ، فصارت الجماعة .

والفئة التي تدعي فئة الإسلام ما كان عليه سعد بن أبي وقاص وأصحابه الذين اعتزلوا الفتنة حتى أذهب الله الفرقة وجمع الألفة ، فدخلوا الجماعة ولزموا الطاعة وانقادوا لها ، فمن فعل ذلك ولزمه نجا ، ومن لم يلزمه وشكّ فيه وقع في المهالك(1).

وبهذا المذهب التزم إمام أهل السنة أحمد بن حنبل وبنى عليه موقفه في رفض الخروج على الدولة العباسية .

وروى عنه الخَلَّال(2) أنه قال : ابن عمر وسعد ومن كفّ عن تلك الفتنة أليس هو عند بعض أحمد ؟ هذا عليّ لم يضبط الناس ، فكيف اليوم والناس على هذا الحال ...السيف لا يعجبني(3).

---

(1) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، ص ٥٠٣ - ٥٠٥ .

(2) هو أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد البغدادي أبو بكر الخلال ، العلامة الحافظ الفقيه ، من شيوخ الحنابلة ، قال الخطيب في « تاريخه » : جمع الخلال علوم أحمد وتطلّبها وسافر لأجلها وكتبها وصنفها كتباً ، لم يكن فيمن ينتحل مذهب أحمد أحد أجمع لذلك منه ، فصنف كتاب : « الجامع في الفقه » من كلام الإمام أحمد في عشرين مجلداً ، وصنف كتاب « العلل » عن أحمد في ثلاث مجلدات وكتباً أخرى . توفي عام ٣١١ هـ (٩٢٣ م) . ترجم له : الخطيب : « تاريخ بغداد » ، ج ٥ ، ص ١١٢ . والشيرازي: « طبقات الفقهاء »، ص ١٧١. وابن أبي يعلى: « طبقات الحنابلة » ، ج ٢ ، ص ١٢ .

والذهبي : « تذكرة الحفاظ » ، ج ٣ ، ص ٧٨٥. و « سير أعلام النبلاء » ، ج ١٤ ، ص ٢٩٧ .

(3) الخلال: « كتاب الإيمان » ، لوحة ١٢ .

وقال أبو بكر المرّوذي[1]: « سمعت أبا عبد الله - أحمد بن حنبل - وقد ذكر عنده عبد الله بن مغفل - رضي الله عنه - فقال : لم يتلبس بشيء من الفتن ، وذُكر رجل آخر فقال : رحمه الله مات مستوراً قبل أن يبتلى بشيء »[2].

وقال سفيان الثوري: « نأخذ بقول عمر- رضي الله عنه- في الجماعة، وبقول ابنه- عبد الله- في الفرقة »، وكان يصرح قائلاً: « لو أدركت عليّاً ما خرجت معه »، وقال يحيى بن آدم[3]: فذكرت قوله للحسن بن

---

(١) هو أحمد بن محمد بن الحجاج أبو بكر المروذي البغدادي الخوارزمي ، صاحب الإمام أحمد ، قال الحافظ الذهبي فيه : الإمام القدوة الفقيه المحدث شيخ الإسلام ...كان إماماً في السنة ، شديد الاتباع ، له جلالة عجيبة ببغداد . وقال الخطيب : هو المقدّم من أصحاب أحمد لورعه وفضله ، وكان أحمد يأنس به وينبسط إليه . وقال أبو بكر بن صدقة : ما علمت أحداً أذبّ عن دين الله من المرّوذي . توفي عام ٢٧٥ هـ (٨٨٨ م) ترجم له : الخطيب « تاريخ بغداد » ، ج ٤ ، ص ٤٢٣ . والشيرازي : « طبقات الفقهاء » ، ص ١٧٠ . وابن أبي يعلى : « طبقات الحنابلة » ، ج ١ ، ص ٥٦ . والذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، ج ١٣ ، ص ١٧٣ .

(٢) الخلال « كتاب الإيمان » ، لوحة ١٢ .

(٣) هو يحيى بن آدم بن سليمان الكوفي أبو زكرياء ، قال عثمان الدارمي عن ابن معين : ثقة ، ووثقه النسائي ، وابن سعد ، وقال أبو حاتم : كان يتفقه وهو ثقة ، وقال يعقوب بن شيبة : ثقة كثير الحديث ، سمعت عليّ بن المديني يقول : يرحم الله تعالى يحيى بن آدم ، أي علم كان عنده ! وجعل يطري به ، وقال العجلي : كان ثقة جامعاً للعلم عاقلاً ثبتاً في الحديث ، وقال يحيى بن أبي شيبة : ثقة ، صدوق ، ثبت ، حجة . توفي عام ٢٠٣ هـ (٨١٨ م) ترجم له ابن سعد : «الطبقات » ج ٦ ، ص ٢٢٧ ، والدرامي : « التاريخ » ، ص ٤٠٢ ، والعجلي : « تاريخ الثقات » ، ص ٤٦٨ ، وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، ج ٩ ، ص ١٢٨ ، وابن حجر : « التهذيب » ، ج ١١ ، ص ١٧٥ .

صالح[1] فقال : قل له : يُحكى هذا عنك ؟ فقال سفيان : نادِ به عنّي على المنار[2].

وعلى مذهب الإمساك في الفتنة كان كذلك الإمام البخاري ، فإن تراجم أبواب كتاب الفتن من صحيحه تنطق بذلك ، وعلى منواله سار الإمام مسلم وغيره من المصنفين في الحديث في هذه المسألة .

وقال الإمام الطبري : « ... وإن أشكل الأمر – أي اشتبه ولم يمكن التمييز فيه بين الحق والباطل – فهي الحالة التي ورد النهي عن القتال فيها »[3].

وقد رجح هذا المذهب وانتصر له شيخ الإسلام ابن تيمية في مواضع من كتبه ، فيذكر في « منهاج السنة » أقوال أئمة العلم في قتال الفتنة ، ومن ذلك قوله : « ... ومنهم من يقول : كان الصواب أن لا يكون قتال ، وكان

---

(١) هو الحسن بن صالح بن حيّ الهمداني الثوري : قال ابن سعد : كان ناسكاً عابداً فقيهاً حجةً صحيح الحديث كثيره وكان متشيّعاً ، وقال العجلي : كوفي ثقة متعبد ، رجل صالح ، وكان حسن الفقه ، وكان يُختَم القرآن في بيتهم كل ليلة ، أمهم ثلث ، وعليّ ثلث ، وحسن ثلث ، فماتت أمهما فكانا يختمانه ، ثم مات عليّ ، فكان حسن يختم كل ليلة . وقال ابن حبان : كان الحسن بن صالح فقيهاً ورعاً من المتقشفة الخشن ، وممن تجرد للعبادة ورفض الرياسة ، وقال أحمد : الحسن بن صالح صحيح الرواية ، متفقه ، صائن لنفسه في الحديث والورع ، وقال عثمان الدارمي عن ابن معين : ثقة ، وقال أبو حاتم : ثقة ، حافظ ، متقن . توفي عام ١٩٩ هـ (٨١٤ م) ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، ج ٦ ، ص ٣٧٥ . والبخاري : « التاريخ الكبير » ٢٩٥/٢/١ . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، ج ٣ ، ص ١٨ . وابن حبان : « الثقات » ، ج ٦ ، ص ١٦٤ : والدارمي : « التاريخ » ، ص ٩٣ . والخطيب : « تاريخ بغداد » ، ج ١٣ ، ص ٢٦١ .

(٢) الخلال : « كتاب الإيمان » ، لوحة ١٢ .

(٣) ابن حجر : « الفتح » ، ج ١٣ ، ص ٣١ .

ترك القتال خيراً للطائفتين ، فليس في الاقتتال صواب ، ولكن عليّ كان أقرب إلى الحق من معاوية ، والقتال قتال في فتنة ، ليس بواجب ولا مستحب ، وكان ترك القتال خيراً للطائفتين مع أن علياً كان أولى بالحق ، وهذا قول أحمد وأكثر أهل الحديث وأكثر أئمة الفقهاء ، وهو قول أكابر الصحابة والتابعين لهم بإحسان ، وهو قول عمران بن حصين – رضي الله عنه – وكان ينهى عن بيع السلاح في ذلك القتال ويقول : هو بيع السلاح في الفتنة ، وهو قول أسامة بن زيد ومحمد بن مسلمة وابن عمر وسعد بن أبي وقاص ، وأكثر من بقي من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار – رضي الله عنهم – »[1].

ويقول في فتاواه : « والذين قعدوا عن القتال هم جملة أعيان الصحابة كسعد وزيد ، وابن عمر ، ومحمد بن مسلمة ، وأبي بكرة ، وهم يروون النصوص عن النبي – ﷺ – في القعود عن القتال في الفتنة ... ولا يختلف أصحابنا أن قعود عليّ عن القتال كان أفضل له لو قعد ، وهذا ظاهر من حاله في تلومه في القتال وتبرمه به ، ومراجعة الحسن ابنه له في ذلك ، وقوله له : ألم أنهك يا أبت ؟ ... »[2].

« ...ولأجل هذه النصوص لا يختلف أصحابنا أن ترك القتال كان أفضل ، لأن النصوص صرحت بأن القاعد فيها خير من القائم ، والبعد عنها خير من الوقوع فيها ، قالوا : ورجحان العمل يظهر برجحان عاقبته ، ومن المعلوم أنهم إذا لم يبدأوه بقتال ، فلو لم يقاتلهم لم يقع أكثر مما وقع من خروجهم عن طاعته ، لكن بالقتال زاد البلاء ، وسفكت الدماء ، وتنافرت القلوب ، وخرجت عليه الخوارج ، وحكّم الحكمان ، فظهر من المفاسد ما

---

(١) ابن تيمية : « منهاج السنة » (طبعة بولاق) ، ج ٢ ، ص ٢١٩ – ٢٢٠ .

(٢) ابن تيمية : « مجموع الفتاوى » ، ج ٤ ، ص ٤٤٠ .

لم يكن قبل القتال ، ولم يحصل به مصلحة راجحة ... »[1].

« ...إن الأمر بقتال الطائفة الباغية مشروط بالقدرة والإمكان ، إذ ليس قتالهم بأولى من قتال المشركين والكفار ، ومعلوم أن ذلك مشروط بالقدرة والإمكان ، فقد تكون المصلحة المشروعة أحياناً هي التألف والمسالمة والمعاهدة ، كما فعله النبي - ﷺ - غير مرّة ، والإمام إذا اعتقد وجود القدرة ولم تكن حاصلة ، كان الترك في نفس الأمر أصلح »[2].

ويرى شيخ الإسلام إذاً أن الإمساك عن القتال واجتناب الفتنة كان أولى ، وفي حالة الاقتتال بين الطائفتين من المسلمين يكون الصلح محموداً كما ثبت عن النبي - ﷺ - في الصحيح أنه قال عن الحسن بن عليّ : « إن بُنَيّ هذا سيد ، وسيصلح الله به بين طائفتين عظيمتين من المسلمين » وثناء النبي - ﷺ - على الحسن بهذا الصلح لأجل أن ما يفعله الحسن فيه ما يحب الله ورسوله ، وفيه حقن لدماء المسلمين ، ولو كان الاقتتال الذي حصل بين المسلمين هو الذي أمر الله به ورسوله لم يكن الأمر كذلك ، بل يكون الحسن قد ترك الواجب أو الأحبّ إلى الله ، وهذا النص الصحيح الصريح يبين أن ما فعله الحسن محمود مرضي لله ورسوله »[3].

وقد ظهر صدق هذا الموقف - ترك القتال - حين سئم الناس من الحرب في الفتنة ، واتضح لهم أنّ الذين كانوا يدعون إلى اعتزال الفتنة وعدم الاقتتال كانوا ناصحين للمسلمين في نهيهم عن القتال . ولعلّ ذلك كان سبباً في اختيار عليّ لأبي موسى الأشعري ليكون هو ممثل العراق في أمر التحكيم ؛ لأن الحالة

---

(١) « مجموع الفتاوى » ، ج ٤ ، ص ٤٤١ .

(٢) « مجموع الفتاوى » ، ج ٤ ، ص ٤٤٢ .

(٣) ابن تيمية : « مجموع الفتاوى » ، ج ٣٥ ، ص ٧٠ - ٧١ - ٧٧ .

التي كان يدعو إليها هي التي فيها الصلاح ، فأرسل إليه وجاءوا به من عزلته .

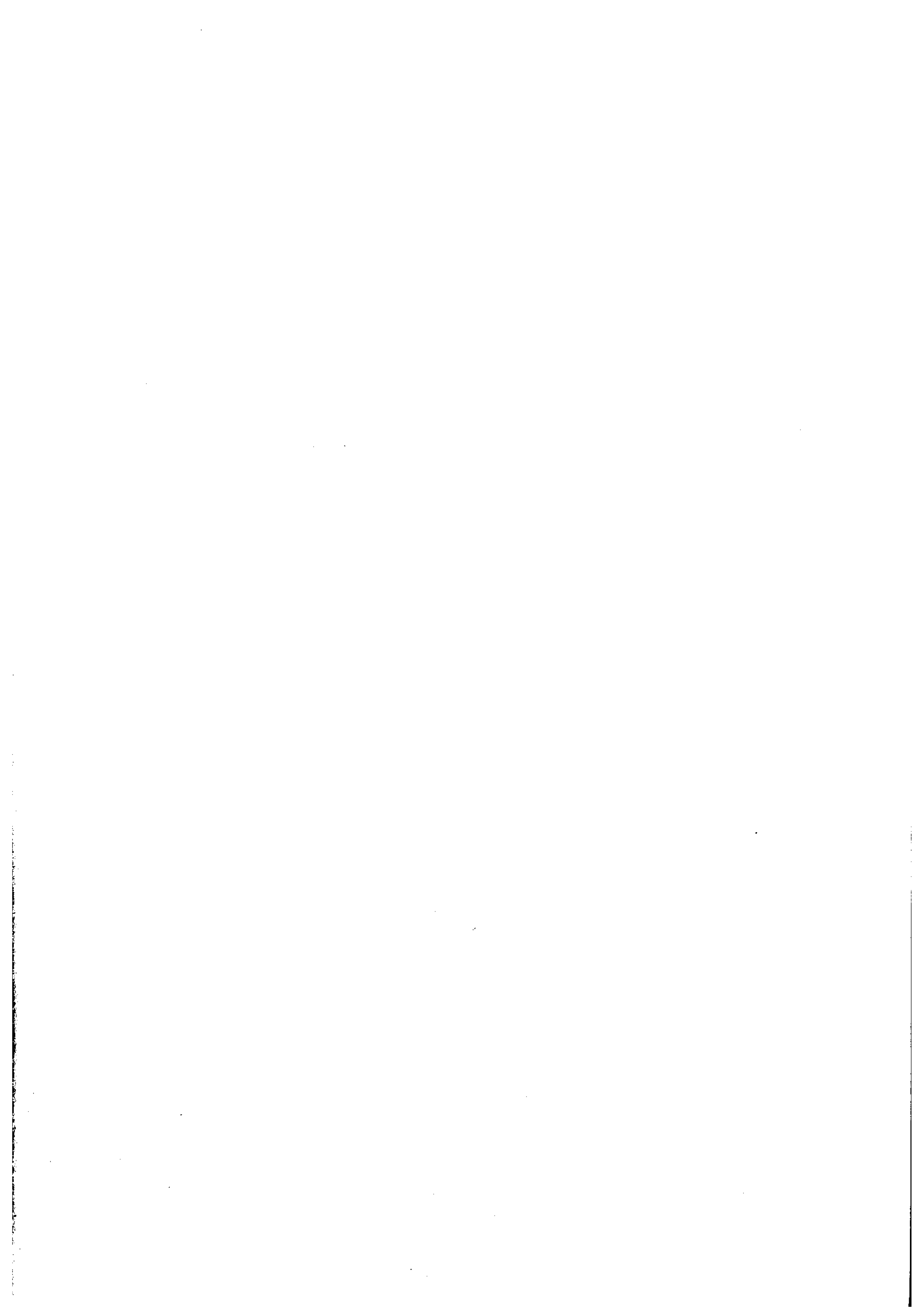
وخلاصة القول أن قتال الفتنة كما وقع بين الصحابة شيء ، وقتال الخوارج والمفسدين شيء آخر ، وقد قتل من الخوارج بالنهروان قرابة أربعة آلاف ، فما تألّم لهم أحد ، وقتل كعب بن سور في موقعة الجمل فتألمت لذلك الطائفتان جميعاً ، فكيف بطلحة والزبير وعمار – رضوان الله عليهم – فالمفسدون أقرب شيء إلى الخوارج ولا يتحرج من قتالهم أحد ، ولا يترتب عليه ضرر أو فرقة ، بل فيه حفظ وحدة المسلمين وأمنهم ، وكذا دفع الصائل المعتدي .

ولهذا جاءت النصوص متواترة في ردّ عدوان الخوارج والمفسدين في الأرض ، أمّا أن يكون المرء عبد الله المقتول ولا يكون عبد الله القاتل ، فذلك مشروع في الفتنة بين المسلمين المختلفين اختلافاً اجتهادياً مصلحياً .

على أن هذا المذهب هو أقوى المذاهب وأرجحها بدلالة النصوص الشرعية وأقوال السلف الصالح السابقة الذكر ، وهو أقوى من مذهب من يرى أنّ الصواب هو القتال مع عليّ – رضي الله عنه – فضلاً عمن يرى أن الصواب هو القتال مع من حاربه(*).



(*) عموماً وإن كان هناك رأي آخر قد يخالف الباحث في مسألة تصويب رأي من اعتزل بإطلاق ، وأن ذلك صواب في حق من اشتبه عليه الأمر بخلاف من وضح له أن الحق مع عليّ ، وإن كان الأمر كذلك إلا أن الباحث قد عرض رأيه بقوة وموضوعية يحمد عليها . [الناشر] .



□ الباب الثالث □

○ الفتنة الثانية ○

○ الفصل الثالث ○

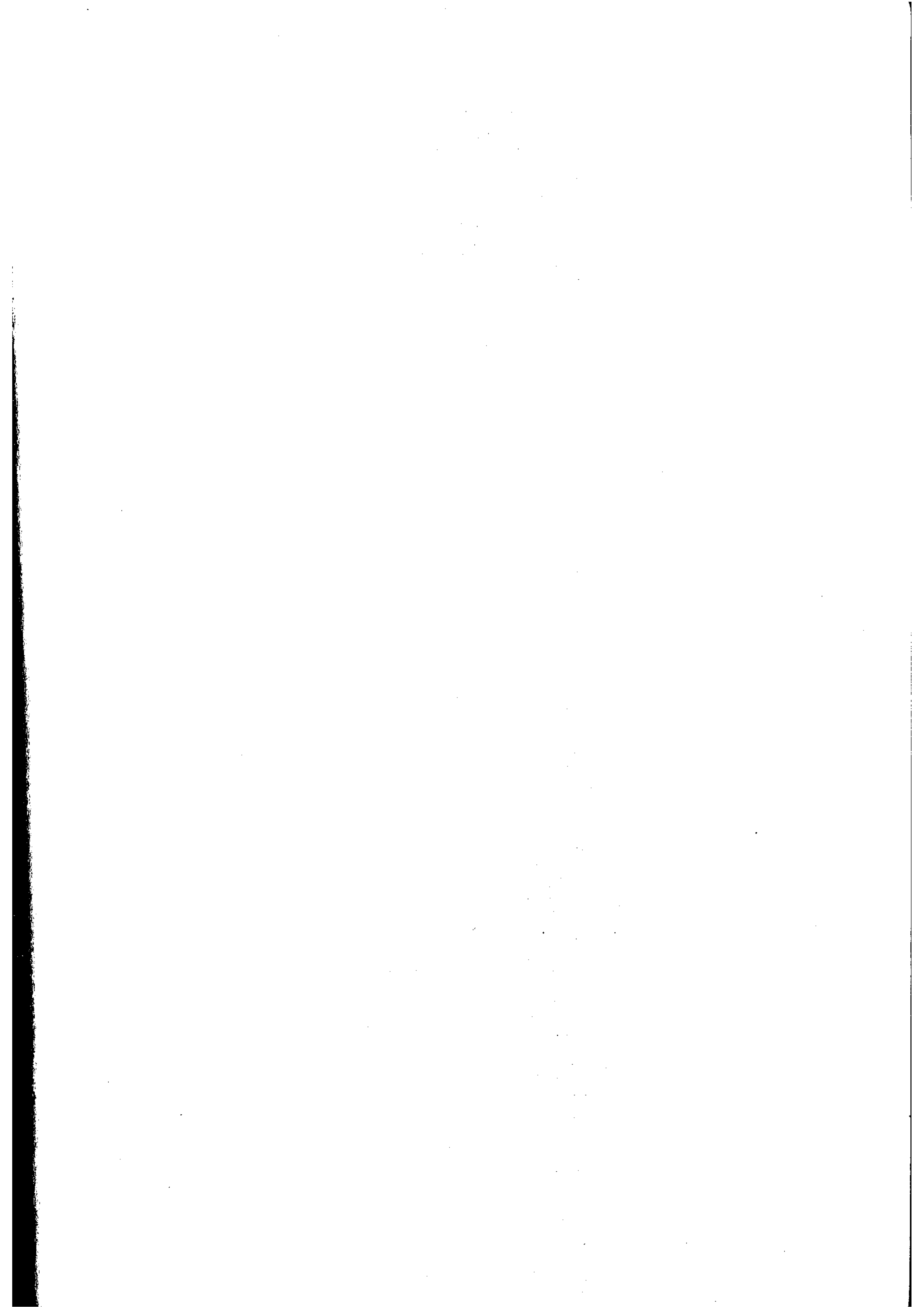
○ مثيروا الفتنة وأهم نتائجها ○

المبحث الأول : القراء سلف الخوارج .

المبحث الثاني : قضية التحكيم بين عليّ ومعاوية - رضي الله عنهما - .

المبحث الثالث : نتائج الفتنة .

* * *



□ المبحث الأول □

○ القراء سلف الخوارج(*) ○

لقد بدأت رسالة النبي - ﷺ - بنزول القرآن الكريم عليه ، وكان أول ما أنزل عليه ﴿ اقرأ باسم ربك الذي خلق ، خلق الإنسان من علق ، اقرأ وربك الأكرم الذي علّم بالقلم ، علّم الإنسان ما لم يعلم ﴾[1] ثم توالى نزول الوحي عليه ، وأخذ النبي - ﷺ - يقرىء أتباعه القرآن[2] وبعد الهجرة إلى المدينة المنورة وانتصار دعوة الإسلام أخذ النبي - ﷺ - يرسل أصحابه إلى البلدان والقبائل ليدعوا الناس إلى الإسلام ويقرئوهم القرآن[3].

وطبيعي أنّ كل داخل في الدين الجديد كان عليه أن يقرأ كتاب الله على أنّ المسلمين لم تكن حظوظهم واحدة في قراءة القرآن ، فبعضهم كان أقرأ من بعض ، وذلك يعود إلى كثرة الملازمة للرسول - ﷺ - وإلى قضاء أكبر وقت في قراءة القرآن ، وتدبر معانيه وفقه آياته .

(*) للإشارة فإني لم أستعمل هذا المصطلح « القراء سلف الخوارج » على إطلاقه ، وإنما قصدت به أولئك القرّاء الذين لم يفهموا السنن ، وأخذوا النصوص على ظاهرها ، وتأوّلوها تحت تأثير الغلوّ والتشدد في الدين ، حتى كفّروا المسلمين ، وسفكوا دماءهم ، واستباحوا حرماتهم . أما جمهور القرّاء من الصحابة والتابعين وتابع التابعين ، فقد كانوا مثالاً للاعتدال في الرأي والعمل ، ومناراً يقتدى بهم في الفقه والفهم والاستنباط السليم .

(١) الآية ١ - ٥ من سورة العلق .

(٢) البخاري : « الجامع الصحيح » ، كتاب فضائل القرآن ، ج ٦ ، ص ١٠٢ .

(٣) ابن هشام : « السيرة النبوية » ، ج ٣ ، ص ١٦٠ .

وأول ذكر للقرّاء على أنه صفة مميّزة لقوم بعينهم كان في نهاية السنة الثالثة من الهجرة في الحديث عن غزوة بئر معونة . يروي الإمام البخاري عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال : « بعث النبي - ﷺ - سبعين رجلاً لحاجة يقال لهم : القرّاء فعرض لهم حيّان من بني سليم ورعل وذكوان عند بئر يقال لها : بئر معونة ، فقال القوم : والله ما إياكم أردنا ، إنما نحن مجتازون في حاجة للنبي - ﷺ - فقتلوهم ، فدعا النبي - ﷺ - عليهم شهراً في صلاة الغداة ، وذلك بدء القنوت »[1].

وفي رواية أخرى للواقدي أنّ رعلاً وذكوان وعصيّة وبني لحيان استمدوا رسول الله - ﷺ - على عدو ، فأمدهم بسبعين من الأنصار كنا نسميهم القرّاء في زمانهم ، كانوا يحتطبون بالنهار ويصلون بالليل حتى كانوا ببئر معونة قتلوهم وغدروا بهم ، وبلغ النبي - ﷺ - ذلك ، فقنت شهراً يدعو في الصبح على أحياء من العرب ، على رعل وذكوان وعصيّة وبني لحيان ...[2].

وبعد ذلك نجد ذكراً للقرّاء في خلافة أبي بكر - رضي الله عنه - حين اشتدّ وطيس المعركة بين المسلمين والمرتدّين في معركة اليمامة ، فكان يقال : « يا أصحاب سورة البقرة يا أهل القرآن ! زيّنوا القرآن بالفعال »[3] وبمقتل عدد كثير من المسلمين في معركة اليمامة أشار عمر على أبي بكر - رضي الله عنهما - بجمع القرآن وقال له : « إن القتل قد استحرّ يوم اليمامة بقرّاء القرآن في المواطن كلها ، فيذهب قرآن كثير ، وإني أرى أن تأمر بجمع القرآن ... »[4].

---

(١) رواه البخاري في « جامعه الصحيح » ، كتاب المغازي ، ج ٥ ، ص ٤١ .

(٢) الواقدي : « المغازي » ، ج ١ ، ص ٣٤٧ .

(٣) البلاذري : « فتوح البلدان » ، ص ٩٩ .

(٤) رواه البخاري في « جامعه الصحيح » ، كتاب الأحكام ، ج ٨ ، ص ١١٩ .

وفي خلافة عمر – رضي الله عنه – ورد ذكر القرّاء على أنهم أصحاب مجالس عمر ومشاورته وأهل حظوته[1].

ومن الملاحظ أن مفهوم القرّاء في البداية كان يعني من يقرأ القرآن ويحفظه ، ويفقه معانيه . ويتدبّر آياته ، ويتأدّب بأخلاقه . ولقد أحسن ابن خلدون في تعريفهم فقال : « فقيل يومئذ لحملة القرآن قرّاء ...فهم قرّاء كتاب الله والسنة المأثورة عن رسول الله – ﷺ – »[2].

لكن ما لبث أن انحرف مفهوم « القرّاء – أو القراءة » عن مدلوله الأصلي ، فأخذ يكتسي طابعاً يسوده عدم الفقه ، والأخذ بظواهر النصوص ، والتصلّب في الرأي ، والغلّو والتشدد في الدين ، حتى أننا لا نستغرب عندما نجد في مصادرنا التاريخية والحديثية المبكّرة أن المقصود بالقرّاء هم الذين ساهموا في تأليب الناس في الكوفة على الخليفة عثمان – رضي الله عنه – واشتركوا في معركة صفين فرفضوا التحكيم ، وصاروا خوارج فيما بعد ، يعيثون في الأرض فساداً ، يقتلون وينهبون أموال المسلمين مستحلّين لها بزعم أنّ من خالفهم ليس بمسلم .

وكأن رسول الله – ﷺ – كان ينظر إليهم من وراء حجب الغيب ، حيث أطلعه الله جل وعلا على ما سيؤول إليه حالهم من خروج على الأمة وسفك دمائها بغير حق ، فذكر أمرهم ، وحذّر منهم ، وأثنى على قتالهم واستئصال شأفتهم .

أخرج الإمام البخاري في « صحيحه » عن سهل بن حنيف – رضي الله عنه – قال: « سمعت النبي – ﷺ – يقول – وأهوى بيده قبل العراق –: يخرج منه قوم يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم، يمرقون من الإسلام مروق السهم

---

(١) « صحيح البخاري » كتاب الاعتصام ، ج ٨ ، ص ١٤١ .

(٢) ابن خلدون : « المقدمة » ، ج ٢ ، ص ١٠٤٨ (تحقيق علي عبد الواحد وافي) .

من الرمية ... »[1].

وروى الإمام مسلم عن أبي سعيد الخدري – رضي الله عنه – قال : « بينما نحن عند رسول الله – ﷺ – وهو يقسم قسماً ؛ أتاه ذو الخويصرة ، –وهو رجل من بني تميم – ، فقال : يا رسول الله ! اعدل ، فقال رسول الله – ﷺ – : « ويلك ، ومن يعدل إن لم أعدل ، قد خبت وخسرت إن لم أعدل » فقال عمر بن الخطاب يا رسول الله ! ائذن لي أضرب عنقه ، قال رسول الله – ﷺ – : « دعه – فإن له أصحاباً يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم ، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية ... »[2].

وفي رواية أخرى له : « إن من ضئضىء هذا قوماً يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم ، يقتلون أهل الإسلام ، ويَدَعون أهل الأوثان ، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرميّة ، لئن أدركتهم لأقتلنّهم قتل عاد »[3].

وأخرج أبو داود عن أبي سعيد الخدري وأنس بن مالك – رضي الله عنهما – أن رسول الله – ﷺ – قال : « سيكون في أمتي اختلاف وفرقة ، قوم يحسنون القيل ، ويسيئون الفعل ، يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم ، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرميّة ثم لا يرجعون حتى يرتدّ على فُوقه ، هم شرّ الخلق ، طوبى لمن قتلهم وقتلوه ، يدعون إلى كتاب الله وليسوا منه في شيء ، من قاتلهم كان أولى بالله منهم » ، قالوا : يا رسول الله ما سيماهم ؟ قال : « التحليق »[4].

---

(١) أخرجه البخاري في « جامعه الصحيح » ، كتاب استتابة المرتدين والمعاندين ، ج ٨ ، ص ٥٢ .

(٢) أخرجه مسلم في « الجامع الصحيح » ، كتاب الزكاة ، ج ٧ ، ص ١٦٥ – ١٦٦.

(٣) « صحيح مسلم » ، ج ٧ ، ص ١٩٢ .

(٤) رواه أبو داود في « سننه » ، باب قتال الخوارج، ج ٤، ص ٢٤٣. قال محقق « جامع الأصول »: حديث صحيح ج ١٠؛ ص ٨٩ وصححه الألباني (« صحيح =

وروى الإمام أحمد عن أبي بكرة – رضي الله عنه – قال : قال رسول الله – ﷺ – : « ألا إنه سيخرج من أمتي أقوام أشدّاء أحدّاء ، ذليقة ألسنتهم بالقرآن ، لا يجاوز تراقيهم ، ألا فإذا رأيتموهم فأنيموهم[1] ، ثم إذا رأيتموهم فأنيموهم ، فالمأجور قاتلهم »[2] .

وجاء في الحديث الذي أخرجه أحمد والطبراني « أكثر منافقي أمتي قرّاؤها »[3] .

وفي مسند البزار من طريق الشعبي عن مسروق عن عائشة – رضي الله عنها – قالت : « ذكر رسول الله – ﷺ – الخوارج فقال : « هم شرار أمتي يقتلهم خيار أمتي »[4] .

وذكر عبيد بن رافع مولى رسول الله – ﷺ – أنّ الحرورية لما خرجت وهو مع عليّ بن أبي طالب – رضي الله عنه – قالوا : لا حكم إلا لله ، قال عليّ : كلمة حق أُريد بها باطل ، إن رسول الله – ﷺ – وصف ناساً إني لأعرف صفتهم في هؤلاء ، يقولون الحق بألسنتهم لا يجاوز هذا منهم – وأشار إلى حلقه – من أبغض خلق الله إليه ... »[5] .

وكان ابن عمر – رضي الله عنهما – يراهم شرار الخلق ، لأنهم انطلقوا إلى آيات نزلت في الكفار فجعلوها في المؤمنين »[6] .

= سنن أبي داود » ٩٠٣/٣ رقم ٣٩٨٧) .

(١) أي اقتلوهم . ابن منظور : « لسان العرب » .

(٢) أخرجه أحمد في « مسنده » ٤٤/٥ .

(٣) أخرجه أحمد في «مسنده» ١٧٥/٢، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» : رواه أحمد والطبراني، وأحد أسانيد أحمد ثقات أثبات ، ج ٦ ، ص ٢٢٩، وقال أحمد شاكر: إسناده صحيح («المسند بتحقيق أحمد شاكر» الأحاديث ٦٦٣٣ و ٦٦٣٤ و ٦٦٣٧ ج ١ ص ١٢٢ – ١٢٤) وصححه الألباني (« السلسلة الصحيحة » رقم ٧٥٠) .

(٤) ابن حجر : «الفتح»: ج ١٢ ، ص ٢٨٦ . وقال: سنده حسن .

(٥) أخرجه مسلم في «الجامع الصحيح» ، كتاب الزكاة ، ج ٧ ، ص ١٧٣ .

(٦) رواه البخاري في « الجامع الصحيح» ، كتاب استتابة المرتدين ، ج ٨ ، ص ٥١ .

وروى الإمام أحمد عن سيار[1] قال: جيء برؤوس الخوارج من قِبَلِ العراق ، فنصبت عند باب المسجد – مسجد دمشق – ، وجاء أبو أمامة – رضي الله عنه – فركع ركعتين ، ثم خرج إليهم ، فنظر إليهم ، فرفع رأسه فقال : « شر قتلي قتلوا تحت أديم السماء »[2].

وقد بدأت متاعب القرّاء في آخر خلافة عمر – رضي الله عنه – وكان مركزهم الكوفة ، حيث كانت تصدر كثرة شكاياهم لأمرائهم العادلين حتى أضجروا عمر وحيروه فدعا عليهم . روى الفسوي في « تاريخه » عن أبي عذبة الحمصي[3] قال : « قدمت على عمر بن الخطاب رابع أربعة من الشام ونحن حجّاج ، فبينما نحن عنده أتاه آتٍ من قبل العراق ، فأخبر أنهم قد حصبوا إمامهم ، وقد كان عمر عوضّهم منه مكان إمام كان قبله فحصبوه ، فخرج إلى الصلاة مغضباً فسها في صلاته ، ثم أقبل على الناس فقال : من ها هنا ، من أهل الشام ، فقمت أنا وأصحابي فقال : يا أهل الشام ! تجهزوا لأهل العراق فإنّ الشيطان قد باض فيهم وفرّخ ، ثم قال : اللهم إنهم قد لبّسوا عليَّ فلبّس عليهم ، وعجّل لهم الغلام الثقفي يحكم فيهم بحكم الجاهلية ، لا يقبل من محسنهم ، ولا يتجاوز عن مسيئهم »[4].

---

(١) هو سيار الأموي الدمشقي مولى معاوية ، روى عن أبي الدرداء وابن عباس وأبي أمامة. قال الحافظ الذهبي: ثقة، وقال الحافظ ابن حجر: صدوق، من الطبقة الثالثة. انظر: الذهبي: «الكاشف»، ج ١، ص ٣٣٢، وابن حجر: « التقريب»، ج ١، ص ٣٤٤.

(٢) أحمد : « المسند » (بترتيب الساعاتي) ، ج ٢٣ ، ص ١٦١ . قال المحقق – أحمد عبد الرحمن البنا – : رجاله ثقات .

(٣) أبو عذبة : ذكره الإمام البخاري في الكنى قال : أبو عذبة عن عمر : اللهم عجّل عليهم بالغلام الثقفي – يعني أهل العراق – قاله . انظر : ابن سعد : « الطبقات » ، ج ٧ ، ص ٤٤١ . والبخاري : الكنى : « تتمة التاريخ الكبير » ، ج ٩ ، ص ٦٢ . والفسوي : « المعرفة والتاريخ » ، ج ٢ ، ص ٥٢٩ .

(٤) الفسوي : « المعرفة والتاريخ » ، ج ٢ ، ص ٧٥٥ .

وروى الفسوي أيضاً عن كعب الأحبار قال : أراد عمر أن يأتي العراق فقال له كعب : إنّ بها عصاة الحق وكل داء عضال ، فقيل له : ما الداء العضال ؟ قال : أهواء مختلفة ليس لها شفاء[1].

ومن عرف الكوفة وخبر حالها ، وكثرة تشكّيها من ولاتها وفتنها وتحزّباتها ، أدرك عقلية أولئك الأعراب من قرّائها الذين غلب عليهم الجفاء والتعنّت والغلوّ في الدين ، يروى الإمام البخاري عن جابر بن سَمُرة - رضي الله عنه - قال : « شكا أهل الكوفة سعداً - سعد بن أبي وقاص - إلى عمر - رضي الله عنه - فعزله واستعمل عليهم عمّاراً ، فشكوا حتى ذكروا أنه لا يحسن يصلي - أي سعد - فأرسل إليه فقال : يا أبا إسحاق ! إنّ هؤلاء يزعمون أنك لا تحسن تصلّي قال أبو إسحاق : أما أنا والله فإني كنت أصلي بهم صلاة رسول الله - ﷺ - ما أخرج عنها ، أصلي صلاة العشاء فأركد في الأولين وأخفّ في الأخريين ، قال : ذاك الظن بك يا أبا إسحاق- وفي رواية : فقال سعد : أتعلمني الأعراب الصلاة[2]- فأرسل عمر معه رجلاً إلى الكوفة فسأل عنه أهل الكوفة ، ولم يدع مسجداً إلا سأل عنه ، ويثنون معروفاً ، حتى دخل مسجداً لبني عبس ، فقام رجل منهم يقال له : أسامة بن قتادة يكنّى أبا سعدة قال : أمَا إذ نشدتنا ، فإن سعداً كان لا يسير بالسريَّة ولا يقسم بالسويَّة، ولا يعدل في القضية . قال سعد : أما والله لأدعونّ بثلاث ، اللهم إن كان عبدك هذا كاذباً قام رياءً وسمعةً ، فأطل عمره ، وأطل فقره، وعرضه بالفتن . وكان بعد إذا سئل يقول : شيخ كبير مفتون أصابتني دعوة سعد، قال عبد الملك[3]: فأنا رأيته بعد قد سقط حاجباه على عينيه من الكبر ، وإنه ليتعرضّ للجواري في الطرق يغمزهنّ »[4].

---

(١) المصدر نفسه ج ٢ ، ص ٧٥١ .

(٢) « صحيح مسلم بشرح النووي » ، كتاب الصلاة ج ٤ ، ص ١٧٣ .

(٣) هو عبد الملك بن عمير ، سبقت ترجمته في ص ١١ .

(٤) أخرجه البخاري في « جامعه الصحيح »، كتاب الصلاة، ج ١، ص ١٨٣ - ١٨٤.

وروي أن عمر قال لابن عبّاس - رضي الله عنهم - : كيف يختلفون - أي المسلمون - وإلههم واحد وكتابهم واحد وملّتهم واحدة ؟ فقال : إنه سيجيء قوم لا يفهمون القرآن كما نفهمه فيختلفون فيه ، فإذا اختلفوا فيه اقتتلوا ، فأقرّ عمر بن الخطاب ذلك[1].

وقد ظهر صدق ذلك في خلافة عثمان - رضي الله عنه - حين انطلق جموع القرّاء والسبئية إلى المدينة لحصار الخليفة ؛ فيروي جابر بن عبد الله - رضي الله عنه - قال : بعثنا عثمان بن عفان في خمسين راكباً ، أميرنا محمد بن مسلمة الأنصاري ، حتى أتينا ذا خُشُب ، فإذا رجل معلّق المصحف في عنقه ، تذرف عيناه دموعاً ، بيده السيف ، وهو يقول : ألا إنّ هذا - يعني المصحف - يأمرنا أن نضرب بهذا - يعني السيف - على ما في هذا - يعني المصحف - فقال محمد بن مسلمة : اجلس ، فقد ضربنا بهذا على ما في هذا قبلك ، فجلس فلم يزل يكلمهم - أي ابن مسلمة - رضي الله عنه - حتى رجعوا[2].

ويقول الحسن البصري : كأني أنظر إلى عثمان يخطب يوم الجمعة إذ قام رجل تلقاء وجهه فقال : أسألك كتاب الله . فقال عثمان : أوما لكتاب الله طالب غيرك ؟ اجلس ، فجلس ، فقال الحسن من قبل نفسه : كذبت يا عدوّ نفسه ، لو كنت تطلب كتاب الله لم تطلبه يوم الجمعة والإمام يخطب[3].

وذكر هشام بن عروة عن عمّه عبد الله بن الزبير - رضي الله عنه - قال: «لقيني ناس ممن كان يطعن على عثمان ممن يرى رأي الخوارج ، فراجعوني

---

(١) ابن كثير : « البداية » ، ج ٧ ، ص ٢٧٦ .
(٢) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، ص ٣٢١ .
(٣) « تاريخ دمشق » ، ص ٣٢٩ .

في رأيهم وحاجّوني القرآن ، قال : فلم أقم معهم ولم أقعد ، فرجعت إلى الزبير منكسراً فذكرت ذلك له ، فقال الزبير - رضي الله عنه - : إن القرآن قد تأوله كل قوم على رأيهم وحملوه عليه ، ولعمر الله إنّ القرآن لمعتدل مستقيم ، وما التقصير إلا من قبلهم ، ومن طعنوا عليه من الناس فإنّهم لا يطعنون على أبي بكر وعمر ، فخذهم بسنتهما وسيرتهما ، قال عبد الله : فكأنما أيقظني بذلك ، فلقيتهم فحاججتهم بسنّة أبي بكر وعمر ، فلما أخذتهم بذلك قهرتهم وضعف قولهم حتى لكأنهم صبيان يمضغون سُخُبهم»[1].

وروى عبد الرزاق عن قتادة أنّ ابن مسعود - رضي الله عنه - قال : «كيف بكم إذا لبستكم فتنة يربو فيها الصغير ، ويهرم فيها الكبير ، قالوا: ومتى ذلك يا أبا عبد الرحمن ؟ قال : إذا قلّت أمناؤكم ، وكثرت أمراؤكم ، وقلّت فقهاؤكم ، وكثرت قرّاؤكم ... »[2].

وروى ابن أبي شيبة بسنده إلى عمرو بن سلمة[3] قال : كنا جلوساً عند باب عبد الله - يعني ابن مسعود -ننتظر أن يخرج إلينا ، فخرج فقال : إنّ رسول الله - ﷺ - حدثنا أنّ قوماً يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية ، وايم الله لا أدري لعل أكثرهم منكم ، فقال عمرو بن سلمة ، فرأينا عامة أولئك يطاعنونا يوم النهروان مع

(١) « تاريخ دمشق » ، ص ٥٠٦ .

(٢) عبد الرزاق : « المصنف » ، ج ١١ ، ص ٣٥٩ - ٣٦٠ .

(٣) هو عمرو بن سلمة بن الحارث الهمداني الكندي الكوفي ، ذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من تابعي أهل الكوفة ، وقال العجلي : كوفي تابعي ثقة ، توفي عام ٨٥ هـ (٧٠٤ م) . ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، ج ٦ ، ص ١٧١ . والبخاري : « التاريخ الصغير » ، ج ١ ، ص ١٨٩ . والعجلي : « تاريخ الثقات » ، ص ٣٦٤ . وابن معين: « التاريخ »، ج ٢، ص ٤٤٥، وابن حجر: « التهذيب »: ج ٨ ص ٤٢.

الخوارج[1].

وقال أبو الوليد[2]: سألني سالم بن عبد الله بن عمر : ممّن أنت ؟ فقلت : من أهل الكوفة ، فقال : بئس القوم بين سبئي وحروري[3].

وكان الحسن بن عليّ – رضي الله عنهما – يقول فيهم : قوم لا يرجعون إلى حق ولا يقصرون عن باطل[4].

وقد نشأ في خلافة عثمان – رضي الله عنه – من تعدد القرّاء وتنوع لهجاتهم اختلاف في قراءة القرآن بين مصر وآخر ، بل وجد اختلاف في القراءة في المصر الواحد ، إذ يروى ابن أبي داود السجستاني قصة عن الاختلاف في القراءة في الكوفة عن يزيد بن معاوية النخعي[5] قال : إني لفي المسجد – مسجد الكوفة – زمن الوليد بن عقبة في حلقة فيها حذيفة...إذ هتف هاتف : من كان يقرأ على قراءة أبي موسى فليأت الزاوية التي عند أبواب كندة ، ومن كان يقرأ على قراءة عبد الله بن مسعود فليأت هذه الزاوية التي عند دار عبد الله ... »[6].

---

(١) ابن أبي شيبة : « المصنف » ، ج ١٥ ، ص ٣٠٦ .

(٢) لم أجد ترجمته في المصادر المتيسرة .

(٣) الفسوي : « المعرفة والتاريخ » ، ج ٢ ، ص ٧٥٨ .

(٤) « المعرفة والتاريخ »، ج ٢ ، ص ٧٥٦ .

(٥) هو يزيد بن معاوية النخعي الكوفي العابد ، قال العجلي : ثقة ، ووثقه ابن حبان ، وقال : قتل غازياً بفارس ، وقد روى الإمام البخاري في تاريخه الكبير قصة مقتله . ترجم له : البخاري : « التاريخ الكبير » ٣٥٥/٢/٤، والعجلي: « تاريخ الثقات » ، ص ٤٨١ ، وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، ج ٩ ، ص ٢٨٦ . والذهبي : « الكاشف »، ج ٣ ، ص ٢٥٠ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج ١١ ، ص ٣٦٠ .

(٦) السجستاني : « المصاحف » ، ص ١١ .

وكاد هذا الاختلاف بين القرّاء في القراءة أن يحدث فتنة ، إذ إنّ أهل كل مصر يعتقدون أن مصحف مقرئهم الذي أخذوا عنه مصاحفهم وقراءتهم هو الصحيح . وقد ظهر هذا الاختلاف واضحاً في غزوة الباب سنة ثلاثين من الهجرة ، حيث اجتمع في هذه الفترة قرّاء من الكوفة والبصرة وحمص ودمشق . وعندما رأى الصحابي حذيفة بن اليمان حدّة الخلاف بينهم وخطورة ما ينبىء عنه هذا الأمر ، أسرع إلى الخليفة عثمان وأشار عليه أن يجمع المسلمين على مصحف واحد ترسل نسخ منه إلى الأمصار ، وتسحب المصاحف الأخرى من التداول[1].

واستصوب أمير المؤمنين عثمان هذا الرأي ونفّذه ، وأرسل نسخاً من المصحف الرسمي الموحد إلى الأمصار فأخذت به ، إلا أنه لقي معارضة من بعض القرّاء ، خاصة أصحاب عبد الله بن مسعود ومن وافقهم ، فحذّرهم ابن مسعود – رضي الله عنه – من مغبّة الخلاف لكنهم أفحشوا في القول ، فكتب بذلك إلى عثمان – رضي الله عنه – واستأذنه في الرجوع إلى المدينة ، وأعلمه أنه يكره المقام بالكوفة لما يخاف أن يحدث فيها من فشوّ الأنباء والإذاعة والتكلّف[2].

وقد كانت هذه المرحلة مقدمة لبداية نشوء المعارضة للخليفة عثمان وولاته في الكوفة .

وجاء ذكر القرّاء على أنهم مجموعة متميزة ذات مضمون سياسي في سنة ثلاث وثلاثين من الهجرة أثناء ولاية سعيد بن العاص على الكوفة ، إذ يروي سيف بن عمر بأنّ سعيد عندما قدم الكوفة أرسل إلى وجوه الناس من أهل الأيام والقادسية، فقال: أنتم وجوه من وراءكم، والوجه ينبىء عن الجسد، فأبلغونا

---

(١) ابن شبة : « تاريخ المدينة المنورة » ، ج ٣ ، ص ٩٩١ .

(٢) المالقي : « التمهيد والبيان » ، ص ٥٠ – ٥١ .

حاجة ذي حاجة ، وخلّة ذي خلّة ، وأدخل معهم من يحتمل من اللواحق والروادف ، وخلص بالقراء والمتسمين في سمره ، فكأنما كانت الكوفة يبساً شملته نار ، فانقطع إلى ذلك الضرب ضربهم ، وفشت القالة والإذاعة[1].

أما البلاذري فيورد هذا الخبر عن أبي مخنف بقوله : « لما عزل عثمان – رضي الله عنه – الوليد بن عقبة عن الكوفة ولّاها سعيد بن العاص ، فكان يجالس قرّاءها ووجوه أهلها ويسامرهم »[2].

ثم يروي ابن شبّة الخلاف بين سعيد بن العاص وبين هؤلاء في مجلسه وضربهم لصاحب شرطته ، وكتب بذلك إلى عثمان يقول : « إن قِبلي قوماً يُدعون القرّاء ، وهم سفهاء ، وثبوا على صاحب شرطتي فضربوه ظالمين له ، وشتموني واستخفوا بحقّي ، منهم عمرو بن زُرارة[3]، ومالك بن الحارث – الأشتر – وحرقوص بن زهير[4]، وشُريح بن أوفى ... »[5].

فكتب عثمان – رضي الله عنه – إلى الذين سمّاهم أن يأتوا الشام ويغزوا مغازيهم ، وكتب إلي سعيد : « إني قد كفيتك مؤنتهم فأقرئهم كتابي ، فإنهم لا يخالفون إن شاء الله ، وعليك بتقوى الله وحسن السيرة ، فأقرأهم سعيد الكتاب ، فشخصوا إلى دمشق ، فأكرمهم معاوية وقال لهم : إنكم قدمتم بلداً لا يعرف أهله إلا الطاعة ، فلا تجادلوهم فتدخلوا الشك قلوبهم ، فقال عمرو بن زرارة والأشتر : إن الله قد أخذ على العلماء موثقاً أن يبينوا علمهم للناس ، فإن سألنا سائل عن شيء نعلمه لم نكتمه ، فقال معاوية: قد خفت أن

---

(١) الطبري : تاريخ الرسل ، ج ٤ ، ص ٢٧٩ ، ٣١٧ .

(٢) البلاذري : « أنساب الأشراف » ، ج ١ ، ص ٥٢٨ .

(٣) لم أجد ترجمته في المصادر المتيسّرة .

(٤) من الخوارج الذين قتلوا في موقعة النهروان : « تاريخ خليفة » ، ص ١٩٧ .

(٥) من الخوارج الذين قاتلهم عليّ في موقعة النهروان ، « تاريخ خليفة »، ص١٩٧ .

تكونوا مرصدين للفتنة »[1].

وروى ابن شبة عن كميل بن زياد النخعي[2] قال : « أول من دعا إلى خلع عثمان – رضي الله عنه – عمرو بن زرارة – وكان من القرّاء – »[3].

وروى ابن أبي شيبة عن بِشر بن شَغَاف[4]، قال : « سألني عبد الله بن سلام – رضي الله عنه – عن الخوارج ، قلت : هم أطول الناس صلاة وأكثرهم صوماً غير أنهم إذا خلفوا الجسر أهرقوا الدماء وأخذوا الأموال ، فقال – أي عبد الله بن سلام – : أما إني قد قلت لهم : لا تقتلوا عثمان ، دعوه فوالله لئن تركتموه إحدى عشرة ليلة ليموتنّ على فراشه – يعني يجدون ذلك في التوراة – فلم يفعلوا ، فإنه لم يقتل نبيّ إلا قتل به سبعون ألفاً من الناس ، ولم يقتل خليفة إلا قتل به خمسة وثلاثون ألفاً »[5].

وأوضح مثال على ما تقدم حرقوص بن زهير ، فقد كان من القرّاء الذين حاصروا عثمان – رضي الله عنه – ولمّا سارت عائشة وطلحة والزبير –

---

(1) ابن شبة : « تاريخ المدينة » ج ٣ ، ص ١١٤١ .

(2) هو كميل بن زياد بن نهيك النخعي الكوفي ، قال ابن سعد فيه : شهد مع عليّ صفين ، وكان شريفاً مطاعاً في قومه ، قتله الحجاج ، وكان ثقه قليل الحديث ، وقال العجلي : كوفي تابعي ثقة وذكره المدائني في عباد وقرّاء أهل الكوفة ، ووثقه ابن حبان . ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ج ٦ ، ص ١٧٩ ، والعجلي : « تاريخ الثقات » ، ص ٣٩٨ . وابن حبان : « الثقات » ، ج ٥ ، ص ٣٤١ . وابن حجر : « التهذيب »، ج ٨ ، ص ٤٤٧ .

(3) ابن شبة : « تاريخ المدينة المنورة » ،ج ٣ ، ص ١١٤٦ .

(4) هو بشر بن شغاف الضبّي البصري : من التابعين ، روى عن عبد الله بن عمرو وعبد الله بن سلام : قال عثمان الدارمي عن ابن معين : ثقة ، وقال العجلي : بصري تابعي ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات ، ترجم له : البخاري : « التاريخ الكبير » ٧٦/٢/١ . والدارمي : « التاريخ » ٧٨ ، والعجلي : « تاريخ الثقات » ص٨١ ، وابن حبان : « الثقات » ج ٤ ، ص ٦٦ . وابن حجر : « التهذيب »، ج ١ ، ص ٤٥٢ .

(5) ابن أبي شيبة : « المصنف » ، ج ١٥ ، ص ٣١٣ .

رضي الله عنهم – إلى البصرة يطلبون بدم عثمان نادي مناديهم : ألا من كان فيهم من قبائلهم أحد ممّن غزا عثمان فليأتنا بهم ، فجيء بهم فقتلوا ، ولم يفلت منهم من أهل البصرة جميعاً إلا حرقوص بن زهير ، فإنّ بني سعد منعوه فاختفى[1]، ثم إنه لحق بعد التحكيم بالخوارج من أهل النهروان ، فلما حاربهم عليّ– رضي الله عنه – وقاتلهم ، حمل جيش ابن ربيعة الكناني[2]– وكان من أصحاب عليّ– على حرقوص بن زهير فقتله[3].

ويصف ابن حزم الخوارج فيقول : « وأسلافهم – أي القرّاء كانوا أعراباً قرؤوا القرآن قبل أن يتفقهوا في السنن الثابتة عن رسول الله –ﷺ – ولم يكن فيهم أحد من الفقهاء ولا من أصحاب أحد من علماء الصحابة كعمر وعليّ وابن مسعود وعائشة ومعاذ وأبي الدرداء وأبي موسى وزيد بن ثابت وابن عمر وابن عباس وسلمان وغيرهم ، ولذا تجدهم يكفّر بعضهم بعضاً عند أقلّ نازلة تنزل بهم من دقائق الفتيا وصغارها »[4].

أما الحافظ ابن حجر فينعتهم بأنهم أصل الفتنة أو من أسبابها بقوله : « وأصل هذه الفتنة أو من أسبابها أن بعض أهل العراق أنكروا سيرة بعض أقارب عثمان ، فطعنوا علي عثمان بذلك ، وكان يقال لهم : القرّاء لشدة اجتهادهم في التلاوة والعبادة إلا أنهم كانوا يتأوّلون القرآن على غير المراد منه ، ويستبدون برأيهم ، ويتنطعون في الزهد والخشوع وغير ذلك ... »[5].

والذي ينبغي ذكره أن هؤلاء القراء الذين صاروا فيما بعد خوارج لعبوا

---

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٤٧٢ .
(٢) لم أجد له ترجمة في المصادر المتيسرة .
(٣) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٥ ، ص ٨٩ .
(٤) ابن حزم : « الفصل في الملل والنحل » ، ج ٤ ، ص ١٥٦ .
(٥) ابن حجر : « الفتح » ، ج ١٢ ، ص ٢٨٣ .

دوراً خطيراً في خلافة عليّ – رضي الله عنه – إذ ساهموا إلى حدٍّ كبير في تكريس الخلاف والفرقة داخل معسكر عليّ – رضي الله عنه – فهم وإن كانوا أكثر الناس في جيش عليّ عبادة ، وأقرأهم لكتاب الله إلا أن الخلاف كان متأصّلاً فيهم ، وكأنه طبيعة القوم وديدنهم ، فلم يفعل أمير المؤمنين شيئاً إلا خالفوه ، وكأنهم قصدوا المخالفة لتفريق كلمة المسلمين فقط ، لا لاستبانة الحق والوقوف على ما يجب اتباعه .

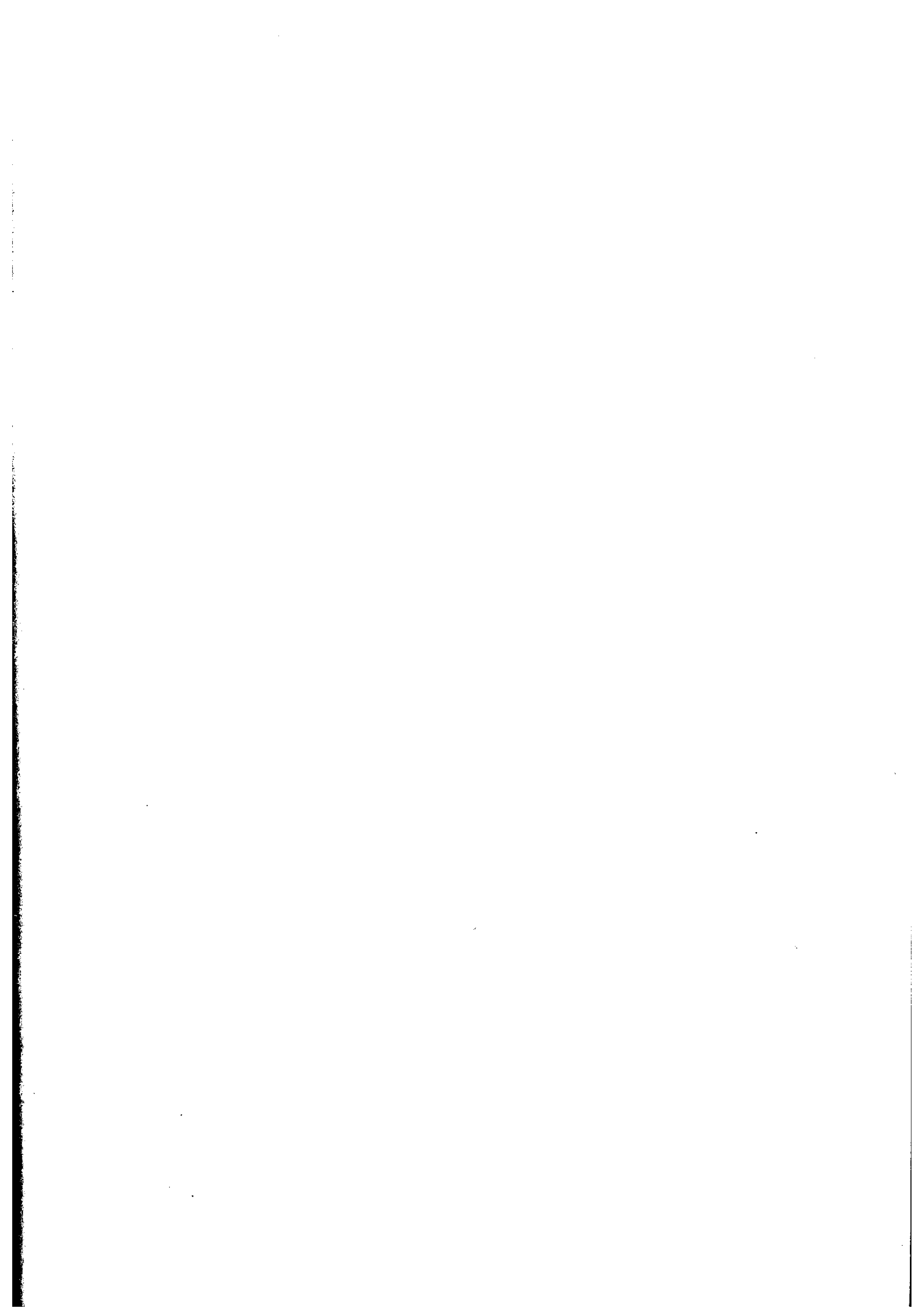
ولا شك أن جيشاً ينشب فيه الخلاف على هذا النحو ، وإلى حدّ تكفير بعضهم بعضاً لا يمكن أن يكون أهلاً للنصر . ولو أنّ هذا الجيش قد انتصر ، وأصبح الخليفة يحيط به أمثال هؤلاء ، مع عقيدتهم فيه ، وتكفيرهم له وللمسلمين ، هل كان الأمر يستقر على ذلك أم تنشأ حرب جديدة في ميدان جديد ؟

ولعل هذا هو السرّ في انتصار أهل الشام حيث كان الأمر فيهم مستقرّاً ، وكان في استطاعة معاوية أن يجمع المسلمين على كلمة سواء .

ولا ريب أن الموقف السلبي الذي وقفه القرّاء من عليّ – رضي الله عنه – كان عاملاً حاسماً في انتقال الحكم من الراشدين إلى الأمويين بعد اغتياله على يد ابن ملجم الخارجي .

على أن انتقال الخلافة إلى الأمويين لم يقض على كل المشاكل ، فإنّ روح المعارضة استمرت عند الخوارج في شكلها المبالغ فيه ، المتطرف مصارعة ومقاتلة ، حيث كانوا خسارةً كبيرةً للمسلمين في دمائهم وأموالهم ووحدة كلمتهم .

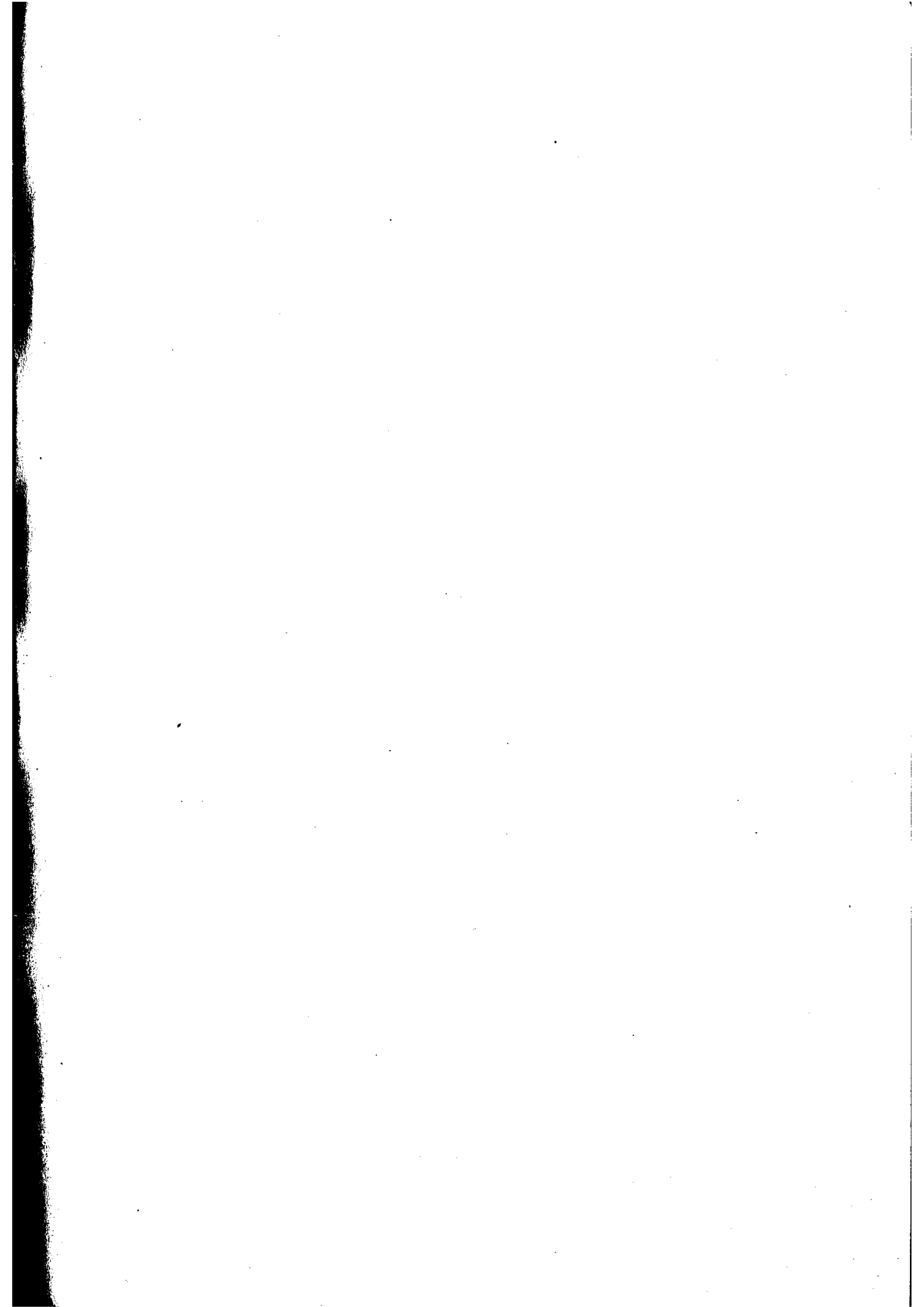
❋ ❋ ❋



□ المبحث الثاني □

- ○ قضية التحكيم بين عليّ ومعاوية- رضي الله عنهما-
- ○ أولاً : دور القرّاء في التحكيم .
- ○ ثانياً : نص وثيقة التحكيم والمناظرة بين الحكمين .
- ○ ثالثاً : نقد رواية التحكيم .
- ○ رابعاً : حقيقة قرار الحكمين .





□ المبحث الثاني □

○ قضية التحكيم بين عليّ ومعاوية - رضي الله عنهما - ○

○ أولاً : دور القرّاء في التحكيم :

من خلال تتبع السرد التاريخي لموقعة صفين يظهر أنّ القرّاء كان لهم دور في المعركة بوصفهم مشاركين في القتال إلى جانب عليّ بن أبي طالب - رضي الله عنه - فتذكر رواية الإمام الطبري أنّ عليّاً بعث على خيل أهل الكوفة الأشتر النخعي - وهو من القرّاء ... ومِسْعَر بن فدك التميمي[1] على قرّاء أهل البصرة ، وصار قراء أهل الكوفة إلى عبد الله بن بُديل وعمار بن ياسر - رضي الله عنهما -[2].

ويروى في أخبار يوم آخر من أيام القتال أنّ عليّاً جعل على ميمنته عبد الله بن بُديل ، وعلى ميسرته عبد الله بن عباس ، وقرّاء أهل العراق مع ثلاثة نفر : مع عمّار بن ياسر ، ومع قيس بن سعد - له صحبة - ومع عبد الله بن بُديل ، والناس على راياتهم ومراكزهم ، وعليّ في القلب في أهل المدينة بين أهل الكوفة وأهل البصرة[3].

ثم ورد بعد ذلك إشارات عن ثبات القرّاء وحسن بلائهم أثناء القتال منها :« وانكشف أهل العراق من قبل الميمنة حتى لم يبق منهم إلا عبد الله

---

(١) ذكره خليفة في الخوارج الذين قاتلهم عليّ في النهروان سنة ٣٨ هـ التاريخ ١٩٧.

(٢) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٥ ، ص ١١ .

(٣) « تاريخ الرسل » ، ج ٥ ، ص ١٥ .

ابن بُديل الخزاعي في مائتين أو ثلثمائة من القرّاء[1]... ثم مضى هاشم بن عتبة بن أبي وقاص الزهري[2] في عصابة من القرّاء ، فقاتل قتالاً شديداً هو وأصحابه عند المساء ...[3] ثم خرج عبد الله بن حُصَين الأزدي[4] في القرّاء الذين مع عمّار فأصيب معه ... »[5].

وتعتبر رواية أبي مخنف التي نقلها الإمام الطبري في تاريخه من أقدم الروايات التي تبرز موقف القرّاء من التحكيم، ونصّ هذه الرواية أن أهل الشام عندما رفعوا المصاحف على الرماح ونادوا بتحكيم كتاب الله في الخلاف الحاصل بينهم وبين أهل العراق لم يقبل عليّ- رضي الله عنه- هذا العرض، ونبه إلى أنه مجرد خديعة ومكيدة بقوله: « عباد الله! امضوا على حقكم وصدقكم في قتال عدوكم، فإن معاوية وعمرو بن العاص وابن أبي معيط وحبيب بن مسلمة وابن أبي سرح والضحاك بن قيس ليسوا بأصحاب دين ولا قرآن ، أنا أعرف بهم منكم ، قد صحبتهم أطفالاً وصحبتهم رجالاً فكانوا شرّ أطفال وشرّ رجال، ويحكم! إنهم ما رفعوها لكم إلا خديعة ودهناً ومكيدة ، فقالوا له : ما يسعنا أن نُدعى إلى كتاب الله عز وجل فنأبى أن نقبله ، فقال لهم : فإني إنما قاتلتهم ليدينوا بحكم هذا الكتاب ، فإنهم قد

---

(١) « تاريخ الرسل » ، ج ٥ ، ص ١٨ .

(٢) هو هاشم بن عتبة بن أبي وقاص : من أمراء عليّ – رضي الله عنه – يوم صفين ، ولد في حياة النبي – ﷺ – وشهد اليرموك وفتوح الشام ، وكان موصوفاً بالشجاعة والإقدام حتى عرف بالمرقال ، وهو الذي يرقل في الحرب أي : يسرع في ضرب العدو . قتل في صفين سنة ٣٧ هـ (٦٥٧ م) ترجم له : خليفة « الطبقات » ، ص ١٢٦ ، والطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٥ ، ص ٤٢ ، والخطيب : « تاريخ بغداد » ج١ ، ص ١٩٦ ، والذهبي « سير أعلام النبلاء » : ج ٣ ، ص ٤٨٦ .

(٣) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٥ ، ص ٤٣ .

(٤) لم أجد له ترجمة في المصادر المتيسرة .

(٥) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٥ ، ص ٢٧ .

عصوا الله عز وجل في أمرهم ونسوا عهده ونبذوا كتابه . فقال له مسعر ابن فدك التميمي وزيد بن حصين الطائي[1] في عصابة معهما من القرّاء الذين صاروا خوارج بعد ذلك : يا عليّ ! أجب إلى كتاب الله إذا دعيت إليه ، وإلّا ندفعك برمّتك إلى القوم أو نفعل كما فعلنا بابن عفان ، إنه علينا أن نعمل بما في كتاب الله عز وجل ، فقبلناه ، والله لتفعلنّها أو لنفعلنّها بك . قال : احفظوا عني نهيي إياكم ، واحفظوا مقالتكم لي ، أمّا أنا فإن تطيعوني تقاتلوا وإن تعصوني فاصنعوا ما بدا لكم ! قالوا له : أمّا لا ، فابعث إلى الأشتر فليأتك »[2].

على أن الروايات التي نقلها الإمام الطبري عن التحكيم - وراويها أبو مخنف - لا تخرج عن سياق الرواية المذكورة ، فهي تذكر أن القرّاء أجبروا عليّاً على قبول التحكيم رغم محاولته لإقناعهم بأنّ رفع المصاحف خديعة لجأ إليها معاوية وعمرو بن العاص ، كما تروي أنهم هم الذين اختاروا أبا موسى حكماً رغماً عن عليّ ، فقال الأشعث - ابن قيس الكندي -[3] وأولئك الذين صاروا خوارج بعد ، فإنا قد رضينا بأبي موسى الأشعري ، قال عليّ : فإنكم قد عصيتموني في أول الأمر ، فلا تعصوني الآن ، إني لا أرى أن أولي أبا موسى ، فقال الأشعث وزيد بن حصين ومسعر بن فدك : لا نرضى إلا به ، فإنه ما كان يحذرنا وقعنا فيه ، قال عليّ : إنه ليس بثقة ، قد فارقني وخذّل الناس عني ثم هرب مني حتى أمنته بعد أشهر ، ولكن هذا ابن عباس نوليه ذلك ، قالوا : ما نبالي أنت كنت أم ابن عباس ! لا نريد إلا رجلاً هو منك ومن معاوية سواء ، ليس إلى أحد منكما بأدنى منه

---

(١) ذكره خليفة في الخوارج الذين قتلوا يوم النهروان . « التاريخ » ، ص ١٩٧ .

(٢) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٥ ، ص ٤٩ .

(٣) له صحبة .

إلى الآخر ، فقال عليّ : فإني أجعل الأشتر ...فقال الأشعث : وهل سعر الأرض غير الأشتر ... قال عليّ : فقد أبيتم إلا أبا موسى ، قالوا : نعم ، قال : فاصنعوا ما أردتم[1].

والغريب في الأمر أن روايات أخرى عن أبي مخنف نفسه تعطي القرّاء دوراً مناقضاً للدور الأول ، وهو رفض التحكيم جملة وتفصيلاً ، يقول: « خرج الأشعث بذلك الكتاب - أي كتاب التحكيم - يقرأه على الناس ، ويعرضه عليهم ، فيقرأونه حتى مرّ به على طائفة من بني تميم فيهم عروة بن أديَّة[2] وهو أخو أبي بلال[3] فقرأه عليهم ، فقال عروة بن أديّة : تُحكِّمون في أمر الله عز وجل الرجال ! لا حكم إلا لله ، ثم شدّ بسيفه فضرب به عجز دابته ضربة خفيفة ، واندفعت الدابة ، وصاح به أصحابه أن أملك يدك ... »[4].

وروى أبو مخنف أن علياً لما أراد أن يبعث أبا موسى للحكومة أتاه رجلان من الخوارج : زرعة بن برج الطائيّ[5] وحرقوص بن زهير السعدي فدخلا عليه فقالا له : لا حكم إلا لله ، تب من خطيئتك وارجع عن قضيتك ، واخرج بنا إلى عدونا نقاتلهم حتى نلقى ربنا فقال لهم عليّ : قد أردتكم على ذلك فعصيتموني، وقد كتبنا بيننا وبينهم كتاباً وشرطنا شروطاً ، وأعطينا عليها عهودنا ومواثيقنا، وقد قال الله عز وجل: ﴿ وأوفوا بالعهد إذا عاهدتم

---

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٥ ، ص ٥١ .

(٢) من رؤساء الخوارج الذين قتلوا في ولاية عبيد الله بن زياد صبراً . انظر : الجوزجاني : « أحوال الرجال » ، ص ٣٥ . والطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٥، ص ٣١٢ .

(٣) من الخوارج الشراة : أنكر التحكيم، وشهد النهروان ، وقتل في ولاية عبيد الله بن زياد ، انظر خليفة : « التاريخ » ، ص ١٩٧ ، ٢٥٦ . والجوزجاني : « أحوال الرجال » ، ص ٣٥ . والطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٥ ، ص ٤٦٤ .

(٤) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٥ ، ص ٥٥ .

(٥) لم أجد ترجمته في المصادر المتيسرة .

ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها ، وقد جعلتم الله عليكم كفيلاً ، إن الله يعلم ما تفعلون ﴾[1] فقال له حرقوص : ذلك ذنب ينبغي أن تتوب منه ، فقال عليّ : ما هو ذنب ولكنه عجز من الرأي وضعف من الفعل ، وقد تقدمت إليكم فيما كان منه ، ونهيتكم عنه ، فقال له زرعة بن البرج : أما والله يا عليّ ، لئن لم تدع تحكيم الرجال في كتاب الله عز وجل قاتلتك ، أطلب بذلك وجه الله ورضوانه ...[2].

فإذا كان الأمر كذلك، فلماذا ثار القرّاء فجأة على كل الترتيبات والإجراءات التي قاموا بفرضها على عليّ – رضي الله عنه – لقبول التحكيم، فتمرّدوا وانشقوا عليه وعلى قبائلهم المكونة لجيش أهل العراق؟ وإذا كان اختيارهم أبا موسى لسببين: أنه حذرهم مما وقعوا فيه، وأنه محايد بين عليّ ومعاوية، فلماذا لم ينتظروا نتائج التحكيم؟ هل لأن عقولهم كانت مثل عقول الأطفال ، فجعلتهم يتصرفون هذه التصرفات المتناقضة والخطيرة؟!

وإذا كان الأمر كذلك ، فلماذا لم يكن لهم تصرفات مشابهة فيما سبق من أحداث كالجمل مثلاً ؟ ! ثم إذا كان باستطاعتهم فرض أبي موسى على عليّ حكماً من أهل العراق ، لماذا لم يختاروا واحداً من بينهم ؟ ! إذ من المؤكد أنه سيمثل مصالحهم ووجهة نظرهم خيراً من أبي موسى ، فهم يريدون مواصلة القتال كما ثبت في الصحيح ، وأبو موسى ضد الفتنة وحرب المسلمين بعضهم بعضاً ، ويسعى إلى إبطال الحرب ، وإلى وحدة المسلمين .

إنّ اختيار أبي موسى – رضي الله عنه – حكماً عن أهل العراق من قِبَل عليّ – رضي الله عنه – وأصحابه ينسجم تماماً مع الأحداث ، فالمرحلة التالية هي مرحلة الصلح وجمع كلمة المسلمين، وأبو موسى الأشعري كان من دعاة

---

(١) الآية ٩١ من سورة النحل .

(٢) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٥ ، ٧٢ .

الصلح والسلام ، كما كان في الوقت نفسه محبوباً مؤتمناً من قبائل العراق ، وقد ولّاه عمر على البصرة والكوفة على التوالي[1] وعندما منع أهل الكوفة بقيادة الأشتر سعيد بن العاص من دخولها وردّوه إلى المدينة؛ ولّوا عليهم أبا موسى ، وما كان من الخليفة عثمان – رضي الله عنه – إلّا أن يقرّه إرضاءً لهم[2] ليس هذا فحسب ، بل إن أمير المؤمنين عليّاً – رضي الله عنه – عندما قام بعزل عمال الخليفة عثمان سأله الأشتر أن يقرّ أبا موسى على الكوفة ففعل[3].

ثم إن المصادر المتقدمة تذكر أن عليّاً هو الذي اختار أبا موسى الأشعري ، يقول خليفة في « تاريخه » : « وفيها – سنة ٣٧ هـ – اجتمع الحكمان : أبو موسى الأشعري من قبل عليّ ، وعمرو بن العاص من قبل معاوية ... »[4] ويقول ابن سعد في « طبقاته » : « فكَرِه الناس الحرب وتداعوا إلى الصلح ، وحكّموا الحكمين . فحكّم عليّ أبا موسى الأشعري ، وحكّم معاوية عمرو بن العاص ... »[5] وذكر ابن أبي شيبة عن أبي صالح أنّ عليّاً قال لأبي موسى : احكم ولو يحزّ عنقي[6].

ولهذا يمكن القول أنّ الدور المنسوب للقرّاء في صفين من مسؤولية من وقف القتال والتحكيم وفرض أبي موسى حكماً ليست إلا فرية تاريخية اخترعها الإخباريون

---

(١) ابن سعد : « الطبقات » ، ج ٤ ، ص ١٠٩ ، وابن عساكر : « تاريخ دمشق » (المخطوط) ، ج ٩ ، ص ٤٢٩ .

(٢) البخاري : « التاريخ الصغير » ،ج ١ ، ص ٨٤ . والطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٣٣٢ .

(٣) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٤٤٢ .

(٤) خليفة : « التاريخ » ، ١٩١ ، ١٩٢ .

(٥) ابن سعد : « الطبقات » ، ج ٣ ، ص ٣٢ .

(٦) ابن أبي شيبة : « المصنف » ، ج ١٥ ، ص ٢٩٣ .

الشيعة الذين كان يزعجهم أن يظهر عليّ - رضي الله عنه - بمظهر المتعاطف مع معاوية وأهل الشام ، وأن يرغب في الصلح مع أعدائهم التقليديين . من جهة أخرى يحمِّلون المسؤولية أعداءهم الخوارج ويتخلصون منها، ويجعلون دعوى الخوارج تناقض نفسها ، فهم الذين أجبروا علياً على قبول التحكيم ، وهم الذين ثاروا عليه بسبب قبوله التحكيم .

ومن الملاحظ أن الدوافع والأسباب خلف مثل هذه الروايات راجعة إلى الظروف التي كانت تعيشها الكوفة - وهي معقل الشيعة - في النصف الثاني من القرن الأول الهجري ، فقد تحوّلت وأهلها إلى مصر تابع لأهل الشام يرسل لها الأمويون ولاةً مستبدين مثل زياد وابنه عبيد الله [1] والحجاج لقمع شوكتهم ، وأصبحت الكوفة بذلك مركزاً للمعارضة ومفرخاً للثورات ضد الأمويين ، ليس هذا فحسب ، بل إنّ ضربات الخوارج الموجعة كانت أشدّ إيلاماً من قمع الأمويين ، مما حدا بالشيعة إلى إلقاء تبعة تلك الأحداث على خصومهم تحت تأثير التعصب المذهبي .

إن الموقف الثابت تاريخياً أن علياً - رضي الله عنه - قَبِل التحكيم من

---

(١) هو عبيد الله بن زياد بن عبيد الثقفي : من أمراء بني أمية ، كان جباراً طاغيةً ، ولّاه معاوية إمارة خراسان ثم البصرة ، فأقره يزيد على إمارة البصرة سنة ٦٠ هـ (٦٧٩ م) . وكان على يده مقتلَ الحسين - رضي الله عنه - وقيل : إن يزيد لم يأمره بذلك ، إذ كتب إليه يقول : « بلغني أنّ الحسين بن عليّ قد توجه نحو العراق ، فضع المناظر والمسالح ، واحترس على الظن ، وخذ على التهمة ، غير أن لا تقاتل إلا من قاتلك ، واكتب إليّ في كل ما حدث ؟ ولما مات يزيد وثب أهل البصرة على عبيد الله ففرّ إلى الشام ، ثم عاد يريد العراق ، فلحق به إبراهيم بن الأشتر في جيش يطلب ثأر الحسين فقتله سنة ٦٧ هـ (٦٨٦ م) . ترجم له : الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٥ ، ص ١٦٨ ، ٣٠٠ ، ٤٠١ ، ج ٦ ، ص ٣٨ - ١٣٠ . وابن قتيبة : « عيون الأخبار » : ج ١ ، ص ٢٩ .

تلقاء نفسه بعيداً عن أي ضغوط ، وذلك تماشياً مع أحكام الإسلام التي تحثّ على إصلاح ذات البين والرحمة والرأفة والرجوع إلى الكتاب والسنة عند التنازع والاختلاف ، ﴿ فإن تنازعتم في شيء فردّوه إلى الله والرسول ﴾[1]. كما ثبت في الصحيح أن موقف القرّاء هو هو منذ البداية لم يتغير ولم يتبدل ؛ فهو الإصرار على مواصلة قتال أهل الشام ورفض التحكيم بالكلية ، وهذا ما تطمئن إليه النفس، حيث ينسجم ذلك الموقف مع عقلية الخوارج المتشددة العنيفة المكفرة والمستبيحة لدماء المسلمين وأموالهم ؛ فقد كانوا في مراحل وجودهم على رأس الحركات التي أنهكت جسم الدولة الإسلامية ، وذهبت بكثير من قوى المسلمين المذخورة .

روى الإمام أحمد وابن أبي شيبة كليهما بسند صحيح[2] عن حبيب بن أبي ثابت قال: « أتيت أبا وائل في مسجد أهله أسأله عن هؤلاء القوم الذين قتلهم عليّ بالنهروان، فيما استجابوا له وفيما فارقوه وفيما استحلّ قتالهم ، قال: كنّا بصفّين فلما استحرَّ القتل بأهل الشام اعتصموا بتلّ، فقال عمرو بن العاص لمعاوية : أرسل إلى عليّ بمصحف وادعه إلى كتاب الله فإنه لن يأبى عليك، فجاء به رجل فقال : بيننا وبينكم كتاب الله ﴿ ألم تر إلى الذين أوتوا نصيباً من الكتاب يُدعون إلى كتاب الله ليحكم بينهم ثم يتولى فريق منهم وهم معرضون ﴾[3]، فقال عليّ : نعم أنا أولى بذلك ، بيننا وبينكم

(١) الآية ٥٩ من سورة النساء .

(٢) رواه أحمد : ثقة، حافظ، فقيه، حجة « التقريب »، ج ١، ص ٢٤، عن يعلى بن عبيد، ثقة، عابد « الكاشف »، ج ٣، ص ٢٥٨، عن عبد العزيز بن سياه: صدوق « التقريب » ، ج ١ ، ص ٥٠٩ ، عن حبيب بن أبي ثابت: تابعي، ثقة : « تاريخ الثقات »، ص ١٠٥ ، عن أبي وائل: ثقة « طبقات ابن سعد »: ج ٦، ص ٩٦.
ورواه ابن أبي شيبة: ثقة، حافظ « التقريب »، ج ١، ص ٤٤٥ عن ابن نمير: ثقة « التقريب »، ج ١، ص ٤٥٧ عن عبد العزيز بن سياه عن حبيب بن أبي ثابت عن أبي وائل.

(٣) الآية ٢٣ من سورة آل عمران .

كتاب الله قال – الراوي –: فجاءته الخوارج ، ونحن ندعوهم يومئذ القرّاء ، وسيوفهم على عواتقهم فقالوا : يا أمير المؤمنين ما ننتظر بهؤلاء القوم الذين على التل ، ألا نمشي إليهم بسيوفنا حتى يحكم الله بيننا وبينهم ؟ فتكلم سهل بن حنيف؛ فقال: أيها الناس ! اتهموا أنفسكم ، فلقد رأيتنا يوم الحديبية (يعني الصلح الذي كان بين رسول الله – عليه السلام – وبين المشركين) ولو نرى قتالاً لقاتلنا ، فجاء عمر إلى رسول الله – ﷺ – فقال : يا رسول الله! ألسنا على الحق وهم على باطل؟ أليس قتلانا في الجنة وقتلاهم في النار ؟ قال : بلى ! قال : ففيم نعطي الدنيّة في ديننا ونرجع ولما يحكم الله بيننا وبينهم ، فقال : يا ابن الخطاب إني رسول الله ولن يضيّعني أبداً . فرجع وهو متغيظ فلم يصبر حتى أتى أبا بكر فقال ، يا أبا بكر ألسنا على الحق وهم على باطل ؟ أليس قتلانا في الجنة وقتلاهم في النار؟ قال: بلى قال : ففيم نعطي الدنيّة في ديننا ونرجع ولما يحكم الله بيننا وبينهم ؟ فقال : يا ابن الخطاب ! إنه رسول الله – ﷺ – ولن يضيّعه أبداً قال – الراوي – : فنزلت سورة الفتح ، فأرسل رسول الله – ﷺ – إليه فأقرأها إياه ، قال : يا رسول الله ! أوَ فتح هو ؟ قال : نعم ، وطابت نفسه ورجع »[1].

وزاد ابن أبي شيبة : « فقال عليّ – في صفين – : أيها الناس ! إنّ هذا فتح » ، فقبل عليّ القضية ورجع ورجع الناس ثم إنهم خرجوا بحروراء أولئك العصابة من الخوارج ... »[2].

ولهذه الرواية شاهد في « الصحيح »؛ فقد أخرج الإمام البخاري عن حبيب بن أبي ثابت قال: أتيت أبا وائل أسأله فقال: كنا بصفّين فقال رجل – رسول معاوية –: ألم تر إلى الذين يُدعون إلى كتاب الله تعالى، فقال عليّ: نعم، فقال سهل بن حنيف– أي للقرّاء–: اتهموا أنفسكم– وفي رواية:

---

(١) أحمد : « المسند » بترتيب الساعاتي ، ج ٢٣ ، ص ١٤٥ – ١٤٦ .

(٢) ابن أبي شيبة : « المصنف » ، ج ١٥ ، ٣١٨ .

اتهموا رأيكم – فلقد رأيتنا يوم الحديبية ، يعني الصلح الذي كان بين النبي – ﷺ – والمشركين ولو نرى قتالاً لقاتلنا ، فجاء عمر فقال : ألسنا على الحق وهم على الباطل ؟ أليس قتلانا في الجنة وقتلاهم في النار ؟ قال: «بلى!» قال: ففيم نعطي الدنيّة في ديننا ونرجع ولما يحكم الله بيننا ؟ فقال : « يا ابن الخطاب ! إنما أنا رسول الله ولن يضيّعني الله أبداً ». فرجع متغيظاً فلم يصبر حتى جاء أبا بكر فقال : ألسنا على الحق وهم على الباطل ؟ قال : يا ابن الخطاب ! إنه رسول الله – ﷺ – ولن يضيّعه الله أبداً فنزلت سورة الفتح »[1].

وقد ساق سهل بن حنيف – رضي الله عنه – حديث الحديبية لأنّ القرّاء أصرّوا على مواصلة القتال وأنكروا التحكيم ، فأشار عليهم بمطاوعة عليّ – رضي الله عنه – وأن لا يُخالَف ما يشير به لكونه أعلم بالمصلحة منهم ، وذكر لهم ما وقع بالحديبية من أن الصحابة رأوا يومئذ أن يقاتلوا ويخالفوا ما دُعوا إليه من الصلح ، ثم ظهر أن الأصلح هو ما كان النبي – ﷺ – قد شرع فيه من الصلح .

ويقول الكرماني : « كأنهم – القرّاء – اتهموا سهلاً بالتقصير في القتال حينئذ ، فقال لهم : بل اتهموا أنتم رأيكم فإني لا أقصّر كما لم أكن مقصّراً يوم الحديبية من أجل أني لا أخالف حكم رسول الله – ﷺ – كذلك أتوقّف اليوم لأجل مصلحة المسلمين »[2].

---

(١) أخرجه البخاري في « جامعه الصحيح » ، كتاب التفسير ، ج ٦ ، ص ٤٥ وكتاب الاعتصام ، باب ما يذكر من ذم الرأي وتكلف القياس ، ج ٨ ، ص ١٤٨ .

(٢) ابن حجر : « الفتح » ، ج ١٣ ، ص ٢٨٩ .

○ ثانياً : نص وثيقة التحكيم والمناظرة بين الحكمين :

شهد زعماء الفريقين على عقد التحكيم ، وكانت كتابته يوم الأربعاء لثلاث عشرة ليلة بقيت من صفر سنة سبع وثلاثين للهجرة ، وكان نص الوثيقة : « بسم الله الرحمن الرحيم ، هذا ما تقاضي عليه عليّ بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان ، قاضي عليّ على أهل الكوفة ومن معهم من شيعتهم من المؤمنين والمسلمين وقاضي معاوية على أهل الشام ومن كان معهم من المؤمنين والمسلمين ، إنا ننزل عند حكم الله عز وجل وكتابه ، ولا يجمع بيننا غيره ، وإنّ كتاب الله عز وجل بيننا من فاتحته إلى خاتمته ، نحيي ما أحيا ، ونميت ما أمات ، فما وجد الحكمان في كتاب الله عز وجل ، — وهما أبو موسى الأشعري عبد الله بن قيس ، وعمرو بن العاص القرشي — عملا به ، وما لم يجدا في كتاب الله عز وجل فالسنّة العادلة الجامعة غير المفرقة وأخذ الحكمان من عليّ ومعاوية ومن الجندين من العهود والميثاق والثقة من الناس ، أنهما آمنان على أنفسهما وأهلهما ، والأمة لهما أنصار على الذي يتقاضيان عليه ، وعلى المؤمنين والمسلمين من الطائفتين كلتيهما عهد الله وميثاقه أنّا علي ما في هذه الصحيفة ، وأن قد وجبت قضيتهما على المؤمنين ، فإن الأمن والاستقامة ووضع السلاح بينهم أينما ساروا على أنفسهم وأهليهم وأموالهم ، وشاهدهم وغائبهم ، وعلى عبد الله بن قيس وعمرو بن العاص عهد الله وميثاقه أن يحكما بين هذه الأمة ، ولا يردّاها في حرب ولا فرقة حتى يعصيا ، وأجل القضاء إلى رمضان وإن أحبّا أن يؤخرا ذلك أخّراه على تراض منهما ، وإن توفي أحد الحكمين فإن أمير الشيعة يختارمكانه ، ولا يألو من أهل المعدلة والقسط ، وإن مكان قضيتهما الذي يقضيان فيه مكان عدل بين أهل الكوفة وأهل الشام ، وإن رضيا وأحبا فلا تحضرهما فيه إلا من أرادا ، ويأخذ الحكمان من أرادا من الشهود ،ثم يكتبان شهادتهما

على ما في هذا الصحيفة ، وهم أنصار على من ترك ما في هذه الصحيفة ، وأراد فيه إلحاداً وظلماً ، اللهم إنا نستنصرك على من ترك ما في هذه الصحيفة[1].

وقد اختلف المؤرخون في مكان انعقاد مؤتمر التحكيم ، فيظهر من عبارات بعضهم كالطبري والمسعودي وابن الأثير وابن كثير أنّ دُومة الجندل كانت ملتقىً للمؤتمر[2] لكن خليفة وابن سعد ، وهما متقدمان على هؤلاء ، قالا بأن اجتماع الحكمين كان بِأَذْرُح[3] ويرجح ذلك قول ذي الرمّة[4] يمدح بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري[5].

أبوك تَلَافى الدِّينَ والنّاسَ بعدما تَسَاءَوا وبَيْتُ الدِّين مُنْقَلِعُ الكِسْر

---

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٥ ، ص ٥٣ — ٥٤ .

(٢) «تاريخ الرسل » ، ج ٥، ص ٥٧. والمسعودي: « مروج الذهب »، ج ٢، ص ٤٠٦. وابن الأثير: « الكامل »، ج ٣، ص ٣٢١. وابن كثير: « البداية »، ج ٧، ص ٢٨٢.

(٣) خليفة : « التاريخ » ، ص ١٩٢ . وابن سعد : « الطبقات » ، ج ٣ ، ص ٣٢ .

(٤) هو غيلان بن عقبة بن نهير العدوي المضري أبو الحارث المعروف بذي الرمة ، من فحول شعراء العصر الأموي ، أكثر شعره تشبيب وبكاء أطلال . قال جرير : لو خرس ذو الرّمة بعد قصيدته : « ما بال عينك منها الماء ينسكب » لكان أشعر الناس ، توفي عام ١١٧ هـ (٧٣٥م) . ترجم له : ابن حبيب : « المحبّر » ص ٥٧ ، وأبو الفرج ، ج ١٧ ، ص ٣٠٦ . وابن سلام : « الأموال » ، ص ٦٩ . والميداني : « مجمع الأمثال » ، ج ١ ، ص ٢٦ .

(٥) هو بلال بن أبي بردة عامر بن أبي موسى الأشعري : كان أميراً للبصرة وقاضيها في ولاية خالد القسري ، وكان فصيحاً أديباً ، يروي الحديث ، توفي عام نيف وعشرين ومائة . ترجم له : البخاري : « التاريخ الكبير » ، ١٠٩/٢/١ . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، ج ٢ ، ص ٣٩٧ . والذهبي : « الكاشف » ، ج ١ ، ص ١١١ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج ١ ص ٥٠٠ .

فَشَدَّ إصَارَ الدِّين أيَّامَ أذْرُحٍ وَرَدَّ حُروباً لقد لَقِحْن إلى عُقْر[1].

ويروي الإمام الطبري عن أبي مخنف حديث المناظرة بين الحكمين فيقول : قال أبو مخنف حدثني أبو جناب الكلبي أنّ عمرواً وأبا موسى حيث التقيا بِدُومَة الجَنْدَل ، أخذ عمرو يقدم أبا موسى في الكلام يقول : إنك صاحب رسول الله - ﷺ - وأنت أسنّ مني ، فتكلم وأتكلّم . فكان عمرو قد عوّد أبا موسى أن يقدّمه في كل شيء ، اعتزى[2] بذلك كله أن يقدمه فيبدأ بخلع عليّ . قال : فنظرا في أمرهما وما اجتمعا عليه ، فأراده عمرو على معاوية فأبى ، وأراده على ابنه فأبي ، وأراد أبو موسى عمرواً على عبد الله بن عمر فأبى عليه ، فقال له عمرو : خبّرني ما رأيك ؟ قال: رأيي أن نخلع هذين الرجلين ، ونجعل الأمر شورى بين المسلمين، فيختار المسلمون لأنفسهم من أحبوا ، فقال له عمرو : فإن الرأي ما رأيت ، فأقبلا على الناس وهم مجتمعون ، فقال: يا أبا موسى ! أعلمهم بأن رأينا قد اجتمع واتفق ، فتكلم أبو موسى فقال : إنّ رأيي ورأي عمرو قد اتفق على أمر نرجو أن يصلح الله عز وجل به أمر هذه الأمة ، فقال عمرو : صدق وبرّ ، يا أبا موسى ! تقدّم فتكلّم ، فتقدّم أبو موسى ليتكلم ، فقال ابن عباس : ويحك ! والله إني لأظنه قد خدعك ، إن كنتما قد اتفقتما على الأمر ، فقدمه فليتكلم بذلك الأمر قبلك ، ثم تكلم أنت بعده ، فإنّ عمرواً رجل غادر ، ولا آمن أن يكون قد أعطاك الرضا فيما بينّك وبينه، فإذا قمت في الناس خالفك، وكان أبو موسى مغفلاً فقال له: إنا قد اتفقنا، فتقدّم أبو موسى فحمد الله عز وجل

---

(١) ذو الرمة ، « ديوان » ، ص ٩٧٤ .

(٢) أي قصد ابن منظور : « لسان العرب » .

وأثنى عليه ثم قال : أيها الناس ! إنّا قد نظرنا في أمر هذه الأمة فلم نر أصلح لأمرها ولا ألمّ لشعثها من أمر قد أجمع رأيي ورأي عمرو عليه ، وهو أن نخلع عليّاً ومعاوية ، وتستقبل هذه الأمة هذا الأمر فيولّوا منهم من أحبّوا عليهم ، وإني قد خلعت عليّاً ومعاوية ، فاستقبلوا أمركم ، وولّوا عليكم من رأيتموه لهذا الأمر أهلاً ، ثم تنحّى ، وأقبل عمرو بن العاص فقام مقامه ، فحمد الله وأثنى عليه وقال : إنّ هذا قد قال ما سمعتم وخلع صاحبه ، وأنا أخلع صاحبه كما خلعه وأثبت صاحبي معاوية ، فإنه وليّ عثمان بن عفان والطالب بدمه ، وأحق الناس بمقامه، فقال أبو موسى: ما لك لا وفّقك الله، غدرت وفجرت ، إنما مثلك كمثل الكلب إن تحمل عليه يلهث أو تتركه يلهث ، قال عمرو : إنما مثلك كمثل الحمار يحمل أسفاراً ، وحمل شريح بن هانىء[1] على عمرو فقنعه بالسوط وحمل على شريح ابن لعمرو ، فضربه بالسوط ، وقام الناس فحجزوا بينهم . وكان شريح بعد ذلك يقول : ما ندمت على شيء ندامتي على ضرب عمرو بالسوط ، ألّا أكون ضربته السيف آتياً به الدهر ما أتى ، والتمس أهل الشام أبا موسى فركب راحلته ولحق بمكة .

قال ابن عباس : قبّح الله رأي أبي موسى ، حذّرته وأمرته بالرأي فما عقل . فكان أبو موسى يقول : حذّرني ابن عباس غدرة الفاسق ، ولكني اطمأننت إليه ، وظننت أنه لن يؤثر شيئاً على نصيحة الأمة ، ثم انصرفوا ، عمرو وأهل الشام إلى معاوية وسلموا عليه بالخلافة ، ورجع ابن عباس وشريح

---

(١) هو شريح بن هانىء بن يزيد بن نهيك الحارثي الكوفي : من أصحاب علي – رضي الله عنه – شهد معه الجمل وصفين ، وكان على شرطته ، ذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من تابعي أهل الكوفة وقال : كان ثقة ، ووثقه أحمد وابن معين والنسائي ، وقال ابن خراش : صدوق ، وذكره مسلم في المخضرمين قال خليفة : قتل مع ابن أبي بكرة بسجستان سنة ثمان وسبعين (٦٩٧ م) . ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، ج ٦ ، ص ٢٢٨ . وابن معين : « التاريخ » ، ج ٢ ، ص ٢٥١ . =

ابن هانئ إلى عليّ ، وكان إذا صلّى الغداة يقنت فيقول : « اللهم العن معاوية وعمراً وأبا الأعور السلمي وحبيباً - ابن مسلمة - وعبد الرحمن ابن خالد والضحاك بن قيس والوليد - ابن عقبة - فبلغ ذلك معاوية ، فكان إذا قنت لعن عليّاً وابن عباس والأشتر وحسناً وحسيناً - ابنا علي - »[1].

○ ثالثاً : نقد رواية التحكيم .

ولما لحادث التحكيم من أهمية في التاريخ السياسي للدولة الإسلامية ، فإنه من الضروري إجلاء حقيقة وقائعه ، حيث أسيء تصوير هذا الحادث بقدر ما أسيء تفسيره ، فنتج عن الأمرين خلط كثير وإساءة إلى مكانة الصحابة وقدرهم ، حيث باتت القصة الشائعة بين الناس عن حادث التحكيم تتهم بعضهم بالخداع والغفلة، وتتهم آخرين بالصراع حول السلطة .

وبإخضاع هذه الرواية للدراسة والتحليل يلاحظ عليها أمران : ضعف سندها واضطراب متنها .

أما سندها ففيه راويان متهمان في عدالتهما وهما: أبو مخنف لوط بن يحيى، وأبو جناب الكلبي. الأول: ضعيف ليس بثقة كما سبق ذكره[2]، والثاني: قال فيه ابن سعد: كان ضعيفاً[3]، وقال البخاري وأبو حاتم: كان يحيى القطان يضعفه[4]، وقال عثمان الدارمي : ضعيف[5] وقال النسائي : ضعيف[6].

= وخليفة : « التاريخ » ،ص٢٧٧،وابن حجر : « التهذيب » ، ج٤ ،ص٣٣٠ .

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٥ ، ص ٧٠ - ٧١ .

(٢) انظر ج١ ص ٧٧ .

(٣) ابن سعد : « الطبقات » ، ج ٦ ، ص ٣٦٠ .

(٤) البخاري : « التاريخ الكبير » ، ٢٦٧/٢/٤ . وابن أبي حاتم: « الجرح والتعديل » ،ج ٩ ص ، ١٣٨ .

(٥) الدارمي : « التاريخ » ، ص ٢٣٨ .

(٦) النسائي : « الضعفاء والمتروكون » ، ص ٢٥٣ .

أما المتن فيلاحظ عليه ثلاثة أمور ، أحدها: يتعلق بالخلاف بين عليّ ومعاوية – رضي الله عنهما – والذي أدّى إلى الحرب بينهما ، والثاني: يتعلق بمنصب كل من عليّ ومعاوية ، والثالث: خاص بشخصية أبي موسى الأشعري وعمرو بن العاص .

أ – موضوع الخلاف بين عليّ ومعاوية – رضي الله عنهما –

من المعروف والمتفق عليه بين جميع المؤرخين أن الخلاف بين عليّ ومعاوية كان سببه أخذ القصاص من قتلة عثمان . فقد ظن معاوية أنّ عليّاً قد قصر فيما يجب عليه من القصاص لعثمان بقتل قاتليه ، ومن ثَمَّ رفض بيعته وطاعته، إذ رأى القصاص قبل البيعة لعليّ، وهو وليُّ الدم لقرابته من عثمان.

وبموقف معاوية هذا في الامتناع عن بيعة عليّ انتظاراً للقصاص من قتلة عثمان ، ولعدم إنفاذ أوامره في الشام أصبح معاوية ومن تبعه من أهل الشام في نظر عليّ في موقف الخارجين على الخلافة ، إذ كان رأيه أن بيعته قد انعقدت برضاء من حضرها من المهاجرين والأنصار بالمدينة ، ولزمت بذلك بقية المسلمين في جميع الأقطار الإسلامية . ولذلك رأى أنَّ معاوية ومن معه من أهل الشام بغاة خارجون عليه ، وهو الإمام منذ بويع بالخلافة ، فقرّر أن يخضعهم ويردَّهم إلى حظيرة الجماعة ولو بالقوة .

ويقول ابن حزم في هذا الصدد بأن عليّاً قاتل معاوية لامتناعه من تنفيذ أوامره في جميع أرض الشام ، وهو الإمام الواجب طاعته، ولم ينكر معاوية قط فضل عليّ واستحقاقه الخلافة ، لكن اجتهاده أدّاه إلى أن رأى تقديم أخذ القود من قتلة عثمان على البيعة ، ورأى نفسه أحق بطلب دم عثمان والكلام فيه من أولاد عثمان وأولاد الحكم بن أبي العاص لسنّه وقوته على الطلب بذلك وأصاب في هذا وإنما أخطأ في تقديمه ذلك على البيعة فقط[1].

---

(١) ابن حزم : « الفصل في الملل والنحل » ، ج ٤ ، ص ١٦٠ .

وفهم الخلاف على هذه الصورة – وهي صورته الحقيقية – يبين إلى أيِّ مدى تخطىء الرواية السابقة عن التحكيم في تصوير قرار الحكمين . إن الحكمين كانا مفوضين للحكم في الخلاف بين عليّ ومعاوية ، ولم يكن الخلاف بينهما حول الخلافة ومن أحق بها منهما ، وإنما كان حول توقيع القصاص على قتلة عثمان ، وليس هذا من أمر الخلافة في شيء فإذا ترك الحكمان هذه القضية الأساسية ، وهي ما طلب إليهما الحكم فيه ، واتخذا قراراً في شأن الخلافة كما تزعم الرواية الشائعة ، فمعنى ذلك أنهما لم يفقها موضوع النزاع ، ولم يحيطا بموضوع الدعوى ، وهو أمر مستبعد جدّاً .

ب – منصب كل من عليّ ومعاوية ومكانتهما .

كان معاوية – رضي الله عنه – قد تولّى حكم الشام نائباً عن عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – وبقي في ولايته إلى أن مات عمر[1]، وتولى عثمان – رضي الله عنه – أمر الخلافة فأقرّه في منصبه ،[2] ثم قتل عثمان وتولّى عليّ – رضي الله عنه – الخلافة فلم يقرّ معاوية في عمله[3]، حيث أصبح معزولاً بعد انتهاء ولايته بمقتل الخليفة الذي ولاه .

وبذلك فقد معاوية مركزه ومنصبه كوال لبلاد الشام، وإن لم يفقد مركزه الفعلي أو الواقعي كحاكم غير مولّى للشام بحكم اتباع الناس إياه ، واقتناعهم بالسبب الذي جعله يرفض بيعة عليّ ، وهو المطالبة باقتضاء حقه في القصاص من قتلة عثمان باعتباره وليّاً للدم .

وإذا كان الأمر كذلك – وهو الثابت تاريخيّاً – فإن قرار الحكمين إذا

---

(١) خليفة : « التاريخ » ، ص ١٥٥ .

(٢) خليفة : « التاريخ » ، ص ١٧٨ .

(٣) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٤٤٢ .

تضمن فيما تزعم الرواية المذكورة عزل كل من عليّ ومعاوية . فقد ورد العزل في حق معاوية على غير محله ؛ لأنه إذا تصورنا أن يعزل الحكمان علياً من منصب الخلافة إذا فرضنا جدلاً أنهما كانا يحكمان فيها . ولكن عمَّ يعزلان معاوية ؟ ! هل كانا يملكان عزله عن قرابته أو منعه من المطالبة بحقه فيها ؟ ! وهل عهد التاريخ في حقبة من حقبه أن يُعزل ثائر عن زعامة الثائرين معه بقرار يصدره قاضيان ؟ ! ولا شك أن هذا عامل آخر يؤيد بطلان القصة الشائعة عن قضية التحكيم والقرار الصادر فيها .

ج - شخصية كل من أبي موسى الأشعري وعمرو بن العاص - رضي الله عنهما - .

إن القول بأن أبا موسى الأشعري كان في قضية التحكيم ضحية خديعة عمرو بن العاص ينافي الحقائق التاريخية الثابتة عن فضله وفطنته وفقهه ودينه . والتي تثبت له بتوليه بعض أعمال الحكم والقضاء في الدولة الإسلامية منذ عهد رسول الله - ﷺ - .

فقد استعمله النبي - ﷺ - على زبيد وعدن[1]. واستعمله عمر - رضي الله عنه - على البصرة وبقي والياً عليها إلى أن قتل عمر[2] . وكذلك استعمله عثمان بن عفان - رضي الله عنه - على البصرة ، ثم على الكوفة ، وبقي والياً عليها إلى أن قتل عثمان[3]. فأقره عليّ - رضي الله عنه -[4].

---

(١) خليفة : «التاريخ» ، ص٩٧ .

(٢) خليفة : «التاريخ» ، ص١٥٤ . وابن عساكر : «تاريخ دمشق» (المخطوط) ، ج ٩ ، ص٤٢٩ .

(٣) خليفة : «التاريخ» ص١٧٨ .

(٤) الطبري : «تاريخ الرسل» ، ج ٤ ص٤٤٢ .

فهل يتصور أن يثق رسول الله - ﷺ - ثم خلفاؤه من بعده برجل يمكن أن تجوز عليه مثل الخدعة التي ترويها قصة التحكيم ؟ ! .

هذا وقد شهد الصحابة وكثير من علماء التابعين لأبي موسى - رضي الله عنه - بالرسوخ في العلم ، والكفاءة في الحكم ، والفطنة والكياسة في القضاء ، فهذه شهادة عمر عن أنس قال : « بعثني الأشعري إلى عمر ، فقال لي : كيف تركت الأشعري ؟ قلت : تركته يعلِّم الناس القرآن ، فقال : أما إنه كيِّس ولا تسمعها إياه »[1].

وقال الشعبي : كتب عمر في وصيته : « ألا لا يقرّ لي عامل أكثر من سنة ، وأقرُّوا الأشعري أربع سنين »[2].

وروى الفسوي عن أبي البختري[3]. قال : « أتينا عليّاً فسألناه عن أصحاب محمد - ﷺ - قال : عن أيهم تسألوني ؟ ... قلنا : أبو موسى ؟ قال : صبغ في العلم صبغة ... »[4].

وقال مسروق : « كان القضاء في الصحابة إلى ستة : عمر ، وعليّ ، وابن مسعود ، وأبيّ ، وزيد ، وأبي موسى »[5].

---

(١) ابن سعد : «الطبقات» ، ج ٤ ، ص١٠٨ .

(٢) ابن عساكر : «تاريخ دمشق» (المخطوط) ، ج ٩ ، ص٥٢٢ .

(٣) هو سعيد بن فيروز الطائي أبو البختري الكوفي ، روى عن ابن عباس وابن عمر وأبي برزة ، كان من أفاضل أهل الكوفة ، وثَقه ابن معين وأبو زرعة ، وقال أبو حاتم : ثقة ، صدوق ، وقال العجلي : تابعي ، ثقة . قتل في معركة دير الجماجم بين الحجاج وعبد الرحمن بن الأشعث عام ٨٣هـ (٧٠٢م) ، ترجم له : ابن سعد : «الطبقات» ج ٦ ، ص٢٩٢ . والعجلي : «تاريخ الثقات» ص ١٨٧ . وابن معين : «التاريخ» ، ج ٢ ، ص ٢٠٦ . وابن حجر : «التهذيب» ، ج ٤ ، ص٧٢ .

(٤) الفسوي : «المعرفة والتاريخ» ج ٢ ، ص ٥٤٠ .

(٥) ابن عساكر : «تاريخ دمشق» (المخطوط) ، ج ٩ ، ص٥٠٠ .

وقال الأسود بن يزيد[1]: « لم أر بالكوفة أعلم من عليّ وأبي موسى »[2]. وقال صفوان بن سليم[3]: « لم يكن يفتي في المسجد في زمن رسول الله - ﷺ - غير هؤلاء: عمر وعليّ، ومعاذ، وأبي موسى »[4].

وروى الزبير بن الخِرِّيت[5] عن أبي عبيد[6] قال: « ما كنا نشبّه كلام

---

(١) هو الأسود بن يزيد بن قيس النخعي أبو عمر: من التابعين، روى عن أبي بكر وعمر وعليّ وابن مسعود وحذيفة، وقالت عائشة: ما بالعراق أحد أعجب إليّ من الأسود، وكانت تكرمه، وكان من أصحاب عبد الله بن مسعود الذين يُقرئون ويفتون. قال ابن سعد: كان ثقة، وقال العجلي: كوفي ثقة، وكان رجلاً صالحاً متعبداً فقيهاً. ترجم له: ابن سعد: «الطبقات» ج ٦ ص٧٠. والبخاري «التاريخ الكبير»، ٤٤٩/١/١. وابن معين: «التاريخ» ج ٢، ص٣٨. والعجلي «تاريخ الثقات»، ص٦٧، وابن حجر: «التهذيب» ج١، ص٣٤٢.

(٢) ابن عساكر: «تاريخ دمشق» (المخطوط)، ج ٩، ص٤٩٩.

(٣) هو صفوان بن سليم أبو عبد الله المدني الزهري، من فقهاء التابعين، كان من خيار عباد الله الصالحين، ووثقه النسائي وأبو حاتم، وقال يعقوب بن شيبة: ثقة ثبت مشهور بالعبادة، وقال العجلي: مدني ثقة رجل صالح، توفي عام ١٣٢هـ (٧٤٩م) ترجم له: ابن سعد: «الطبقات» (القسم المتمم لتابعي أهل المدينة) ص٣٢٤. والعجلي: «تاريخ الثقات»، ص٢٢٨. والبخاري: «التاريخ الكبير» ٣٠٧/٢/٢. وابن أبي حاتم: «الجرح والتعديل»، ج ٤، ص٤٢٣. وابن حجر: «التهذيب»، ج ٤، ص٤٢٥.

(٤) ابن عساكر: «تاريخ دمشق» (المخطوط)، ج ٩، ص٥٠٢.

(٥) هو الزبير بن الخِرِّيت البصري: من أتباع التابعين، قال العجلي: بصري ثقة ثبت، وكان صاحب سنّة، ووثقه أحمد وأبو حاتم والنسائي، وقال الدارمي عن ابن معين: ليس به بأس. وذكره ابن حبان في «الثقات»، ترجم له: العجلي: «تاريخ الثقات»، ص١٦٤. والدارمي: «التاريخ»، ص١١٥ وابن أبي حاتم: «الجرح والتعديل»، ج ٣، ص٥٨١. وابن حبان: «الثقات»، ج ٦، ص٣٣٢. وابن حجر: «التهذيب»، ج ٣، ص٣١٤.

(٦) هو سعد بن عبيد الزهري أبو عبيد من التابعين، روى عن عمر وعثمان وعليّ =

أبي موسى إلا بالجزّار الذي ما يخطىء المفصل »[1].

وقد ثبت عن أبي موسى أيضاً أنه كان ممّن حفظ القرآن كلّه على عهد رسول الله – ﷺ – وكان من المشهورين بتعليمه للناس . فإذا علم أن مدار حياة الناس في ذلك العهد – في سلمهم وحربهم – كان على فقه القرآن والسنة ، وعلمت مكانة أبي موسى من ذلك حتى خصّه عمر بن الخطاب بكتابه المشهور في القضاء وسياسة الحكم[2]. فكيف يمكن تصور غفلته إلى هذا الحدّ ! فلا يفقه حقيقة النزاع الذي كلّف بالحكم فيه ، ويصدر فيه قراراً لا محلّ له ، وهو قرار عزل الخليفة الشرعي بدون مبرر يسوغ هذا الفعل ، وقرار عزل معاوية المزعوم ، ثم يقع منه ومن عمرو بن العاص ما نسب إليهما من السبّ والشتم ، وهو أمر يتعارض مع ما عرف وتواتر عن الصحابة – رضوان الله عليهم – من حسن الخلق وأدب الحديث .

وإذا كان علم أبي موسى الأشعري – رضي الله عنه – وخبرته في القضاء يحولان بينه وبين أن يخطىء الحكم في القضية التي أوكل إليه النظر في أمرها ، فإنّ ذلك أيضاً هو شأن عمرو بن العاص الذي يعتبر من أذكياء العرب وحكمائهم ، وقد أمره رسول الله – ﷺ – أن يقضي بين خصمين في حضرته ، وبشّره حين سأله : يا رسول الله ! أقضي وأنت حاضر ؟ بأن له إن أصاب أجران وإن أخطأ أجر واحد حين قال له : « إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب

= وأبي هريرة ، قال ابن مانع الزهري : كان من القرّاء وأهل الفقه ، وقال ابن سعد : كان ثقة وله أحاديث ، وقال الطبري : مجمع على ثقته ، وقال مسلم : كان ثقة ، ووثقه ابن معين وابن البرقي ، توفي عام ٩٨هـ (٧١٦م) ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، ج ٥ ، ص٨٦ . وابن معين : «التاريخ» ، ج ٢ ، ص١٩٢ . والبخاري: « التاريخ الكبير » ٢/٢/٦٠. وابن حجر: « التهذيب »، ج٣، ص٤٧٧.

(١) ابن سعد : « الطبقات » ، ج ٢ ، ص ٣٤٥ .

(٢) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » (المخطوط) ج ٩ ، ص٥١٠ .

فله أجران ، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر »[1].

وقبول تلك الرواية يعني الحكم على عمرو بن العاص - رضي الله عنه - بأنه كان في أداء مهمته رجلاً تسيّره الأهواء ، فتطغى لا على فطنته وخبرته فحسب ، بل على ورعه وتقواه أيضاً . على أنه - رضي الله عنه - كان من أجلاء الصحابة وأفاضلهم ، ومناقبه وفضائله كثيرة فقد أخرج الإمام أحمد من حديث طلحة بن عبيد الله - رضي الله عنه - مرفوعاً إلى رسول الله - ﷺ - : « عمرو بن العاص من صالحي قريش »[2] وروى كذلك بسنده إلى عقبة بن عامر - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله - ﷺ - : « أسلم الناس وآمن عمرو بن العاص »[3] وفي حديث عبد الله ابن حَنْطب - رضي الله عنه - عن النبي - ﷺ - قال : « نِعْم أهل البيت عبد الله وأبو عبد الله وأمّ عبد الله »[4].

وقال قَبِيصة بن جابر[5]: « قد صحبت عمرو بن العاص ، فما رأيت

---

(١) أخرجه البخاري في «جامعه الصحيح»، كتاب الاعتصام ج٨، ص١٥٧.

(٢) أخرجه أحمد في « فضائل الصحابة » ج٢ ، ص ٩١١ وسنده منقطع .

(٣) « فضائل الصحابة » ج ٢ ، ص٩١٢ . قال المحقق : إسناده صحيح ، أخرجه الترمذي في « سننه » كتاب المناقب ، باب مناقب عمرو بن العاص حديث ٣٨٤٣ (٣٨٠/٩ طبعة إستانبول) وأحمد في « فضائل الصحابة » رقم ١٧٤٤ (٩١٢/٢) وحسنه الألباني « صحيح سنن الترمذي » ٢٣٦/٣ رقم ٣٠٢٠ وقال المحقق : إسناده صحيح ٩١٢/٢ .

(٤) « فضائل الصحابة » ، ص٩١٢ قال المحقق : رجاله ثقات ، ولكن الحديث مرسل .

(٥) هو قبيصة بن جابر بن وهب بن مالك الكوفي أبو العلاء ، روى عن عمر وشهد خطبة الجابية ، قال ابن سعد : كان ثقةً ، وعدّه يعقوب بن شيبة في الطبقة الأولى من فقهاء الكوفة ، وقال العجلي : كان يعدّ من الفصحاء وقال ابن خراش : جليل من فقهاء التابعين ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال الفسوي : شهد مع =

رجلاً أبين - أو أنصع - رأياً ، ولا أكرم جليساً منه ، ولا أشبه سريرةً بعلانية منه »[1] .

ويذكر شيخ الإسلام ابن تيمية في فتاواه أنّ أحداً من السلف لم يتهم عمرو بن العاص ومعاوية - رضي الله عنهما - بنفاق أو خداع ، فيقول : « فعمرو بن العاص وأمثاله ممّن قدم مهاجراً إلى النبي - ﷺ - بعد الحديبية هاجروا إليه من بلادهم طوعاً لا كرهاً ، والمهاجرون لم يكن فيهم منافق ، وإنما كان النفاق في بعض أهل المدينة ، إذ لما دخل في الإسلام أشرافهم وجمهورهم احتاج الباقون أن يظهروا الإسلام نفاقاً لعزّ الإسلام وظهوره في قومهم ، وأمّا أهل مكة كان أشرافهم وجمهورهم كفاراً ، فلم يكن يظهر الإيمان إلا من هو مؤمن ظاهراً وباطناً ، فإنه كان من يظهر الإسلام يؤذى ويهجر ، وإنما المنافق يظهر الإسلام لمصلحة دنياه . ولو كان عمرو بن العاص ومعاوية وأمثالهما ممّن يتخوف منهما لم يولّوا على المسلمين ، فعمرو بن العاص أمّره النبي - ﷺ - في غزوة ذات السلاسل ، واستعمل أبا سفيان بن حرب - رضي الله عنه - على نجران ، وقد اتفق المسلمون على أنّ إسلام معاوية خير من إسلام أبيه ، فكيف يكون هؤلاء منافقون والنبي - ﷺ -

---

= عليّ الجمل ، وقال عبد الملك بن عمير عنه : ألا أخبركم بمن صحبت ، صحبت عمر فما رأيت أحداً أفقه في كتاب الله تعالى منه ، وصحبت طلحة فما رأيت أحداً أعطى للجزيل منه . وصحبت معاوية فما رأيت أكثر حلماً منه . وصحبت زياد فما رأيت أكرم جليساً منه ، وصحبت المغيرة فلو أن مدينة لها أبواب لا يخرج من كل باب منها إلا بالمكر لخرج من أبوابها كلّها . توفي عام ٦٩هـ (٦٨٨م) . ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ، ج٦ ، ص١٤٥ . والبخاري « التاريخ الكبير » ، ج٤/١/١٧٥ . والعجلي : « تاريخ الثقات » ، ص ٣٨٨ والفسوي ، « المعرفة والتاريخ » ، ج ١ ، ص٤٥٨ ، و ج ٣ ، ص٣١٣ . وابن حبان « الثقات » ج ٥ ، ص٣١٨ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج ٨ ، ص٣٤٤ .

(١) الذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، ج ١ ، ص٥٧ .

يأتمنهم على أحوال المسلمين في العلم والعمل »[1].

أما ما قيل من أنّ علياً كان يلعن في قنوته معاوية وأصحابه ، وأنّ معاوية إذا قنت لعن عليّاً وابن عباس والحسن والحسين ، فهو غير صحيح ، لأنّ الصحابة - رضوان الله عليهم - كانوا أكثر حرصاً من غيرهم على التقيّد بأوامر الشارع الذي نهى عن سباب المسلم ولعنه .

لقد روي عن رسول الله - ﷺ - قوله : « من لعن مؤمناً فهو كقتله »[2]، وقوله - ﷺ - : « لا يكون اللّعانون شفعاء ولا شهداء يوم القيامة »[3] وقوله - ﷺ - « ليس المؤمن بطعّان ولا بلعّان »[4].

وروي أن عليّاً - رضي الله عنه - لمّا بلغه أنّ اثنين من أصحابه يظهران شتم معاوية ولعن أهل الشام أرسل إليهما أن كفّا عمّا يبلغني عنكما ، فأتيا فقالا : يا أمير المؤمنين ! ألسنا على الحق وهم على الباطل ؟ قال : بلى وربّ الكعبة المسدّنة ، قالا : فلما تمنعنا من شتمهم ولعنهم ؟ قال : كرهت لكم أن تكونوا لعّانين ، ولكن قولوا : اللهم احقن دماءنا ودماءهم ، وأصلح ذات بيننا وبينهم ، وأبعدهم من ضلالتهم حتى يعرف الحق من جهله ويرعوي عن الغيّ من لجج به[5].

وبهذا يتبيّن من خلال الأمور التي عرضت سابقاً كذب الرواية الشائعة بين الناس عن التحكيم بأي معيار من معايير النقد الموضوعي للنصوص التاريخية .

---

(١) ابن تيمية : « مجموع الفتاوي » ،ج ٣٥ ، ص٦٥ -٦٦ .

(٢) أخرجه البخاري في « الجامع الصحيح » كتاب الأدب ، ج ٧ ، ص٨٤ .

(٣) أخرجه مسلم في « الجامع الصحيح » ، كتاب البر والصلة والأدب ، ج ١٦ ، ص١٤٩ .

(٤) أخرجه أحمد في « المسند » ، ج ١ ، ص٤٠٥ . والترمذي في « السنن » ، كتاب البرّ ، باب ما في الطعن واللعن ج ٣ ، ص٢٥٠ . وصححه الألباني « الصحيحة » ٣٢٠ . و « صحيح سنن الترمذي » ١٨٩/٢ رقم (١١١٠) .

(٥) أبو حنيفة الدينوري : « الأخبار الطوال » ، ص١٦٥ .

○ رابعاً : حقيقة قرار الحكمين .

على أنه مما يؤكد عدم صحة الرواية المذكورة عن التحكيم أن العلماء انتقدوها ورووا خلافها في كتبهم ، فقد أخرج الدارقطني عن حضين بن المنذر[1] أنه جاء فضرب فسطاطه قريباً من فسطاط معاوية ، فبلغ نبأه معاوية ، فأرسل إليه ، فقال : « إنه بلغني عن هذا – عمرو بن العاص – الذي بلغني عنه فأتيته فقلت : أخبرني عن الأمر الذي وليت أنت وأبو موسى كيف صنعتما فيه ؟ قال : قد قال الناس في ذلك ما قالوا ، والله ما كان الأمر على ما قالوا ، ولكن قلت لأبي موسى ما ترى في هذا الأمر ؟ قال : أرى أنه في النفر الذين توفي رسول الله – ﷺ – وهو راض عنهم ، قلت : فأين تجعلني أنا ومعاوية ؟ فقال : إن يستعن بكما ففيكما معونة ، وإن يستغنى عنكما فطالما استغنى أمر الله عنكما »[2].

وليس من شك في أن أمر الخلاف الذي رأى الحكمان رده إلى الأمة أو إلى أهل الشورى ليس إلا أمر الخلاف بين عليّ ومعاوية حول قتلة عثمان ، وهو ما أطبقت على ذكره المصادر الإسلامية . أما الخلاف حول الخلافة فلم يكن قد نشأ عندئذ ، ولم يكن معاوية مدّعياً للخلافة ولا منكراً حق عليّ

---

(١) هو حضين بن المنذر بن الحارث الرقاشي أبو ساسان : روى عن عثمان وعليّ وأبي موسى الأشعري ، قال العجلي : تابعي ثقة ، وكان رجلاً صالحاً ، ووثقه النسائي وابن حبان ، وقال ابن خراش : صدوق ، وقال أبو أحمد العسكري : كان صاحب راية عليّ يوم صفّين ، ثم ولاّه إصطخر وكان من سادات ربيعة ، وقال الذهبي : من أمراء عليّ يوم صفّين ، وكان شجاعاً شاعراً مفوهاً . توفي عام ٩٧هـ (٧١٥ م) ترجم له : البخاري : « التاريخ الصغير » ، ج ١ ، ص٢٤٧ . والعجلي : « تاريخ الثقات » ، ص١٢٣–١٢٤ . وابن حبان : « الثقات » ، ج ٤ ، ص١٩١ . والذهبي: « الكاشف »، ج ١، ص١٧٧. وابن حجر: « التهذيب »: ج٢، ص٣٩٥.

(٢) ذكر هذه الرواية القاضي ابن العربي في « العواصم » ، ص١٧٨ .

فيها كما تقرر سابقاً ، وإنما كان ممتنعاً عن بيعته وعن تنفيذ أوامره في الشام حيث كان متغلباً عليها بحكم الواقع لا بحكم القانون، مستفيداً من طاعة الناس له بعد أن بقي والياً فيها زهاء عشرين سنة .

وقد سبق العلماء المختصون بتصحيح الروايات التاريخية إلى نقد الرواية الشائعة عن التحكيم وعلى رأسهم القاضي أبو بكر بن العربي الذي قال عنها : « وقد تحكم الناس في التحكيم فقالوا فيه ما لا يرضاه الله ، وإذا لحظتموه بعين المروءة– دون الديانة – رأيتم أنها سخافة حمل على سطرها في الكتب في الأكثر عدم الدِّين ، وفي الأقل جهل متين . وكان أبو موسى رجلاً تقيّاً ثقفاً عالماً حسبما بيّناه في كتاب « سراج المريدين » ، أرسله النبي – ﷺ – إلى اليمن مع معاذ وقدّمه عمر وأثنى عليه بالفهم ، وزعمت الطائفة التاريخية الركيكة أنه كان أبله ، ضعيف الرأي ، مخدوعاً في القول ، وأن ابن العاص كان ذا دهاء وأرب حتى ضربت الأمثال بدهائه تأكيداً لما أرادت من الفساد، اتبع في ذلك بعض الجهال بعضاً وصنفوا فيه حكايات ... وهذا كله كذب صراح ما جرى منه حرف قط ، وإنما هو شيء أخبر عنه المبتدعة ، ووضعته التاريخية للملوك ، فتوارثته أهل المجانة والجهارة بمعاصي الله والبدع ... »[1].

وقال ابن دحية الكلبي في كتابه « أعلام النصر المبين في المفاضلة بين أهل صفين » : قال أبو بكر محمد بن الطيب الأشعري – الباقلاني – في « مناقب الأئمة » : فما اتفق الحكمان قط على خلعه – عليّ بن أبي طالب – ... وعلي أنهما لو اتفقا على خلعه لم ينخلع حتى يكون الكتاب والسنة المجتمع عليهما يوجبان خلعه أو أحد منهما على ما شرطا في الموافقة بينهما أو إلى أن يبيّنا ما يوجب خلعه من الكتاب والسنة ، ونصّ كتاب عليّ– عليه السلام– اشترط على الحكمين أن يحكما بما في كتاب الله عز وجل

---

(١) « العواصم من القواصم » ص ١٧٢ – ١٧٧ .

من فاتحته إلى خاتمته لا يجاوزان ذلك ولا يحيدان عنه ، ولا يميلان إلى هوى ولا إدهان ، وأخذ عليهما أغلظ العهود والمواثيق، وإن هما جاوزا بالحكم كتاب الله فلا حكم لهما ... والكتاب والسنة يثبتان إمامته ، ويعظمانه ويثنيان عليه ، ويشهدان بصدقه وعدالته ، وإمامته وسابقته في الدين ، وعظيم عنائه في جهاد المشركين ، وقرابته من سيد المرسلين ، وما خص به من القدم في العلم والمعرفة بالحكم ، ووفور الحلم ، وأنه حقيق بالإمامة ، وأهل لحمل أعباء الخلافة ...[1] .

ومن الملاحظ أن التحكيم كان سبباً مباشراً في الخلاف بين عليّ - رضي الله عنه - والخوارج ، وقد انتهى أمرهم إلى أن قاتلهم فهزمهم في موقعة النهروان هزيمةً نكراء ، فبيتوا أن يقتلوه ، فما أمكنهم إلا أن اغتالوه ، فاستشهد - رضي الله عنه - في صلاة الفجر من يوم الجمعة لسبع بقين من شهر رمضان ، حين طعنه - أشقى الآخِرين - عبد الرحمن بن ملجم الخارجي[2]، وكلف الخوارج من يقتل معاوية وعمرو بن العاص فأخطأهما[3]، وبدأت الفتن تجتاح الأمة الإسلامية ، وبدأ ظهور الفرق ذات الآراء السياسية والعقائدية ، ولم يعد من سبيل للعودة إلى الطريق القويم الذي أراد الحكمان أن يضعا الأمة عليه ، ويحلا الخلاف بين أصحاب رسول الله - ﷺ - وأنصارهم من خلاله .

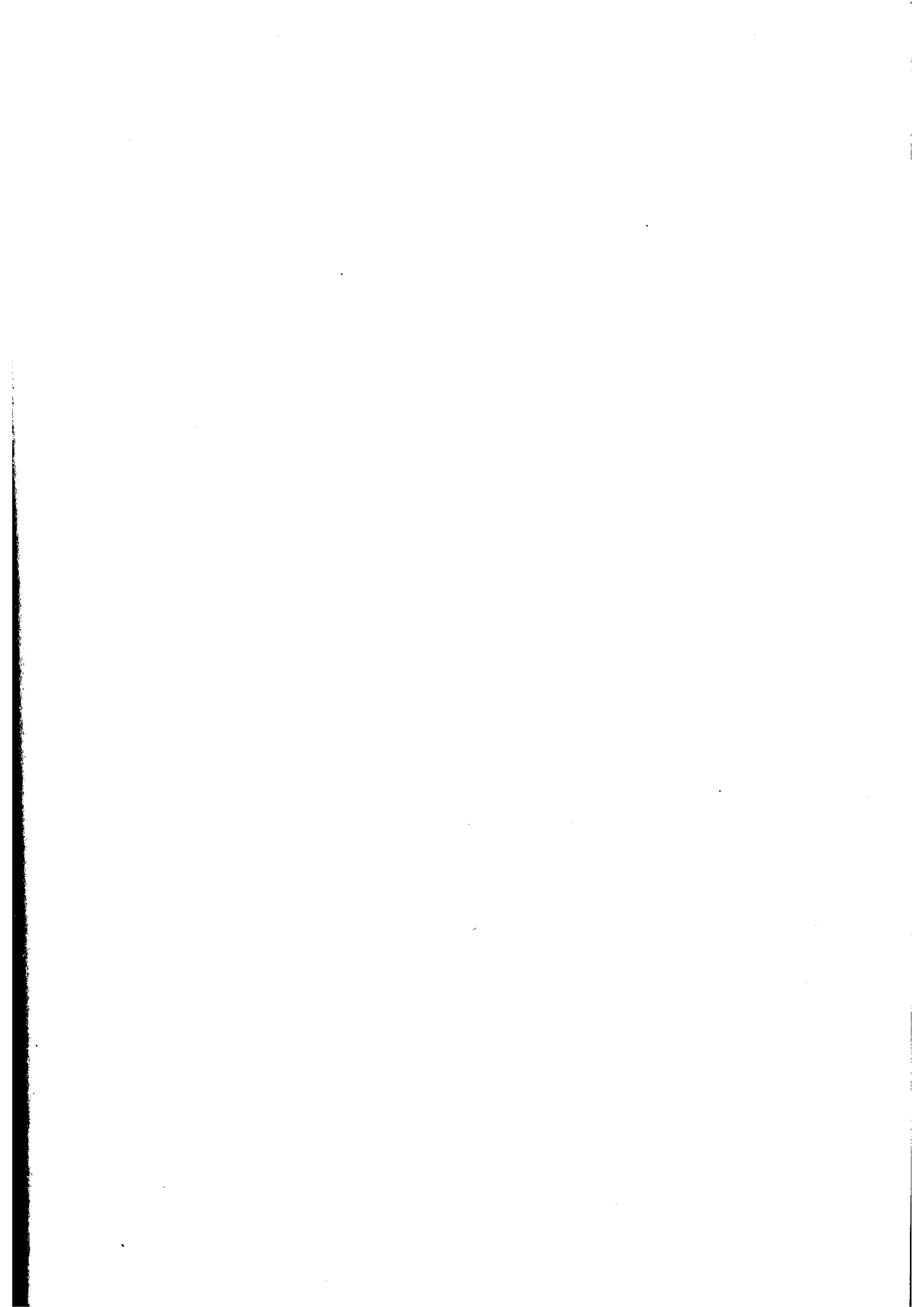
***

---

(١) ابن دحية الكلبي : « أعلام النصر المبين في المفاضلة بين أهل صفين » ، لوحة ٢١ .

(٢) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٥ ، ص ١٤٣ - ١٤٥ .

(٣) « تاريخ الرسل » ، ج ٥ ، ص ١٤٩ .



□ المبحث الثالث □

○ نتائج الفتنة ○

○ أولاً : الآثار السياسية .

أ - موقف الخوارج .

ب - موقف المرجئة .

جـ - موقف الشيعة .

✸ الآثار السلبية المترتبة على ظهور الخلافات السياسية

○ ثانياً : الآثار العقدية .

أ - بدعة الخوارج .

ب - بدعة المرجئة .

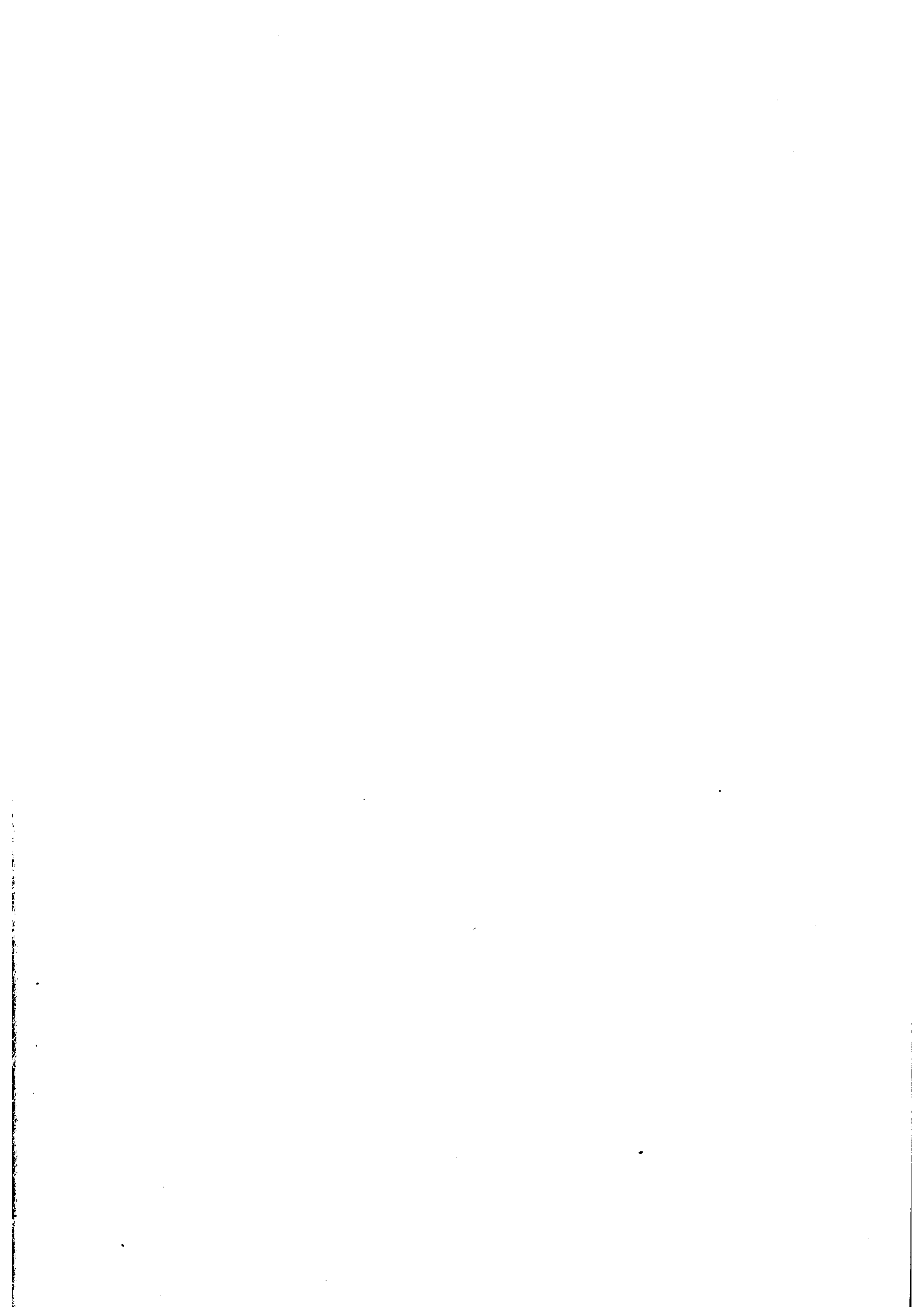
جـ - بدعة الشيعة .

✸ الآثار السلبية المترتبة على ظهور الخلافات الكلامية

○ ثالثاً : الآثار الفقهية : معرفة أحكام البغاة .

○ رابعاً : موقف أهل السنة والجماعة المتميز بعد الفتنة

✸ ✸ ✸



○ أولاً : الآثار السياسية .

نشبت معركة الجمل وبعدها صفين والأمة على مذهب اعتقادي ونهج سياسي واحد يدين به كلا المعسكرين المتحاربين ، وهو مذهب أهل السنة والجماعة ، أي ما كان عليه النبي - ﷺ - وأصحابه الذين ثبتوا جميعاً على الهدى والحق وما بدّلوا تبديلاً .

إلا أنه يمكن اعتبار وقعة صفين المنطلق التاريخي لظهور الفرق ذات الآراء السياسية ، وبالدقة حادثة التحكيم التي كانت الشرارة التي فجرت بركانها ، إذ أنتجت هذه الحادثة وذيولها فرقتين ، بل منهجين يشمل كل منهما فرقاً كثيرة هما « التشيع والخروج » ، وكلاهما ناشىء عن علة واحدة هي الغلوّ ، لكنه غلو مضاد ، فقد أسهم ظهور الخوارج في تبرير خروج الشيعة وانتشارهم ، حيث كان غلو إحدى الطائفتين مبرراً لغلّو الأخرى في الاتجاه المعاكس .

وهذا التفرق بالتالي وما صحبه من صراع أدى إلى نمو اتجاه محايد يمكن أن يوجد في أي قضية مماثلة ، فإن من سنن الاجتماع أن أي نزاع يقوم بين طائفتين قد يفرز فئة ثالثة محايدة ، وكانت هذه الفئة هم المرجئة الذين لم يستطيعوا أن يستبينوا رأياً فيتبعوه أو يرجحوا طرفاً فيوالوه ، فآثروا الركون إلى الحياد .

وجدير بالذكر أن الخارجين عن الجمهور أو السنة والجماعة لم يكونوا إلا شراذم شاذة وطوائف محدودة لم يكن فيهم ذو فضل أو سابقة ، بل كلهم من الأعراب وحديثي العهد بالإسلام من أبناء الأمم المفتوحة ، وعلى امتداد القرون الثلاثة المفضلة[1] لم يكن أصحاب البدع إلا مستنقعات جاثية على

---

(١) حديث القرون الثلاثة المفضلة : « خير القرون قرني ، ثم الذين يلونهم ثم الذين =

ضفاف نهر الإسلام الضخم ، ولم يكن فيها - بحمد الله - أحد الأئمة الأعلام الذين عرفهم تاريخ الإسلام .

ومهما يكن من ظهور هذه الفرق كنتيجة حتمية لتلك الفتنة العمياء التي راهن مثيروها على هدم الإسلام ، فإن الحقيقة الثابتة هي أن نقاء عقيدة السلف لم يتكدر قط . وأن الطائفة المنصورة - في مواجهة تلك الفرق - ظلت قائمة ولم تزل إلى أن يأتي أمر الله ، كما جاء في الحديث : « لا تزال طائفة من أمتي على الحق لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله »[1].

أ - موقف الخوارج .

أدّى حادث التحكيم بين عليّ ومعاوية - رضي الله عنهما - سنة ٣٨ هـ (٦٥٨ م) إلى بدء ظهور الفرق ذات الآراء السياسية ، ومن ضمنها فرقة الخوارج الذين رفضوا مبدأ قبول التحكيم في النزاع أصلاً ، ذلك أنهم قالوا : « لا حكم إلا لله مقررين أنه لا يجوز العدول عن حكم الله إلى حكم الرجال ، والله قد حكم في الفئة الباغية بقتالها حتى تفيء إلى أمر الله »[2].

وقد سبق إلى نقض فهم الخوارج لهذه العبارة عليّ بن أبي طالب - رضي الله عنه- فيُروى أنهم أنكروا عليه يوماً في المسجد بقولهم: «لا حكم إلا لله»

= يلونهم ، » رواه البخاري في «الجامع الصحيح»، كتاب فضائل أصحاب النبي - ﷺ - ج ٤ ، ص ١٨٩ .

(١) رواه البخاري وغيره ، وقد سبق تخريجه في ج١ ص٤٨٧ .

(٢) ويظهر ذلك في حديثهم لعليّ - رضي الله عنه - : « يا أمير المؤمنين ! ما ننظر بهؤلاء القوم ، ألا نمشي إليهم بسيوفنا حتى يحكم الله بيننا ؟ » رواه أحمد في « مسنده بترتيب الساعاتي » ، ج ٨ ، ص ٥٨٧ .

فأجابهم : كلمة حق أريد بها باطل[1]. وقد كان هذا الباطل أنهم قالوا : لا حاكم إلا الله ، ولذلك أجابهم عليّ : « نعم لا حكم إلا لله ، ولكن هؤلاء يقولون : لا إمرة إلا لله ، وإنه لا بد للناس من أمير »[2].

وقد أراد عليّ أن يبيّن سطحية تفكيرهم ورداءة عقولهم كما جاء في الحديث : « سفهاء الأحلام »[3]، فجمع الناس ودعا بمصحف فجعل يضربه بيده ويقول : أيها المصحف ! حدّث الناس ، فقالوا : ما هذا إنسان ؟ إنما هو مداد وورق ، ونحن نتكلم بما روينا منه ، فقال : كتاب الله بيني وبين هؤلاء ، يقول الله في امرأة ورجل : ﴿ فإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها إن يريدا إصلاحاً يوفق الله بينهما ﴾[4]، وأمة محمد أعظم من امرأة ورجل ، ونقموا عليَّ أن كاتبت معاوية ، وقد كاتب رسول الله - ﷺ - سهيل بن عمرو[5]، و ﴿ لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ﴾[6].

وقد ظلت هذه العبارة : « لا حكم إلا لله » علماً على مذهب الخوارج على اختلاف فرقهم وتعدّدها ، وتعددت تفسيرات هذه الفرق لهذا الشعار .

---

(١) رواه مسلم في « الجامع الصحيح » ، ج ٧ ، ص ١٧٣ .
(٢) الماوردي : « الأحكام السلطانية » ، ص ٥٨ .
(٣) أخرجه البخاري في « الجامع الصحيح » ، كتاب استتابة المرتدين والمعاندين ، ج ٨ ، ص ٥٢ .
(٤) الآية ٣٥ من سورة النساء .
(٥) له صحبة .
(٦) الآية ٢١ من سورة الأحزاب . والخبر رواه أحمد في « المسند بترتيب الساعاتي » ، ج ٢٣ ، ص ١٥٩ . وذكره ابن كثير في « البداية » ، ج ٧ ، ص ٢٨٠ - ١٨٢ ، وقال : تفرد به أحمد وإسناده صحيح .

فارتكب الخوارج - بناءً على فهمهم الخاطىء له وتأويلهم المتعسف للنصوص - كثيراً من المنكرات ، وعاثوا في الأرض فساداً يقتلون وينهبون أموال المسلمين مستحلين لها بزعم أن من خالفهم ليس بمسلم ، وهم سلف المكفرة في هذه الأمة إلى اليوم .

ويكفي لبيان مدى مساندة هذا الشعار للفوضى ما ارتكبه الخوارج من مظالم بناءً عليه ، كما أنه أدى إلى تفرق الخوارج أنفسهم إلى أكثر من عشرين فرقة[1]. ذلك أنه ما دام « لا حكم إلا لله » - على النحو الذي فهموه - ، وما دام الناس بطبيعتهم لن يتفقوا دائماً على قبول فهم معين في كل مسألة تعرض للنقاش أو يظهر فيها الخلاف ، فإن اختلاف الرأي سوف يعتبر دائماً خروجاً على حكم الله أو كفراً به ، ولن يبقى ثمة مجال لتباين الرأي إلا إذا صحبه دائماً نزاع وصراع بين أصحاب الآراء المتباينة ، إذ يرى كل منهم أنه إنما يسعى لإقرار حكم الله في الأرض .

وتبعاً لذلك امتلأت صفحات تاريخهم بنماذج غريبة لعقيدتهم ومنهجهم ، فهم يثورون ويندفعون من أجل إثبات قضية خاطئة من أساسها يرون أن عدم إثباتها كفر وضلال ، فإذا ما تبين لهم خلاف الصواب نكصوا على رءوسهم وقالوا : كنا مخطئين بل كافرين حين فعلنا ذلك . فيثورون ويشتطون أشد من الأول من أجل إبطال ما أثبتوه والتراجع عما قرروه ، ويرون ذلك كفراً[2].

وخلال هذا الجموح من الاندفاع والتراجع ينشق عنهم بعضهم ويشتطون في التهجم على الطائفة الأصل ويكفرونها بسبب التردد والتقلب أو بسبب أحد الرأيين السابق أو اللاحق ، ويحدث عندئذ أن ترد عليهم تلك الطائفة بلا ورع ناسبة الكفر إليهم بسبب مفارقة الجماعة الأم .

---

(١) انظر الأشعري : « المقالات » ، ج ١ ، ص ١٦٤ ، ١٨٨ .

(٢) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٥ ، ص ٨٤ .

ثم إنه غالباً ما ينشأ من حدة هذا الخلاف فرقة ثالثة تتبنى موقفاً وسطاً بين الطائفتين المتقابلتين وتتوقف عن كلا الرأيين ، فما تلبث أن توصم بالكفر ؛ لأن كليهما يوجب عليها أن تكون معه وإلا فهي كافرة .

وهكذا دواليك سلسلة من تضخيم المواقف أو الاجتهادات والتنديد بالخصم والتشهير به في سلسلة من الانشقاقات الجذرية والمفاصلات الكاملة[1].

ومن الخصائص المميزة لفرق الخوارج المروق[2] من الدين والغلو والإفراط والشطط والتنطع، كما تميزت في منهجها الحركي بالاندفاع والتهور ، والثورية العمياء، والقابلية السريعة للتمزق والاشتعال ، فالجلافة طبعهم، وضيق الأفق سمتهم، ما خيّروا بين أمرين إلا اختاروا أعسرهما، وما صادفوا احتمالين إلا انحازوا لأبعدهما ، وما رأوا طريقين إلا سلكوا أشقهما.

وقد تفرق الخوارج فرقاً كثيرة لم يجمع بينها سوى اعتناق مبدأين هما :

المبدأ الأول : الحكم على عليّ - رضي الله عنه - والخلفاء الذين سبقوه ، فكانوا يتولون أبا بكر وعمر وعثمان - في صدر خلافته - ثم يتبرءون منه بقية عهده ، ويتولون علياً إلى أن قبل التحكيم ، وبعد التحكيم يتبرءون منه ، وكان مذهبهم وفق هذا المبدأ الحكم بالكفر على عثمان وعليّ - رضي الله عنهما - وأصحاب الجمل ، ومن رضي بالتحكيم من أصحاب صفين ، ومن صوب أحد الفريقين أو كليهما[3].

---

(١) انظر نماذج من ذلك في « المقالات » للأشعري ، ج ١ ، ص ١٦٤ - ١٧٦ - ١٧٧ ، ١٨٨ .

(٢) سرعة الخروج من الشيء، و المارقة الذين مرقوا من الدين لغلوهم فيه ، راجع ابن منظور : « لسان العرب » .

(٣) البغدادي : « الفرق بين الفرق » ، ص ٥٥ .

ولما كان الخوارج من ذلك الصنف البشري العنيد المحدود الإدراك الذي يضيق أفقه أو علمه عن تفهم الخلاف ، فتثور نفسه لأتفه الأسباب ، ودونما تبصر في الدوافع والعواقب وتريث الحكم ، فقد أعلنوا تكفيرهم للمجتمع المسلم بأجمعه وأظهروا نقمتهم وسخطهم على الأطراف المخالفة لهم .

المبدأ الثاني : بأن وجوب الخروج على الحاكم الجائر فرض لا يحل تركه ، فكل قادر يلزمه الخروج ولو كان وحده ، وسواء ظن أن خروجه يؤدي إلى النتيجة المرجوة أم لا[1].

وبهذا لا يشترطون عدداً ولا قدرةً على تغيير المنكر ، ومن أجل ذلك كان تاريخهم – بشكل عام – سلسلة من الثورات والحروب المتواصلة ميزتهم عن غيرهم من الفرق ، وفي سبيلها أبيدوا أو كادوا أن يبادوا .

وقد أفاض الباحثون المحدثون في تحليل ظاهرة « الخروج » ، ولكن بمعايير عصرية وبمنهج مستورد ، فجاءوا بآراء من ضمنها الرأي القائل بأن أصل الخروج هو موضوع الخلافة ، وأن التعصب القبلي ومنافسة قريش على هذا المنصب هو السبب الذي يفسر نزعة الخوارج ، لكن الذي يبدو للباحث المتعمق المنصف أن موضوع الخلافة ليس إلا مسألة جزئية عند أكثر الفرق ، وليس هو أصل نشأة جميع الفرق ، باستثناء الشيعة الذين يجعلون الخلافة ركناً من أركان الدين ، مع أن أصل نشأتهم لم يكن قضية الخلافة نفسها ، فصحيح أن رفض انحصار الخلافة في قريش ورفض الجور والظلم من جانب بني أمية وبني العباس أصبحا من مميزات الخوارج فكراً وحركة ، ولكن هذا ناشيء عن التطور الطبيعي للفكرة والحركة ، وذلك أن أول أمرهم

---

(١) الأشعري : « المقالات » ، ج ١ ، ص ١٨٩ ، والبغدادي : « الفرق بين الفرق » ص ٥٥ .

كان المطالبة بمثل عمر في سيرته وعدله لقولهم : « فلسنا نتابعكم أو تأتوتنا بمثل عمر »[1] .

ولم تكن المطالبة بأن يكون الخليفة منهم ، ولكنهم لما رأوا إنكار الأمة عليهم بما فعلوه من اختيار لإمرة المؤمنين عبد الله بن وهب الراسبي ، وهو أعرابي بوّال على عقبيه ، لا سابقة ولا صحبة ولا فقه ولا شهد له بخير قط[2]، قاموا بالدفاع عما اقترفت أيديهم دفاعاً قادهم إلى القول بأن الخلافة جائزة لكل مسلم صالح لها قرشيّاً أو غير قرشي[3] .

فالفكرة إذن فكرة تبريرية لما وقع ، وليست أساساً اعتقاديّاً يبنى عليه الوقع .

كما أن تفسير خروجهم بالتعصب القبلي ومنافسة قريش على هذا المنصب سبب ترده الحقائق التاريخية التي تبين أن أغلب الخوارج هم من بني تميم

---

(١) الطبري : « تاريخ الرسل »، ج ٥ ، ص ٨٣ .

(٢) ابن حزم : « الفصل بين الملل والنحل »، ج ٤ ، ص ١٥٧ .

(٣) وينقض زعم الخوارج هذا ما نصت عليه الأحاديث الصحيحة في جعل الإمامة في قريش، فقد أخرج البخاري في «جامعه الصحيح» من طريق معاوية– رضي الله عنه– عن النبي – ﷺ – قال : « إن هذا الأمر في قريش لا يعاديهم أحد إلا أكبه الله في النار على وجهه ما أقاموا الدين « كتاب الأحكام » باب الأمراء من قريش ، ج ٨ ، ص ١٠٥ ، وروى أحمد في «مسنده» « الأئمة من قريش »، ج ٤ ، ص٤٢١ ، وأخرج البيهقي والشافعي من طريق عطاء بن يسار بسند صحيح عن النبي – ﷺ – قال لقريش : « أنتم أولى الناس بهذا الأمر ما كنتم على الحق ، إلا أن تعدلوا عنه فتلحوْن كما تلحى هذه الجريدة » انظر : « الفتح » (ج ١٣ ، ص ١١٦). وهذا أبو بكر – رضي الله عنه – يذكر فضل الأنصار في سقيفة بني ساعدة ثم يقول لهم : « ولن تعرف العرب هذا الأمر إلا لهذا الحي من قريش ، هم أوسط الناس نسباً وداراً » « السيرة » لابن هشام ، ج ٤ ، ص ٣٣٩ ، وهو رأي يتفق عليه أهل السنة لمصلحة اقتضته ، وهي جمع الكلمة وتوحيد الصف .

وهي قبيلة من بطون مضر[1]، لا من ربيعة ولا من اليمن .

وهذا يستلزم أن يكون تعصبهم لقريش لا لمناوئيها ، فإن قريشاً مضرية كما هو متواتر عند أهل النسب[2]، وثابت في الحديث الصحيح عن رسول الله - ﷺ - في ما رواه أبو هريرة - رضي الله عنه - قال : ما زلت أحب بني تميم منذ ثلاث ، سمعت النبي - ﷺ - يقول : « هم أشد أمتي على الدجال »- قال - وجاءت صدقاتهم فقال رسول الله - ﷺ - « هذه صدقات قومنا »، وكانت سبية منهم عند عائشة فقال : « أعتقيها فإنها من ولد إسماعيل »[3] .

والمشهور أيضاً عن قبيلة تميم الفخر بالنبوة والخلافة في مضر ، وقد كان الفرزدق وجرير ، وهما من أشهر شعراء ذلك العصر ، يفتخران بانتمائهما لتميم ، ويعيران الأخطل بأن قبيلته ربيعة محرومة من هذا الشرف ، يقول جرير في نونيته :

إنَّ الذي حرم المكارم تغلباً جعل النبوة والخلافة فينـا[4]

ومن الآراء المعاصرة ما ذهب إليه نفر من البعثيين اليساريين والمتأثرين بالنظرة المادية الغربية من أن علة ظهور الخوارج هي بيئتهم الصحراوية المجدبة وواقعهم المرّ بسبب الامتيازات الطبقية التي كان ينعم بها الخلفاء ......

---

(١) قبيلة من العدنانية من ولد إسماعيل - عليه السلام - انظر ابن الأثير : « اللباب » ج ٣ ، ص٢٢٢ .

(٢) انظر ابن حزم : « جمهرة أنساب العرب »، ص ١١ والقلقشندي : « نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب » ص ٤٢٢ .

(٣) أخرجه البخاري في « الجامع الصحيح »، كتاب العتق ، ج ٣ ، ص ١٢٣ .

(٤) جرير ، ديوان ، ص ٤٧٦ .

وحاشيتهم[1] .

وهذا رأي مردود ؛ لأن الخوارج كانوا أزهد الناس في الحياة ، في دنيا معروضة عليهم مبذولة لهم ، حيث إن تشددهم في الدين وغلوهم فيه أملى عليهم أن يعيشوا حياة الزهد والتقشف والإعراض عن طيبات الحياة ، كما أن ما قدموه في سبيل مبدأهم من تضحيات ضخمة مجردة من أي غرض ونزعة مصلحية – في الأغلب – لهو أحد الأدلة على ذلك .

ويرد الزعم السابق أيضاً أن المصادر التاريخية مطبقة على أن فكرة الخوارج قامت على مبدأ التكفير بالمعصية ، وهي قضية عقدية بحتة يدل عليها ما ساقه الإمام البخاري في «جامعه الصحيح» عن الغلو والتكلف في الدين والمروق منه إشارة إلى الخوارج[2] .

بل إن الحديث الصحيح في نشأة فكرهم ينقضه ويرده ، فقد روى البخاري من طريق أبي سعيد الخدري – رضي الله عنه – قال : بينما النبي – ﷺ – يقسم جاء عبد الله بن ذي الخويصرة التميمي فقال : اعدل يا رسول الله فقال : « ويلك ، ومن يعدل إذا لم أعدل ! » قال عمر بن الخطاب : دعني أضرب عنقه ، قال : «دعه فإن له أصحاباً يحقر أحدكم صلاته مع صلاته وصيامه مع صيامه ، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ......

---

(١) مثال شاكر مصطفى في كتابه « دولة بني العباس »، ج ١ ، ص ٣٦ ، وزاهية قدورة في كتابها : « الشعوبية وأثرها الاجتماعي والسياسي في العصر العباسي الأول »، وعمار طالبي في كتابه : « آراء الخوارج الكلامية »، ص ٥٢ .

(٢) انظر البخاري « الجامع الصحيح » كتاب استتابة المرتدين ، والمعاندين ج ٨ ، ص ٥١ ، وكتاب الاعتصام بالسنة ، ج ٨ ، ص ١٤٨ ، ومسلم في « الجامع الصحيح » كتاب الزكاة ، باب التحريض على قتال الخوارج ، ج ٧ ، ص ١٧٤ .

آيتهم رجل إحدى يديه – أو قال ثدييه – مثل ثدي المرأة أو قال : مثل البضعة تدردر ، يخرجون على حين فُرقة من الناس »[1] .

وهذه القضية الدينية أفرزت بدورها موقفاً سياسيّاً يقوم على شق عصا الطاعة والخروج على الإمام ، يقول الخطابي[2] : « فمعنى قوله – ﷺ – «يمرقون من الدين » أراد بالدين[3] أنهم يخرجون من طاعة الإمام المفترض

---

(١) أخرجه البخاري في «جامعه الصحيح»، كتاب استتابة المرتدين، ج ٨ ، ص ٥٢ .

(٢) هو حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي أبو سليمان المحدث الرحالة . قال الذهبي فيه : وكان ثقة متثبتاً من أوعية العلم ، من مصنفاته : « إصلاح غلط المحدثين »، « غريب الحديث »، « معالم السنن »، « شرح الأسماء الحسنى »، توفي عام ٣٨٨ هـ (٩٩٨م)، ترجم له : ابن خلكان : « وفيات الأعيان »، ج ٢ ، ص ٢١٤ ، والقفطي : « إنباه الرواة » ، ج ١ ، ص ١٢٥ والذهبي : « التذكرة » ، ج٣ ، ص ١٠١٨.

(٣) إن المفهوم الشائع عن الدين بين الناس اليوم – وهو من رواسب الغزو الفكري لبلاد المسلمين – لا يعدو مجرد علاقة بين الإنسان والله ، محيطها الشعائر التعبدية، وتصحيح هذا المفهوم انطلاقاً من اللغة والشرع أمر مهم بالنسبة للمنتسبين إلى الإسلام ، وهم يعيشون فصاماً نكداً وازدواجيةً خطيرةً في حياتهم ومعاملاتهم المختلفة ، ترتب عليها الفصل بين الدين والسياسة وبين الدين والدولة ، وما آل إليه أمر المسلمين تبعاً لذلك من تخلف وتمزق وفرقة لا يجبر كسرها إلا بالعلم الصحيح ، والتزام حكم الله وشريعته في مختلف مجالات الحياة ، فالدين في لغة العرب هو الطاعة يقولون : دان له ديناً أي : أطاعه لقول الشاعر :

ويوم الحزن إذا حشدت معد وكان الناس إلا نحن دينا

معنى ديناً : مطيعين وقال الأعشى :

هو دان الرباب إذ كرهوا الديـ ن دراكاً بغزوة وصيال

يعني بقوله دان : ذل ، وبقوله : كرهوا الدين أي : كرهوا الطاعة . انظر : « تفسير الإمام الطبري »، ج ٣ ، ص ١٤١ ، والدين : الشريعة والحكم لقوله تعالى : ﴿ ما كان ليأخذ أخاه في دين الملك ﴾ انظر : « تفسير ابن كثير »، ج٢ ، ص ٤٨٥ .=

الطاعة وينسلخون منها »[1] .

فهذا واقع في خلافة عليّ ــ رضي الله عنه ــ قبل أن يوجد الظلم وجور الحكام والامتيازات الطبقية .

فالعلة الحقيقية إذن لظهور الخوارج هي علة نفسية محضة ، فالنفوس البشرية لا تنضبط دائماً على المنهج العدل الوسط ، بل تجنح عنه ذات اليمين أو ذات الشمال ، فإما الإفراط والغلو المدمر أو التميع والتفريط المسرف ، والخوارج وقعوا في الأول .

وقد تجلت فطرية الإسلام وكماله وتوازنه في معالجة كلا الانحرافين : فإنه

= ويطلق الدين على الحساب والقهر والغلبة والسلطان والملك والحكم والتدبير ، ومنه الدّيان ، صفة الله تعالى ومعناه : القهار والقاضي والحاكم والسائس والحاسب والمُجَازي الذي لا يضيع عملاً ، أما في الأصطلاح الشرعي : فالدين اسم لجميع ما يتعبد الله به ، وهو التزام حكمه وشرعه في شئون الحياة كلها ، والانقياد بالتذلل والخضوع له وترك المخالفة ، قال الإمام الطبري : ﴿ إن الدين عند الله الإسلام ﴾ معناه : إن الطاعة التي هي الطاعة عنده : الطاعة له وإقرار الألسن والقلوب له بالعبودية ، والذلة وانقيادها له بالطاعة فيما أمر ونهى ، وتذللها له بذلك من غير استكبار عليه ولا انحراف عنه دون إشراك غيره من خلقه معه في العبودية « تفسير الطبري »، ج٣ ، ص ١٤١ ، ومعنى العبودية والألوهية والدينونة :

– إفراد الله بالحكم : حكاماً ومحكومين لقوله تعالى : ﴿ ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ﴾، وقوله : ﴿ فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً ﴾ .

– إفراد الله بالولاء : لقوله تعالى : ﴿ قل أغير الله أتخذ وليّاً فاطر السموات والأرض ﴾ وقوله : ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء ﴾ ، وقوله : ﴿ والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض ﴾ .

– إفراد الله بالنسك (الذبح والنذر والاستغاثة والدعاء والشفاعة وغيرها) لقوله تعالى : ﴿ قل إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين ﴾ .

(١) ابن الأثير : « جامع الأصول »، ج ١٠ ، ص ٩٧ .

لما كان التفريط بطبعه غالباً على أكثر النفوس جاء التحذير منه متمثلاً في الأوامر والنواهي عامة والتذكير بها ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وضرورة التناصح بين المسلمين ، والوعيد للمفرطين .

ولما كان الغلو بطبيعته لا تطيقه إلا نفوس قلائل تنطلق من تصور فاسد ، وكثيراً ما تحظى بالإعجاب والإكبار لما تلزم به نفسها[1]، ويظن الناظر أنها تمثل حقيقة الدين وسموه ، جاءت النصوص الشرعية لتقوّم التصور ، وتصحح المفاهيم ، وتبين صفات هذه النفوس وشبهات ذلك التصور ، فكان التحذير من الخوارج جليّاً باعتبارهم فرقة مارقة ذات منهج عقدي متميز .

ويتضح مما سبق ذكرهِ بيان خطأ النظرة إلى فرقة الخوارج باعتبارها حدثاً تاريخيّاً له تفسيرات المحلية المحدودة ، وضرورة النظر إليها على أنها ظاهرة وليست حادثة : فهي فكرة عقائدية يمكن أن تتكرر – في كل زمان ومكان– بمعنى أنها ظاهرة تديّن توجد في كل دين وفي كل عصر باستقراء النصوص الواردة فيهم .

روى النسائي عن أبي برزة – رضي الله عنه – قال : قال رسول الله – ﷺ : « يخرج في آخر الزمان قوم ... يقرءون القرآن لا يجاوز تراقيهم يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية ، سيماهم التحليق ، لا يزالون يخرجون حتى يخرج آخرهم مع المسيح الدجال »[2] .

---

(١) مر عليّ – رضي الله عنه – بالخوارج فقال : « بؤساً لكم ، لقد ضركم من غركم . قالوا: يا أمير المؤمنين من غرّهم؟ قال: الشيطان وأنفس أمارة بالسوء غرتهم بالأماني وزينت لهم المعاصي ونبأتهم أنهم ظاهرون»، ابن الأثير: «جامع الأصول»، ج ٣، ص ٣٤٨.

(٢) أخرجه النسائي في « السنن »، كتاب تحريم الدم ، باب من شهر سيفه ثم وضعه في الناس ، ج ٧ ، ص ١١٩ ، قال محقق « جامع الأصول »: هو حديث حسن ، ج ١٠ ، ص٩٢ .

فالغلو ظاهرة كبرى في تاريخ الأمم والملل السابقة حتى قال النبي - ﷺ -: « إنما أهلك من كان قبلكم الغلو في الدين »[1]، وما تأليه المسيح وعزير ورهبانية النصارى إلا مثال ذلك ، قال تعالى : ﴿ ورهبانية ابتدعوها ما كتبناها عليهم ﴾[2] .

وقد نحا باحثون آخرون منحى آخر ، فأعتبر بعضهم الخوارج فرقة سياسية ليس إلا[3]، بينما وضعها آخرون في إطار ديني محض[4] .

ويرجع ذلك إلى الفصل عند هؤلاء بين الدين والسياسة ، فالناظر في كتاباتهم لا يخفى عجبه من التضاد المفتعل بين مفهومي الدين والسياسة ذلك التضاد الذي أربك آراءهم وذبذب نظراتهم حول اتجاه الفرق الإسلامية حين يتجادلون ويتساءلون أكان الخوارج حزباً دينياً أو سياسياً .

فالذين اعتبروا الخوارج فرقة سياسة جعلوا التعصب القبلي وما أسموه الدكتاتورية في الحكم - الاستبداد في الملك - سبباً في وجودها والدافع لحركتها ، والذين عدّوها فرقة دينية جعلوا الحماس الديني والزهد المتطرف هو العلة الحقيقية التي تبرز وجودها .

وقد نسي هؤلاء جميعاً أن السياسة باعتبارها جانباً أساسياً مهمّاً من

---

(١) رواه النسائي في « سننه »، كتاب المناسك ، ج ٥ ، ص ٢٦٨ ، وابن ماجة في « سننه »، كتاب المناسك ، ج ٢ ، ص١٠٠٨ ، وأحمد في « مسنده »، ج ١ ، ص٢١٥ وصححه الألباني « صحيح سنن النسائي » ٢/٦٤٠ رقم ٢٨٦٣ .

(٢) الأية ٢٧ من سورة الحديد .

(٣) مثال أحمد أمين في « فجر الإسلام »، ص ٢٥٩ ، ونايف محمود معروف في : « الخوارج في العصر الأموي »، ص ٥٩ .

(٤) مثال المستشرق فلهاوزن : « الخوارج والشيعة »، ص ١٣ - ١٤ . والمستشرق نيكولسن ص ٢٠٧- ٢١٣ « A Literary History of The Arabs » .

جوانب الإسلام لا يمكن فصلها بالكلية عن أي اتجاه عقائدي داخل الحياة الإسلامية ، فالمصادر التاريخية مطبقة على أن الخوارج منذ خروجهم يوم صفّين قد اعتقدوا كفر عليّ – رضي الله عنه – لأنه حكّم الرجال في دين الله – على حد زعمهم – ثم تجمهروا وأمّروا عليهم أميرًا .

فعلى الذين يرونها فرقة سياسية مجردة أن يفسروا كيف قامت هذه الفرقة على مبدأ التكفير بالمعصية ، وتحت أي بند من بنود السياسة تندرج قضية التكفير بالمعصية ! .

وعلى الذين يرونها فرقة دينية أن يفسروا : لماذا اجتمع هؤلاء في ثورة مسلحة وبايعوا رجلاً منهم أميراً للمؤمنين ، في حين أنها فرقة دينية حسب مفهومهم العلماني للدين ؟ وتحت أي شعيرة من شعائر الدين يقع هذا الموقف الذي نشأ مع الحركة منذ بدايتها ! .

وللإشارة فإنه إذا كان لا مانع من استخدام هذه المصطلحات للتقسيم الفني كما فعلنا في هذا المبحث – فإنه يكون إجراءاً تعسفيّاً اتخاذ ذلك ذريعة أو منهجاً في هذا الفصل الاعتباطي بين الدين والسياسة ، مع التنبيه على الخطأ الفادح الذي وقع فيه أولئك الذين طبقوا معايير العصر ومقاييسه على الإسلام وتاريخه المتميز[1]، فمع إحسان الظن بهم وغض الطرف عما لديهم من التقليد الأعمى أو التحريف المتعمد ، يمكن القول أن مصدر الخطأ في منهجهم هو تطبيق واقع العصر الحاضر ومفاهيمه على العصور السابقة مع أن لكل عصر مميزاته الواضحة التي تسمى في منهج البحث العلمي «روح العصر».

فما دمنا في عصر تغلب فيه الصراعات السياسية والتكتلات الحزبية

---

(١) انظر مصادر تفسير الحوادث ، ج١ ص١٠١ .

النفعية ، قام هؤلاء بتطبيق هذا الواقع على ذلك العصر الذي كانت العقيدة والمبدأ هي المنطلق والأساس لتصرفات الطوائف والفرق والناس ، وسبب ذلك أن الكتابة التاريخية المعاصرة اصطبغت - باستثناء النزر اليسير بالمنهج الغربي الذي هو بطبيعة الحال ابن بيئته ، تلك البيئة التي تتمرغ فى أوحال المادية ، وتعاني من مرارة الصراع النفعي ، ولا تؤمن بما يسمى القيم والمبادىء ، ثم فوق هذا كله فهي غارقة في النظرة المتعصبة الحاقدة على الإسلام.

ب - موقف المرجئة :

يصف الإمام الطبري المرجئة في كتابه « تهذيب الآثار » بقوله : « فإن قال لنا قائل : ومن المرجئة ؟ وما صفتهم ؟ قيل : إن المرجئة هم قوم موصوفون بإرجاء أمر مختلف فيما ذلك الأمر[1]، فأما إرجاؤه فتأخيره ، وهو من قول العرب : أرجأ فلان هذا الأمر فهو يرجئه إرجاءً ، وهو مرجئه بهمز ، وأرجاه فلان يرجيه إرجاءً ، بغير همز فهو مرجيه . ومنه قوله تعالى جل ذكره : ﴿ وآخرون مرجون لأمر الله ﴾[2] يقرأ بالهمز وغير الهمز بمعنى مؤخرون لأمر الله ، وقوله - جل ثناؤه - مخبراً عن الملأ من قوم فرعون ﴿ قالوا أرجه وأخاه ﴾[3] .

فأما الأمر الذي بتأخيره سميت المرجئة مرجئة فإن ابن عيينة كان يقول فيما حدثني عبد الله بن عمير الرازي[4] قال: سمعت إبراهيم بن موسى[5]- يعني

---

(١) قال المحقق - محمود محمد شاكر -: هكذا جاءت العبارة ، هي غير جيدة ، لعله سقط من الناسخ شيء .

(٢) . الآية ١٠٦ من سورة التوبة .

(٣) الآية ١١١ من سورة الأعراف .

(٤) لم أقف على ترجمته .

(٥) هو إبراهيم بن موسى بن يزيد بن زاذان التميمي أبو إسحاق الرازي الفراء المعروف=

الفراء الرازي – قال : سئل ابن عيينة عن الإرجاء فقال : الإرجاء على وجهين : قوم أرجوا أمر عليّ وعثمان فقد مضى أولئك ، فأما المرجئة اليوم فهم يقولون : الإيمان قول بلا عمل فلا تجالسوهم ولا تؤاكلوهم ولا تشاربوهم ولا تصلوا معهم ولا تصلوا عليهم »[1] .

. وممن نسب إليه الإرجاء على الوجه الأول : محارب بن دثار قاضي الكوفة المتوفى عام ١١٦هـ (٧٣٤م)، يقول فيه ابن سعد : «كان من المرجئة الأولى الذين كانوا يرجون علياً وعثمان ، ولا يشهدون بإيمان ولا كفر »[2]. وخالد بن سلمة الفأفأ ، وهو يروي عن الشعبي وعنه سفيان بن عيينة ، قال الذهبي فيه : « كان مرجئياً ينال من عليّ رضي الله عنه– »[3]. وقال ابن حجر : « صدوق رمي بالإرجاء والنصب »[4].

وأول من تكلم في الإرجاء هو الحسن بن محمد ابن الحنفية المتوفى عام ٩٩هـ (٧١٧ م)، قال ابن سعد في ترجمته: «وهو أول من تكلم في الإرجاء–

= بالصغير ، قال أبو زرعة : هو أتقن من أبي بكر بن أبي شيبة وأصح حديثاً منه وقال أبو حاتم : من الثقات ، وقال النسائي : ثقة ، وكان أحمد ينكر على من يقول له الصغير ، ويقول : هو كبير في العلم والجلالة . توفي بعد عام ٢٢٠ هـ (٨٣٥م) . ترجم له البخاري : « التاريخ الكبير » ٣٢٧/١/١ ، وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، ج١ ، ص١٣٧ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج١ ، ص١٧٠ .

(١) الطبري : « تهذيب الآثار » ، ج٢ ، ص٦٥٨ .

(٢) انظر في ترجمته : ابن سعد : « الطبقات » ، ج٦ ، ص ٣٠٧ ، وخليفة : « الطبقات » ، ص١٦٠ ، وابن حجر : « التهذيب » ج١٠ ، ص ٤٩ .

(٣) الذهبي : « الميزان » ، ج١ ، ص ٦٣١ .

(٤) انظر في ترجمته : ابن معين : « التاريخ » ، ج٢ ، ص١٤٤ . والبخاري : « التاريخ الكبير » ١٥٤/١/٢ ، والذهبي : « الميزان » ، ج١ ، ص ٦٣١ ، وابن حجر : « التهذيب » ، ج٣ ، ص٩٥ .

ثم يذكر أن زاذان[1] وميسرة[2] دخلا عليه فلاماه على الكتاب الذي وضع في الإرجاء، فقال لزاذان: «يا أبا عمر! لوددت أني كنت مت ولم أكتبه»[3].

وروى المزي[4] عن عثمان بن إبراهيم بن حاطب[5] قال: «أول من

---

(١) هو زاذان أبو عمر الكوفي الضرير البزار، شهد خطبة عمر في الجابية، وروى عن جماعة من الصحابة منهم عليّ وابن مسعود وحذيفة وابن عمر وغيرهم، قال ابن معين: ثقة لا يسأل عن مثله، وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث، وقال العجلي: كوفي تابعي ثقة، ووثقه الخطيب، وقال ابن حجر: فيه تشيع. توفي عام ٨٢هـ (٧٠١م): ترجم له: ابن سعد: «الطبقات»، ج٦، ص١٧٨. والبخاري «التاريخ الكبير»، ٣٢٨/١/٢. وابن حبان: «الثقات»، ج٤، ص٢٥٨. وابن حجر: «التهذيب»، ج٣، ص٣٠٢، و«التقريب»، ج١، ص ٢٥٦.

(٢) هو ميسرة أبو صالح الكندي الكوفي التابعي، روى عن عليّ بن أبي طالب وسويد ابن غفلة، وروى عنه عطاء بن السائب وهلال بن خباب وسلمة بن كهيل، ذكره ابن حبان في «الثقات» ترجم له: ابن سعد: «الطبقات»، ج٥، ص ٣٠٣، وابن معين: «التاريخ»، ج٢، ص٥٩٨. وابن حبان: «الثقات»، ج٥، ص ٤٢٦، وابن حجر: «التهذيب»، ج١٠، ص٣٨٧.

(٣) ابن سعد: «الطبقات»، ج٥، ص٣٢٨.

(٤) هو يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف القضاعي الكلبي المزي – نسبة إلى المزة من ضواحي دمشق – أبو الحجاج: من حفاظ الحديث ومحدث الشام في عصره، من مصنفاته «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»، «تحفة الأشراف في معرفة الأطراف». وقد أثنى عليه تلميذه الإمام الذهبي وذكره بأحسن الأوصاف. توفي عام ٧٤٢ هـ (١٣٤١م)، ترجم له: ابن تغري بردي: «النجوم الزاهرة»، ج١٠، ص ٧٦. والذهبي: «التذكرة»، ج٤، ص ١٤٩٨. والكتاني: «فهرس الفهارس»، ج١، ص ١٠٧.

(٥) هو عثمان بن إبراهيم بن محمد بن حاطب الجمحي القرشي، رأى ابن عمر، وروى عنه شريك ويعلى بن عبيد وبعض العراقيين، قال أبو حاتم: يكتب حديثه فهو شيخ، ترجم له البخاري: «التاريخ الكبير» ٢١٢/٢/٣. وابن أبي حاتم: «الجرح =

تكلم في الإرجاء الأول الحسن بن محمد ، كنت حاضراً يوم تكلم وكنت في حلقة مع عمر عمي ، وكان في الحلقة جحدب[1] معه ، فتكلموا في عليّ وعثمان وطلحة والزبير فأكثروا، والحسن ساكت ثم تكلم فقال : قد سمعت مقالتكم و لم أر شيئًا أمثل من أن يرجى عليّ وعثمان وطلحة والزبير ، فلا يتولوا ولا نتبرأ منهم ، ثم قام فقمنا ، فقال لي عمي : يا بني ليتخذن هؤلاء هذا الكلام إماماً ، قال عثمان :... فبلغ أباه محمد ابن الحنفية ما قال ، فضربه بعصاً فشجه وقال : لا تتولى أباك علياً ! وكتب الرسالة التي نبذ فيها الإرجاء بعد ذلك[2].

ويعقب الحافظ ابن حجر على كلام المزي في تهذيبه قائلاً : « قلت : المراد بالإرجاء الذي تكلم الحسن بن محمد فيه غير الإرجاء الذي يعيبه أهل السنة المتعلق بالإيمان ، وذلك أني وقفت على كتاب الحسن بن محمد المذكور أخرجه ابن أبي عمر العدني[3] في كتاب الإيمان له في آخره قال : حدثنا

= والتعديل » ج٦ ، ص ١٤٤ .

(١) هو جحدب ويقال جخدب التيمي ، روى عن عطاء ، وروى عنه الثوري وقيس ابن الربيع . انظر البخاري : « التاريخ الكبير » ٢٥٥/٢/١ . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، ج٢ ، ص٥٥١ .

(٢) المزي : « تهذيب الكمال » ، ج١ ، ص٢٧٩ .

(٣) هو محمد بن يحيى بن أبي عمر أبو عبد الله العدني الدراوردي : من حفاظ الحديث ، ولي القضاء بعدن وجاور بمكة ، ويقال: إنه حج ٧٧ حجة ، وكان صالحًا عابداً لا يفتر عن الطواف ، قال أبو حاتم : صدوق صالح وفيه غفلة ، من تصانيفه « المسند » في الحديث ، توفي عام ٢٤٣ هـ (٨٥٨م) ، ترجم له الذهبي : « التذكرة » ، ج٢ ، ص٥٠١ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج٩ ، ص٥١٨ ، وعبد الله بامخرمة : « تاريخ ثغر عدن » ، ص٢٣٠ .

إبراهيم بن عيينة[1] عن عبد الواحد بن أيمن[2]: كان الحسن بن محمد يأمرني أن أقرأ هذا الكتاب على الناس : أما بعد ، فإنا نوصيكم بتقوى الله - فذكر كلاماً كثيراً في الموعظة والوصية بكتاب الله واتباع ما فيه ، وذكر اعتقاده - ثم قال في آخره : « ونوالي أبا بكر وعمر - رضي الله عنهما - ونجاهد فيهما لأنهما لم تقتتل عليهما الأمة ولم تشك في أمرهما ، ونرجىء من بعدهما ممن دخل في الفتنة ، فَنَكِل أمرهم إلى الله ... إلى آخر الكلام »[3].

ويُستدرك على الحافظ ابن حجر - رحمه الله - في قوله أن العيب لا يلحق الحسن ، إذ لم يعرج على الإرجاء الذي يعيبه أهل السنة ؛ وهو المتعلق بالإيمان بأن نفي الولاية عن الخليفتين عثمان وعليّ - رضي الله عنهما - أو التوقف في أمرهما مما يعاب ويذم به صاحبه بلا شك ، فقد شهد لهما الله ورسوله

---

(١) هو إبراهيم بن عيينة بن أبي عمر الهلالي الكوفي ، أبو إسحاق ، روى عن الثوري وشعبة ومسعر ، وروى عنه ابن معين وابن أبي عمر العدني وإبراهيم بن بشار ، أخرج له أبو داود والنسائي وابن ماجة ، وقال ابن معين : كان مسلماً صدوقاً ، لم يكن من أصحاب الحديث ، وقال العجلي : كوفي صدوق ، وقال ابن حجر : صدوق يهم ، من الطبقة الثامنة ، توفي عام ١٩٧هـ (٨١٢م) ، وفي « التاريخ الكبير » للبخاري : توفي عام ١٩٩هـ (٨١٤م) . ترجم له : ابن معين « التاريخ » ج١ ، ص ١٥٠ ، والبخاري : « التاريخ الكبير » ٣١٠/١/١ ، والعجلي « تاريخ الثقات» ص٥٣ . وابن أبي حاتم: « الجرح والتعديل »، ج٢، ص ١١٨. وابن حجر: « التقريب »، ج١، ص ٤١.

(٢) هو عبد الواحد بن أيمن المخزومي المكي أبو القاسم ، قال ابن معين : ثقة ، وقال أبو حاتم : صالح الحديث ، وقال النسائي : ليس به بأس ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، ترجم له ابن معين : « التاريخ » ، ج٢، ص ٣٧٦ . والبخاري : « التاريخ الكبير » ، ٥٩/٢/٣ . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » : ج٦ ، ص ١٩ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج٦ ، ص ٤٣٣ .

(٣) ابن حجر : « التهذيب » ، ج٢ ، ص ٣٢٠- ٣٢٢ . كتاب الإيمان مطبوع ، والنص في ص ١٤٨ لكنه ليس بالوضوح الذي فهمه ابن حجر وساقه ، فإما أن يكون كلام الحافظ معنًى وليس نصّاً ، وإما أنه اطلع على مخطوطة غير المحققة التي بين أيدينا =

بالجنة ، قال تعالى : ﴿ والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار ، والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه ، وأعد لهم جنات تجري تحتها الأنهار خالدين فيها أبداً ، ذلك الفوز العظيم ﴾[1].

على أن عثمان وعليّ وطلحة والزبير من السابقين الأولين ، بل إن هذه الآية عامة في جميع الصحابة فيما رُوي عن محمد بن كعب القرظي[2]– رحمه الله – : قال يزيد بن زياد[3]: « قلت يوماً لمحمد بن كعب القرظي : ألا تخبرني عن أصحاب رسول الله – ﷺ – فيما بينهم ؟ – وأردت الفتن – فقال: إن الله قد غفر لجميعهم محسنهم ومسيئهم، وأوجب لهم الجنة في كتابه ، فقلت : في أي موضع أوجب لهم؟ فقال : سبحان الله ألا تقرأ : ﴿ والسابقون

= فيكون الخلاف راجعاً إلى تصرف الرواة .

(١) الآية ١٠٠ من سورة التوبة .

(٢) هو محمد بن كعب بن سليم بن أسد القرظي المدني ، كان أبوه من سبي بني قريظة، قال ابن سعد : كان ثقةً عالماً كثير الحديث ورعاً ، وقال عون بن عبد الله : ما رأيت أحداً أعلم بتأويل القرآن منه ، وقال ابن حبان : كان من أفاضل أهل المدينة علماً وفقهاً ، وقال العجلي : مدني تابعي ثقة رجل صالح عالم بالقرآن . اختلف في وفاته ، فقيل : توفي عام ١٢٠ هـ (٧٣٧م) وقيل قبل ذلك ، ترجم له : ابن سعد : « الطبقات » ص١٣٤ (القسم المتمم لتابعي أهل المدينة)، وابن معين : ج٢ ، ص٥٣٦ ، والعجلي « تاريخ الثقات » ص٤١١ ، وابن حبان : « مشاهير علماء الأمصار » ص ٦٥ ، وابن حجر : « التهذيب » ، ج٩ ، ص ٤٢٠ .

(٣) هو يزيد بن زياد ويقال : ابن أبي زياد المدني المخزومي بالولاء ، قال النسائي : ثقة ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال البخاري عن جرير : كان يزيد بن أبي زياد أحسن حفظاً من عطاء بن السائب ، وقال أبو حاتم : ليس بالقوي . ترجم له : البخاري : « التاريخ الكبير » ٣٣٤/٢/٤ . وابن أبي حاتم : « الجرح والتعديل » ، ج ٩ ، ص٢٦٥ . والذهبي : « الميزان » ، ج٤ ، ص ٤٢٣ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج ١١ ، ص٣٢٨ .

الأولون ﴾ إلى آخر الآية[1].

وأخرج الترمذي وأبو داود من طريق سعيد بن زيد قال : سمعت رسول الله - ﷺ - يقول : « أبو بكر في الجنة ، وعمر في الجنة ، وعثمان في الجنة، وعليّ في الجنة ، وطلحة في الجنة ، والزبير في الجنة ، وسعد بن مالك - سعد بن أبي وقاص - في الجنة، وعبد الرحمن بن عوف في الجنة ، وأبو عبيدة بن الجراح في الجنة ، وسكت عن العاشر ، وقالوا : ومن هو العاشر ؟ فقال : سعيد بن زيد »[2].

وأخرج البخاري في « صحيحه » من حديث أبي موسى الأشعري فيما لحق بالنبي - ﷺ - عند بئر أريس ، وكان بواباً لرسول الله ، فأمره أن يبشر عثمان بالجنة على بلوى تصيبه[3].

وعلاوة على هذا كيف لا يلحق العيب الحسن بن محمد - قبل ندمه وتوبته - وأن أباه ضربه وقال : لا تتولى أباك عليّاً، ثم ندم - رحمه الله - على ذلك، وتاب وكتب الرسالة التي نبذ فيها الإرجاء بعد ذلك .

وأصل الإرجاء أنه كان في ثغور الجهاد، وأطراف البلاد فئات من المسلمين تحارب الكفار وتفتح الأمصار ، فلم تعلم عن سير الأمور شيئاً . فلما صدمتها

---

(١) التباني المغربي: «إتحاف ذوي النجابة بما في القرآن والسنة من فضائل الصحابة» ص٤٠.

(٢) رواه أبو داود في « سننه » ، كتاب السنة ، باب الخلفاء ، ج٤ ، ص٢١١ . والترمذي في « سننه » كتاب المناقب ج٥ ، ص ٣١٥ . وقال : حديث حسن صحيح . وخيثمة في « فضائل الصحابة »، لوحة ٢٤٥ ، وصححه الألباني (« صحيح سنن أبي داود » ٨٧٩/٣ رقم ٣٨٨٦) .

(٣) حديث بئر أريس أخرجه البخاري في «الجامع الصحيح» كتاب أصحاب النبي - ﷺ - ج٤ ، ص٢٠١ .

فاجعة الفتنة أذهلها الألم عن التفكير، ووقاها بعد الشقة شر الخوض في الفتنة ، ثم فوجئوا بما تلاها من أحداث ، فما استطاعوا أن يستبينوا رأياً فيتبعوه ، أو يرجحوا طرفاً فيوالوه ، فآثروا مسالمة الفريقين المتقاتلين والركون إلى الحياد .

وعن هؤلاء قال الحافظ ابن عساكر رواية عن ميمون بن مهران : « إنهم هم الشكاك الذين شكّوا وكانوا في المغازي ، فلما قدموا المدينة بعد مقتل عثمان وكان عهدهم بالناس وأمرهم واحد ليس بينهم اختلاف ، فقالوا : تركناكم وأمركم واحد ليس بينكم اختلاف ، وقدمنا عليكم وأنتم مختلفون ، فبعضكم يقول : قُتل عثمان مظلوماً وكان أولى بالعدل وأصحابه ، وبعضكم يقول : كان عليّ أولى بالحق وأصحابه ، كلهم ثقة وكلهم عندنا مصدق ، فنحن لا نتبرأ منهما ولا نلعنهما ولا نشهد عليهما « ونرجىء » أمرهما إلى الله حقّاً ، يكون هو الذي يحكم بينهما[1] .

ومن هنا فالمرجئة قوم عجزوا عن تصور حقيقة القضية ، فلم يكن بإمكانهم ترجيح أحد طرفيها ، فوقفوا – حسب زعمهم – موقفاً وسطاً بين القول بأنهم ذوو فضل وسابقة ، وبين القول بأنهم على الحق ، وهو ما يتنافي مع ما بدر منهم من خلاف واقتتال .

وهذا الموقف في رأيهم هو المخرج من هذه الورطة ، فأبرأوا أنفسهم من الوقوف مع أحد منهم أو عليه ، وأرجأوا أمر الجميع إلى الله ، وهو الذي يتولى حسابهم ، ومن ثم فهم داخلون تحت المشيئة . فهم مناقضون لما عليه عامة الخوارج من تكفير الصحابة ، وما عليه عامة الشيعة من الغلو في عليّ والحط من عثمان أو تكفيره ، ومخالفون أيضاً لما عليه أهل السنة والجماعة في أمرهم .

---

(١) ابن عساكر : « تاريخ دمشق » ، ص٥٠٣ .

ويصور ثابت قطنة[1]– شاعر المرجئة المشهور – عقيدة المرجئة وفكرهم في قصيدة قصد بها بيان الإرجاء الخاص بالصحابة بعد الفتنة وهو ما يسمى « إرجاء المرجئة الأولى » ، يقول :

يا هند فاستمعي لي إنّ سيرتنا ... أن نعبد الله لا نشرك به أحَدا
نُرجي الأمور إذا كانت مشبَّهة ... ونصدق القول فيمن حار أو عَنَدَا[2]
المسلمون على الإسلام كلّهـم ... والمشركون أَشْتُّوا[3] في دينهم قِدَدَا[4]
ولا أرى أنّ ذنباً بالـغ أحـداً ... مِ الناس شركاً إذا ما وحّدوا الصَّمَدَا
لا نسفك الدّم إلا أن يُراد بنا ! ... سفكُ الدماء طريقاً واحداً جَدَدَا[5]
من يتّـق الله في الدنيـا فإنّ لـه ... أجر التقيِّ إذا وفّى الحساب غدَا
وما قضى الله من أمر فليس له ... ردٌّ وما يقض من شيء يكن رَشَدَا
كل الخوارج مُخْطٍ في مقالته ... ولـو تعبّـد فيمـا قـال واجْتَهَـدَا
أمـا علـيّ وعثمـان فإنّهمـا ! ... عبدان لم يشركا بالله مُذْ عَبَدَا
وكان بينهما شَغْب وقد شهدا ... شقّ العصا وبعين الله ما شهدَا
يُجزي علـيّ وعثمان بسعيهمـا ... ولست أدري بحق أَيَّةً ورَدَا
الله يعلم ماذا يَـحْضُرَانِ بـه ... وكلّ عبد سيلقـى الله مُنفـرِدَا[6]

---

(١) هو ثابت بن كعب بن جابر العتكي الأزدي أبو العلاء المعروف بثابت قطنة ، وقد لُقب بذلك عندما أصيبت عينه في إحدى المواقع بخراسان، فجعل عليها قطنة فعرف بها ، وكان من شجعان العرب وفرسانهم في العصر الأموي ، واستمرت وقائعه لقتال الترك في بلاد ما وراء النهر إلى أن قتل عام ١١٠هـ (٧٢٨م) . ترجم له : الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٥ . ص٥٤٩ . والأصفهاني : « الأغاني » ، ج١٤ ، ص٢٦٣ . وابن الأثير : « الكامل » ، ج٥ ، ص ٩٣ .

(٢) عَنَدَ عن الطريق : مال عنها . راجع ابن منظور : « لسان العرب » .

(٣) فرّقوا : « لسان العرب » .

(٤) فِرَقاً : « لسان العرب » .

(٥) الجَدَد : الأرض المستوية ، وفي المثل (من سلك الجدد أمن العثار) يُضرب في طلب العافية . « حاشية الأغاني » ، ج١٤ ، ص٢٦٢ .

(٦) أبو الفرج الأصفهاني : « الأغاني » ، ج ١٤ ، ص ٢٦٢ .

فهذه القصيدة تعبر عن عقيدة المرجئة وموقفهم من الفتنة بوضوح ، فهم يرجئون الأمور المشتبهة والمختلف فيها إلى الله ، ويثبتون الإسلام لكل من أظهره ما لم يشرك أو يرتد ، ويرون أن الذنوب والمعاصي لا تخرج من الملة خلافاً للخوارج ، فلا يكفر مسلم موحد إلا إذا قارف ذنباً يبلغ به حد الشرك بالله تعالى ، والأصل عندهم الإمساك عن دماء المسلمين إلا على سبيل الدفاع عن النفس ، ويخطئون الخوارج الذين لا يشفع لهم تنسكهم واجتهادهم في العبادة نظراً لتكفيرهم المسلمين . ويعتقدون أن عثمان وعليّاً لم يثبت عليهما شرك منذ إسلامهما، فلا سبيل إلى تكفيرهما ، وإنما حدث بينهما فتنة واختلاف ، والله أعلم بسرائرهما وسيجزيهما بسعيهما ، وقد مضيا إلى ربهما ، ولا ندري أيهما من أهل الجنة أو من أهل النار ، فالله أعلم ماذا يأتيان يوم القيامة حين يحاسب كل إنسان على انفراد .

والواقع أن التناقض حاصل من منطوق الأبيات ، فصاحبها يصرح بتخطئة الخوارج ، ويقرر أن العاصي الموحد لا يُحكم عليه بالكفر ، ومع ذلك يصرح بإرجاء عليّ وعثمان ويشك في دخولهما الجنة . مع ما في ذلك من شطط ومخالفة لما هو ثابت في النصوص الشرعية – كما سبق ذكره – ومشهور لدى الأئمة بالإجماع عن فضل عثمان وعليّ – رضي الله عنهما – والشهادة لهما بالجنة ، وهذا من بدع المرجئة وضلالاتهم .

ويتحدث الدكتور سفر الحوالي عن نشأة الإرجاء في رسالته : « ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي » مبرزاً أن الجدل بين غلاة الخوارج ومعتدليهم بشأن ما وقع بين المتقاتلين من الصحابة أدى إلى ظهور مرجئة الخوارج الذين يقولون بإرجاء عثمان وعليّ – رضي الله عنهما – فانتقل هؤلاء نقلة بعيدةً

جدّاً عن نقطة البداية وهي التحول من الفكر الخارجي إلى نقيضه ، بل إن بعضهم عادى الخوارج معاداة شديدة كالحال دائماً في الفئات المنشقة مع أن فيهم بذرة أو خصلة من خصالهم . يقول : « وقد استوقفتني هذه الحقيقة كثيراً – أعني حقيقة أن أصل المرجئة هم الخوارج لا بطريق التضاد في الغلو بل ذاتاً وحقيقةً – وليس سبب ذلك عدم ثبوتها ، ولكنه عدم وضوح تعليلها الذي تبين بعدُ بالتتبع الدقيق لفرق الخوارج ، ومن هنا ظهرت ضرورة التوسع في دراسة إحدى الظاهرتين لمعرفة حقيقة الأخرى » .

وإذا ما أردنا الوصول إلى الحقيقة فإن علينا أن نعرف تلك الظاهرة البارزة في تاريخ الخوارج ، وهي الاختلاف والتشقق إلى أكثر من رأي عادة وفي كل قضية تقريباً ، وهو ما أنتج بمجموعه ثلاثة اتجاهات كبرى في مواقف فرق الخوارج منذ حادثة التحكيم إلى بروز منهج الإرجاء قائماً بنفسه وهي :

١ – الاتجاه الغالي المطرد في غلوه .
٢ – الاتجاه المتراجع إلى حد التساهل – نسبياً – .
٣ – الاتجاه التوسطي أو المحايد – التوقف والتبين – .

إذا علمنا ذلك برزت لنا حقيقة مهمة وهي أن طائفة من الخوارج[1] (تشمل فرقاً أو بعض فرق) تقف من الحكم على الأصحاب المختلفين في الفتنة موقفاً وسطاً بين قول المحكمة والأزارقة الذين يكفرونهم ، وبين قول الإباضية ونحوهم ممن يقول هم كفار نعمة ، وهذا الموقف هو التوقف والإرجاء ، أي إرجاء حكمهم في الآخرة إلى الله تعالى مع إثبات اسم الإيمان

---

(١) وهم مرجئة الخوارج ، انظر الأشعري : « المقالات » ، ج١ ، ص١٨٨ .

لهم في الدنيا بناءً على الأصل الذي اتخذته أكثر فرق التوقف ، وهو أن كل معصية دون الكفر لا يطلق على صاحبها اسم الكفر ولا ينفي عنه اسم الإيمان ... .

فإذا ما أرادوا تطبيق هذا الأصل على ما تقرر لديهم من كون الصحابة المختلفين في الفتنة مرتكبين للكبائر كانت النتيجة : أن عثمان وعليّاً وطلحة والزبير ومعاوية ... إلخ مؤمنون ؛ لأنهم لم يشركوا بالله ، فلا ننفي عنهم اسم الإيمان ، ولكن لا ولاية لهم ولا محبة نظراً لما ارتكبوه ، ومقتضى ذلك كما رأينا من واقع انشقاقاتهم أن يقولوا : إن الخوارج مخطئون في تكفيرهم لهم ![1].

وعلى كل حال ، سواء كان الإرجاء موقفاً ذاتياً ظهر بسبب الفتنة أو أنه نبع من الفكر الخارجي وانبثق عنه ، فإن الإرجاء من حيث هو موقف نفسي يمكن أن يوجد في هذه الفتنة العمياء وما تلاها . كما يمكن أن ينشأ في أي قضية أخرى ، أو يتفرع عن أي فكر آخر ؛ لأن من سنن الاجتماع أن أي نزاع يشجر بين طائفتين أو جماعتين قد يفرز فئةً ثالثةً متأرجحةً محايدةً لأي سبب من أسباب الحياد ، وهكذا وجد في عصر الفتنة الأولى أُناسٌ اتخذوا هذا الموقف الحيادي في الجملة ، وليس هذا الحياد إلا موقفاً سلبياً يليه التردد والشك في مآل الصحابة الذين شملتهم دائرة الخلاف .

جـ - موقف الشيعة :

شهد ما بعد الفتنة الأولى أيضاً ظهور الشيعة وتميزهم بنظريات وآراء خاصة بهم في المجال السياسي ، والمذهب الشيعي يرتبط أساساً بمسألة

---

(١) د . سفر الحوالي : « ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي » ، ص ٢١٤ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ (مخطوطة رسالة الدكتوراة) .

وجدانية أو عاطفية هي حب آل البيت ، ثم تطورت هذه العاطفة وأخذت الآراء التي نبتت نتيجة لها تتأصل شيئاً فشيئاً لتصبح مذهباً متميزاً أو فرقة ذات آراء مستقلة في الأصول والحكم والفقه وغيرها .

ولفظة الشيعة في الاصطلاح اللغوي لا تطلق إلا على أتباع الرجل وأنصاره فيقال : فلان من شيعة فلان أي : ممن يهوون هواه ، وكل قوم اجتمعوا على أمر فهم الشيعة ، وكل من عاون إنساناً وتحزب له فهو شيعة له، وأصله من المشايعة وهي المطاوعة والمتابعة[1].

فلم يكن استعمال هذه اللفظة في صدر الإسلام إلا في هذا المعنى الأصلي ، حيث كان مصطلح الشيعة يطلق بعد الفتنة الأولى على أتباع عليّ – رضي الله عنه – وأنصاره ، وكذا الشيء نفسه بالنسبة لمعاوية – رضي الله عنه – ، فكان يقال شيعة عليّ أي أنصاره وأتباعه الذين يرونه الخليفة الراشدي الرابع ، وأن معاوية وأهل الشام بغاة خارجون عليه يجب ردهم إلى حظيرة الجماعة ولو بالسيف . وكان يقال كذلك شيعة معاوية لأنصاره وأتباعه الذين كانوا يرون أن قتلة عثمان لجأوا إلى معسكر عليّ ، وأن البيعة لعليّ لا تلزمهم حتى يقتص من القتلة أو يسلمهم إليهم .

بيد أن تميز الشيعة بدأ حين بقي فريق من جيش عليّ معه بعد انفصال الخوارج ، وعبروا عن تأييدهم لعليّ بعد قرار الحكمين بقول قائلهم له : « في أعناقنا بيعة ثانية ، نحن أولياء من واليت وأعداء من عاديت »[2].

وتحسن الإشارة إلى أن « الشيعة الأولى » لم يطعنوا في أصحاب رسول الله – ﷺ – ولم يسبوهم ولم يشتموهم ، بل كانوا يقدمون أبا بكر وعمر

---

(١) الزبيدي : « تاج العروس » ، ج٥ ، ص٤٠٥ .

(٢) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٥ ، ص٦٤ .

على عليّ كما نقل شيخ الإسلام ابن تيمية : « كانت الشيعة المتقدمون الذين صحبوا علياً، أو كانوا في ذلك الزمان لم يتنازعوا في تفضيل أبي بكر وعمر وإنما كان نزاعهم في تفضيل عليّ وعثمان . وهذا مما يعترف به علماء الشيعة الأكابر ... »[1].

وقال في مقام آخر : « ونقل عن واحد من الشيعة الأولى – وهو شُرَيك ابن عبد الله – أنه سأله سائل : أيهما أفضل أبو بكر أم عليّ فقال : أبو بكر : فقال له السائل : تقول هذا وأنت شيعي ! فقال له : نعم ، من لم يقل هذا فليس شيعيّاً ، والله لقد رقي هذه الأعواد عليّ فقال : ألا خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر ، فكيف نرد قوله وكيف نكذبه ! والله ما كان كذاباً »[2].

ثم ظهر « المفضلة » الذين يفضلون علياً على أبي بكر وعمر ، وقد تواتر عن عليّ أنه قال حين بلغه الخبر : « خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر »[3]. ورُوي عنه بأسانيد حسنة أنه قال : « لا أوتى بأحد يفضلني على أبي بكر وعمر إلا جلدته جلد المفتري »[4].

ثم أخذ التشيع أبعاداً أخرى أكثر خطورة ، حيث جعل يكتنفه الغلو ورفض خلافة الشيخين – أبي بكر وعمر – وشتم أصحاب النبي – ﷺ – والطعن فيهم وادعاء العصمة لآل البيت ، والإيمان بالرجعة والوصية وغيرها من المعتقدات الدخيلة التي لا يقرها الإسلام . ومن هنا أطلق على الشيعة

---

(١) ابن تيمية : « منهاج السنة » ، ج١ ، ص٤ .

(٢) ابن تيمية : « مجموع الفتاوى » ، ج١٣ ، ص٣٤ .

(٣) « مجموع الفتاوى »، ج٢٨ ، ص٤٧٣ ، وورد بنفس المعنى في « الجامع الصحيح » للبخاري عن ابن عمر – رضي الله عنهما – ج٤ ، ص١٩١ .

(٤) ابن تيمية : « مجموع الفتاوى » ، ج٢٨ ، ص٤٧٤ .

أصحاب هذا النهج « الرافضة » .

ومن الملاحظ أن عدة عوامل ساهمت في تطور المذهب الشيعي منها :

أولاً : الحوادث التاريخية التي أدت إلى تأصيل المذهب واستمراره ، والتي تمثلت في النتائج السيئة التي انتهت باغتيال عليّ – رضي الله عنه – على يد أحد الخوارج هو عبد الرحمن بن ملجم[1] ثم تنازل ابنه الحسن عن الخلافة لمعاوية – رضي الله عنهما –[2]، ثم النهاية المفجعة التي انتهى إليها خروج الحسين في عهد يزيد بن معاوية[3]، والتي تركت في نفوس الشيعة آثاراً لن يمحوها الزمن .

وقد كانت هذه الأحداث تمثل العامل التاريخي الذي أدى إلى تزايد الشعور بعاطفة الولاء والحب لعليّ وآل بيته ، مما أسهم في بروز الشيعة كأقوى الفرق ذات الاتجاه السياسى ، وميزها بكثير من الصفات لا يشاركهم فيها غيرهم على تعدد فرقهم واختلافها وتنازعها .

ثانياً : تلك الآثار الاجتماعية والثقافية التى ترتبت على دخول الموالي من الفرس في تكوين المجتمع الإسلامي ، وقد كان من أهم هذه الآثار تعضيد هؤلاء الموالي لفكرة الشيعة ، وقبول جماهيرهم لها لأسباب ذاتية وتاريخية[4]، منها أن فتح إيران على يد الفاروق وذي النورين مزّق جموع الفرس وكسر شوكتهم، فحزّ في نفوس بعضهم أن يضيع مجدهم وسلطانهم، فدخلوا في الإسلام ظاهراً وأبطنوا حقدهم المجوسي ، وما قُتل عمر– رضي الله عنه– على يد أبي لؤلؤة المجوسي إلا من رواسب ذلك الحقد. ثم اتخذوا علياً وأبناءه وسيلة لمآربهم، فادعوا حب آل البيت والولاية والخلافة لعليّ وأولاده، خاصة

(١) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٥ ، ص ١٤٣ .

(٢) « تايخ الرسل » ، ج ٥ ، ص ١٦٢ .

(٣) « تاريخ الرسل » ، ج ٥ ، ص ٤٠٠ .

(٤) انظر : أحمد أمين « ضحى الإسلام » ، ج ٣ ، ص ٢٠٩ .

وهم يعتقدون أن الدم الذي يجرى في عروق عليّ بن الحسين الملقب بزين العابدين وفي أولاده دم فارسي من قِبَل أمه شهربانو ابنة يزدجرد ملك الفرس من سلالة الساسانيين المقدسين عندهم .

وفي هذا يقول أحد الباحثين الغربيين – وقد سكن إيران مدةً طويلةً ودرس تاريخها دراسة وافية – : من أهم أسباب عداوة أهل إيران للخليفة الراشد الثاني عمر ، هو أنه فتح بلاد العجم وكسر شوكته ، غير أنهم أعطوا لعدائهم صبغة دينية مذهبية ، وليس هذا من الحقيقة في شيء[1] .

ومن الملاحظ أن الذي يجمع فرق الشيعة هو القول بأفضلية عليّ وأحقيته في الخلافة ، وأنها ليست من المصالح المرسلة الموكولة إلى نظر العامة ، بل هي ركن من أركان الدين ، ولتبرير هذه النظرية قالوا بالوصية ، أي أن رسول الله – ﷺ – أوصى بالخلافة لعليّ بن أبي طالب من بعده ، وسارعوا إلى وضع الأحاديث في ذلك ، وهي كما يقول ابن خلدون : « لا يعرفها جهابذة السنة ولا نقلة الشريعة »[2] ، بل ولا يعرفها طلبة علم الحديث ، بله كبار المحدثين وأصحاب الأثر .

كما أنهم قالوا بأن الخلافة بعد عليّ تنحصر في ذريته ، وتنتقل بالنص من الإمام إلى من يليه على خلاف بينهم فيمن تتسلسل فيهم الخلافة بعد عليّ – رضي الله عنه –[3] .

ومع أن الزيدية يرون أن علياً أحق بالخلافة من غيره ، إلا أنهم لا يذهبون مثل الإمامية إلى أن الخلافة ثابتة بالنص ، فالإمامة عندهم ليست محلاً للنص ، وإنما هي جائزة في كل فاطمي عالم شجاع زاهد سخي ، له قدرة على القتال يخرج مطالباً بحقه في الإمامة[4] .

---

(١) إدوارد براون : « تاريخ الأدب في إيران » ، ج ١ ، ص ٢١٣ .

(٢) ابن خلدون « المقدمة » ، ص ١٩٧ .

(٣) الأشعري : « المقالات » ، ج ١ ، ص ٨٩ .

(٤) الشهرستاني : « الملل والنحل » ، ج ١ ، ص ٢٠٧ .

لذلك لم تكن الإمامة عندهم عملية سلبية كما هو الحال عند الإمامية الذين قالوا بإمام مختف في سرداب « سُرَّ مَنْ رَأى » [1]. وسوف يظهر ليملأ الأرض عدلاً بعد أن مُلئت جوراً .

○ الآثار السلبية المترتبة على ظهور الخلافات السياسية :

وبصفة عامة ، كان لظهور الفرق على الصعيد السياسي آثار سلبية إذ كرست بوادر الفرقة والخلاف بين المسلمين ، وهي بلا شك من عوامل الضعف والخذلان فقد احتدم الصراع بين الفئات المختلفة ، مما كان له الأثر في عرقلة مسير الفتوح الإسلامية . فإن استمرار حركات الخوارج والشيعة كان له أثر في اشتغال الولاة بهم وتأجيل دعم جند الفتح ، ولو إلى حين ، وفي هذا تأثير واضح على تأخير فتح كثير من البلدان .

وقد تميزت الفترة التي تلت الفتنة بكثرة الخلافات والحروب التي أضرم نارها حركات لم يستفد منها ، إذ استنفدت جهودها في قتال المسلمين بدلاً من الاشتغال بأعمال الجهاد في سبيل الله ، وأظهر أصحابها كالخوارج والشيعة شجاعة وبسالة نادرتين ، لكن لم تستعملا في مكانهما المناسب ، إذ لم يكن هؤلاء نكاية على الكفار والمشركين ، وإنما كانوا بدلاً من ذلك سبباً في إهدار دماء المسلمين وأموالهم .

إن المتتبع لوقائع التاريخ الإسلامي بعد الفتنة يخرج بنتائج ومعالم واضحة منها : أن الخطر الخارجي لم يكن هو الخطر الأكبر والأصعب ، وإنما كان الخطر الداهم هو الخطر الذي كان ينخر في كيان الدولة الإسلامية، فالحركات والثورات المتعاقبة أتعبت جسم هذه الدولة واستنفدت قواها المذخورة.

---

(١) مدينة قديمة بالعراق اسمها ساميرا، فلما استحدثها المعتصم سنة عشرين ومائتين (٨٣٥ م) سماها « سُرَّ مَنْ رَأى ». انظر البكري: « معجم ما استعجم من أسماء المواضع والبلاد »، ج ٣، ص ٧٣٤. وياقوت: « معجم البلدان » ، ج ٣، ص ٢١٥.

لا شك أن ذكريات الخلافة الراشدة كانت ماثلة بين أعين كثير من المسلمين ، ويتمنون أن يعود الأمر كما كان ، فهناك حنين دائم إلى النموذج الراشدي ، ودائماً يقاس الحاكم بأبي بكر وعمر ، فكانت تقوم الحركة تلو الحركة بسبب تحول الخلافة إلى ملك عضوض فيه قسوة وظلم – مع أن فيه قوة وجهاداً لأعداء الله كمن جمع عملاً صالحاً وآخر سيئاً – لكن لم يكن هدف جميع الحركات هو إعادة خلافة على منهاج النبوة ، بل كان لبعضها أهداف أخرى ذاتية مصلحية ذات صلة بالسلطان والجاه والمال .

علماً بأن هذا التحول من الخلافة إلى الملك هو من سنن الله في الحياة ، وربما يكون عقاباً للمسلمين بسبب ذنوبهم وما اقترفته أيديهم لعلهم يرجعون ، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : « ومصير الأمر إلى الملوك ليس لنقص فيهم فقط ، بل لنقص في الراعي والرعية ، فإنه « كما تكونوا يولّ عليكم »[1]، ﴿ وكذلك نولي بعض الظالمين بعضاً ﴾[2] .

إن المتأمل في الحركات التي قامت بعد الفتنة – وهي من نتائجها المباشرة – يجد أنها إما حركات انتهازية أو حركات مدفوعة بعاطفة إسلامية صادقة لكنها كانت عاطفية انفعالية ، فسرعان ما تلاشت لأنها تفتقر إلى حسن التدبير والتنظيم وحساب العواقب ، وعلى أي حال كانت خسارة كبيرة للمسلمين في دمائهم وأموالهم ووحدة كلمتهم .

---

(١) يُذكر في الحديث النبوي لكن قال السيوطي : منقطع الإسناد . انظر : « الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة »، ص ١٦٢ ، ونقل المحقق – محمد لطفي الصباغ – في الحاشية قول أبي بكر الطرطوشي قال : بلغني هذا الحديث « كما تكونوا يولى عليكم » فأخذت أفحص عنه من جهة السند فمرّ عليّ وأنا أتلو قوله تعالى : ﴿ وكذلك نولي بعض الظالمين بعضاً بما كانوا يكسبون ﴾ فاكتفيت بها عن الحديث ، ص ١٦٢ ، وعلى كل حال فالآية تتفق مع الحديث المذكور في المعنى .

(٢) الآية ١٢٩ من سورة الأنعام .
ابن تيمية : « مجموع الفتاويٰ » ج ٣٥ ، ص ٢٠ .

ولهذا دلّت النصوص الشرعية على وجوب طاعة الإمام الذي انعقدت له البيعة والمنعة من الخروج عليه ولو جار في حكمه[١]، لما يترتب على الخروج من مفاسد .

فقد أخرج البخاري من طريق أبي المنهال[٢] قال : « لما كان ابن زياد ومروان بالشام ، وثب ابن الزبير بمكة ، ووثب القرّاء بالبصرة ، فانطلقت مع أبي إلى أبي برزة الأسلمي – رضي الله عنه – حتى دخلنا عليه في داره وهو جالس في ظل عليّة[٣] له من قصب فجلسنا إليه ، فأنشأ أبي يستطعمه الحديث فقال : « يا أبا برزة ، ألا ترى ما وقع فيه الناس ؟ فأول شيء سمعته تكلم به : « إني احتسبت عند الله أني أصبحت ساخطاً على أحياء قريش ، إنكم يا معشر العرب كنتم على الحال الذي علمتم من الذلّة والقلّة والضلالة ، وإن الله أنقذكم بالإسلام وبمحمد – ﷺ – حتى بلغ بكم ما ترون ، وهذه الدنيا التي أفسدت بينكم ، إن ذاك الذي بالشام والله إن يقاتل إلّا على الدنيا ، وإن هؤلاء الذين بين أظهركم والله إن يقاتلون إلّا على الدنيا ، وإن ذاك الذي بمكة والله إن يقاتل إلّا على الدنيا »[٤].

---

(١) انظر البخاري : « الجامع الصحيح »، كتاب الفتن ، ج ٨ ، ص ٨٧ ، قال ابن حجر في « الفتح »: ونقل ابن التين عن الداودي قال : الذي عليه العلماء في أمراء الجور أنه إن قدر على خلعه بغير فتنة ولا ظلم وجب ، وإلا فالواجب الصبر .

(٢) هو سيّار بن سلامة الرياحي أبو المنهال البصري، روى عن أبي برزة الأسلمي، وروى عنه سليمان التيمي وغيره: قال ابن سعد: كان ثقة، ووثقه ابن معين والنسائي، وقال أبو حاتم: صدوق ، وقال العجلي : بصري ثقة ، وذكره ابن حبّان في ثقات التابعين ، توفي عام ١٢٩ هـ (٧٤٦م) ترجم له: ابن سعد: « الطبقات » ج ٧ ص ٢٣٦، وابن معين « التاريخ »، ج ٢، ص ٢٤٤ ، والعجلي: « تاريخ الثقات »، ص٢١٢ ، وابن حبان «الثقات» ج٤ ، ص٣٣٥ ، وابن حجر: «التهذيب»، ج ٤، ص ٢٩٠.

(٣) الغرفة العالية : ابن منظور : « لسان العرب » .

(٤) أخرجه البخاري في « جامعه الصحيح »، كتاب الفتن ، ج ٨ ،ص ٩٩ .

فهذا يدل على أن أبا برزة كان يرى الانعزال في الفتنة، وترك الدخول في كل شيء من قتال المسلمين لا سيما في طلب الملك ، وكان ذلك في وقت الفتنة والاضطراب الكبير الذي عمّ البلاد حين كان للأمويين دولة ولابن الزبير دولة وللخوارج ، كما سبق في حديث أبي برزة .

ولهذا كان أكثر علماء أهل السنة لا يرون الخروج على الحكام ؛ لأن مفسدته أكثر من مصلحته ما داموا لا يملكون تكتّلاً قويّاً لتغيير الحكم بدون فتن وإراقة الدماء .

فهذا أنس وقد اشتكى إليه الناس ما لقوا من الحجاج فقال : « اصبروا فإنه لا يأتي عليكم زمان إلّا فالذي بعده شرّ منه حتى تلقوا ربكم ، سمعته من نبيكم »[1] .

وكان ربيعة الرأي – شيخ الإمام مالك – إذا انفرد بتلميذه بكى وتأثر لذهاب الخلافة الراشدة ، وكيف تفشى الظلم من الذين جاءوا بعدهم ، ويتمنى اليوم الذي يستطيع فيه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[2] .

وخلاصة القول أن ظهور الفرق وما تلى ذلك من أحداث ومواقف سياسية كان حدثاً خطيراً واجهه المسلمون بعد حادث الفتنة ، وفتح باب الشرّ بينهم ودفع جماعتهم إلى التفرق والانقسام .

وبالرغم من اعتبار عام أربعين للهجرة (٦٦٠م) هو عام الجماعة[3] فإن الجماعة لم تكتمل تماماً، وظل هناك من يعارض بالقول والفعل تسويات الأحداث التي جرت في الفترة التي أعقبت مقتل عثمان والأوضاع السائدة في ظل دولة بني أمية، إضافة إلى الذين كانوا يظهرون الوفاق ويبطنون الخلاف، ويبدو

---

(١) « صحيح البخاري »، ج ٨ ، ص ٨٩ .

(٢) محمد العبدة : « حركة النفس الزكية »، ص ١١ .

(٣) أبو زرعة الدمشقي : « التاريخ »، ص ١٨٨ .

ذلك في مقالة معاوية – رضي الله عنه – لعائشة بنت عثمان حين قدم المدينة بعد عام الجماعة، فدخل دار عثمان بن عفان فصاحت عائشة وبكت ونادت أباها، فقال معاوية : « يا ابنة أخي ! إن الناس أعطونا طاعة وأعطيناهم أماناً ، وأظهرنا لهم حلماً تحته غضب ، وأظهروا لنا ذلّلاً تحته حقد ، ومع كل إنسان سيفه ويرى موضع أصحابه ، فإن نكثناهم نكثوا بنا ولا ندري أعلينا تكون أم لنا »[1].

ثانياً : الآثار العقدية .

أ – بدعة الخوارج :

ترجع بدعة الخوارج إلى سوء الفهم وعدم الفقه ، فلم يقصدوا معارضة القرآن لكن فهموا منه ما لم يدلّ عليه ، فظنوا أنه يوجب تكفير أصحاب الذنوب ، إذ كان المؤمن عندهم هو البرّ التقي، فقالوا : من لم يكن برّاً تقياً فهو كافر ومخلّد في النار .

ومن ثمّ قالوا : وعثمان وعليّ ومن والاهما ليسوا بمؤمنين ؛ لأنهم حكموا بغير ما أنزل الله فكانت بدعتهم لها مقدمتان :

الأولى : أن من خالف القرآن بعمل أو برأي أخطأ فيه فهو كافر (يقصدون ظاهر القرآن) .

الثانية : أن عثمان وعليّاً ومن والاهما كانوا كذلك[2] .

ومن بدع الخوارج قولهم في الوعيد بتكفير أصحاب الكبائر، وأنهم مخلدون في النار[3]، وقد اشتطوا في نظرتهم تلك لمرتكب الكبيرة، لكن ليس هذا

---

(١) ابن عبد ربه : « العقد الفريد »، ج ٥ ، ص ١٠٦ .
(٢) ابن تيمية : « مجموع الفتاوى »، ج ١٣، ص ٣٠ – ٣٢ .
(٣) الأشعري : « المقالات »، ج ١ ، ص ١٥٧ . وابن حزم ، « الفصل في الملل =

فحسب ، وإنما الرزيّة كل الرزية أن يكون مرتكب الكبيرة عندهم ليس هو الزاني أو السارق أو الكاذب ونحوهم من عصاة الأمة ، وإنما هو عثمان وعليّ والزبير وطلحة وعائشة وأبو موسى الأشعري وعمرو بن العاص ومعاوية وأمثالهم من أصحاب رسول الله - ﷺ - .

وبهذا الغلوّ والتنطع في الدين خالف الخوارج الحق ، ففي كتاب الله وسنّة رسوله - ﷺ - ما يفيد عدم الخلود في النار بسبب ارتكاب الذنب ما لم يكن شركاً ، قال تعالى : ﴿ إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ﴾[1]، وقال جلّ ثناؤه : ﴿ قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله إن الله يغفر الذنوب جميعاً إنّه هو الغفور الرحيم ﴾[2]، كما جاء في الأحاديث التي رواها البخاري ومسلم ما يفيد أن من الموحّدين من يعذّب في النار ، ثم يخرجون منها أفواجاً بعد أفواج بشفاعة رسول الله - ﷺ - والملائكة والمؤمنين حتى يخرج منها كل الموحدين ولا يبقى إلا من حبسه القرآن ، أي من مات على الشرك .

ومن ذلك ما روى الإمام البخاري في حديث الصراط الطويل « ... حتى إذا فرغ الله من القضاء بين عباده ، وأراد أن يخرج من النار من أراد أن يخرج ممن كان يشهد أن لا إله إلا الله ، أمر الملائكة أن يخرجوهم فيعرفونهم بعلامة آثار السجود ، وحرم الله على النار أن تأكل من ابن آدم أثر السجود ، فيخرجونهم قد امتحشوا فيصبّ عليهم ماء يقال له ماء الحياة فينبتون نبات الحِبَّة في حميل السيل .... »[3].

وأخرج الإمام البخاري أيضاً عن عمران بن حصين - رضي الله عنه -

= والنحل ، ج ٢ ، ص ١١٣ .

(١) الآية ٤٨ من سورة النساء .

(٢) الآية ٥٣ من سورة الزمر .

(٣) أخرجه البخاري في « الجامع الصحيح »، كتاب الرقاق ، ج ٧ ، ص ٢٠٥ .

عن النبي - ﷺ - قال : « يخرج قوم من النار بشفاعة محمد - ﷺ - فيدخلون الجنة يسمون الجهنميين »[1].

ومن ينظر في كتاب الله وسنّة النبي - ﷺ - يعلم أن شارب الخمر والزاني والقاذف لم يكن النبي - ﷺ - يجعلهم مرتدّين يجب قتلهم ، بل إن القرآن والنقل المتواتر عنه يبيّن أنّ هؤلاء لهم عقوبات غير المرتدّ عن الإسلام ، كما ذكر الله في القرآن جلد القاذف والزاني وقطع السارق .

وهذا مجمع عليه من علماء الإسلام تبعاً للنص القرآني ، ومتواتر من عمل النبي - ﷺ - ولو كانوا كافرين مرتدين لقتلهم ، وبهذا يعلم فساد مذهب الخوارج في مرتكب الكبيرة .

ولقد ردّ عليّ نفسه في إحدى خطبه على مزاعم الخوارج ، فأنكر عليهم تكفيرهم لمرتكب الكبيرة ، واحتج عليهم بفعل الرسول نفسه ، وأعلمهم بأنه لو كان مرتكب الكبيرة كافراً لما صلّى عليه النبي - ﷺ - ولما مكّنه من الإرث والنّكاح والفيء[2].

ولهذا كان ا بن عمر - رضي الله عنهما - يراهم شرار الخلق ؛ لأنهم انطلقوا إلى آيات في الكفار فجعلوها في المسلمين[3].

ويلخص أبو الحسن الأشعري مذهب السلف - أهل السنة والجماعة - في أنه لا يكفر أحد من أهل القبلة ، ولا يخلدون في النار ، وتقبل الشفاعة في أهل الكبائر لما روي عن النبي - ﷺ - أن المذنبين يخرجون من النار[4].

---

(١) « صحيح البخاري »، ج ٧ ، ص ٢٠٣ .

(٢) ابن أبي الحديد : « شرح نهج البلاغة »، ج ٢ ، ص ٣٠٦ .

(٣) رواه البخاري في « جامعه الصحيح »، كتاب استتابة المرتدين والمعاندين، ج ٨، ص ٥١.

(٤) أبو الحسن الأشعري : « الإبانة عن أصول الديانة »، ص ٩٨ .

وتبعاً لبدعة مرتكب الكبيرة وخلوده في النار أنكر الخوارج شفاعة الرسول - ﷺ - في أمته يوم القيامة رغم تواتر الأحاديث الصحيحة في ذلك ، وهي مذكورة في كتب العقائد والحديث والفقه .

ومن بدعهم في الأسماء والصفات قولهم بنفي الصفات عن الله تعالى ، ولذا يؤوّلون الإيات التي جاء فيها مثل هذه المعاني كقولهم في : ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾[1] أنه استولى وملك وقهر ، وجحدوا أن يكون على عرشه وذهبوا في الاستواء إلى القدرة[2].

فخالفوا مذهب أهل السنة والجماعة في الأسماء والصفات بإثباتها مع نفي الكيفية ومماثلة الله جل وعلا للمخلوقات ، قال تعالى : ﴿ ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ﴾[3].

وقالت أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - « وايم الله إني لأخشى لو كنت أحب قتله لقتلته - تعني عثمان - ولكن علم الله من فوق عرشه أني لم أحب قتله »[4]، وقال مجاهد[5]: « استوى : علا على العرش »[6]، وقال

---

(١) الآية ٥ من سورة طه .

(٢) الأشعري : « الإبانة »، ص ٤٨ .

(٣) الآية ١١ ، من سورة الشورى .

(٤) ابن القيم : « اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية »، ص ٦٥ .

(٥) هو مجاهد بن جبر المخزومي المكي أبو الحجاج : من علماء التابعين ومن شيوخ المفسرين ، قال فيه ابن سعد : مجاهد ثقة ، فقيه ، عالم ، كثير الحديث ، وقال الذهبي : شيخ القراء والمفسرين ، تتلمذ على ابن عباس - رضي الله عنهما - لكن العلماء كانوا يحذّرون من تفسيره ، وسئل الأعمش عن ذلك فقال : كانوا يرون أنه يسأل أهل الكتاب . توفي عام ١٠٤ هـ (٧٢٢ م) ، ترجم له ابن سعد : « الطبقات »، ج ٥ ، ص ٤٦٦ ، وابن معين : « التاريخ »، ج٢ ، ص ٥٤٩ ، والفسوي « المعرفة والتاريخ » ، ج ١ ، ص ٧١١ ، والذهبي « سير أعلام النبلاء » ج ٤ ، ص ٤٤٩ ، وابن الجزري : « غاية النهاية في طبقات القراء »،ج ٢ ، ص٤١ .

(٦) أخرجه البخاري في كتاب التوحيد من « جامعه الصحيح »، ج ٨ ، ص ١٧٥ .

مالك : « الاستواء معلوم والكيف مجهول »[1].

ب – بدعة المرجئة :

أول من تكلم في الإرجاء لم يكن كلامه إلا في إرجاء أمر المتقاتلين من الصحابة إلى الله تعالى ، ثم تطور مفهوم الإرجاء في خصوص الصحابة الذي قال به المرجئة الأولى إلى ما هو أعمّ منه ، فوضع في مرتكب الكبيرة عامةً وفي الفاسق مطلقاً، كما قال به المتأخرون منهم الذين يقولون أن الله تعالى يجوز أن يعفو عن الفاسق ويجوز أن يعاقبه ، ولا يعلم حقيقة ذلك إلا الله[2].

فلما غالى الخوارج في الوعيد نشأت فرقة المرجئة تبالغ في الوعد وترجيء الحكم على أهل المعاصي إلى يوم الحشر ، مع تفويض أمرهم إلى الله إن شاء غفر لهم وإن شاء عذبهم ، فكانت خلاصة عقيدة هذه الطائفة : أن كل من ارتكب كبيرة دون الشرك بالله تعالى فأمره إلى الله إن شاء عذبه وإن شاء غفر له ، أما في الدنيا فنحن نجزم بكفر من أشرك بالله فقط ، وما عداه نثبت له اسم الإيمان .

لكنها وسعت دائرة الإيمان إلى أقصى حدّ لجعلها الإيمان اعتقاداً قلبيّاً مجرداً، ولا قيود عملية على صاحبه من أمر ونهي ، حتى أدّى بها ذلك إلى القول بأنه لا تضر مع الإيمان معصية كما لا تنفع مع الكفر طاعة[3]. وهذا مما يؤخذ على المرجئة ، ومنهم من قال : إن كل مسلم ولو مات على معصية فهو من أهل الجنة لا يرى ناراً وإنما النار للكفار[4].

---

(١) ابن تيمية : « الرسالة التدمرية »، ص ٢٩ .

(٢) الشهرستاني : « الملل والنحل »، ج ١ ، ص١٣٩ .

(٣) « الملل والنحل »، ج ١ ، ص ١٣٥ .

(٤) ابن حزم « الفصل في الملل »، ج١ ، ص ١١٥ .

والناظر في قول المرجئة في معنى الإيمان ؛ يعلم أنه مخالف لما جاء في القرآن الكريم وسنة النبي - ﷺ - وأقوال السلف ، قال تعالى : ﴿ ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا كفران لسعيه ﴾[1]، وقال جلّ ثناؤه : ﴿ ومن يأته مؤمناً قد عمل الصالحات فأولئك لهم الدرجات العلى ﴾[2]، فدلّ ذلك على أن العمل مرتبط بالإيمان ، والإيمان مرتبط بالعمل لا ينفك أحدهما عن الآخر .

قال أبو طالب المكي[3]: « ... لا إيمان لمن لا إسلام له ، ولا إسلام لمن لا إيمان له ، إذ لا يخلو المسلم من إيمان ؛ به يصحح إسلامه ولا يخلو المؤمن من إسلام ، به يحقق إيمانه من حيث اشتراط الله للأعمال الصالحة الإيمان ، واشتراط الإيمان للأعمال الصالحة ... فمن كان ظاهره أعمال الإسلام ولا يرجع إلى عقود الإيمان بالغيب ؛ فهو منافق نفاقاً ينقل عن الملة ، ومن عنده الإيمان بالغيب ولا يعمل بأحكام الإيمان وشرائع الإسلام ؛ فهو كافر كفراً لا يثبت معه توحيد[4].

وقال تعالى : ﴿ وتلك الجنة التي أورثتموها بما كنتم تعملون ﴾[5] قال

---

(١) الآية ٩٤ من سورة الأنبياء .

(٢) الآية ٧٥ من سورة طه .

(٣) هو محمد بن عليّ بن عطية الحارثي أبو طالب المكي ، نشأ واشتهر بمكة فنسب إليها ، وهو من الوعّاظ الزهّاد ، قال العتيقي : كان رجلاً صالحاً مجتهداً في العبادة ، وله مصنفات في التوحيد ، قال الخطيب : صنّف كتاباً سماه « قوت القلوب » على لسان الصوفية ، ذكر فيه أشياء منكرة مستشنعة في الصفات . وقال أبو طاهر العلاف : إن أبا طالب وعظ ببغداد وخلط في كلامه توفي عام ٣٨٦ هـ (٩٩٤م) ، ترجم له الخطيب « تاريخ بغداد »، ج ٣ ، ص ٨٩ ، والذهبي : « الميزان »، ج ٣ ، ص٦٥٥ .

(٤) منقول من « كتاب الإيمان » لابن تيمية ص ٣١٦ .

(٥) الآية ٧٢ من سورة الزخرف .

ابن حجر : « وقد نقل جماعة من المفسرين أن قوله : « تعملون » معناه : تؤمنون »[1].

وقال جلّ ذكره : ﴿ وما كان الله ليضيع إيمانكم ﴾[2] يعني صلاتكم[3]، والصلاة من جنس الأعمال .

وقال تعالى : ﴿ ويقولون آمنا بالله وبالرسول وأطعنا ثم يتولى فريق منهم من بعد ذلك وما أولئك بالمؤمنين ﴾[4]. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : « فعلم أن التولّي ليس هو التكذيب ، بل هو التولّي عن الطاعة ، فإن الناس عليهم أن يصدّقوا الرسول فيما أخبر ويطيعوه فيما أمر ، وضد التصديق التكذيب وضد الطاعة التولّي .... »[5] قال أبو بكر الآجرّي : « واعلموا رحمنا الله تعالى وإيّاكم أني قد تصفّحت القرآن فوجدت فيه ما ذكرته – من اقتران العمل بالإيمان – في ستة وخمسين موضعاً من كتاب الله عز وجلّ أنّ الله تبارك وتعالى لم يدخل المؤمنين الجنة بالإيمان وحده ، بل أدخلهم الجنة برحمته إياهم ، وبما وفقهم له من الإيمان به والعمل الصالح »[6].

وفي السنة النبوية ما يفيد ارتباط العمل بالإيمان لقوله – ﷺ – : « الإيمان بضع وسبعون – أو بضع وستون – شعبة – ، فأفضلها قول لا إله إلا الله ، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق »[7].

---

(١) ابن حجر : « الفتح »، ج١ ، ص٧٧ .

(٢) الآية ١٤٣ من سورة البقرة .

(٣) انظر البخاري : « الجامع الصحيح »، كتاب الإيمان ، ج١ ، ص٩٥ .

(٤) الآية ٤٧ من سورة النور .

(٥) ابن تيمية : « الإيمان »، ص١٣٦ – ١٣٧ .

(٦) الآجرّي : « الشريعة »، ص١٢٢ .

(٧) أخرجه مسلم في « جامعه الصحيح » كتاب الإيمان ، ج٢ ، ص٦ .

وقد أحصى جماعة من العلماء هذه الشُّعَب ، ويدخل فيها أعمال القلب وأعمال اللسان وأعمال البدن .

وكتب عمر بن عبد العزيز إلى عدّي بن عديّ - وهو ابن عميرة الكندي - رضي الله عنه - وكان عامله على الجزيرة - : « إن للإيمان فرائض وشرائع وحدوداً وسنناً ، فمن استكملها استكمل الإيمان ، ومن لم يستكملها لم يستكمل الإيمان ، فإن أعش فأسبيّنها لكم حتّى تعملوا بها ، وإن أمت فما أنا على صحبتكم بحريص »[1].

وفي كتاب الإيمان من « الجامع الصحيح » للإمام البخاري عدّة إشارات إلى أنّ أعمال الجوارح من الإيمان كقوله : « باب من قال إن الإيمان هو العمل »[2] وقوله : « باب الجهاد من الإيمان »[3] وقوله : « باب صوم رمضان من الإيمان »[4] وقوله : « باب أحبّ الدين إلى الله أدومه »[5]. قال الحافظ ابن حجر معقّباً : « مراد المصنف الاستدلال على أن الإيمان يطلق على الأعمال ؛ لأن المراد بالدين هنا العمل ، والدين الحقيقي هو الإسلام ، والإسلام مرادف للإيمان ، فيصح بهذا مقصوده »[6].

وروى اللاَّلِكائي بسند صحيح عن البخاري قال : « لقيت أكثر من ألف رجل من العلماء بالأمصار فما رأيت أحداً منهم يختلف في أنّ الإيمان قول وعمل ، يزيد وينقص »[7].

---

(١) ابن حجر : « الفتح » ، ج١ ، ص٥٢ .

(٢) رواه البخاري في « جامعه الصحيح »، كتاب الإيمان ، ج١ ، ص٨ .

(٣) صحيح البخاري ، ج١ ، ص١٢ .

(٤) صحيح البخاري ، ج١ ، ص ١٤ .

(٥) صحيح البخاري ، ج١ ، ص١٦ .

(٦) ابن حجر : « الفتح »، ج١ ، ص١٠١ .

(٧) اللالكائي : « شرح أصول اعتقاد أهل السنة »، ج١ ، ص ١٧٣ ، وعنه نقل الحافظ ابن حجر في « الفتح » سنده إلى البخاري ، ج١ ، ص٤٧ .

وروي عن النبي - ﷺ - قوله : « لكل قول حقيقة »[1].

ونقل حافظ المغرب أبو عمر بن عبد البرّ الإجماع على ذلك بقوله : « أجمع أهل الفقه والحديث على أن الإيمان قول وعمل »[2].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : « لو قدر أن قوماً قالوا للنبي - ﷺ - نحن نؤمن بما جئتنا به بقولبنا من غير شك ، ونقرّ بألسنتنا بالشهادتين ، إلّا أنّا لا نطيعك في شيء ممّا أمرت به ونهيت عنه ، فلا نصلّي ، ولا نصوم ، ولا نحجّ ، ولا نصدق الحديث ، ولا نؤدّي الأمانة ، ولا نفي بالعهد ، ولا نصل الرحم ، ولا نفعل شيئاً من الخير الذي أمرت به ، ونشرب الخمر ، وننكح ذوات المحارم بالزنا الظاهر ... فهل كان يتوهّم عاقل أن يقول لهم النبي - ﷺ - أنتم مؤمنون كاملوا الإيمان ، وأنتم أهل شفاعتي يوم القيامة ، ويرجى لكم ألا يدخل أحد منكم النار ، بل كل مسلم يعلم بالاضطرار أنه يقول لهم : أنتم أكفر الناس بما جئت به ، ويضرب رقابهم إن لم يتوبوا من ذلك[3].

وبهذا يظل المعيار الحقيقي للحكم على أي حالة هو معيار الصدر الأول وواقع السلف الصالح قبل اختلاف الأمة في الفترة التي تلت الفتنة ، وهو أن حقيقة الإيمان حقيقة مركبة من القول والعمل مثلما تتركب حقيقة الإنسان من الجسد والروح ، وأنّ ذلك مجمع عليه بين السلف ، تتواتر على تأييده النصوص الشرعية ، وتتضافر عليه الأدلة العقلية والنقلية ، لم يخالف

---

(١) ذكره ابن حجر في « الإصابة »، ج١ ، ص٢٨٩ . وقال : رواه الطبراني من طريق سعيد بن أبي هلال ، وابن منده من طريق سليمان بن سعيد ، وعبد الرزاق في « المصنف » ، وابن المبارك في « الزهد » .

(٢) ابن عبد البرّ : « التمهيد لما في الموطأ من الأسانيد »، ج٩ ، ص٢٣٨ .

(٣) ابن تيمية : « الإيمان »، ص٢٧٢ .

فيه إلا مبتدع تنكّب طريق الحق ، وأعرض عن دلالات نصوص الوحي وشواهد الفطرة والعقل إلى ما خاضت فيه خيالات الفلاسفة والمناطقة ، وتعمّقت فيه أوهام المتكلمين والمجادلين .

والواقع أن جرثومة الإرجاء التي تسلّلت إلى الفكر الإسلامي منذ قرون طويلة ، بل منذ صدر الإسلام ، وصاحبها اضطراب شديد في مفهوم الإيمان ، كان لها أثر سيء على الأمة في الماضي والحاضر ، فأولئك الذين قصروا الإيمان على الجانب القولي دون العملي هم الذين تركوا هذا الأثر التاريخي السيء الذي ساعد على اللبس الذي تعانيه أجيالنا المعاصرة منذ أن زحفت العلمانية بغزوها الفكري على أراضي المسلمين وشريعتهم وفكرهم ونظمهم .

ج -بدعة الشيعة :

إن السبئية هم أصل التشيّع ، وليس أدلّ على ذلك من أنَّ عقائد الشيعة تتفّق مع بعض الأفكار والمعتقدات التي جاء بها عبد الله بن سبأ ، وهي القول بالوصية والرجعة والبداء وسبّ الصحابة والبراءة منهم والغلو في عليّ رضي الله عنه -[١].

كما أنّ من بين السبئية أفراداً من الشيعة كجابر الجُعْفي الذي ذكره ابن حبَّان في عداد السبئية[٢]، ويقول الذهبي عنه : « من أكابر علماء الشيعة »[٣]، وعدّه ابن حجر من الرافضة[٤]. وكذلك محمد بن السائب

---

(١) انظر عقائد السبئية في كتب المقالات والفرق (الأشعري : « المقالات » ، والملطي : « التنبيه والردّ على أهل الأهواء والبدع »، والبغدادي : « الفرق بين الفرق »، وابن حزم : « الفصل في الملل والنحل » ، وقارنها بعقائد الشيعة في كتبهم مثل « الكافي » : للكليني و«أوائل المقالات» للمفيد ، وعقائد الإمامية» للمظفر وغيرها من كتبهم) .

(٢) ابن حبان : « المجروحين »، ج١ ، ص٢٠٨ .

(٣) الذهبي : « الكاشف »، ج١ ، ص١٧٨ .

(٤) ابن حجر : « التهذيب »، ج٢ ، ص٤٩ .

الكلبي الذي ذكره ابن خلكان والذهبي من السبئية[1]، وعدّه علماء الجرح والتعديل من المفرطين في التشيع[2].

وهناك نصوص صريحة تدل على أن ابن سبأ هو أصل الرافضة ، من ذلك قول الإسفراييني أن عبد الله بن سبأ : « كان من غلاة الرافضة »[3]، ونقل مثل ذلك الذهبي[4]. ويكشف شيخ الإسلام – رحمه الله – النقاب عن هذه الصلة بقوله : « إن أول من ابتدع الرفض والقول بالنص على عليّ وعصمته كان منافقاً زنديقاً أراد فساد دين الإسلام »[5]. وقوله : « إن مبدأ الرفض إنما كان من الزنديق عبد الله بن سبأ »[6].

ومن بدع الشيعة العقدية شتم الصحابة وسبّهم ، بل وتكفيرهم الذي أصبح من لوازم أصول مذهبهم .

ويرجع ذلك حسب زعمهم لمخالفته الصحابة النص المزعوم على إمامة عليّ وبذلك يكفرّون الصحابة بتركهم بيعة عليّ – رضي الله عنه – ويتبرأون منهم إلا نفراً قليلاً .

فقد روى الكشي بزعمه عن أبي جعفر – محمد الباقر – أنه قال : « كان الناس أهل الردّة بعد النبي إلا ثلاثة ، فقلت : ومن الثلاثة ؟ فقال : المقداد ابن الأسود وأبو ذر الغفاري وسلمان الفارسي »[7].

---

(١) ابن خلّكان: « وفيات الأعيان »: ج٤، ص٣١٠٠، والذهبي: « الميزان »، ج٣، ص ٥٥٨.

(٢) ابن حجر : « التهذيب »، ج٩ ، ص ١٨٠ .

(٣) الإسفراييني : « التبصير في الدين » ص١٠٨ .

(٤) الذهبي : « المغني في الضعفاء »، ج١ ، ص٣٣٩ .

(٥) ابن تيمية : « منهاج السنة » ، ج٣ ، ص٢٦١ .

(٦) ابن تيمية : « الفتاوى »، ج٢٨ ، ص٤٨٣ .

(٧) الكشي : « الرجال »، ص١٢ .

ويقول أيضاً : « ويروى عن أبي جعفر أنه قال : المهاجرون والأنصار ذهبوا إلّا - وأشار بيده - ثلاثة »[1].

وهم بذلك يخالفون محكم القرآن والسنّة النبوية في تزكية الصحابة وبيان عدالتهم وفضلهم وشرفهم ، وإجماع من يعتدّ بإجماعهم من الأمة على ذلك ، وأنه من أصول الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة .

ومن بدعهم قولهم بالبداء تعالى الله عمّا يقولون علوّاً كبيراً ، والبداء يعني : ظهور أمر لله سبحانه وتعالى بعد أن كان جاهلاً به اقتضى أن يغيّر الله في قدره[2]. قال أبو الحسن الأشعري : « لا على معنى النسخ ، ولكن على أنه لم يكن في الوقت الأول عالماً بما يحدث له »[3].

فقد عقد الكليني[4] محدّث الشيعة في كتابه « الكافي » - وهو من الكتب المعتبرة عندهم وبمثابة الجامع الصحيح للبخاري عند أهل السنة - باباً مستقلاً بعنوان « البداء » ، وروى تحت هذا الباب عدّة روايات عن أئمته المعصومين (كما يزعم) منها : « عن الريان بن الصلت قال : سمعت الرّضي (عليّ بن موسى الإمام الثامن عندهم)[5] يقول : ما بعث الله نبيّاً قط إلا بتحريم الخمر وأن يقرّ لله البداء »[6].

---

(١) المصدر نفسه ، ص١٣ .

(٢) الشهرستاني : « الملل والنحل »، ج١ ، ص١٤٨ .

(٣) الأشعري : « المقالات » ج٢ ، ص١٦٢ .

(٤) هو محمد بن يعقوب بن إسحاق أبو جعفر الكليني - نسبته إلى كلين بالري - من فقهاء ومحدثي الإمامية ، كان شيخ الشيعة ببغداد ، من كتبه : « الكافي في أصول الفقه » ، « الرجال » توفي عام ٣٢٩ هـ (٩٤١ م) .

انظر في ترجمته: ابن الأثير: « اللباب »، ج ٣، ص ١٠٨، والذهبي: « سير أعلام النبلاء »، ج١٥، ص٢٨٠، وابن حجر: « لسان الميزان »، ج ٥، ص ٤٣٣.

(٥) قال ابن حجر فيه : صدوق ، والخلل ممن روى عنه ، توفي عام ٢٠٣ هـ (٨١٨ م) التقريب ، ج ٢ ، ص ٤٥ .

(٦) الكليني : « الكافي في الأصول »، كتاب التوحيد ، باب البداء ج ١ ، ص ١٤٨ .

ولا يخفى أن هذا القول يقضي بجواز الجهل والخطأ والنسيان على الله سبحانه وتعالى عمّا يصفون ، وهو اعتقاد باطل تردّه النصوص الشرعية ، فالله سبحانه وتعالى وصف نفسه بقوله : ﴿ هو ٱلله الذي لا إله إلا هو ، عالم الغيب والشهادة ﴾[1]. ويصف علمه المحيط بكل شيء: ﴿ وعنده مفاتح الغيب لا يعلمها إلا هو ، ويعلم ما في البرّ والبحر ، وما تسقط من ورقة إلّا يعلمها ولا حبّة في ظلمات الأرض ولا رطب ولا يابس إلا في كتاب مبين ﴾[2]. وقال تعالى على لسان نبيه موسى – عليه السلام – : ﴿ لا يضلّ ربي ولا ينسى ﴾[3]. وثبت في « صحيح مسلم » عن عبد الله بن عمرو عن النبي – ﷺ – قال : « إنّ الله قدّر مقادير الخلق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة ، وكان عرشه على الماء »[4].

ومن بدعهم الغلوّ في الأئمة الذين جعلوهم فوق الأنبياء والرسل، ويعتقدون أنهم معصومون ويعلمون أعمال الناس وآجالهم ويعلمون الغيب، وقد رووا هذه الرواية المكذوبة على عليّ – رضي الله عنه – عن طريق المفضل بن عمر[5] عن أبي عبد الله – جعفر الصادق –: « كان أمير المؤمنين – صلوات الله عليه – كثيراً ما يقول : « أنا قسيم الله بين الجنة والنار ... » .

---

(١) الآية ٢٢ من سورة الحشر .

(٢) الآية ٥٩ من سورة الأنعام .

(٣) الآية ٥٣ من سورة طه .

(٤) أخرجه مسلم في « الجامع الصحيح » ، كتاب القدر ، ج١٦ ، ص٢٠٣ .

(٥) هو المفضل بن عمر الجعفي ، من المتهمين بالغلو والكذب واعتناق فكر الخطابية ، قال النجاشي فيه : فاسد المذهب ، مضطرب الرواية ، لا يعبأ به ، وقيل : إنه كان خطابياً . وقد وصفه جعفر الصادق بالكفر والشرك ، ونهى عن الأخذ بمروياته ، ترجم له : الكشي : « الرجال »، ص٢٧٢ . والنجاشي : « الرجال » ، ص٢٩٥ وعبد الرحمن الزرعي : « رجال الشيعة في الميزان » ، ص٩٦ .

ولقد أقرّت لي جميع الملائكة والروح والرسل بمثل ما أقرّوا لمحمد – ﷺ – .... ولقد أعطيت ، ما سبقني إليها أحد من قبلي ، علمت المنايا والبلايا والانساب وفصل الخطاب ، فلم يفتني ما سبقني و لم يعزب عنّي ما غاب عنّي »[1].

هذا مع قوله عز وجل في محكم التنزيل : ﴿ قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب إلا آلله ﴾[2]. وأمر رسوله – وهو سيد الأولين والآخرين – أن يعلن أنه لا يعلم الغيب في قوله تعالى : ﴿ قل لا أملك لنفسي نفعاً ولا ضراً إلا ما شاء آلله ، ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير وما مسّني السوء ، إن أنا إلا نذير وبشير لقوم يؤمنون ﴾[3]. وقال تبارك وتعالى في المنافقين مخاطباً نبيه – ﷺ – : ﴿ وممن حولكم من الأعراب منافقون ، ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم سنعذبهم مرتين ثم يردّون إلى عذاب عظيم ﴾[4].

ومن بدع الشيعة قولهم : « بمعتقد الجهمية[5] في الصفات ، وأخذهم

---

(١) الكليني : « الكافي »، ج١ ، ص٢٢٣ .

(٢) الآية ٦٥ من سورة النمل .

(٣) الآية ١٨٨ من سورة الأعراف .

(٤) الآية ١٠١ من سورة التوبة .

(٥) نسبه إلى جهم بن صفوان ، وهو من شواذ المبتدعة الذين برزوا في آخر عصر بني أمية ، حيث ظهرت البدع وتشعبّت أصول الفرق ، وقد جمع المصنفون من العلماء في سيرته شيئاً كثيراً كله ذم وتكفير حتى أن الإمام البخاري لم يعدّ فرقته من فرق أهل القبلة ، قال : نظرت في كلام اليهود والنصارى والمجوس فما رأيت أضل في كفرهم منهم – الجهمية – وإني لأستجهل من لا يكفرهم إلا من لا يعرف كفرهم (« خلق أفعال العباد » ص٣٣) ومن بدعه أن الإيمان هو مجرد المعرفة فقط دونما حاجة إلى قول باللسان وعمل بالجوارح (الأشعري : « المقالات » ج١ ، ص٣١٢) وهذا ضرب من كلام المتفلسفة من الزنادقة الذين لا يعدو الإيمان عندهم مجرد الإقرار. =

بمذهب القدرية[1] في أفعال العباد »[2].

○ الآثار السلبية المترتبة على ظهور الخلافات الكلامية :

لقد فتحت المناظرات بين الفرق المختلفة في إطار ما يسمى علم الكلام باباً للنقاش والجدال، ممّا أتعب المسلمين وأدخلهم في دوامة من المراء والجدل النظري، والبعد عن العمل المثمر .

وبذلك ضخمت الجانب النظري التجريدي على حساب الجانب العملي الذي أكّد عليه الصحابة - رضي الله عنهم -، وهم الذين تفهّموا روح الرسالة وفقهوا الإسلام، فانشرحت صدورهم للعمل والوقوف عند النصوص المتشابهة وآيات وأحاديث الصفات دون تأويل .

وحافظوا بذلك على صفاء العقيدة وإشراقها في حين أضاع أرباب الكلام بمجادلاتهم ونقاشاتهم البيزنطية - التي ترمي إلى البحث والتعليل فيما يتجاوز نطاق العقل - وضوح العقيدة وصفاء الفكرة، ولم تثمر جهودهم غير

= النظري بوجود الله . ومن بدعه نفي الصفات حتى نُسب إلى التعطيل، والقول بخلق القرآن، والقول بفناء الجنة والنار، وبأن علم الله حادث حيث زعم أنه لا يجوز أن يعلم بشيء قبل خلقه (« المقالات ») للأشعري، ج١،ص ٣١٢، و « الفرق بين الفرق » للبغدادي، ص ١٩٩ - ٢٠٠) .

وقد أخرج ابن أبي حاتم من طريق صالح بن أحمد بن حنبل قال : قرأت في دواوين هشام بن عبد الملك إلى عامله بخراسان نصر بن يسار : أما بعد، فقد نجم قبلك رجل من الدهرية من الزنادقة يقال له : جهم بن صفوان، فإن أنت ظفرت به فاقتله «نظر الأكياس في الردّ على جهمية البيضاء وفاس» لأبي زيد عبد الرحمن النتيفي .

(١) مذهب القدرية مركب من قضيتين :

الأولى: إنكار علم الله السابق بالحوادث («صحيح مسلم بشرح النووي»، ج ١، ص ١٥٦).

والثانية : قولهم : إن العبد هو الذي أوجد أفعاله بنفسه (ابن حجر : « الفتح »، ج١، ص ١١٩) .

(٢) الذهبي : « المنتقى »، ص ٥٠٣ .

الانقسام والخلاف والتمزيق في الكيان الإسلامي بسبب هذا العلم غير النافع .

ولهذا نهى الله ورسوله- ﷺ- عن الخوض والكلام والجدال في آيات الله التي يجب الوقوف عندها والإيمان بها كما جاءت بلا تكييف أو تعطيل أو تشبيه أو تحريف.

قال تعالى : ﴿ هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هنّ أم الكتاب وآخر متشابهات ، فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتّبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله ، وما يعلم تأويله إلا الله ، والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا ، وما يذّكر إلا أولواْ الألباب ﴾[1].

وأخرج البخاري من طريق عائشة – رضي الله عنها – قالت : قال رسول الله – ﷺ – : « فإذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمّى الله فاحذروهم »[2].

وقد ذم الجمهور من الصحابة والتابعين وأئمة السلف علم الكلام وحذّروا منه ومن المشتغلين به .

روي عن عمر- رضي الله عنه- قال: «سيأتي أناس سيجادلونكم بشبهات[3] القرآن خذوهم بالسنن، فإنّ أصحاب السنن أعلم بكتاب الله»[4].

وروي عن سفيان الثوري قال : « إياك والأهواء والخصومة وإياك والسلطان »[5]. وذُكر عن الحسن البصري قوله : « إنما أهلكتهم العجمة – أي المتكلمين – فحرفوا على حساب هواهم »[6].

---

(١) الآية ٧ من سورة آل عمران .

(٢) أخرجه البخاري في «الجامع الصحيح»، كتاب التفسير، ج ٥ ، ص ١٦٦ .

(٣) أي بمتشابه القرآن .

(٤) اللالكائي : « اعتقاد أهل السنة » ، ج ١ ، ص ١٢٣ .

(٥) «اعتقاد أهل السنة» ، ج ١ ، ص ١٣٦ .

(٦) السيوطي: «صون المنطوق والكلام عن فن المنطق والكلام »، ص ٢٢. ويحيى عزاوي: «فصل الكلام في ذم علم الكلام »، ص ٩٧، وقال: رواه البخاري في «التاريخ الكبير».

وعندما سئل أبو حنيفة عن الكلام قال : « عليك بالأثر – السنة – وطريقة السلف ، وإياك ما أُحدث ، وكل محدثة بدعة »[١]. وقال مالك: «من طلب الدين بالكلام تزندق»[٢]. وقال أحمد بن حنبل: «أئمة الكلام زنادقة»[٣].

وقال الشافعي : « يا أبا موسى – يونس بن عبد الأعلى – لأن يلقى اللهَ عز وجل العبدُ بكل ذنب ما خلا الشرك خير من أن يلقاه بشيء من الكلام » . وقال : « ما جهل الناس واختلفوا إلا لتركهم لسان العرب وميلهم إلى لسان أرسطاطاليس » . وعنه أيضاً : « حكمي في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد ويحملوا على الإبل ويطاف بهم في العشائر والقبائل وينادى عليهم : هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على الكلام »[٤].

وقال أبو عمر بن عبد البرّ : أجمع أهل الفقه والآثار في جميع الأمصار أن أهل الكلام أهل بدع وزيغ ، ولا يعدّون عند الجميع في طبقات العلماء ، وإنما العلماء أهل الأثر والتفقّه فيه ، ويتفاضلون فيه بالإتقان والميز والفهم[٥]. ورُوي عن الجنيد[٦] قوله : « أقل ما في الكلام سقوط هيبة

---

(١) السيوطي ، « صون المنطوق » ، ص ٦٠ – ٦١ .
(٢) « صون المنطق » ، ص ٥٧ .
(٣) « صون المنطق » ، ص ١٥٠ .
(٤) « صون المنطق » ، ص ٦٥ – ٦٦ .
(٥) ابن عبد البرّ ، « جامع بيان العلم » ، ج ٢ ، ص ٩٥ .
(٦) هو الجنيد بن محمد بن الجنيد البغدادي الخزّاز – كان يعمل الخزّ – أبو القاسم ، كان عالماً زاهداً فاضلاً . قال ابن الأثير في وصفه : « إمام الدنيا في زمانه وعدّه العلماء شيخ مذهب التصوف لضبط مذهبه بقواعد الكتاب والسنة ، ولكونه مصوناً من العقائد الذميمة . محميّ الأساس من شبه الغلاة، سالماً من كل ما يوجب اعتراض الشرع. وقال أحد معاصريه: ما رأت عيناي مثله، الكتبة يحضرون في مجلسه لألفاظه، والشعراء لفصاحته، والمتكلمون لزمام علمه . له رسائل في التوحيد والتصوف. توفي عام ٢٨٩هـ (٩١١م) ، ترجم له : الخطيب: « تاريخ بغداد »، ج ٧، ص ٢٤١. وابن الأثير : « الكامل » . ج ٨ ، ص ٦٢ ، وابن خلكان : « وفيات الأعيان »، ج ١، ص ٣٧٣.

الربّ من القلب ، والقلب إذا عُري من الهيبة لله عُري من الإيمان »[1] .

وكان أبو المعالي الجويني يقول لأصحابه : « لا تشتغلوا بالكلام ، فلو عرفت أن الكلام يبلغ بي ما بلغ ما تشاغلت به »[2] .

وعن الحافظ الذهبي قال : « من أمعن النظر في علم الكلام إلّا وأدّاه اجتهاده إلى القول بما يخالف محطّ السنّة ، ولهذا ذم علماء السلف النظر في علم الأوائل ، فإن علم الكلام مولّد من علم الفلاسفة الدهرية »[3] .

ثالثاً : الآثار الفقهية : معرفة أحكام البغاة :

لقد رأى عليّ – رضي الله عنه – أن بيعته انعقدت برضاء من حضرها من أهل الحل والعقد في المدينة المنورة ، ولزمت بذلك بقية المسلمين في الأمصار، وهو الخليفة الشرعي المتصرّف في شئون المسلمين منذ بويع بالخلافة.

إلا أنّ طلحة والزبير وعائشة ومن معهم شخصوا إلى البصرة طلباً لدم عثمان ، ورفض معاوية ومن معه من أهل الشام البيعة ابتداءً إلى حين إقامة القصاص على قتلة عثمان .

ومن ثمّ اعتبرهم عليّ بغاة خارجين عليه ، فقررّ أن يخضعهم لينضووا تحت لواء الجماعة ، إذ رأى في موقفهم افتئاتًا على سلطانه ، وبغياً تطبّق عليه أحكام البغي بمحاربة الباغين وكفهم ولو بالقوة ، لقوله تعالى : ﴿ فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله ﴾[4] .

وقد سئل عليّ – رضي الله عنه – عن أهل الجمل : « أمشركون هم ؟ قال : من الشرك فرّوا . قيل أمنافقون هم ؟ قال : إنّ المنافقين لا يذكرون الله إلّا قليلاً . قيل : فما هم ؟ قال : إخواننا بغوا علينا »[5] .

---

(١) السيوطي : « صون المنطوق » ، ص ٧٤ .

(٢) السيوطي: « صون المنطق » ، ص ١٨٤ .

(٣) « صون المنطق » ، ص ١٩ .

(٤) الآية ٩ من سورة الحجرات .

(٥) البيهقي : « السنن الكبري » ، ج ٨ ، ص ١٧٣ .

على أن القتال بين المسلمين له أحكامه التي تختلف عن أحكام القتال بين المسلمين والكفار . فبالنسبة للكفّار لا تطبق قواعد العصمة ، إذ ليس الحربي – نسبة إلى دار الحرب – معصوماً لا في دمه ولا في نفسه ولا في ماله . ففي الحديث الصحيح عن النبي – ﷺ – قال : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأنّ محمداً رسول الله ، ويقيموا الصلاة ، ويؤتوا الزكاة ، فإن هم فعلوا ذلك عصموا منّي دماءهم وأموالهم إلا بحقّ الإسلام وحسابهم على الله »[1].

أما دار الإسلام فتسودها عصمة الدم والنفس والمال لقوله – ﷺ – : « كل المسلم على المسلم حرام دمه وعرضه وماله »[2]. فالحكم فيها على أساس قاعدة البراءة الأصلية ، إذ الأصل أنّ من في دار الإسلام يحكم بإسلامه ، فلا يصحّ أن يرمى مسلم بكفر دون موجب ثابت ظاهر من الردّة ، ولا يجوز قتاله إلا لعذر شرعي .

فإذا اقتتلت طائفتان من المسلمين لم يأمر الشارع بقتال البغاة ابتداءً ، وإنما أمر بالإصلاح بينهم لقوله تعالى : ﴿ وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما ﴾[3]. ثم إذا بغت واحدة منهما بعد ذلك قوتلت لقوله تعالى : ﴿ فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله ﴾[4] لأنها لم تترك القتال ولم تجب إلى الصلح ، وحيث لا يندفع شرها إلا بالقتال ، صار قتالها بمنزلة قتال الصائل أو المتعدي الذي لا يندفع ظلمه عن غيره إلا بالقتال .

كما أن البغاة لا يكفرون بنص القرآن الذي نص على إيمانهم وأخوّتهم مع

---

(١) أخرجه البخاري في «جامعه» ، كتاب الإيمان ، ج ١ ، ص١١ – ١٢ .
(٢) أخرجه مسلم في « صحيحه » ، كتاب البرّ ، ج ١٦ ، ص١٢١ .
(٣) الآية ٩ من سورة الحجرات .
(٤) الآية ٩ من سورة الحجرات .

وجود الاقتتال والبغي لقوله تعالى: ﴿ إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم ﴾[1]، ولقوله - ﷺ - عن الحسن: « ابني هذا سيد، ولعلّ الله أن يصلح به بين فئتين من المسلمين »[2]. ومن ثم كان سفيان بن عيينة يقول عقب هذا الحديث قوله: « منَ المسلمين » يعجبنا جدّاً[3].

وهذا دليل على أن كل ما كان بغياً أو عدواناً لا يخرج من الإيمان، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: « أما إذا كان الباغي مجتهداً متأولاً ولم يتبيّن له أنه باغٍ - لأن العلم بالحكم يكون ظلماً وإثماً، والإصرار عليه فسقاً - بل اعتقد أنه على الحق وإن كان مخطئاً في اعتقاده؛ لم تكن تسميته باغياً موجبة لإثمه فضلاً عن أن توجب فسقه. والذين يقولون بقتال البغاة المتأوّلين يقولون: مع الأمر بقتالهم قاتلناهم لدفع ضرر بغيهم لا عقوبةً لهم بل للمنع من العدوان، ويقولون: إنهم باقون على العدالة لا يفسقون، ويقولون: هم كغير المكلّف، كما يمنع الصبي والمجنون والناسي والمغمى عليه والنائم من العدوان أن لا يصدر منهم، بل تمنع البهائم من العدوان، ويجب على من قتل مؤمنًا خطأً الديّة بنص القرآن مع أنه لا إثم عليه في ذلك. وهكذا من رفع إلى الإمام من أهل الحدود وتاب بعد القدرة عليه فأقام عليه الحدّ، والتائب من الذنب كمن لا ذنب له. والباغي المتأول يجلد عند مالك والشافعي وأحمد ونظائره متعددة »[4].

ومن المعلوم شرعاً أن الأصل هو حرمة دماء المسلمين وأعراضهم وأموالهم وأن قتالهم إنما يكون لدفع ظلمهم وبغيهم وردّهم إلى الجماعة

---

(١) الآية ١٠ من سورة الحجرات.

(٢) رواه البخاري في « جامعه الصحيح » كتاب الفتن، ج٨، ص ٩٤.

(٣) ابن حجر: « الفتح »، ج ١٣، ص ٦٦.

(٤) « مجموع الفتاوى »، ج ٣٥، ص ٧٦.

ولهذا لم يجوز الشارع سبي حريمهم وغنيمة أموالهم وقتل أسيرهم واتباع مدبرهم، إلى غير ذلك من الأحكام المتعلقة بالبغاة ، لأن المصلحة في قتالهم أن الله أمر بالجماعة والائتلاف ، وهما من أسباب القوة والتمكين ، ونهى عن الفرقة والاختلاف ، وهما من أسباب الضعف والخذلان ، قال جلّ ثناؤه : ﴿ واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرّقوا ، واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداءً فألّف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخواناً ، وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها ، كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تهتدون ، ولتكن منكم أمّة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ، وأولئك هم المفلحون ، ولا تكونوا كالذين تفرّقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات ، وأولئك لهم عذاب عظيم ﴾[1] .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – : « والخوارج المارقون الذين أمر النبي – ﷺ – بقتالهم قاتلهم أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب أحد الخلفاء الراشدين ، واتفق على قتالهم أئمة الدين من الصحابة والتابعين من بعدهم ، ولم يكفّرهم عليّ بن أبي طالب وسعد بن أبي وقّاص وغيرهما من الصحابة ، بل جعلوهم مسلمين مع قتالهم ، ولم يقاتلهم عليّ حتى سفكوا الدم الحرام وأغاروا على أموال المسلمين ، فقاتلهم لدفع ظلمهم وبغيهم لا لأنّهم كفار ، ولهذا لم يسب حريمهم ، ولم يغنم أموالهم » .

وإذا كان هؤلاء الذين ثبت ضلالهم بالنص والإجماع لم يكفّروا مع أمر الله ورسوله – ﷺ – بقتالهم فكيف بالطوائف المختلفين الذين اشتبه عليهم الحق في مسائل غلط فيها من هو أعلم منهم ! ... والأصل أن دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم محرمة من بعضهم على بعض لا تحلّ إلا بإذن الله ورسوله . قال النبي – ﷺ – لما خطبهم في حجة الوداع : « إن دماءكم

(١) الآية ١٠٥ من سورة آل عمران .

وأموالهم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا في شهركم هذا ... »[1] وقال - ﷺ - : « من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا فهو المسلم له ذمة الله ورسوله ... »[2] .

وإذا كان المسلم متأوّلاً في القتال أو التكفير لم يكفر بذلك ، كما قال عمر بن الخطاب لحاطب بن أبي بلتعة : يا رسول الله ! دعني أضرب عنق هذا المنافق ، فقال النبي - ﷺ - : « إنه قد شهد بدراً ، وما يدريك أن الله قد اطّلع على أهل بدر ، فقال : اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم »[3] . وهذا في الصحيحين ... .

فهكذا السلف قاتل بعضهم بعضاً من أهل الجمل وصفّين ونحوهم ، وكلّهم مسلمون مؤمنون كما قال تعالى : ﴿ وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما ، فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله ، فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا ، إنّ الله يحبُّ المقسطين ﴾[4] . فقد بيّن الله تعالى أنهم مع اقتتالهم وبغي بعضهم على بعض إخوة مؤمنون ، وأمر بالإصلاح بينهم بالعدل .

ولهذا كان السلف مع الاقتتال يوالي بعضهم بعضاً موالاة الدّين ، لا يعادون لمعادة الكفار ، فيقبل بعضهم شهادة بعض ، ويأخذ بعضهم العلم عن بعض ، ويتوارثون ويتناكحون ويتعاملون معاملة المسلمين بعضهم مع بعض ، مع ما كان بينهم من القتال[5] .

---

(١) أخرجه البخاري في « جامعه الصحيح » ، كتاب الفتن ، ج ٨ ، ص ٩١ .

(٢) رواه البخاري في « الجامع الصحيح » ، كتاب الصلاة ، ج ١ ، ص ١٠٢ .

(٣) أخرجه مسلم في « جامعه الصحيح » ، ج ١٦ ، ص ٥٦ .

(٤) الآية ٩ من سورة الحجرات .

(٥) ابن تيمية : « مجموع الفتاوى » ، ج ٣ ، ص ٢٨٤ - ٢٨٥ .

وبناءً على هذا الاختلاف بين أحكام دار الحرب ودار الإسلام تمكّن عليّ - رضي الله عنه - بعزيز علمه وسعة فقهه وهو أقضى الصحابة[1] أن يضع قواعد وأحكاماً ، وهي ضوابط شرعية في قتال أهل البغي ، ثم سار أهل السنة من أئمة العلم والفقهاء على سيرته في البغاة ، واستنبطوا من هديه الأحكام والقواعد الفقهية في هذا الشأن ، حتى قال جلّة أهل العلم : لولا حرب عليّ لمن خالفه لما عرفت السنّة في قتال أهل القبلة[2]. وروي هذا عن عليّ نفسه في قوله : « أرأيتم لو أني غبت عن الناس ، من كان يسير فيهم بهذه السيرة ؟ »[3].

وقال الأحنف لعليّ : « يا عليّ! إن قومنا بالبصرة يزعمون أنك إن ظهرت عليهم غداً أنك تقتل رجالهم وتسبي نساءهم. فقال: ما مثلي يخاف هذا منه ، وهل يحلّ هذا إلا ممّن تولّى وكفر ؟ ! »[4].

وبناءً على ذلك فإن قتال البغاة يخالف قتال الكفار والمرتدين من أوجه متعددة :

- أن يقصد بالقتال ردعهم، ولا يعتمد به قتلهم؛ لأن المقصود ردّهم إلى الطاعة ودفع شرهم لا القتل، بينما يجوز أن يعتمد قتل المشركين والمرتدين[5].

- إذا قاتل مع البغاة عبيد ونساء وصبيان فحكمهم جميعاً حكم

---

(١) رواه البخاري من طريق ابن عباس : قال عمر - رضي الله عنه - « أقرؤنا أبيّ وأقضانا عليّ » « الجامع الصحيح » ، كتاب التفسير ، ج ٥ ، ص ١٤٩ .
(٢) الباقلاني : « التمهيد في الرد على الملحدة » ، ص ٢٢٩ .
(٣) رواه عبد الرزاق في « المصنف » ، باب لا يذفف على جريح ، ج ١٠ ، ص ١٢٤ .
(٤) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٤ ، ص ٤٩٦ .
(٥) ابن قدمة : « المغني » ، ج ٨ ، ص ١٠٨ - ١٢٦ .

الرجل البالغ الحرّ ، يُقاتلون مقبلين ويُتركون مدبرين؛ لأنّ قتالهم لدفع أذاهم ، بينما يجوز قتل أهل الردّة والكفر مقبلين ومدبرين[١].

- إذا ترك أهل البغي القتال إما بالرجوع إلى الطاعة ، وإما بإلقاء السلاح ، وإمّا بالهزيمة ، وإما بالعجز لجراح أو مرض أو أسر ، فإنه لا يجوز الإجهاز على جريحهم وقتل أسيرهم ، وإن جاز الإجهاز على جرحى المشركين والمرتدين وقتل أسراهم .

فقد روى ابن أبي شيبة في « مصنّفه » عن عليّ - رضي الله عنه - أنه قال يوم الجمل : « لا تتّبعوا مدبراً ، ولا تجهزوا على جريح ، ومن ألقى سلاحه فهو آمن »[٢].

وفي رواية عبد الرزاق[٣] أن عليّاً أمر مناديه فنادى يوم البصرة : « لا يتبع مدبر ، ولا يذفف على جريح ، ولا يقتل أسير ، ومن أغلق بابه أو ألقى سلاحه فهو آمن ، ولم يأخذ من متاعهم شيئاً »[٤].

---

(١) «المغني»، ج ٨ ، ص ١١٠ ، والماوردي : « الأحكام السلطانية » ، ص ٦٠ .

(٢) رواه ابن أبي شيبة في « المصنف » كتاب الجمل ، ج ١٥ ، ص ٢٦٣ ، وصححه ابن حجر في « الفتح » : ج ١٣ ، ص ٥٧ .

(٣) هو عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري أبو بكر الصنعاني : من الحفاظ الثقات ومن أوعية العلم ، قال الذهبي : وثقه غير واحد ، وحديثه مخرج في الصّحاح ، ونقموا عليه التشيّع ، وما كان يغلو فيه . قال سلمة بن شبيب : سمعت عبد الرزاق يقول : والله ما انشرح صدري قط أن أفضل عليّاً على أبي بكر وعمر . توفي عام ٢١١ هـ (٨٢٧ م) . ترجم له : ابن خلكان : « وفيات الأعيان » ، ج ٣ ، ص ٢١٦ ، وابن أبي يعلى : « طبقات الحنابلة » ، ص ١٥٢ ، والذهبي : « التذكرة » ، ج ١ ، ص ٣٦٤ . وابن حجر : « التهذيب » ، ج ٦ ، ص ٣١٠ .

(٤) رواه عبد الرزاق في « المصنّف » ، باب لا يذفّف على جريح ، ج ١٠ ، ص ١٢٣ - ١٢٤ .

وفي رواية أخرى لابن أبي شيبة أن علياً لما هزم طلحة وأصحابه أمر مناديه فنادى : « أن لا يقتل مقبل ولا مدبر ، ولا يفتح باب ، ولا يستحلّ فرج ولا مال »[1].

وفي « تاريخ الإمام الطبري » « وتاريخ واسط » لبحشل[2] قال عليّ يوم الجمل : « لا تتبعوا مدبراً ، ولا تجهزوا على جريح ، ولا تقتلوا أسيراً ، وإياكم والنساء وإن شتمن أعراضكم وسببن أمراءكم ، فلقد رأيتنا في الجاهلية وإنّ الرجل ليتناول المرأة بالجريدة أو الهراوة فيعيّر بها هو وعقبه من بعده »[3].

وأخرج الشافعي من رواية عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب قال : « دخلت على مروان بن الحكم فقال : ما رأيت أحداً أكرم غلبة من أبيك – يعني علياً – ما هو إلّا أن ولّينا يوم الجمل فنادى مناديه : لا يقتل مدبر ، ولا يذفف على جريح »[4].

وعن أبي أمامة الباهلي – رضي الله عنه – قال : « شهدت صفين وكانوا

---

(١) رواه ابن أبي شيبة في « المصنف » ، كتاب الجمل ، ج ١٥ ، ص ٢٦٧ .

(٢) هو أسلم بن سهل بن سلم الواسطي الرزّاز أبو الحسن المعروف ببحشل ، الحافظ المحدّث الصدوق مؤرخ مدينة واسط ، قال فيه الحافظ خميس الحوزي : هو منسوب إلى الرزّازين ، ومسجده هناك ، وهو ثقة ، ثبت ، إمام ، يصلح للصحيح. له : « تاريخ واسط » . توفي عام ٢٩٢ هـ « ٩٠٤ م » . ترجم له : الحافظ السّلفي : « سؤالات الحافظ السلفي » ، ص ٩٠ . وياقوت : « معجم الأدباء » ، ج ٦ ، ص ١٢٧ . والذهبي : « التذكرة » ، ج ٢ ، ص ٦٦٤ . وابن حجر : « اللسان » ، ج ١ ، ص ٣٨٨ .

(٣) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٥ ، ص ١١ . والزيعلي : « نصب الراية » ، ج ٣ ، ص ٤٦٣ .

(٤) ذكره ابن حجر في « الفتح » ، ج ١٣ ، ص ٥٧ ، وعزاه إلى الشافعي من رواية علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب .

لا يجهزون على جريح ، ولا يقتلون مولّياً ، ولا يسلبون قتيلاً »[1].

– يعتبر أحوال من في الأسر من البغاة ، فمن أمنت رجعته إلى القتال أطلق سراحه ، ومن لم تؤمن منه الرجعة حبس إلى انجلاء الحرب ثم يطلق ، ولم يجب أن يحبس بعدها ، وإن جاز أن يبقى الكافر في الأسر[2].

– أن لا يستعان لقتالهم بمشرك معاهد ولا ذمي ، وإن جاز أن يستعان بهم على قتال أهل الردّة والحرب[3].

– أن لا يهادنهم إلى مدّة ولا يوادعهم على مال ، فإن هادنهم إلى مدّة لم يلزمه ، فإن ضعف عن قتالهم انتظر بهم القوة عليهم ، وإن وادعهم على مال بطلت الموادعة ونظر في المال ، فإن كان من فيئهم وصدقاتهم لم يردّه عليهم ، وصرف الصدقات في أهلها والفيء في مستحقيه ، وإن كان من خالص أموالهم لم يجز أن يملكه ، ووجب ردّه إليهم[4]، فإن عليّاً – رضي الله عنه – لم يستحلّ مال أهل الجمل[5].

– إذا خرجوا علي الإمام بتأويل سائغ راسلهم ، فإن ذكروا مظلمة أزالها عنهم ، وإن ذكروا شبهة بيّنها – كما بيّن عليّ – رضي الله عنه – للخوارج شبههم ، وعاد كثير منهم إلى صف الجماعة[6]– فإن رجعوا وإلا وجب قتالهم عليه وعلى المسلمين[7].

---

(١) أخرجه الحاكم بسند صحيح ووافقه الذهبي ، « المستدرك » ، ج ٢ ، ص ١٥٥ . ورواه البيهقي في « سننه » ، ج ٨ ، ص ١٨٢ .

(٢) الماوردي : « الأحكام السلطانية » ، ص ٦٠ .

(٣) « الأحكام السلطانية » ، ص ٦٠ص .

(٤) الماوردي : « الأحكام السلطانية » ، ص ٦٠ .

(٥) ابن أبي شيبة : « المصنف » ، ج ١٥ ، ص ٢٦٧ .

(٦) البيهقي : « السنن الكبرى » ، ج ٨ ، ص ١٨٠ .

(٧) ابن تيمية : « مجموع الفتاوى » ، ج ٤ ، ص ٤٥٠ .

- إن لم يخرجوا عن المظاهرة بطاعة الإمام ، و لم يتحيّزوا بدار اعتزلوا فيها ، وكانوا أفراداً تنالهم القدرة ويسهل ضبطهم تُركوا و لم يُحاربوا ، وأجريت عليهم أحكام العدل فيما يجب عليهم ، ولهم من الحقوق والحدود[1].

- لا يقاتل البغاة بما يعمّ إتلافه كالنار والمنجنيق وغير ذلك ، ولا تحرق عليهم المساكن ولا يقطع عليهم النخل والأشجار ، وإن جاز ذلك مع الكفار والمشركين ؛ لأن دار الإسلام تمنع ما فيها وإن بغى أهلها ، إلّا إذا دعت إلى ذلك الضرورة في حالة ما إذا تحصنوا و لم ينهزموا ، لذلك جاز للإمام رميهم بالمنجنيق أو النار على قول الشافعي وأبي حنيفة[2].

- لا يجوز غنيمة أموالهم وسبي ذريتهم لقول النبي - ﷺ - : « لا يحل مال امرىء مسلم إلا بطيب نفس منه »[3]، وروي عن عليّ - رضي الله عنه - يوم الجمل قوله : « من عرف شيئاً من ماله مع أحد فليأخذه »[4].

وهذا من جملة ما نقم الخوارج عليه فقالوا : إنه قاتل ولم يسب و لم يغنم ، فإن حلّت له دماؤهم فقد حلّت له أموالهم ، وإن حرمت عليه أموالهم فقد حرمت عليه دماؤهم ، فقال لهم ابن عباس - رضي الله عنهما - في مناظرته لهم : « أفتسبون أمكم ؟ - يعني عائشة - أم تستحلون منها ما تستحلون من غيرها ؟ فإن قلتم : ليست أمكم كفرتم ، وإن قلتم : إنها أمكم واستحللتم سبيها فقد كفرتم »[5].

---

(١) الماوردي : « الأحكام السلطانية » ، ص ٥٨ .

(٢) ابن قدامة : « المغني » ، ج ٨ ، ص ١١٠ .

(٣) أخرجه أحمد في « مسنده » ٥/٧٢ ، والبيهقي في « سننه » ٦/١٠٠ ، والدارقطني في « سننه » ٣/٢٦ ، وصححه الألباني (« إرواء الغليل » ٥/٢٧٩ رقم ١٤٥٩) .

(٤) ابن قدامة : « المغني » ، ج ٨ ، ص ١١٥ .

(٥) البيهقي « السنن الكبرى » ، ج ٨ ، ص ١٧٩ .

ويعقب ابن قدامة[1] قائلاً : « ولأن قتال البغاة إنما هو لدفعهم وردّهم إلى الحق لا لكفرهم ، فلا يستباح منهم إلا ما حصل بضرورة الدفع كالصائل وقاطع الطريق ، وبقي حكم المال والذرية على أصل العصمة » .

والظاهر من المأثور عن عليّ - رضي الله عنه - جواز الانتفاع بسلاحهم ؛ فقد روى ابن أبي شيبة عن أبي البختري قال : « لما انهزم أهل الجمل قال عليّ : لا تطلبوا من كان خارجاً من العسكر ، وما كان من دابة أو سلاح فهو لكم »[2].

وروى الإمام الطبري في « تاريخه » : « ولا تأخذوا شيئاً من أموالهم إلا ما وجدتم في عسكرهم »[3].

وروي عن أحمد أنه أومأ إلى جواز الانتفاع بسلاحهم لكن في غير قتالهم به . وقال أبو الخطّاب[4]: متى انقضت الحرب وجب ردّه إليهم كما تردّ إليهم سائر أموالهم لقول النبي - ﷺ - : « لا يحل مال امرىء مسلم إلا

---

(١) هو عبد الله بن محمد بن قدامة الجماعيلي - نسبة إلى جماعيل من قرى نابلس بفلسطين - المقدسي الدمشقي الحنبلي موفق الدين أبو محمد ، من كبار فقهاء الحنابلة ، له مؤلفات منها « المغني » في الفقه ، « فضائل الصحابة » ، « لمعة الاعتقاد » ، « روضة الناظر » في أصول الفقه « ذم عليه مدّعو التصوف » ، « ذم التأويل » ، توفي عام ٦٢٠ هـ (١٢٢٣ م) ، ترجم له : ابن كثير : «البداية والنهاية»، ج ١٣ ، ص ٩٩ . وابن العماد : « شذرات الذهب » ، ج ٥ ، ص ٨٨ ، وابن شاكر الكتبي : « فوات الوفيات » ، ج ٢ ، ص١٥٨ .

(٢) رواه ابن أبي شيبة في « المصنف » ، ج ١٥ ، ص ٢٦٣ .

(٣) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج ٥ ، ص ١١ .

(٤) هو محفوظ بن أحمد بن حسن الكلواذني البغدادي أبو الخطّاب : صنّف في المذهب الحنبلي والأصول والخلاف والشعر الجيّد. قال فيه الحافظ السِّلفي: هو ثقة رضا من أئمة أصحاب أحمد، وقال الذهبي: كان أبو الخطاب من محاسن العلماء ، خيّراً، =

إلا عن طيب نفس منه »[1].

– من قتل من البغاة غسل وكفن وصلي عليه لأنهم مسلمون ، على مذهب الشافعي وأصحاب الرأي ، بينما ظاهر كلام أحمد أنه لا يصلى على البغاة من الخوارج ، وكذا الجهمية والرافضة فلا يصلي عليهم ، إذ ترك النبي – ﷺ – الصلاة بأقل من هذا ، وقال مالك : لا يصلى على الإباضية من الخوارج ولا القدرية وسائر أصحاب الأهواء[2].

– إذا لم يكن البغاة من أهل البدع فهم ليسوا فاسقين ، وقتال الإمام وأهل العدل لهم إنما من جهة خطئهم في التأويل ، وهم كالمجتهدين من الفقهاء في الأحكام ، ومن شهد منهم قبلت شهادته إذا كان عدلاً ، وهذا قول الشافعي . وأما الخوارج وأهل البدع إذ بغوا على الإمام فلا تقبل شهادتهم لأنهم فسّاق[3].

– يجوز للعادل قتل ذي رحمه الباغي لأنه قتله بحق ، فأشبه إقامة الحد عليه مع كراهة قصد ذلك[4].

– إذا غلب أهل البغي بلداً فجبوا الخراج والزكاة والجزية وأقاموا الحدود

= صادقاً ، حسن الخلق ، حلو النادرة ، من أذكياء الرجال ... له من الكتب : « الهداية » ، « رؤوس المسائل » ، « أصول الفقه » . توفي عام ٥١٠ هـ (١١١٦ م) ، ترجم له : السمعاني : « الأنساب » ، ج ١٠ ، ص ٤٦١ . وا بن الجوزي : « المنتظم » ، ج ٩ ، ص ١٩٠ . والذهبي : « التذكرة » ، ج ٤ ، ص ١٢٦١ . « ودول الإسلام » ، ج ٢ ، ص ٣٧ . وابن رجب : « ذيل طبقات الحنابلة » ، ج ١ ص ١١٦ .

(١) سبق تخريجه في ص ٢٩٩ .

(٢) ابن قدامة : « المغني » ، ج ٨ ، ص ١١٧ .

(٣) ابن قدامة : « المغني » ، ج ٨ ، ص ١١٨ .

(٤) « المغني » ، ج ٨ ، ص ١١٨ .

لم يطالبوا بشيء مما جبوه إذا ظهر أهل العدل على ذلك البلد وظفروا بهم ، فعندما ظهر عليّ – رضي الله عنه – على أهل البصرة بعد موقعة الجمل لم يطالبهم بشيء مما جبوه[1].

– إذا ارتكب أهل البغي في حال امتناعهم ما يوجب عليهم الحدّ ثم قدر عليهم أقيمت فيهم حدود الله ولا تسقط باختلاف الدار ، وبهذا قال مالك والشافعي[2].

– لا يرث باغ قتل عدلاً ، ولا عادل قتل باغياً لقوله – ﷺ – : « القاتل لا يرث »[3]، وقال أبو حنيفة : « أورث العادل من الباغي ولا أورث الباغي من العادل » . وقال أبو يوسف [4]: أورث كل منهما من صاحبه لأنه متأول في قتله[5]، وبهذا قال النووي[6].

– إذا لم يمكن دفع أهل البغي إلا بقتلهم جاز قتلهم ولا شيء على من

---

(١) « المغني » ، ج ٨ ، ص ١١٩ .

(٢) « المغني » ، ج ٨ ، ص ١٢٠ .

(٣) رواه أحمد بن حنبل في « مسنده » ، ج ١ ، ص ٤٩ ، وابن ماجة في « سننه » في كتاب الدّيات ، ج ٢ ، ص ٨٨٣ وصححه الألباني (« صحيح سنن ابن ماجة » ٩٨/٢ رقم ٢١٤٠) .

(٤) هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي البغدادي أبو يوسف صاحب الإمام أبي حنيفة وتلميذه ، كان حافظاً فقيهاً على مذهب أهل الرأي ، وكان واسع العلم بالتفسير والمغازي وأيام العرب ، ولي القضاء ببغداد للرشيد ، من مؤلفاته « الخراج » ، « أدب القاضي » ، « اختلاف الأمصار » توفي عام ١٨٢ هـ (٧٩٨ م) ، ترجم له الخطيب : « تاريخ بغداد » ، ج ١٤ ، ص ٢٤٢ . ووكيع : « أخبار القضاة » : ج ٣ ، ص ٢٥٤ . وابن النديم : « الفهرست » ، ص ٢٨٦ . والقرشي : « الجواهر المضية » ، ج ٢ ، ص ٢٢٠ .

(٥) الماوردي : « الأحكام السلطانية » ، ص ٦١ .

(٦) « صحيح مسلم بشرح النووي » ، ج ٧ ، ص ١٧٠ .

قتلهم من إثم ولا ضمان ولا كفارة ، لأنه فعل ما أمر به وقتل من أجل الله ﴿ فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله ﴾ فإن المسلم إذا أريدت نفسه جاز له الدفع عنها بقتل من أرادها إذا كان لا يندفع بغير القتل . وكذلك ما أتلفه أهل العدل على أهل البغي حال الحرب من المال فلا ضمان فيه[1]، وليس على أهل البغي بالمقابل ضمان ما أتلفوه حال الحرب من نفس ولا مال في أصح الأقوال كما ذكر النووي[2].

ويدل على ذلك ما روى الزّهري عن إجماع الصحابة أن « لا يضمن الباغي إذا قتل العادل » ، قال : « هاجت الفتنة الأولى وأصحاب رسول الله - ﷺ - متوافرون ، وفيهم البدريون ، فأجمعوا أنه لا يقاد أحد ولا يؤخذ مال أحد على تأويل القرآن »[3].

وفي رواية عبد الرزاق : « فإنّ الفتنة الأولى ثارت وأصحاب رسول الله - ﷺ - ممن شهد بدراً كثير ، فاجتمع رأيهم على أن لا يقيموا على أحد حدّاً في فرج استحلّوه بتأويل القرآن ، ولا قصاص في دم استحلّوه بتأويل القرآن ، ولا يردّ مال استحلّوه بتأويل القرآن ، إلا أن يوجد شيء بعينه فيردّ على صاحبه »[4].

رابعاً : موقف أهل السنة والجماعة المتميّز بعد الفتنة .

إلى جانب الفرق المبتدعة الضالة ، وهي من رواسب الفتنة ومن مخلّفاتها ، بقي جمهور المسلمين والغالب من فقهائهم وعلمائهم وحملة السنّة منهم يمثلون

---

(١) ابن قدامة : « المغني » ، ج ٨ ، ص ١١٢ .

(٢) « صحيح مسلم بشرح النووي » ، ج ٧ ، ص ١٧٠ .

(٣) أخرجه البيهقي في « السنن الكبرى » ، ج ٨ ، ص ١٧٤ بسند صحيح .

(٤) رواه عبد الرزاق في « المصنف » ، باب قتال الحروراء ، ج ١٠ ، ص ١٢١ .

السواد الأعظم أو الجماعة أو أهل السنّة - كما أُطلق عليهم فيما بعد - .

ولقد وردت الآثار الصحيحة في بيان تفرّق الأمة إلى شيع وفرق شتّى ، إلا أنّ فيها بيان حفظ الله لدينه بإقامة فرقة ناجية وطائفة منصورة تقوم بأمر الله في خضم هذه النزاعات والاضطرابات ، وتلتزم منهج رسول الله - ﷺ - في اعتقادها وسلوكها وفي جميع شؤونها . قال رسول الله - ﷺ - : « ...وإن بني إسرائيل تفرقت على ثنتين وسبعين ملة ، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين ملة كلهم في النار إلا ملة واحدة . قالوا : ومن هي يا رسول الله ؟ قال : ما أنا عليه وأصحابي »[1]. وقال - ﷺ - : « لا تزال طائفة من أمتي على الحق لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله »[2].

وفي ضوء الصفات النظرية والعملية لأهل السنة والجماعة نجد : موافقة اعتقادهم لما كان عليه النبي - ﷺ - وأصحابه في أبواب العقيدة كلها من أسماء الله وصفاته والإيمان والقدر إلى غير ذلك من أصول الاعتقاد ، واعتمادهم في التفقه والاستنباط على الوحي المنزل أو ما أحال عليه الوحي من الأدلة كالإجماع الثابت أو القياس الصحيح أو المصلحة الراجحة التي لا تعارض نصّاً من النصوص الشرعية ، وحرصهم على العمل بالشرع والتزام

---

(١) أخرجه الترمذي بهذا اللفظ في « سننه » : كتاب الإيمان ، باب ما جاء في افتراق هذه الأمة : ١٣٤/٤ وقال : هذا حديث مفسر حسن غريب .
وحسنه الألباني (« صحيح سنن الترمذي » ٣٣٤/٢ رقم ٢١٢٩) .
وحديث الافتراق له روايات أخرى عديدة، وقد سبق تخريج بعضها في ج١ ص ٢٧٧ هامش (٤).

(٢) رواه البخاري في « جامعه الصحيح » ، كتاب الاعتصام ، باب قول النبي - ﷺ - لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق ، ج ٨ ، ص ١٤٦ . ومسلم في « جامعه الصحيح » ، كتاب الإيمان ، باب نزول عيسى عليه السلام ، ج ١ ، ص ١٩٣ .

الأوامر والنواهي ، إذ ليست المعرفة الصحيحة التي حرص عليها أهل السنة هي المذهب الاعتقادي فحسب ، بل هي المعرفة القلبية الحيَّة - أعمال القلوب - التي ينتج عنها الخوف والرجاء والامتثال والخضوع لأمر الله في جميع أمور الحياة .

وأهل السنة والجماعة يبتعدون عن الغلو في كل شيء ، ويفضّلون الاعتدال في الرأي والعمل ، ويلتزمون ما فهمه سلفهم من الصحابة من آي القرآن الكريم وأحاديث الرسول - ﷺ - ... .

فإذا ذكر ما كان بين الصحابة - رضوان الله عليهم - من الاختلاف والحروب فمذهبهم : « نحبّ أصحاب رسول الله - ﷺ - ، ولا نفرط في أحد منهم ، ولا نتبرّأ من أحد منهم ، ونبغض من يبغضهم وبغير الخير يذكرهم ، ولا نذكرهم إلا بخير ، وحبهم دين وإيمان وإحسان ، وبغضهم نفاق وطغيان ، ونثبت الخلافة بعد رسول الله - ﷺ - لأبي بكر تفضيلاً له وتقديماً على جميع الأمة ، ثم لعمر بن الخطاب - رضي الله عنه - ، ثم لعثمان بن عفان - رضي الله عنه - ، ثم لعليّ بن أبي طالب - رضي الله عنه - ، وهم الخلفاء الراشدون والأئمة المهديون الذين قضوا بالحق وبه يعدلون، ونحب العشرة الذين سماهم رسول الله - ﷺ - وشهد لهم بالجنة ، وهم أبو بكر وعمر وعثمان وعليّ وطلحة والزبير وسعد وسعيد وعبد الرحمن بن عوف وأبو عبيدة بن الجراح ، ومن أحسن القول في أصحاب رسول الله - ﷺ - وأزواجه وذريته فقد برىء من النفاق »[1].

وإذا ذكرت صفات الله يقولون : « أمرُّوها كما جاءت بلا كيف »[2]،

---

(١) الطحاوي : « شرح العقيدة الطحاوية » ص ٢٣ - ٢٤ .

(٢) أخبر بذلك الوليد بن مسلم عن الأئمة : مالك والليث والثوري والأوزاعي . انظر : الذهبي : « سير أعلام النبلاء » ، ج ٨ ، ص ١٦٢ .

فهم يثبتون الصفات لله جلّ وعلا كما يليق بجلاله وعظمته ، فيصفونه بما وصف به نفسه في كتابه وبما وصفه به رسوله - ﷺ - من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تشبيه ولا تمثيل[1] .

وإذا ظلم الحاكم أو جار فلا يخرجون عليه إلا بشروط منها : أمن الفتنة وتحقيق الأفضل للمسلمين . ومعظمهم لا يرى الخروج إلا إذا كان ثمة كفر بواح عندهم من الله فيه برهان ، فيقولون : « ولا نرى الخروج على الأئمة وولاة أمورنا وإن جاروا وظلموا .. ولا ننزع يداً من طاعتهم ، ونرى طاعتهم من طاعة الله تعالى فريضة ، وندعوا لهم بالإصلاح والمعافاة ، ونتبع السنة والجماعة ونجتنب الشذوذ والخلاف والفرقة ، ونحب أهل العدل والأمانة ونبغض أهل الجور والخيانة »[2] .

وجدير بالملاحظة أن ذلك لا يعني أن علماء أهل السنة ومفكريها لم تكن لهم آراء ذات صبغة سياسية ، ولا أنهم أحجموا دائماً عن الإسهام في العمل السياسي ، فقد لبّوا نداء الحق دائماً ، فأبدوا الرأي حين كانت هناك حاجة إليه ، وشاركوا بالفعل في كل موقف ذي بال ، وكثيراً ما أفتى بعضهم في بيعة الخليفة ، وظلم الولاة والحكام ، وثورة المحكومين ، وخلع البيعة ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، إلى غير ذلك من المسائل المتعلقة بسياسة الدولة .

ولقد بلغ الأمر أن بعضهم خرج في الثورة التي قامت ضد الحجّاج ، فاشترك سعيد بن جبير والشّعبي وعلماء آخرون في ثورة ابن الأشعث ضد الحجّاج وحاربوا معه في وقعة دَيْر الجماجم[3] ، ولكن هذه المساهمة في

---

(١) انظر « العقيدة الواسطية » لابن تيمية ، و« لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد » لابن قدامة المقدسي وغيرها من كتب السلف .

(٢) الطحاوي : « شرح العقيدة الطحاوية » ، ص ٢٠ .

(٣) الطبري : « تاريخ الرسل » ، ج٦ ، ص ٣٤٦ .

الثورات لم تكن الصبغة العامة لأهل السنة والجماعة ، إذ كان الرأي الغالب عندهم هو نبذ الثورة والإعراض عن مقاومة الحاكم بالسيف لما يجرّه ذلك من فتن وويلات وخسائر في الأنفس والأموال ، فكانوا يختارون أهون الشرّين ويأخذون بأخفّ الضررين مطبّقين قاعدتهم الفقهية الشهيرة« إذا اجتمع ضرران أرتكب أخفهما » .

وفي كتب الصّحاح والسنن والمسانيد وضع المحدثون والفقهاء أبواباً خاصةً بالفتن من أحسن فهمها على وجهها الصحيح عرف منها مفتاحاً عظيماً لفقه الواقع ولفهم تاريخ الإسلام وتفسيره ، فقد أخرج البخاري في « صحيحه » من طريق ابن عباس – رضي الله عنه – عن النبي – ﷺ – قال : « من كره من أميره شيئاً فليصبر ، فإنّه من خرج من السلطان شبراً مات ميتة جاهلية »[1]. وأخرج أيضاً عن عبادة بن الصامت – رضي الله عنه – قال : « دعانا النبي – ﷺ – فبايعناه ، فقال فيما أخذ علينا أن بايعنا على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا وأثرة علينا وأن لا ننازع الأمر أهله ، إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان »[2]. وفي مواطن أخرى روي عن رسول الله – ﷺ – أنه قال : « إذا رأيت أمتي تهاب أن تقول للظالم يا ظالم فقد تودع منهم »[3]، وقوله – ﷺ – : « أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر »[4] .

---

(١) رواه البخاري في « الجامع الصحيح » ، كتاب الفتن ، باب قول النبي – ﷺ – « سترون بعدي أموراً تنكرونها » ، ج٨ ، ص ٨٧ .

(٢) أخرجه البخاري في «الجامع الصحيح»، كتاب الفتن، نفس الباب السابق، ج٨، ص ٨٨.

(٣) رواه أحمد في « مسنده » ، ج ٢ ، ص ١٦٣ ، ١٩٠ ، والحاكم في « المستدرك » : ٩٦/٤ وهو ضعيف منقطع ضعفه الألباني (« الضعيفة » ٤٢١/٣ رقم ١٢٦٤) .

(٤) رواه الترمذي في «سننه» ، كتاب الفتن، ج٣، ص ٣١٨، وأبو داود في «سننه»، كتاب الملاحم، ج٤، ص ١٢٤. وابن ماجة في «سننه»، كتاب الفتن، ج٢، ص ١٣٣٠، =

لكن يا ترى ماذا يفهم المسلمون من هذه التوجيهات النبوية المختلفة ؟
لا شك أن أهل الفقه والعلم فهموا منها أخذ الظروف والمناسبات والأحوال بعين الاعتبار . فإذا أمنت الفتنة والخسارة في الأموال والأرواح ، وتيّقن أهل العدل أنّ كفتهم سترجح عند خروجهم على الحاكم الجائر ، فلا بأس من دفع الظلم والجور ، وكسر شوكة الظالم ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لتحقيق الأصلح للمسلمين ، وإذا رأى المسلمون أن خروجهم سيفضي إلى الفتنة ، واستباحة الأموال والأعراض ، وظهور الفرقة والخلاف ، فالأحوط عدم الخروج وإثارة الفتنة .

وفي هذا تنبيه للمسلمين إلى الفقه والتبصّر بالسنن واستعمال الحكمة والعقل ، ذلك أن الهدف الأساسي هو بناء الوحدة وجمع الصفّ ولو كان ذلك على حساب بعض الحقوق ، ولو كان ذلك بالتجاوز عن بعض المظالم .

وفي مجال الترجيح والموازنة توضع وحدة الأمة فوق كل اعتبار ، ولذلك أجاز علماء أهل السنة ولاية المفضول مع وجود الفاضل[1]، بل أجازوا ولاية الغالب إذا كان الخروج عليه يشقّ صفوف الجماعة ويمزّق وحدة المسلمين . وأجازوا ولاية الفاسق إذا ترتب على الخروج عليه مضرة أكبر من مضرة فسقه ، وفضّل شيخ الإسلام ابن تيمية ولاية القوي الفاجر على ولاية الصالح الضعيف لأن مصلحة المسلمين تتحقق بالأول دون الثاني، فالأول فسقه وبغيه على نفسه وقوته للمسلمين، بينما الثاني ورعه لنفسه وضعفه للمسلمين[2].

وفي هذا باب من الفقه عظيم حيث وضع الفقهاء المسلمون قواعد

= وصححه الألباني (« صحيح سنن أبي داود » ٣/٨٢٠ رقم ٣٦٥٠) .

(١) انظر ابن حزم : « الفصل في الملل والنحل » ، ج٤ ، ص ١٦٣ .

(٢) ابن تيمية : « السياسية الشرعية » ، ص ٢١ .

نفيسة مثل قولهم: «التصرف على الرعية منوط بالمصلحة» و «يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام » و « درء المفاسد أولى من جلب المصالح » و « إذا تعارض مفسدتان روعي أعظمها ضرراً » و « اختيار أهون الشرين » إلى غير ذلك من القواعد الفقهية التي تبنى عليها الأحكام[1] .

ويعتقد أهل السنة والجماعة خلافاً للخوارج أن أهل الكبائر في النار ، لكن لا يخلدون فيها إذا ماتوا وهم موحّدون ، وهم في مشيئة الله وحكمه إن شاء غفر لهم ﴿ إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ﴾ ، وإن شاء عذبهم بعدله ، ثم يخرجون منها برحمته وشفاعة أهل طاعته ، ثم يدخلهم الجنة كما ورد في الحديث الصحيح[2] .

كما أنهم لا يخالفون جماعة المسلمين ولا يكفرون أحداً من أهل القبلة بذنب ما لم يستحله ، ولا يقولون لا يضر مع الإيمان ذنب لمن عمله كما تقول المرجئة ، ولكنهم يَرْجُون للمحسن ويخافون على المسيء[3] .

ويمكن القول أن الصبغة العامة لأهل السنة والجماعة هي الذهاب إلى أن العلم والعمل أجدى وأنفع من النقاش والجدل ، لذا فهم يؤكدون على حقيقة الإيمان الشرعيّة، وهي أنه قول وعمل، يزيد وينقص ، يزيد بالطاعات وينقص بالمعاصي.

ولقد بقي التراث الفكري والفقهي لأهل السنة والجماعة حتى اليوم مثلاً للاعتدال في فهم الأحداث ووزن الأمور بميزان الإسلام ، والبعد عن انحرافات الغلاة من الفرق المختلفة في جميع مواضع الخلاف .

وخلاصة القول أن أهل السنة والجماعة هم الذين استنبطوا من كتاب الله تعالى وسنة رسوله - ﷺ - الميزان العلمي الصحيح الذي توزن به الأفكار

---

(١) انظر « شرح القواعد الفقهية » للشيخ أحمد الزرقاء، ص ١٤٣- ١٤٧، ١٥١، ٢٤٧.

(٢) أخرجه البخاري في «الجامع الصحيح» ، كتاب الرقاق ، جـ٧ ، ص ٢٠٣، ٢٠٥ .

(٣) الطحاوي : « شرح العقيدة الطحاوية » ص ١٥ ، ١٧ .

والعلوم والأعمال ويميز حقها من باطلها ، لقوله تعالى : ﴿ فاستقم كما أمرت ولا تتبع أهواءهم ﴾[1] وقوله : ﴿ الله الذي أنزل الكتاب بالحق والميزان ﴾[2]. فهم أهل هذا الميزان الذي ورثوه من الأنبياء ، إذ لم ينطلقوا في ردهم لأي فكر أو معتقد من الهوى أو الجهل ، وإنما درسوا وقاسوا وحكموا بميزان علمي دقيق في كل ما عرض لهم من المعتقدات والفلسفات والمذاهب ، فكانوا بذلك روّاد التفكير العلمي الذي فجّر ينابيع المعرفة الإنسانية على نحو لم تعرفه البشرية في تاريخها القديم ، وهذا بشهادة الكفار أنفسهم . يقول أحد الباحثين الغربيين وهو الأستاذ بيرن الذي حاضر في المؤتمر الدولي للعلوم التاريخية المنعقد بمدينة « أوسلو » من بلاد النرويج (من ١٤ إلى ١٨ أغسطس عام ١٩٢٨) بأن اعتبار ظهور الإسلام هو خاتمة العصور القديمة وبداية إيقاظ الإنسانية في أول عصورها المتوسطة لأن احتكاك الغرب بالإسلام هو الحد الفاصل بين شطري التاريخ القديم والمتوسط ، وحينذاك بدأت أوربا تكوّن مدنية جديدة وحياة جديدة يجب معها اعتبار هذا الحادث هو بداية العصر الوسيط[3] .

وهم الذين ردّوا الفلسفة اليونانية لا ردّ الجاهل بقيمتها وإنما ردّوها ردّ العالم المدقق الخبير بزيفها وفسادها ، وبذلك أطلقوا العقل من قيوده ليشق طريقه في مجالات البحث والمعرفة ، وبذلك كانوا الممثلين الحقيقيين للعقل فيما تعلّموه في كتاب الله عز وجل من أسلوب النظر العقلي الصحيح الذي يعصم العقول من الزلل ومن مزالق الأوهام والأهواء .

***

(١) الآية ١٥ من سورة الشورى .

(٢) الآية ١٧ من سورة الشورى .

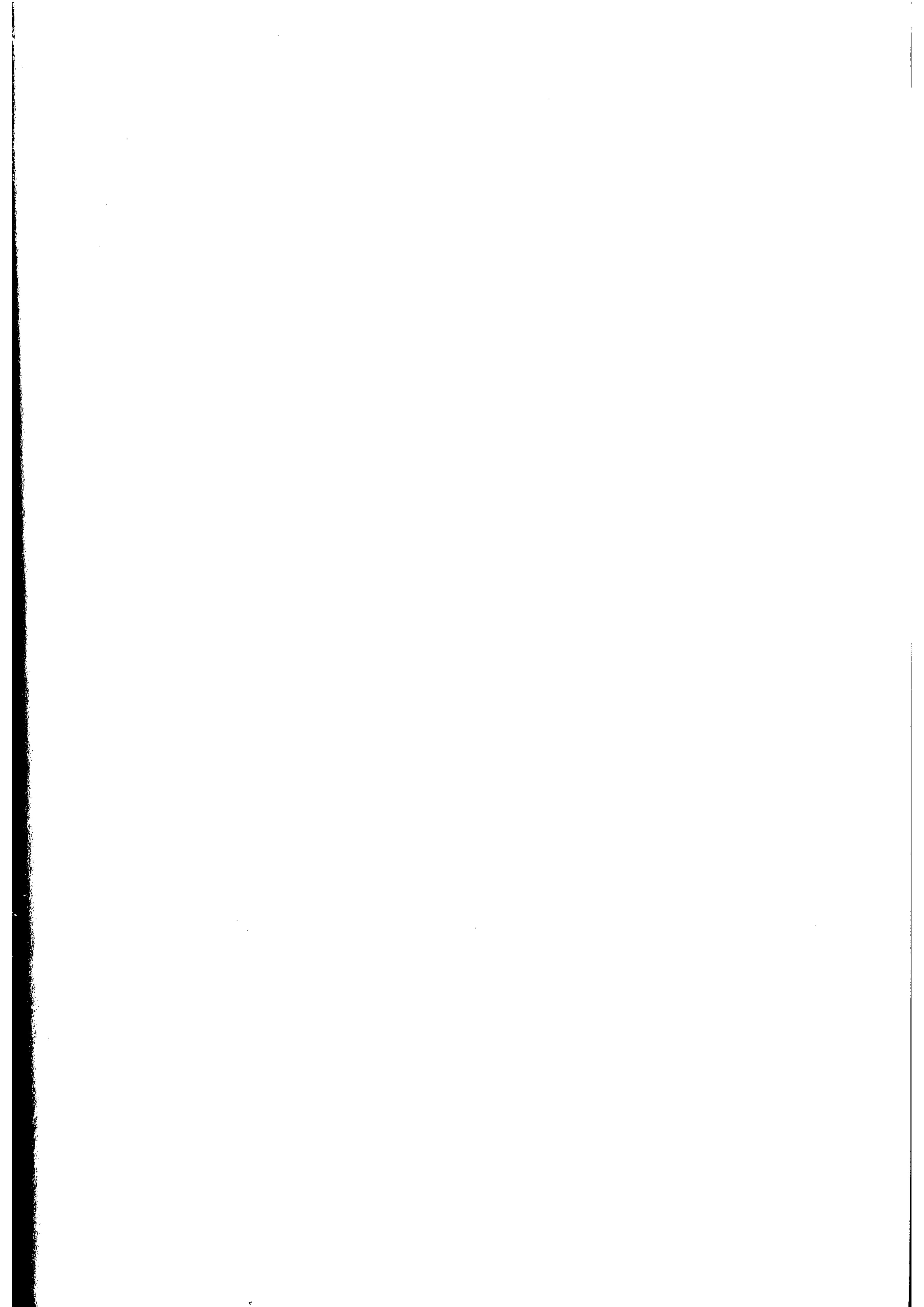
(٣) محمد فتحي عثمان : « أضواء على التاريخ الإسلامي » ، ص ٢٩٣ .

□ الخاتمة □

○ نتائج البحث ○

موقف أهل السنة من الفتنة

* * *



□ نتائج البحث □

لقد أوضحت هذه الدراسة :

❋ بيان بعض القواعد التي تساعد المؤرخ على تجنب الوقوع في الأخطاء التي مردها التسليم بجميع المرويات التاريخية وذلك ضمن الحديث عن الأسباب التي تقتضي الكذب في الأخبار .

❋ أن رواج الموضوعات في صدر الإسلام يعزى لأسباب عرقية وسياسية وطائفية ومادية .

❋ لقد كان الشيعة أعظم الفرق أثراً في تحريف التاريخ الإسلامي ، فهم أخلاط من اليهود والنصارى والمجوس والملاحدة الباطنية الذين اتخذوا سمة التشيع لآل البيت ستاراً لبلوغ أغراضهم في هدم الدين الإسلامي وتحريف تعاليمه ، وهم أكثر الطوائف كذباً على خصومهم ، ولذلك كان لهم أكبر عدد من الرواة والإخباريين الذين تولوا نشر أكاذيبهم ومفترياتهم .

❋ بيان منهج دراسة التاريخ الإسلامي الذي ينقسم إلى قسمين :

أ - قسم خاص بالتوثيق وطرق إثبات الحقائق ، حيث رسم العلماء المسلمون لذلك منهجاً يعتبر غاية في الدقة والإتقان . على أن تطبيق قواعد نقد الحديث في التاريخ أمر نسبي تحدده طبيعة الروايات .

ب - قسم خاص بتفسير الحوادث والحكم عليها ، وهو يتعلق بالتصورات والمبادىء التي تفسر في ضوئها الأحداث . وحتى يستقيم منهج التفسير وتصح الأحكام التاريخية ، فلا بد أن يكون الاستقاء في إطار المصادر

والقواعد الشرعية . ولهذا الغرض تم سياق جملة من القواعد المهمة التي يجب أن يراعيها الباحث في كتابة التاريخ الإسلامي وفي تفسيره .

✸ إبراز المنهج الواجب اتباعه عند النظر في فقه تاريخ الصحابة ، ويعني منهج فقه تاريخ الصحابة تلك الضوابط والأحكام الشرعية التي يمكن من خلالها التعامل مع تاريخ الصحابة . ويتكون هذا الفقه من مجموعة من الأحكام الشرعية المستمدة من مصادر التشريع الأساسية وهي : الكتاب والسنة والإجماع . ومن هذه الأحكام : عدالة الصحابة ، والواجب لهم على المسلمين ، وحكم من سبهم ، وأن ذلك كله من أصول الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة بلا خلاف .

✸ التعريف بالإمام الطبري ، إذ كان تاريخه أهم مصدر في هذه الرسالة . وقد توصلت إلى أنه كان عفيفاً نظيفاً ، زاهداً ورعاً تقيّاً ، عزيز النفس ، جريئاً في قول الحق ، متواضعاً أبيّاً ، رفض القضاء وقبول الهدايا من الحكام .

✸ الحديث عن رحلاته العلمية ، والبلدان التي رحل إليها ، والشيوخ والعلماء الذين التقى بهم ، حيث التقى بمئات العلماء في شتى فنون العلم والمعرفة ، وكان معظم شيوخه من شيوخ البخاري ومسلم لا يتهمون في عدالتهم .

✸ كشف النقاب عن ثقافته وألوانها ، وعن نبوغه في كثير من فروع العلم ، وبخاصة في التفسير والحديث والقراءات والفقه ، والتاريخ وعلم اللغة العربية . كما كان له مذهباً مستقلاً عرف بالمذهب الجريري ، وكان له أتباع وتلاميذ ، إلا أنهم انقرضوا بعد القرنين الرابع والخامس الهجريين .

✸ الحديث عن تهمة التشيع التي رمي بها ، حيث تبيّن بالأدلة أن اتهامه بالتشيع كان نتيجة التعصب المذهبي تارة ، والطائفي تارة أخرى ، والطعن في الإسلام وعلمائه تارة ثالثة . فالأسباب التي أدت إلى اتهامه بالتشيع

لا تستند إلى أساس علمي صحيح ، فهي قائمة على الظن والوهم والاحتمال . وتأييداً لإبطال تهمة التشيع من أساسها تم عقد مقارنة بين آراء الإمام الطبري وبين آراء الشيعة في بعض مسائل العقيدة؛ فظهر مخالفة الإمام الطبري الجذرية لهم . فهو لا يقبل شهادة الشيعة ولا أخبارهم ، ويحكم بتكفير كثير منهم ، ويرى قتل من يعتقد أن أبا بكر وعمر ليسا بإمامي عدل ، وكان يحب الصحابة ويثني عليهم ، وخاصة الخلفاء الراشدين الذين رتبهم في الفضل والإمامة ، مما أكد بطلان اتهامه بالرفض .

وعقيدته إجمالاً موافقة للعقائد المشهورة المنقولة عند أهل السنة والجماعة بدءاً من السلف إلى أيامنا هذه .

❋ من الملاحظ أن الإمام الطبري ألَّفَ تاريخه ليؤكد الفكرة الأساسية المنبثقة من اعتقاده وتصوره الإيماني وهي: إيمانه بأمر الله ونهيه ، وبعدله وقضائه وقدره ، وبأن له سنناً ماضية لا تبديل لها ، وإيمانه بحرية الإنسان وقدرته على الاختيار ، وأنه مكلف بوظيفة العبودية لله والخلافة في الأرض ، وعمارتها بشرع الله ومنهجه ، وبأن الله يثيب الطائع المستجيب ويعاقب العاصي الناكث .

ولذلك كانت نظرته التاريخية تندرج تحت هذه الفكرة الثاقبة والعقلية النيرة المؤمنة بالله العارفة بشرعه وأحكامه ، كما أن تدوينه لتاريخه حسب سني الرسل والملوك الذين كانت بأيديهم مهمة التوجيه وسلطة التنفيذ ، هو من أجل أن يساعد على توضيح العبر والدروس لأولي الأبصار ، ويريهم كيف تتحقق سنن الله على البشر ، من نصرة المؤمنين المنفذين لشرعه من الرسل وأتباعهم ، وهلاك الظالمين المحادّين لله ورسله أو استدراجهم وتأخير عذابهم إلى يوم القيامة .

❋ اعتمد الإمام الطبري في كتابه على نوعين من الموارد : مصادر شفهية

أخذها سماعاً من مشايخه كابن شبة مثلاً ، ومؤلفات أجيز بروايتها أو أخذها وجادة فنقل منها ككتب الواقدي وسيف بن عمر .

على أن الإمام الطبري وجد أمامه عدداً كبيراً من المصادر الإخبارية ، فانتقى منها ما ضمنه تاريخه الضخم ، حيث أظهر مقدرة فائقة في الجمع بين المصادر والاطلاع على الكتب التي أُلّفت قبله وانتقاد الروايات .

❋ لكون الإمام الطبري من علماء الحديث ، فقد سار على نهجهم في تاريخه ، فهو ليس صاحب الأخبار التي يوردها ، بل لها أصحاب آخرون أبرأ هو ذمته بتسميتهم ، وهؤلاء متفاوتون في الأقدار ، وأخبارهم ليست سواء في قيمتها العلمية ، ففيها الصحيح وفيها الضعيف والموضوع . ولذلك ينبغي دراسة أسانيد ومتون الروايات وفق المقاييس المعتبرة عند العلماء للوقوف على مدى صحتها من عدمه .

وتحسن الإشارة إلى أن اتساع صدور أئمة السنة من أمثال الإمام الطبري لا يراد أخبار المخالفين من الشيعة وغيرهم؛ دليل على فهمهم وأمانتهم ورغبتهم في تمكين قرائهم من أن يطلعوا على كل ما في الأمر ، واثقين من أن القارىء اللبيب المطلع لا يفوته بأن مثل أبي مخنف وابن الكلبي وغيرهم هم موضع تهمة فيما يتصل بالقضايا التي يتعصبون لها ، مما ينبغي معه التحري والتثبت لاستخلاص الحقائق المختلطة بالإشاعات والمفتريات .

❋ جاء التعريف بالفتنة في اللغة ، وفي القرآن الكريم ، وفي الحديث النبوي. والمراد بالفتنة في بحثنا هذا ما وقع بين المسلمين في صدر الإسلام من القتال والنزاع والفرقة ، نظراً لأن القضايا التي وقع الخلاف حولها كانت مشتبهة ومعقدة إلى حدّ جعلت المواقف متباينة والآراء مختلفة .

❋ إن المآخذ على عثمان – رضي الله عنه – والمروية عن طريق المجاهيل والإخباريين والضعفاء ، خاصة الرافضة ، كانت ولا تزال بلية عظمى على

الحقائق في سير الخلفاء ، خاصة في مراحل الاضطرابات والفتن . فكان مع الأسف لسيرة أمير المؤمنين عثمان بن عفان - رضي الله عنه - من ذلك الحظ الوافر . فرواية الحوادث ووضع الأباطيل على النهج الملتوي بعض ما نال تلك السيرة النيّرة من تحريف المنحرفين وتشويه الغالين بغية التأليب عليه أو التشهير به .

على أن المآخذ التي نسبت إلى عثمان - رضي الله عنه - قد أجاب عن بعضها عثمان ، وفنّد بعضها من عايش عثمان من صحابة رسول الله - ﷺ - والتابعين ، وبعضها عارضناه بالأدلة في المبحث المتعلق بالمآخذ على عثمان والردّ عليها ، وبعضها الآخر لا يستقيم نقله ولا يصح إسناده ، بل صدر من جماعات مشبوهة ، ثم استغل أبّان هيجان الفتنة لصالح الخوارج على عثمان .

✸ لقد تأكد بعد استقراء المصادر سواء القديمة والمتأخرة عند السنة والشيعة أن وجود عبد الله بن سبأ كان وجوداً حقيقيّاً تؤكده الروايات التاريخية ، وتفيض فيه كتب العقائد ، وذكرته كتب الحديث والرجال والأنساب والطبقات والأدب واللغة ، وسار على هذا النهج كثير من المحققين والباحثين المحدثين . وقد بلغ عدد المصادر التي رجعت إليها والتي تتفق على وجود عبد الله بن سبأ حوالي ستين مصدراً .

ويبدو أن أول من شكك في وجود ابن سبأ بعض المستشرقين ، ثم دعمّ هذا الطرح الغالبية من الشيعة المحدثين ، بل وأنكر بعضهم وجوده البتّة ، وبرز من بين الباحثين العرب المعاصرين من أعجب بآراء المستشرقين ، ومن تأثر بكتابات الشيعة المحدثين ، ولكن هؤلاء جميعاً ليس لهم ما يدعمون بهم شكهم وإنكارهم إلا الشك ذاته والاستناد إلى مجرد الظنون والفرضيات .

✸ يتفق المشاهير من أصحاب الفرق والنحل والمؤرخون والعلماء من

سلف الأمة وخلفها على أن عبد الله بن سبأ ، وهو يهودي من أهل صنعاء ، أظهر الإسلام وطاف بين المسلمين بعقائد وأفكار وخطط سيئة ليلفتهم عن دينهم وطاعة إمامهم ، ويوقع بينهم الفرقة والخلاف ، فاجتمع إليه من غوغاء الناس ما تكوّنت به الطائفة السبئية المعروفة التي كانت عاملاً من عوامل الفتنة المنتهية بمقتل عثمان بن عفان – رضي الله عنه – .

❋ يظهر من ثنايا الروايات أثر الأعراب في الفتنة ، فقد ساهموا عن حسن نية أو سوء نية في بوادر الفتنة الأولى ، وكانوا سبباً من أسباب اندلاعها ، لاعتقاد المتعبدين السطحيين منهم عن حسن نية – وهم القرّاء – أن عثمان أخطأ ، ولاعتقاد الطامعين منهم عن سوء نية أن لهم حقوقاً زيادة في بيت المال يجب الحصول عليها .

وقد استفاد من هذا الواقع ، أي من وجود فئة من الناس لا تميز بين الحق والباطل ، وفئة أخرى يستثيرها المال والطمع ؛ السبئية الذين استغلوا سذاجة أولئك وطمع هؤلاء لتدبير الفتنة .

❋ ظهر نتيجة التحول في طبيعة الدولة وأجناس الخاضعين لها والمنتمين إلى دينها جيل جديد من المسلمين يعتبر في مجموعه أقلّ من الجيل الأول الذي حمل على كتفيه عبء بناء الدولة وإقامتها . فقد تميز الجيل الأول من المسلمين بقوة الإيمان والفهم السليم لجوهر العقيدة الإسلامية . والاستعداد التام لإخضاع النفس لنظام الإسلام المتمثل في القرآن والسنة . وكانت هذه المميزات أقل ظهوراً في الجيل الجديد الذي وجد نتيجة للفتوحات الواسعة ، وظهرت فيه المطامع الفردية، وبعثت فيه العصبية للأجناس والأقوام ، وهم يحملون رواسب كثيرة من رواسب الجاهلية التي كانوا عليها ، ولم ينالوا من التربية الإسلامية مثل ما نال الرعيل الأول من الصحابة على يد رسول الله – ﷺ – ، وذلك لكثرتهم وانشغال الفاتحين بالحروب والفتوحات الجديدة ،

فأخذ هؤلاء المسلمون الجدد ينخدعون بكل ما سمعوه من جهة ، ويبثون ما لديهم من رواسب وأفكار جاهلية من جهة أخرى .

❋ تغيرت طبيعة الحياة المادية ، فانتقل الناس من حياة الزهد والتقشف التي كانوا يعيشون عليها في عهد النبوة والشيخين إلى حياة الرخاء والترف بسبب النعم والخيرات التي كانت تدرها الفتوح . وغني عن الإشارة أن ذلك الرخاء كان له أثره على المجتمع بسبب ما يترتب عليه من انشغال الناس بالدنيا والافتتان بها . كما أنها مادة للتنافس والبغضاء ، خاصة بين أولئك الذين لم يصقل الإيمان نفوسهم ولم تهذبهم التقوى من أعراب البادية وجفاتها ، ومن مسلمة الفتوحات الذين جروا شوطاً في زخارف الدنيا وبهجتها ، واتخذوها غاية يتنافسون فيها .

وعندما قام عثمان بواجبه تجاه أولئك الذين بدؤوا نوعاً من حياة الترف وفساد الأخلاق ، انضم هؤلاء المستهترون إلى صف الناقمين من الرعاع وغيرهم .

❋ لقد كان مجيء عثمان مباشرة بعد عمر - رضي الله عنهما - واختلاف الطبع بينهما مؤدياً إلى تغير أسلوبهما في معاملة الرعية ؛ فبينما كان عمر يمتاز بالشدة والصلابة ، كان عثمان ألين وأرق في المعاملة مما كان له بعض الأثر في مظاهر الفرق عند حدثاء الإسلام في عهده وعهد سلفه .

❋ كانت العصبية القبلية مادة تهيج النفوس وتحركها ، وكانت في دورها هذا مفتاحاً للفتنة ، إذ كانت بعض القبائل ترى لنفسها موقع قدم وفضل في الفتوح ، وتأنف من رياسة قريش عليها ، ووافق ذلك أيام عثمان ، فكانوا يظهرون المطعن في ولاته بالأمصار ، ويفيضون في النكير على عثمان ، فكان ذلك مؤشّراً لبداية الفتنة في الكوفة ، وهي أول مصر نزع الشيطان بين أهله في الإسلام كما يقول الشعبي .

✹ وقع في أوهام كثير من الناس عن حسن نية أو عن سوء نية من أن عثمان بن عفان – رضي الله عنه – كان ضعيفاً في مواقفه إزاء الأحداث العاصفة على الدولة الإسلامية ، أو كان مستضعفاً يساق إلى ما يراد . وهذه غلطة تاريخية في حق ثالث أصحاب رسول الله – ﷺ – فضلاً وديناً .

هذا وقد استغل المستشرقون ومن سار على دربهم من الباحثين العرب الروايات الموضوعة التي تضعف عثمان والتي افتراها أهل الكذب من بين رواة الأخبار ، فركزوا على التوسع في البحث فيها ؛ بل كانت مغنماً تسابقوا إلى اقتسامه ما دامت تخدم أغراضهم للطعن في الإسلام ورجاله . ثم إنهم استغلوا وداعة عثمان ورحمته ورأفته بالرعية لينفثوا شبهة من شبههم ، وهي : أن عثمان كان ضعيفاً في شخصه .

وهذه الدعوى تسقط لعدم وجود سند أو دليل يعتمد عليه في هذا الزعم ، كما أنه يستفاد من سياق حديث الشورى الذي جاء في « الجامع الصحيح » للبخاري وفي « تاريخ الطبري » أن اختيار عثمان – رضي الله عنه – خليفة لم يكن إلا أنه أمثل من وقع عليه الاختيار من قبل الناس ، وأعدل وأصلح من يتحمل المسؤولية أمام الله وأمام المسلمين .

إن عثمان – رضي الله عنه – وإن كان رؤوفا رحيماً بالناس – وهذه من صفات الحاكم العادل – فلم يكن أبداً ضعيفاً في حدود الله . وكان يتبع سياسة عمر – رضي الله عنه – في الاستفسار عن العمال من وفود الحج وسؤال الرعية عن أمرائها ، فكان يكتب إلى الناس في الأمصار أن يوافوه أيام الحج إن كانت لديهم مظالم ، فيرفعونها إليه بحضرة أميرهم فيقضي بينهم بالحق .

وكان – رضي الله عنه – يشتد في متابعة عماله ويحدد سلطاتهم ، بما يحقق مصالح المسلمين والرحمة بهم والرفق بالرعية . وإلى جانب ذلك كان

يني في نفوس الرعية الجرأة والصراحة في الحق وعدم الجبن والخوف ليكونوا رقباء على الحكام في القيام بالأمانة التي ائتمنهم الله عليها .

إن عثمان – رضي الله عنه – لم يكن عاجزاً أن يتخذ لنفسه حجاجاً يسلطه على أبشار الأمة بسياط القهر والجبروت ، ويطلق يده في دمائها حتى تخضع وتسكن ، و لم يكن عاجزاً أن يحدث للناس عقوبات فوق ما أحدثوا وينكل بأولئك الخارجين عليه . إنه ما كان عاجزاً عن هذا وأمثاله ، ولا كان ضعيفاً أو مستضعفاً ، ولكنه كان خليفة راشداً يحجزه عدل الخلافة الراشدة عن مآثم الملك العضوض .

❋ كان موقف عثمان – رضي الله عنه – إزاء الأحداث التي ألمت به وبالمسلمين المثل الأعلى لما يمكن أن يقدمه الفرد من تضحية وفداء في سبيل حفظ كيان الجماعة ، وصون كرامة الأمة ، وحقن دماء المسلمين . فقد كان بإمكانه أن يقي نفسه ويخلصها لو أنه أراد نفسه و لم يرد حياة الأمة . فلو كان يحب ذاته و لم يكن من أهل الإيثار لدفع بمن هبّ للذود عنه من الصحابة وأبناء المهاجرين والأنصار إلى نحور الخارجين المنحرفين عن طاعته . ولكنه أراد جمع شمل الأمة ففداها بنفسه صابراً محتسباً ، حيث منع من سلّ السيوف بين المسلمين مخافة الفرقة ، وحفظاً للألفة التي بها حفظ الكلمة ، ولو أدى إلى هلاكه .

❋ وإلى جانب صبره واحتسابه حفظاً لكيان الأمة من التمزق والضياع ، وقف عثمان – رضي الله عنه – موقفاً آخر أشد صلابة ، وهو عدم إجابته الخارجين إلى خلع نفسه من الخلافة ، فكان بذلك يمثل الثبات واستمرار النظام ؛ لأنه لو أجاب الخارجين إلى خلع نفسه لأصبح منصب الإمامة العظمى ألعوبة في أيدي المفتونين الساعين في الأرض بالفساد ، ولسادت الفوضى واختل نظام البلاد، ولكان تسليطاً للرعاع والغوغاء على الولاة والحكام.

ومما لا شك فيه أن هذا الصنيع من عثمان كان أعظم وأقوى ما يستطيع أن يفعله رجل ألقت إليه الأمة مقاليدها ، إذ لجأ إلى أهون الشرين وأخف الضررين ليدعم بهذا الفداء نظام الخلافة وسلطانها .

❋ إن قتل الخليفة عثمان – رضي الله عنه – لم يكن هو الغاية التي يقصدها من خطط لهذا الحصار ، وإلا لو كان كذلك لهان الأمر ، وسكنت الفتنة ، واستبدل خليفة بخليفة ، وعادت الأمور إلى نصابها . ولكن بعض رواد الفتنة كانت لهم غاية أبعد أثراً وأعمق غوراً من قتل خليفة واستبدال آخر به . إن غايتهم هي : هدم حقيقة الإسلام والنيل من عقيدته وتشويه مبادئه في شخص الخليفة المقتول ، وإثارة الضغائن والخلافات بين المسلمين .

لقد توالت خطط السبئية في خلافة عثمان وعليّ – رضي الله عنهما – ولم يريدوا بها إلا الكيد لهذا الدين مستغلين حركة غوغائية تتكون من أعراب البادية وجفاتها ومن مسلمة الفتوحات الذين لم يصقل الإيمان نفوسهم ، كما هي العادة في كثير من هذه الحركات التي تشكل أرضية تستغل من قبل المفسدين ، ولكن الإسلام – ولله الحمد – كان أقوى من كل هذه الهجمات ، وأعظم من كل هذه التحديات وأقدر على الصمود والثبات . فقد ذهب ابن سبأ ومن على شاكلته وبقي الإسلام . أما أفكاره المدمّرة وإن كانت لا تزال تجد مكانها في نفوس طائفة من أهل القبلة – وهم الشيعة – إلا أنها طائفة منبوذة لقبح اعتقادها وسوء تصرفاتها ، بينما بقي السواد الأعظم من المسلمين على عقيدة أهل السنة والجماعة .

وقد قيض الله للإسلام رجالاً نفوا عنه خبث هذه الأفكار وأظهروا فسادها ، فاستمسك المسلمون بعقيدة التوحيد ، واتبعوا نهج السلف الصالح ، كما حقق الله عز وجل نبوءة نبيه – ﷺ – حيث قال: « لا تزال طائفة من أمتي على الحق ، لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله » .

٭ لقد أخبر النبي – ﷺ – عن وقوع الفتنة ، وثبت بالخبر القطعي من طريق الوحي أن عثمان – رضي الله عنه – على الحق ، وأنه سيقتل ظلماً وأمر باتباعه ، وأخبره أن الله يقمصه بقميص – يعني الخلافة – وأن المنافقين يريدونه على خلعه ، وأمره أن لا يخلعه .

وهذا أقوى دليل أنه كان على الحق . فمن خالفه تنكب طريق الحق ، كيف لا! وقد وصف رسول الله – ﷺ – الذين أرادوا خلعه بالنفاق ، فعلم بالضرورة أن كل ما ورد عنه مما يوجب الطعن عليه دائر بين مفترٍ عليه ومختلق ، وبين محمول – على تقدير صحته – على الاجتهاد ليكون معه الحق تصديقاً لخبر النبوة المقطوع بصدقه .

٭ إن المتتبع لأحداث الفتنة في تاريخ الإمام الطبري وكتب التاريخ الأخرى من خلال روايات أبي مخنف والواقدي وابن أعثم وغيرهم من الإخباريين يشعر أن الصحابة هم الذين كانوا يحركون المؤامرة ويثيرون الفتنة.

وخلافاً لروايات هؤلاء الذين لا يتورعون في إظهار الصحابة بمظهر المتآمرين على عثمان المحرضين عليه ، المسؤولين عن قتله ، فقد حفظت لنا كتب المحدثين بحمد الله الروايات الصحيحة التي يظهر فيها الصحابة من المؤازرين لعثمان المنافحين عنه ؛ فقد اجتهدوا في نصرته والذب عنه ، وبذلوا أنفسهم دونه ، فأمرهم بالكف عن القتال ، وقال إنه يحب أن يلقى الله سالماً مظلوماً ، ولو أذن لهم لقاتلوا عنه .

٭ لم يكن موقف التابعين ومن بعدهم مخالفاً لموقف الصحابة في الدفاع عن عثمان – رضي الله عنه – ورعاية حقه ، وبيان أنه قتل على غير وجه الحق ، واستعظام قتله والبراءة من قتلته ، وذمهم وذكرهم بالسوء . فقد وضعوا نصب أعينهم تأييد السنة ونفي البدعة بعيداً عن الأهواء الشخصية والنزعات الخاصة ، فكانت كثير من الأخبار المروية عنهم والمتعلقة بالفتنة

الأولى قد أخرجت عثمان - رضي الله عنه - كالقلب المصفى نقيّاً خالصاً من كل ما أراده المغرضون وتقوله المتقولون .

* خلافاً لما جاء في بعض الروايات أن جماعة من الصحابة تخلفوا عن بيعة عليّ - رضي الله عنه - أو بايع بعضهم كرهاً، فقد ثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن بيعة عليّ - رضي الله عنه - كانت بيعة شرعية . ويؤيد ذلك ما ورد في السنة النبوية من مؤشرات عن خلافته، وما روي عن الصحابة في هذا الشأن، وما نقله المؤرخون والمحدثون والفقهاء وأهل العلم عن شرعية خلافة عليّ وصحتها ومبايعة أهل الحل والعقد له من المهاجرين والأنصار.

ولم يتخلل تلك البيعة أي نوع من أنواع الضغط أو الإكراه ، حيث روى ابن أبي شيبة في « مصنفه » بسند صحيح ما يكشف عن بيعة طلحة والزبير لعليّ بمحض إرادتهما دون غلبة أو قهر .

ويبرز الإمام الباقلاني موقف بعض الصحابة الذين تأخروا عن نصرة عليّ والدخول في طاعته ؛ بأن ذلك لم يكن بسبب رفضهم لخلافته وبيعته ، وإنما تخوفوا من حرب أهل القبلة واحتجوا بما روي عن النبي - ﷺ - في النهي عن قتال الفتنة .

ورأيي أن المعارضة التي قامت في وجه عليّ - رضي الله عنه - لها ظروف سياسية معروفة ، فهي لم تكن معارضة تطعن في إمامته بقدر ما كانت تطالب بالقصاص من قتلة عثمان .

ويمكن القول أن علياً - رضي الله عنه - كان أقوى المرشحين للإمامة بعد مقتل عمر - رضي الله عنه - ، فالفاروق عينه لها في الستة الذين أشار بهم ، وهو واحد منهم ، على أن الأربعة من رجال الشورى وهم عبد الرحمن وسعد وطلحة والزبير بتنازلهم عن حقهم فيها له ولعثمان، تركوا المجال مفتوحاً

أمام الاثنين فلم يبق إلا هو وعثمان ، وهذا إجماع من أهل الشورى على أنه لولا عثمان لكانت لعليّ . وبعد موت عثمان، وقد قدمه أهل دار الهجرة صار مستحقاً للخلافة .

ولم تكن السابقة في الإسلام والقرابة والمصاهرة هي المزايا الوحيدة لولاية عليّ – رضي الله عنه – هذا المنصب الخطير ، ولكن كان له بالإضافة إلى ذلك من القدرة والكفاءة ما لا ينكر ؛ فشجاعته وإقدامه ، وذكاؤه وعقليته القضائية النادرة ، وحزمه الذي اشتهر به في مواقفه ، وصلابته في الحق ، وبعد نظره في تصريف الأمور حتى كان الخليفة عمر – رضي الله عنه – يأخذ برأيه إذا التبست عليه الأمور ، كل هذه العوامل تجعله بلا منازع المرشح الوحيد لإمامة المسلمين في تلك الفترة الحساسة من حياتهم .

✱ تتجه مآخذ بعض المؤرخين والباحثين إلى أن علياً – رضي الله عنه – لم يكن رجل دولة وسياسة يهيمن على مجرى الأمور .

وليس ثمة من شك بأنه يوجد من الدلائل ما يؤكد أن علياً – رضي الله عنه – كان ذكيّاً بصيراً بالأمور ، حصيف الرأي ، وكان أبو بكر وعمر وعثمان يعرفون ذلك ، فاتخذوه مستشاراً لهم في أمور السياسة حتى أن عمر – رضي الله عنه – كان يتعوّذ من معضلة ليس لها أبو الحسين .

والمعهود من أسلوب عليّ – رضي الله عنه – في مواقفه استعمال الحكمة وعلاج الأمر بالرفق ما أمكن علاجه، فإذا لم يتمكن حينئذ يلجأ إلى الحرب .

والواقع أن الأمر ليس أمر ضعف وقصور في الرأي وإخفاق في السياسة ، بل اختلف الوضع عما سبق ، فتناول هذا الاختلاف تغير الجماعات المحيطة بالخليفة فهم غير أصحاب أبي بكر وعمر ، إذ يغلب على هؤلاء عنصر الأعراب والموالي ، وشتان ما بين الفئتين .

وتناول هذا الاختلاف أيضاً مركز الخلافة الذي انتقل من الحجاز حيث السنة النبوية إلى العراق، حيث تتحكم المصلحة والنزاعات الشخصية والأهواء .

ويلمس المرء كذلك تغيير في الأفكار وتعدد في المذاهب من جراء الفتنة ولا شك أن هذا الانقسام في الآراء والاختلاف في وجهات النظر أدى إلى مزيد من الفرقة والخلاف مما أضعف بطبيعة الحال مركز الخليفة وقبضته على زمام الأمور .

وإذا كانت رياح التغيير مؤشراً على تبدل الأحوال في عهد عليّ – رضي الله عنه – ، فإن موقفه ظل رغم ذلك كله لم يتلون بلون ذلك الجيل ، ولم يرغب أن يواكب التطور الحادث ، إذ آثر الإخفاق في كل شيء على الإخفاق في راشديته وعدله .

ولئن كانت السياسة هي التطوع لروح العصر ومسراه ، وانتهاز الفرص ، وتحقيق المصالح الذاتية والمنافع الشخصية للحاكم والجماعات المحيطة به ، فإن علياً لم يكن سياسيّاً بهذا المعنى . وإن كانت السياسة حسن الفهم والدراية والتعقل ، والسعي لتحقيق المصلحة العامة للأمة ، فعليّ – رضي الله عنه – كان على درجة عظيمة من ذلك .

والقول الفصل أن عليّاً كان من خير رجال السياسة والحكم لو بقي عصر الخلافة الراشدة كما كان عليه في أيامه الأولى ، أما وروح الزمان كانت تسير على غير ما كانت تسير عليه ، فمذهبه في السياسة لم يعد مناسباً لتلك الأوضاع ، ولذلك في نظر البعض غير سياسي .

* تضافرت الروايات في تاريخ الإمام الطبري على أن خروج عائشة وطلحة والزبير إلى العراق كان قصد الإصلاح وطلب الثأر لعثمان الذي قتل

بغير حق ، وإعزاز الإسلام بأخذ القصاص من الخوارج المحلين ، بل إن عليّاً أيضاً لم ير في سيره إليهم إلا الإصلاح وجمع الكلمة .

وبعد سفارة القعقاع بن عمرو - رضي الله عنه - لم ير طلحة والزبير وعائشة - رضي الله عنهم - أمثل من الصلح ، حيث يبدو اقتناع طلحة والزبير بحجة عليّ في التريث وعدم استعجال أمر القصاص من قتلة عثمان حتى تهدأ الأحوال ويتوطد مركز الخلافة فيأخذ العدل مجراه .

وقد بات الناس على نية الصلح والعافية في كلا المعسكرين وهم لا يشكّون في الصلح ، وبات الذين أثاروا الفتنة بشر ليلة إذ أشرفوا على الهلاك ، خاصة بعد أن خطب عليّ في الناس وطلب منهم أن يرتحلوا في الغد ، ولا يرتحل معه أحد أعان على عثمان بشيء، فجعلوا يتشاورون ، وتكلم ابن سبأ وهو المشير فيهم ، فأشار عليّهم بإنشاب الحرب سرّاً في الغلس .

وجدير بالإشارة أن أثر السبئية في الجمل واشتعال فتيل الحرب مما يكاد يجمع عليه المؤرخون والعلماء سواء أطلقوا عليهم اسم الغوغاء أو المفسدين أو الأوباش أو أصحاب الأهواء أو سماهم البعض قتلة عثمان أو أطلقوا عليهم صراحة : السبئية .

✵ من الملاحظ أن الصحابة- رضوان الله عليهم- متفقون على إقامة حد القصاص على قتلة عثمان، لكن الخلاف بينهم وقع في مسألة التقديم أو التأخير، فطلحة والزبير وعائشة ومعاوية - رضوان الله عليهم- كانوا يرون تعجيل أخذ القصاص من الذين حاصروا الخليفة وقتلوه ظلماً، وأن البداءة بقتلهم أولى، بينما رأي أمير المؤمنين عليّ- رضي الله عنه- ومن معه تأخيره حتى يتوطد مركز الخلافة وتستقر الأوضاع، فيتقدم أولياء عثمان بالدعوى عنده على معينين ، فيحكم لهم بعد إقامة البيّنة عليهم، لأن هؤلاء المحاصرين لأمير المؤمنين عثمان ليسوا نفراً من قبيلة معينة، بل هم من قبائل مختلفة .

ومن المعلوم أن علياً - رضي الله عنه - كان في موقفه أسدّ رأياً وأصوب قيلاً ، لأنه لو شرع في تنفيذ القصاص في قتلة عثمان لتعصبت لهم قبائل وصارت حرباً أهلية ، وقد حدث هذا عندما تعاطى طلحة والزبير القود من قتلة عثمان بالبصرة ، فتعصب لهم آلاف من الناس واجتمعوا على حرب طلحة والزبير .

❋ إذا كان محور الخلاف بين الصحابة - رضي الله عنهم - هو القصاص من قتلة عثمان ، كما تواترت بذلك الأخبار ، فإنه قد شاع بين الناس أن الخلاف بين عليّ ومعاوية - رضي الله عنهما - كان سببه طمع معاوية في الخلافة . وهذا غير صحيح ، حيث تذكر الروايات الصحيحة في كتب التاريخ والحديث أن معاوية ما خرج إلا للمطالبة بدم عثمان ، وأنه صرح بدخوله في طاعة عليّ إذا أقيم الحد على قتلة عثمان .

❋ إن ما أثير على وجود قتلة عثمان في جيش عليّ - رضي الله عنه - أمر فيه شبهة ، فقد كان في عسكره من الخوارج الذين قتلوا عثمان من لم يعرف بعينه ، ومن تنتصر له قبيلته ، ومن لم تقم عليه حجة فيما فعل ، ومن في قلبه نفاق لم يتمكن من إظهاره كله .

وبتتبع الروايات في كتب التاريخ والحديث يلاحظ أن موقف عليّ من قتلة عثمان المندسين في جيشه كان موقف الحذر المحتاط منهم ، المتبرء من فعلهم .

❋ يستنتج من الأدلة الشرعية أن علياً كان أقرب إلى الحق من طلحة والزبير ومعاوية - رضي الله عنهم -، ففي الحديث الذي رواه الإمام مسلم عن الخوارج : « يقتلهم أدنى الطائفتين إلى الحق » دلالة واضحة أن علياً كان أقرب إلى الصواب من مخالفيه في الجمل وصفين، لكن لم يصب الحق بتمامه وكماله، حيث كانت السلامة في الإمساك عن القتال؛ لأن العبرة بالنتائج والعاقبة.

ولا شك أن نتيجة الاقتتال كانت مؤلمة جدّاً . ولهذا أثنى النبي - ﷺ - على الحسن - رضي الله عنه - لأن الله أصلح به ما بين المسلمين ، وحقن دماءهم في قوله - ﷺ - : « إن ابني هذا سيد ، ولعل الله أن يصلح به بين فئتين من المسلمين » ، في حين أنه لم يثن على قتال أبيه لأهل الشام ، بل غاية ما وصفه به أنه أقرب منهم إلى الحق ، بخلاف قتال الخوارج فقد أثنى عليه نصاً بقوله : « فأينما لقيتموهم فاقتلوهم ، فإن في قتلهم أجراً لمن قتلهم إلى يوم القيامة » . كما أن علياً نفسه فرح واستبشر بقتال الخوارج وتألم وتكدّر بقتال أهل الجمل وصفّين .

وقد كان في إمكان عليّ اتخاذ وسائل أخرى غير السيف لتهدئة الأحوال وجمع الكلمة وللصلح أبواب كثيرة ولو بالتنازل عن بعض الحق .

* إن الموقف الأحوط والأمثل هو موقف الصحابة الذين اعتزلوا الفتنة وآثروا عدم قتال أهل القبلة .

وقد اعتمد هؤلاء على أصل شرعي ثابت بنصوص صريحة عن النبي - ﷺ - ، وبعضها أوامر عينية في حق المخاطبين بها ، وهذا الأصل هو ترك القتال في الفتنة .

وقد كان من كمال فقه الصحابة - رضي الله عنهم - التفريق بين صحة إمامة عليّ ووجوب القتال معه ، بل صحة قتال أهل القبلة ، إذ لا يلزم من كونه إماماً شرعيّاً أن يكون قتاله لأهل الجمل وصفين صواباً بإطلاق .

وبالجملة فإن الكف عن القتال واعتزال الفتنة هو مذهب أهل الحديث عامة ، ومن تأمله ظهر له قوة دلائله النصية وصدق نتائجه الواقعية .

إن النصوص الشرعية جاءت متواترة في ردّ عدوان الخوارج والمفسدين في الأرض . أما أن يكون المرء عبد الله المقتول لا عبد الله القاتل ، فذلك

مشروع في الفتنة بين المسلمين المختلفين اختلافاً اجتهاديّاً مصلحياً .

على أن هذا المذهب - أي مذهب اعتزال الفتنة - هو أقوى المذاهب وأرجحها بدلالة النصوص الشرعية وأقوال السلف الصالح ، وهو أقوى من مذهب من يرى أن الصواب هو القتال مع عليّ - رضي الله عنه - فضلاً عمن يرى أن الصواب هو القتال مع من حاربه .

❋ لقد كان مصطلح القراء في بداية الإسلام يعني من يقرأ القرآن ويحفظه ويفقه معانيه ، ويتدبر آياته ، ويتأدب بأخلاقه ، ثم ما لبث أن انحرف مفهوم القرّاء أو القراءة عن مدلوله الأصلي ، فأخذ يكتسي طابعاً يسوده عدم الفقه ، والأخذ بظواهر النصوص ، والتصلب في الرأي ، والغلو والتشدد في الدين ، حتى إننا لا نستغرب عندما نجد في مصادرنا التاريخية والحديثية المبكرة ، أن المقصود بالقراء ، هم الذين ساهموا في تأليب الناس في الكوفة على الخليفة عثمان - رضي الله عنه - واشتركوا في معركة صفين فرفضوا التحكيم وصاروا خوارج فيما بعد يعيثون في الأرض فساداً يقتلون وينهبون أموال المسلمين، مستحلين لها، بزعم أن من خالفهم ليس بمسلم .

وقد جاءت الأحاديث النبوية في بيان حالهم، وما سيؤول إليه أمرهم من خروج على الأمة وسفك دمائها بغير حق ، فحذّرت منهم وأثنت على قتالهم .

❋ إن الدور المنسوب للقراء في صفين من مسؤولية وقف القتال والتحكيم ، وفرض أبي موسى حكماً ليست إلا فرية تاريخية اخترعها الإخباريون الشيعة الذين كان يزعجهم أن يظهر عليّ - رضي الله عنه - بمظهر المتعاطف مع معاوية وأهل الشام ، وأن يرغب في الصلح مع أعدائهم التقليديين .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى يحملوا المسؤولية أعداءهم الخوارج ويتخلصوا منها ، ويجعلوا دعوى الخوارج تناقض نفسها ، فهم الذين أجبروا

عليّاً على قبول التحكيم ، وهم الذين ثاروا عليه بسبب قبوله التحكيم .

ومن الملاحظ أن الدوافع والأسباب خلف مثل هذه الروايات ترجع إلى الظروف التي كانت تعيشها الكوفة – وهي معقل الشيعة –، في النصف الثاني من القرن الأول الهجري ، فقد تحولت وأهلها إلى مصر تابع لأهل الشام يرسل لها الأمويون ولاةً مستبدين مثل زياد وابنه عبيد الله والحجاج لقمع شوكتهم . وأصبحت الكوفة بذلك مركزاً للمعارضة ومفرخاً للثورات ضد الأمويين ، ليس هذا فحسب ، بل إن ضربات الخوارج الموجعة كانت أشد إيلاماً من قمع الأمويين ، مما حدا الشيعة إلى إلقاء تبعة تلك الأحداث على خصومهم تحت تأثير التعصب المذهبي .

❋ إن الموقف الثابت تاريخيّاً في كتب الأئمة الثقات مثل البخاري وأحمد وابن أبي شيبة أن عليّاً – رضي الله عنه – قبل التحكيم من تلقاء نفسه بعيداً عن أي ضغوط ، وذلك تماشياً مع أحكام الإسلام التي تحث على إصلاح ذات البين والرجوع إلى الكتاب والسنة عند التنازع والاختلاف ، كما ثبت أن موقف القراء هو نفسه منذ البداية لم يتغير ولم يتبدل ، فهو الإصرار على مواصلة قتال أهل الشام ورفض التحكيم بالكلية .

وهذا ما تطمئن إليه النفس ، حيث ينسجم ذلك الموقف مع عقلية الخوارج المتشدّدة المتحجّرة العنيفة المستبيحة لدماء المسلمين وأموالهم ، فقد كانوا في مراحل وجودهم على رأس الحركات التي أنهكت جسم الدولة الإسلامية ، وذهبت بكثير من قوى المسلمين المذخورة .

❋ نظراً لما لحادث التحكيم من أهمية في التاريخ السياسي للدولة الإسلامية ، فإنه من الضروري تجلية حقيقة وقائعه ، حيث أسيء تصوير هذا الحادث بقدر ما أسيء تفسيره ، فنتج عن الأمرين خلط كثير وإساءة إلى مكانة الصحابة وقدرهم ، حيث باتت القصة الشائعة بين الناس عن حادث

التحكيم تتهم بعضهم بالخداع والغفلة ، وتتهم آخرين بالصراع حول السلطة .

وبإخضاع هذه الرواية للدراسة والتحليل يلاحظ عليها ثلاثة أمور : أحدها يتعلق بالخلاف بين عليّ ومعاوية – رضي الله عنهما – والذي أدى إلى الحرب بينهما ، والثاني : يتعلق بمنصب كل من عليّ ومعاوية ، والثالث : خاص بشخصية أبي موسى الأشعري وعمرو بن العاص .

أما الأمر الأول : فإن الحكمين كانا مفوضين للحكم في الخلاف بين عليّ ومعاوية ، ولم يكن الخلاف بينهما حول الخلافة ومن أحق بها منهما ، وإنما كان حول توقيع القصاص على قتلة عثمان ، وليس هذا من أمر الخلافة في شيء . فالخلاف حول الخلافة لم يكن قد نشأ عندئذ ، ولم يكن معاوية مدعياً للخلافة ولا منكراً حق عليّ فيها ، وإنما كان ممتنعاً عن بيعته ، حيث كان متغلباً عليها بحكم الواقع لا بحكم القانون ، مستفيداً من طاعة الناس له بعد اقتناعهم بالسبب الذي جعله يرفض بيعة عليّ ، وهو المطالبة باقتضاء حقه في القصاص من قتلة عثمان باعتباره وليّاً للدم .

فإذا ترك الحكمان هذه القضية الأساسية وهي ما طلب إليهما الحكم فيه واتخذا قراراً بشأن الخلافة كما تزعم الرواية الشائعة عن التحكيم ، فمعنى ذلك أنهما لم يفقها موضوع النزاع ولم يحيطا بموضوع الدعوى ، وهو أمر مستبعد جدّاً .

الأمر الثاني : إذا تضمن قرار الحكمين فيما تزعم الرواية المذكورة عزل كل من عليّ ومعاوية ، فقد ورد العزل في حق معاوية على غير محله ، لأنه إذا تصورنا أن يعزل الحكمان عليّاً من منصب الخلافة إذا فرضنا جدلاً أنهما كانا يحكمان فيها ، ولكن عمّ يعزلان معاوية ؟ هل كانا يملكان عزله عن قرابته أو منعه من المطالبة لحقه فيها ؟! وهل عهد التاريخ في حقبة من حقبه

أن يُعزل ثائر عن زعامة الثائرين معه بقرار يصدره قاضيان ؟! ولا شك أن هذا عامل آخر يؤيد بطلان القصة الشائعة عن قضية التحكيم والقرار الصادر فيها .

الأمر الثالث : إن القول بأن أبا موسى الأشعري كان في قضية التحكيم ضحية خديعة عمرو بن العاص ينافي الحقائق التاريخية الثابتة عن فضله وفطنته وفقهه ودينه ، والتي ثبتت له بتولي أعمال الحكم والقضاء في عهد النبي – ﷺ – وفي خلافة عمر وعثمان وعلي . فهل يتصور أن يثق رسول الله – ﷺ – ثم خلفاؤه من بعده في رجل يمكن أن تجوز عليه مثل الخدعة التي ترويها قصة التحكيم ؟! .

هذا وقد شهد الصحابة وكثير من علماء التابعين لأبي موسى – رضي الله عنه – بالرسوخ في العلم ، والكفاءة في الحكم ، والفطنة والكياسة في القضاء .

وقبول تلك الرواية يعني الحكم أيضاً على عمرو بن العاص بأنه كان في أداء مهمته رجلاً تسيره الأهواء فتطغى لا على فطنته وخبرته فحسب ، بل على ورعه وتقواه أيضاً . هذا علاوة على ما نسب إليه وإلى أبي موسى من السب والشتم ، وهو ما يتعارض مع ما عرف وتواتر عن الصحابة – رضي الله عنهم – من حسن الخلق وأدب الحديث .

* أدى حادث التحكيم بين عليّ ومعاوية – رضي الله عنهما – إلى بدء ظهور الفرق ذات الآراء السياسية ، ومن ضمنها فرقة الخوارج الذين رفضوا مبدأ قبول التحكيم في النزاع أصلاً ، ذلك أنهم قالوا : « لا حكم إلا لله » مقررين أنه لا يجوز العدول عن حكم الله إلى حكم الرجال ، والله قد حكم في الفئة الباغية بقتالها حتى تفيء إلى أمر الله .

وقد ظلت العبارة « لا حكم إلا لله » علماً على مذهب الخوارج على

اختلاف فرقهم وتعددها . وتعددت تفسيرات هذه الفرق لهذا الشعار ، فارتكب الخوارج بناء على فهمهم الخاطىء له وتأويلهم المتعسف للنصوص كثيراً من المنكرات وعاثوا في الأرض فساداً يقتلون وينهبون أموال المسلمين مستحلين لها بزعم أن من خالفهم كافر ، وهم سلف المكفرة في هذه الأمة إلى اليوم .

ومن الخصائص المميزة لفرق الخوارج الغلو والإفراط والشطط والتنطع ، كما تميزت في منهجها الحركي بالاندفاع والتهور والثورية العمياء والقابلية السريعة للتمزق والاشتعال ، فالجلافة طبعهم ، وضيق الأفق سمتهم ، ما خيروا بين أمرين إلا اختاروا أعسرهما ، وما صادفوا احتمالين إلا انحازوا لأبعدهما ، وما رأوا طريقين إلا سلكوا أشقهما .

ولما كان الخوارج من ذلك الصنف البشري العنيد محدود الإدراك الذي يضيق أفقه أو علمه عن تفهم الخلاف فتثور نفسه لأتفه الأسباب ودونما تبصر في الدوافع والعواقب وتريث الحكم ، فقد أعلنوا تكفيرهم للمجتمع المسلم بأجمعه ، فأظهروا نقمتهم وسخطهم على الأطراف المخالفة لهم .

ومن مبادئهم أن الخروج على الحاكم الجائر فرض لا يحل تركه ، فكل قادر يلزمه الخروج ولو كان وحده ، وسواء ظن أن خروجه يؤدي إلى النتيجة المرجوة أم لا . وبهذا لا يشترطون عدداً ولا قدرة على تغيير المنكر . ومن أجل ذلك كان تاريخهم بشكل عام سلسلة من الثورات والحروب المتواصلة ميزتهم عن غيرهم من الفرق ، وفي سبيلها أبيدوا أو كادوا أن يبادوا .

❋ ومن نتائج الفتنة ظهور الإرجاء ، ومبعثه أنه كان في ثغور الجهاد وأطراف البلاد فئات من المسلمين تحارب الكفار وتفتح الأمصار ، فلم تعلم عن سير الأمور شيئاً ، فلما صدمتها فاجعة الفتنة أذهلها الألم عن التفكير ، ووقاها بعد الشقة شر الخوض في الفتنة ، ثم فوجئوا بما تلاها من أحداث

فما استطاعوا أن يستبينوا رأياً فيتبعوه أو يرجحوا طرفاً فيوالوه ، فآثروا مسالمة الفريقين المتقاتلين والركون إلى الحياد ، فأبرؤوا أنفسهم من الوقوف مع أحد منهم أو عليه ، وأرجؤوا أمر الجميع إلى الله ، وهو الذي يتولى حسابهم ، ومن ثم فهم داخلون تحت المشيئة .

فهم مناقضون لما عليه عامة الخوارج من تكفير الصحابة ، وما عليه عامة الشيعة من الغلو في عليّ والحط من عثمان أو تكفيره ، ومخالفون أيضاً لما عليه أهل السنة والجماعة في أمرهم .

ولا يخفى ما في موقفهم من شطط بإرجاء أمر عليّ وعثمان والشك في دخولهما الجنة ، ومخالفة ما هو ثابت في النصوص الشرعية ومشهور لدى الأئمة بالإجماع عن، فضل عثمان وعليّ – رضي الله عنهما – والشهادة لهما بالجنة . وهذا من أخطاء المرجئة وضلالاتهم .

وعلى كل حال سواء كان الإرجاء موقفاً ذاتياً ظهر بسبب الفتنة أو أنه انبثق من الفكر الخارجي ونبع عنه ، فإن الإرجاء من حيث هو موقف نفسي يمكن أن يوجد في هذه الفتنة العمياء وما تلاها ، لأن من سنن الاجتماع أن أي نزاع يشجر بين طائفتين أو جماعتين قد يفرز فئة ثالثة متأرجحة محايدة لأي سبب من أسباب الحياد . وليس هذا الحياد من قبل المرجئة إلا موقفاً سلبيّاً يليه التردد والشك في مآل الصحابة الذين شملتهم دائرة الفتنة .

❋ شهد ما بعد الفتنة أيضاً ظهور الشيعة وتميزهم بنظريات وآراء خاصة بهم في المجال السياسي . والمذهب الشيعي يرتبط أساساً بمسألة وجدانية أو عاطفية هي حب آل البيت ، ثم تطورت هذه العاطفة وأخذت الآراء التي نبتت نتيجة لها تتأصل شيئاً فشيئاً لتصبح مذهباً متميزاً أو فرقة ذات آراء مستقلة في الأصول والحكم والفقه وغيرها .

وتحسن الإشارة إلى أن الشيعة الأولى لم يطعنوا في أصحاب رسول الله –

ﷺ - ، ولم يسبوهم ولم يشتموهم ، بل كانوا يقدمون أبا بكر وعمر على عليّ ، وإنما كان تفضيلهم لعليّ على عثمان ، ثم ظهر المفضلة الذين يفضلون علياً على أبي بكر وعمر . ثم أخذ التشيع أبعاداً أخرى أكثر خطورة ، حيث جعل يكتنفه الغلو ورفض خلافة الشيخين - أبي بكر وعمر - وشتم أصحاب النبي - ﷺ - .

ومن الملاحظ أن عدة عوامل ساهمت في تطور المذهب الشيعي ، ومن أهمها : أن السبئية هم أصل التشيع ، وليس أدل على ذلك من أن مبادىء الشيعة تتفق مع بعض الأفكار والمعتقدات التي جاء بها عبد الله بن سبأ ، وهي : القول بالوصية والرجعة والبداء وسب الصحابة والبراءة منهم والغلو في عليّ - رضي الله عنه - .

ومن المعلوم أن الذي يجمع فرق الشيعة هو : القول بأفضلية عليّ وأحقيته في الخلافة ، وأنها ليست من المصالح المرسلة الموكولة إلى نظر العامة ، بل هي ركن من أركان الدين .

ولتبرير هذه النظرية قالوا بالوصية ، أي أن رسول الله - ﷺ - أوصى بالخلافة لعليّ من بعده ، وسارعوا إلى وضع الأحاديث في ذلك ، كما أنهم قالوا بأن الخلافة بعد عليّ تنحصر في ذريته ، وتنتقل بالنص من الإمام إلى من يليه .

❋ من الآثار السلبية المترتبة على ظهور الخلافات السياسية : أنه كان لظهور الفرق على الصعيد السياسي آثاراً سلبية ، إذ كرست بوادر الفرقة والخلاف بين المسلمين ، وهي بلا شك من عوامل الضعف والخذلان . فقد احتدم الصراع بين الفئات المختلفة مما كان له الأثر في عرقلة مسير الفتوح الإسلامية . فقد تميزت الفترة التي تلت الفتنة بكثرة الخلافات والحروب التي أضرم نارها حركات لم يستفد منها ، إذ استنفدت جهودها في قتال المسلمين

بدلاً من الاشتغال بأعمال الجهاد في سبيل الله .

وبالرغم من اعتبار عام واحد وأربعين للهجرة (٦٦١م) هو عام الجماعة، فإن الجماعة لم تكتمل تماماً، وظل هناك من يعارض بالقول والفعل تسويات الأحداث التي جرت في الفترة التي أعقبت مقتل عثمان والأوضاع السائدة في ظل دولة بني أمية، إضافة إلى الذين كانوا يظهرون الوفاق ويبطنون الخلاف.

❋ ومن آثار الفتنة العقدية : قول الخوارج في الوعيد بتكفير أصحاب الكبائر ، وأنهم مخلدون في النار . وقد اشتطوا في نظرتهم تلك لمرتكب الكبيرة ، لكن ليس هذا فحسب ، وإنما الرزية كل الرزية أن يكون مرتكب الكبيرة عندهم ليس هو الزاني أو السارق أو الكاذب ونحوهم من عصاة الأمة ؛ وإنما هو : عثمان وعليّ والزبير وطلحة وعائشة وأبو موسى الأشعري وعمرو بن العاص وأمثالهم من أصحاب رسول الله - ﷺ - ومن ثم قالوا : وعثمان وعليّ من والاهما ليسوا بمؤمنين لأنهم حكموا بغير ما أنزل الله .

ويعتقد الخوارج أن من خالف القرآن بعمل أو برأي أخطأ فيه فهو كافر ، ومن ثم قالوا بتكفير أصحاب الكبائر وأنهم مخلدون في النار ، مخالفين لما ثبت في كتاب الله وسنة رسوله - ﷺ - من عدم الخلود في النار بسبب ارتكاب الذنب ما لم يكن شركاً .

❋ لما غالى الخوارج في الوعيد نشأت فرقة المرجئة تبالغ في الوعد ، وترجىء الحكم على أهل المعاصي إلى يوم الحشر ، مع تفويض أمرهم إلى الله إن شاء غفر لهم وإن شاء عذبهم . لكنها وسعت دائرة الإيمان إلى أقصى حدّ لجعلها الإيمان اعتقاداً قلبيّاً مجرداً ، ولا قيود عملية على صاحبه من أمر ونهي ، حتى أدى بها ذلك إلى القول بأنه لا تضر مع الإيمان معصية ، كما لا تنفع مع الكفر طاعة ، وهذا مما يؤخذ على المرجئة .

والناظر في قول المرجئة في معنى الإيمان يعلم أنه مخالف لما جاء في القرآن

الكريم وسنة النبي - ﷺ - وأقوال السلف من أن الإيمان مرتبط بالعمل ، والعمل مرتبط بالإيمان لا ينفك أحدهما عن الآخر .

وبهذا يظل المعيار الحقيقي للحكم على أي حالة هو معيار الصدر الأول وواقع السلف الصالح قبل اختلاف الأمة في الفترة التي تلت الفتنة ، وهو أن حقيقة الإيمان حقيقة مركبة من القول والعمل مثلما تتركب حقيقة الإنسان من الجسد والروح ، وأن ذلك مجمع عليه بين السلف ، تتواتر على تأييده النصوص الشرعية ، وتتضافر عليه الأدلة العقلية والنقلية ، ولم يخالف فيه إلا مبتدع تنكّب طريق الحق ، وأعرض عن دلالات نصوص الوحي ، وشواهد الفطرة والعقل إلى ما خاضت فيه أوهام المجادلين والمتكلمين .

❋ ومن بدع الشيعة العقدية شتم الصحابة - رضي الله عنهم - وسبهم ، بل وتكفيرهم الذي أصبح من لوازم أصول مذهبهم . وهم بذلك يخالفون محكم القرآن والسنة النبوية في تزكية الصحابة وبيان عدالتهم وفضلهم وشرفهم ، وإجماع من يعتد بإجماعهم من الأمة على ذلك ، وأنه من أصول الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة .

ومن بدعهم قولهم بالبداء تعالى الله عما يقولون علوّاً كبيراً . والبداء يعني : ظهور أمر لله سبحانه وتعالى بعد أن كان جاهلاً به اقتضى أن يغير الله في قدره . ومن بدعهم الغلو في الأئمة الذين جعلوهم فوق الأنبياء والرسل ، ويعتقدون أنهم معصومون ، ويعلمون أعمال الناس وآجالهم ، ويعلمون الغيب . ومن بدعهم قولهم بمعتقد الجهمية في تعطيل صفات الله ، وأخذهم بمذهب القدرية في أفعال العباد .

وكل هذا مخالف لصريح العقيدة التي كان يدين بها سلف هذه الأمة من الصحابة والتابعين لهم بإحسان .

❋ من الآثار السلبية المترتبة على الخلافات الكلامية: أن فتحت المناظرات

بين الفرق المختلفة في إطار ما يسمى : علم الكلام باباً من أبواب الفتن ، وساهمت في تمزيق كيان المجتمع الإسلامي ، كما أنها ضخمت الجانب النظري التجريدي على حساب الجانب العلمي الذي أكد عليه الصحابة الذين تفهموا روح الرسالة وفقهوا الإسلام ، فانشرحت صدورهم للعمل والوقوف عند النصوص المتشابهة وآيات وأحاديث الصفات دون تأويل ، فحافظوا بذلك على صفاء العقيدة وإشراقها ، في حين أضاع أرباب الكلام بمجادلاتهم ونقاشاتهم البيزنطية التي ترمي إلى البحث والتعليل فيما يتجاوز نطاق العقل وضوح العقيدة وصفاء الفكرة . ولم تثمر جهودهم غير الانقسام والخلاف والتمزق في الكيان الإسلامي بسبب هذا العلم غير النافع الذي نهى عنه رسول الله - ﷺ - وجمهور الأمة من الصحابة والتابعين وأئمة السلف .

❋ لقد كان من آثار الفتنة : معرفة أحكام البغاة . فبناء على الاختلاف بين أحكام دار الحرب ودار الإسلام تمكن عليّ - رضي الله عنه - بغزير علمه وسعة فقهه ، وهو أقضى الصحابة ، أن يضع قواعد وأحكاماً هي في الحقيقة ضوابط شرعية في قتال أهل البغي ، ثم سار أهل السنة من أئمة العلم والفقهاء على سيرته في قتال البغاة ، واستنبطوا من هديه الأحكام والقواعد الفقهية في هذا الشأن .

ومن هذه الأحكام أن لا يتبع مدبر ، ولا يجهز على جريح ، ولا يقتل أسير ، ولا يستحل فرج ولا مال ، ومن ألقى سلاحه فهو آمن . ولذلك لم يكن قتال البغاة إلا لدفعهم وردهم إلى الحق ، فلا يستباح منهم إلا ما حصل بضرورة الدفع ، وبقي حكم المال والذرية على أصل العصمة .

❋ إلى جانب الفرق المبتدعة الضالة ، وهي من رواسب الفتنة ومن مخلفاتها ، بقي جمهور المسلمين والغالب من فقهائهم وعلمائهم وحملة السنة منهم يمثلون السواد الأعظم أو الجماعة أو أهل السنة- كما أطلق عليهم فيما بعد-.

وأهل السنة والجماعة يبتعدون عن الغلو في كل شيء ويفضلون الاعتدال في الرأي والعمل ، ويلتزمون ما فهمه سلفهم من الصحابة من آي القرآن الكريم وأحاديث الرسول - ﷺ - ، فإذا ذكر ما كان بين الصحابة - رضوان الله عليهم - من الاختلاف والحروب فمذهبهم الترضي والترحم على الجميع ، وذكرهم بالخير والإحسان . وإذا ذكرت صفات الله يثبتونها ويفوضون كيفيتها بما يليق بجلال الله وعظمته ، فيصفونه بما وصف به نفسه في كتابه وبما وصفه به رسول الله - ﷺ - من غير تحريف ولا تعطيل ولا تشبيه ولا تكييف . وإذا ظلم الظالم أو جار فلا يخرجون عليه إلا بشروط منها : أمن الفتنة ، وتحقيق الأفضل للمسلمين ، ومعظمهم لا يرى الخروج إلا إذا كان ثمة كفر بواح عندهم من الله فيه برهان .

ويمكن القول أن الصبغة العامة لأهل السنة والجماعة هي الذهاب إلى أن العلم والعمل أجدي وأنفع من النقاش والجدال . لذا فهم يؤكدون على حقيقة الإيمان الشرعية وهي أنه : قول وعمل ، يزيد وينقص ، يزيد بالطاعات وينقص بالمعاصي .

ولقد بقي التراث الفكري والفقهي لأهل السنة والجماعة حتى الآن مثلاً للاعتدال في فهم الأحداث ووزن الأمور بميزان الإسلام ، والبعد عن انحرافات الغلاة من الفرق المختلفة في جميع مواضع الخلاف .

○ موقف أهل السنة من الفتنة :

إن موضوع النزاع والخلاف بين المسلمين بعد مقتل عثمان - رضي الله عنه - ينظر إليه من زاويتين :

الأولى : إن اللوم في تلك الفتنة على العموم يلقى على قتلة عثمان ،

لأن كل من قتل من المسلمين بأيدي إخوانهم منذ قتل عثمان – رضي الله عنه – إنما يقع إثمه عليهم ، فهم الذين فتحوا باب الفتنة وكل ما وقع بعد ذلك فإثمه ووزره عليهم ، إذ كانوا السبب المباشر فيها، وهم الفئة المعتدية الظالمة التي قتل بسببها كل مقتول في الجمل وصفين ، وما تفرع عنهما من أحداث وآراء ومواقف فتحت باب الخلاف والفرقة بين المسلمين .

ولا يخفى أن أعداء الإسلام الذين يئسوا من مجابهة الإسلام في الميدان الحربي رأوا أن الكيد لهذا الدين على الحيلة أنجع ، فبدأوا يحكمون مخططاتهم في الخفاء ، إذ أعلنوا الإسلام ظاهراً ، وبقوا على كفرهم باطناً . وبهذا التستر والنفاق كانوا يثيرون المتاعب والمحن في وجه الدولة الإسلامية ، ويضعون في دربها الكثير من الحواجز والعقبات ، ويمارسون إزاءها من الداخل عمليات تخريبية لا حصر لها ، كما هو ظاهر من الأحداث التي مهدت للفتنة وأشعلت نارها وأوقعت الخلاف بين المسلمين ، وخطر هذا الكيد يكمن في أن هذه القوة المعادية غير واضحة الأبعاد ، مدسوسة في صفوف المسلمين ، قديرة على الاستخفاء في أعقاب أي تخريب تمارسه .

وقد نبه القرآن الكريم إلى كيد المنافقين وخطرهم على المجتمع الإسلامي ، وإلى الوسائل والطرق الملتوية الخفية التي يستعملونها لتحطيم الإسلام والقضاء عليه ، حتى يكون المسلمون على بينة منهم فلا يخدعون . ولذلك لم يكن غريباً أن يستغرق النفاق والمنافقين ما يقرب من ٣٤٠ آية من آيات الكتاب العزيز .

ولا ريب أن اليهود من أوائل من سلك هذا المسلك الخبيث ، وهو إذكاء النفاق والتستر خلفه لزعزعة دعائم الإسلام ، وكان عبد الله بن سبأ وطائفته من أبرز هؤلاء المنافقين الذين كادوا للإسلام ، حيث خطط لإذكاء نار الفتنة

في خلافة عثمان – رضي الله عنه – هذا بالإضافة إلى أثره هو وأعوانه في الفتنة في خلافة عليّ – رضي الله عنه – بعد أن اتفق المسلمون على الصلح .

الثانية : إن ما حدث من جانب الصحابة – رضوان الله عليهم – في هذه الفتنة يحمل على حسن النية والاختلاف في التقدير والاجتهاد ، كما يحمل على وقوع الخطأ والإصابة . ولكنهم على كل حال كانوا مجتهدين ، وهم لإخلاصهم في اجتهادهم مثابون عليه في حالتي الإصابة والخطأ ، وإن كان ثواب المصيب ضعف ثواب المخطىء ؛ لأن كل فئة كانت لها وجهة نظر تدافع عنها بحسن نية ، حيث إن الخلاف بينهم لم يكن بسبب التنافس على الدنيا ، وإنما كان اجتهاداً من كل منهم في تطبيق شرائع الإسلام .

وقد سئل بعض السلف عن الدماء التي أريقت بين الصحابة – رضي الله عنهم – فقال : ﴿ تلك أمة قد خلت لها ما كسبت ولكم ما كسبتم ولا تسئلون عما كانوا يعملون ﴾[1] .

وسئل ابن المبارك عن الفتنة التي وقعت بين عليّ ومعاوية – رضي الله عنهما – فقال : « فتنة قد عصم الله منها سيوفنا فلنعصم منها ألسنتنا » ، يعني في التحرز من الوقوع في الخطأ ، والحكم على بعضهم بما لا يكون مصيباً فيه[2] .

وقال ابن فُورك[3]: « ومن أصحابنا من قال : إن سبيل ما جري بين

---

(١) الآية ١٣٤ من سورة البقرة .

(٢) القرطبي : « الجامع لأحكام القرآن » ، ج ١٦ ، ص ٣٢٢ .

(٣) هو محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني الشافعي أبو بكر : من علماء التفسير والحديث والأصول ، كان من فقهاء الشافعية ، له مصنفات كثيرة منها : « غريب القرآن » ، « حل الآيات المتشابهات » ، « مشكل الحديث وغريبه » ، =

الصحابة من المنازعات كسبيل ما جرى بين إخوة يوسف ، ثم إنهم لم يخرجوا بذلك عن حدّ الولاية والنبوة ، فكذلك فيما جرى بين الصحابة »[1].

وقد سئل الحسن البصري عن قتالهم فقال : « قتال شهده أصحاب محمد - ﷺ - وغبنا ، وعلموا وجهلنا، واجتمعوا فاتبعنا ، واختلفوا فوقفنا » . وقال المحاسبي[2] : « فنحن نقول كما قال الحسن البصري ، ونعلم أن القوم كانوا أعلم بما دخلوا فيه منا ، ونتبع ما اجتمعوا عليه ، ونقف عندما اختلفوا فيه ، ولا نبتدع رأياً منّا ، ونعلم أنهم اجتهدوا وأرادوا الله عز وجل ، إذ كانوا غير متّهمين في الدين »[3].

وجاء في الحديث الصحيح : « لا تقوم الساعة حتى تقتتل فئتان عظيمتان تكون بينهما مقتلة عظيمة ، دعوتهما واحدة »[4].

= « الإملاء في الإيضاح والكشف عن وجوه الأحاديث الواردة » ، ورسالة في علم التوحيد . توفي عام ٤٠٦ هـ (١٠١٥ م) . ترجم له : السبكي : « طبقات الشافعية » ، ج ٣ ، ص ٥٢ . وابن تغري بردي : « النجوم الزاهرة » ، ج ٤ ، ص ٢٤٠ ، وابن خلكان :« وفيات الأعيان » ، ج ٤ ،ص ٢٧٢ .

(١) القرطبي : « الجامع لأحكام القرآن » ، ج ١٦ ، ص ٣٢٢ .

(٢) هو الحارث بن أسد المحاسبي البغدادي أبو عبد الله الواعظ الزاهد ، من أكابر الصوفية ، كان يقول : خيار هذه الأمة الذين لا تشغلهم آخرتهم عن دنياهم ، ولا دنياهم عن آخرتهم .

من مصنفاته: « آداب النفوس » ، « الرعاية لحقوق الله عز وجل »، « معاتبة النفس »، « المسائل في أعمال القلوب والجوارح » . توفي عام ٢٤٣ هـ (٨٥٧ م)، ترجم له : الخطيب : « تاريخ بغداد »، ج ٨، ص ٢١١. وأبو نعيم: « الحلية »، ج ١٠، ص ٧٣. وابن الجوزي: « صفة الصفوة »، ج ٢، ص ٢٠٧.

(٣) القرطبي : « الجامع لأحكام القرآن » ، ج ١٦ ، ص ٣٢٢ .

(٤) أخرجه البخاري في « الجامع الصحيح » ، كتاب الفتن ، ج ٨ ، ص ١٠١ .

يقول الحافظ ابن حجر : « والمراد بالفئتين ، فئة عليّ ومن معه ، وفئة معاوية ومن معه ، والمراد بالدعوة الإسلام على الراجح ، وقيل : المراد اعتقاد كل منهما أنه على الحق »[1].

وروى الإمام البخاري في تاريخه عن أم عمارة – حاضنة لعمار – قالت : اشتكى عمار ، قال : « لا أموت في مرضي ، حدثني حبيبي رسول الله – ﷺ – أني لا أموت إلا قتلاً بين فئتين مؤمنتين »[2].

ويقول القاضي ابن العربي في تفسير قوله تعالى: ﴿ وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما ، فإن بغت إحدهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله ، فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا ، إن الله يحب المقسطين ، إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم ، واتقوا الله لعلكم ترحمون ﴾[3]. فلم يخرجهم عن الإيمان بالبغي والتأويل، ولا سلبهم اسم الأخوة بقوله بعده : ﴿ إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم ﴾ . فهذه كلها أمور جرت على رسم النزاع ، ولم تخرج عن طريق من طرق الفقه ، ولا عدت سبيل الاجتهاد الذي يؤجر فيه المصيب عشرة والمخطىء أجراً واحداً . وما وقع من روايات في كتب التاريخ – عدا ما ذكرنا – فلا تلتفتوا إلى حرف منها فإنها كلها باطلة[4].

ويقول النووي – رحمه الله – : « ... واعلم أن الدماء التي جرت بين الصحابة – رضي الله عنهم – ليست بداخلة في هذا الوعيد (يعني

---

(١) ابن حجر : « الفتح » ، ج ١٢ ، ص ٣٠٣ .

(٢) البخاري : « التاريخ الصغير » ، ج ١ ، ص ٨٠ .

(٣) الآية ٩ ، ١٠ من سورة الحجرات .

(٤) ابن العربي : « العواصم » ، ص ١٦٩ – ١٧١ .

قوله – ﷺ – إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار) ، ومذهب أهل السنة والحق إحسان الظن بهم ، والإمساك عما شجر بينهم ، وتأويل قتالهم ، وأنهم مجتهدون متأوّلون لم يقصدوا معصية ولا محض الدنيا ، بل اعتقد كل فريق أنه المحق ومخالفه باغ ، فوجب عليه قتاله ليرجع إلى الله ، وكان بعضهم مصيباً وبعضهم مخطئاً معذوراً في الخطأ لأنه اجتهاد ، والمجتهد إذا أخطأ لا إثم عليه »[١].

ويورد شيخ الإسلام ابن تيمية رأي أهل السنة في هذه المسألة مستبعداً رأي أهل البدع من الخوارج والرافضة والمعتزلة الذين جعلوا القتال موجباً للكفر أو الفسق ، فينقل أن أهل الحديث متفقون على عدالة القوم ثم يقول : « وأهل السنة والجماعة وأئمة الدين لا يعتقدون عصمة أحد من الصحابة ، بل يمكن أن يقع الذنب منهم ، والله يغفر لهم بالتوبة ويرفع بها درجاتهم ، » ﴿ والذي جاء بالصدق وصدّق به أولئك هم المتقون لهم ما يشاؤون عند ربهم ، ذلك جزاء المحسنين ، ليكفر الله عنهم أسوأ الذي عملوا ويجزيهم أجرهم بأحسن الذي كانوا يعملون ﴾[٢]. إن الانبياء هم المعصومون فقط ، أما الصديقون والشهداء والصالحون فليسوا معصومين ، وهذا في الذنوب المحققة ، وأما اجتهادهم فقد يصيبون فيه أو يخطئون ، فإذا اجتهدوا وأصابوا فلهم أجران ، وإذا اجتهدوا وأخطأوا فلهم أجر واحد على اجتهادهم. وجمهور أهل العلم يفرقون بين الخوارج المارقين وبين أصحاب الجمل وصفّين ممن يعد من البغاة المتأولين ، وهذا مأثور عن الصحابة وعامة أهل الحديث والفقهاء والأئمة »[٣].

---

(١) « شرح النووي على صحيح مسلم » ١١/١٨ .

(٢) الآية ٣٣ ، ٣٤ من سورة الزمر .

(٣) ابن تيمية ، « مجموع الفتاوى » ، ج ٣٥ ، ص ٥٠ ، ٥٤ ، ٥٦ ، ٦٩ .

واعتبر ابن تيمية هذا البغي مجرداً ، وأهله لا يكفرون باتفاق أئمة الدين ، لأن القرآن نص على إيمانهم وأخوتهم مع وجود الاقتتال والبغي ، وليس ما كان بغياً وظلماً وعدواناً يخرج عموم الناس من الإيمان ولا يوجب لعنتهم ، فكيف يخرج ذلك من كان خير القرون ![1].

في مقام آخر يقول : « فمن جزم في واحد من الصحابة بأن له ذنباً يدخل به النار قطعاً فهو كاذب مفتر ، فإنه لو قال ما لا علم له به لكان مبطلاً ، فكيف إذا قال ما دلت الدلائل الكثيرة على نقيضه ![2] فمن تكلم فيما شجر بينهم ، وقد نهى الله عنه من ذمهم أو التعصب لبعضهم بالباطل ، فهو ظالم معتد ... »[3].

ويقول الحافظ الذهبي : « فبالله كيف يكون حال من نشأ في إقليم لا يكاد يشاهد فيه إلا غالياً في الحب ، مفرطاً في البغض ، ومن أين يقع له الإنصاف والاعتدال ؟ ! فنحمد الله على العافية الذي أوجدنا في زمان قد انمحص فيه الحق ، واتضح من الطرفين ، وعرفنا مآخذ كل واحد من الطائفتين ، وتبصّرنا ، فعذرنا ، واستغفرنا ، وأحببنا باقتصاد ، وترحمّنا على البغاة بتأويل سائغ في الجملة، أو بخطأ إن شاء الله مغفور، وقلنا كما علّمنا الله: ﴿ ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلّاً

---

(١) « مجموع الفتاوى » ، ج ٣٥ ، ص ٧٤ – ٧٥ .

(٢) جاء في الحديث الصحيح عن حابر – رضي الله عنه – أن عبداً لحاطب بن أبي بلتعة – رضي الله عنه – جاء رسول الله – ﷺ – يشكو حاطباً ، فقال : يا رسول الله ليدخلن حاطب النار ، فقال رسول الله – ﷺ – : « كذبت ، لا يدخلها ، فإنه شهد بدراً والحديبية » . « صحيح مسلم بشرح النووى » ، كتاب فضائل الصحابة ، ج ١٦ ، ص ٥٧ .

(٣) ابن تيمية : « مجموع الفتاوى » ، ج ٤ ، ص ٤٣٢ .

للذين آمنوا ﴾[1]، وترضينا أيضاً عمن اعتزل الفريقين كسعد بن أبي وقاص، وابن عمر، ومحمد بن مسلمة، وسعيد بن زيد وخلق كثير، وتبرأنا من الخوارج الذين حاربوا علياً وكفّروا الفريقين »[2].

ويقول الحافظ ابن حجر: « واتفق أهل السنة على وجوب منع الطعن على أحد من الصحابة بسبب ما وقع لهم من ذلك، ولو عرف المحق منهم، لأنهم لم يقاتلوا في تلك الحروب إلا عن اجتهاد، وقد عفا الله تعالى عن المخطىء في الاجتهاد، بل ثبت أنه يؤجر أجراً واحداً، وأن المصيب يؤجر أجرين »[3].

وقد حمل أهل السنة الوعيد المذكور في الحديث: « إذا تواجه المسلمان بسيفيهما فكلاهما من أهل النار » على من قاتل بغير تأويل سائغ لمجرد طلب الملك وطلب الدنيا؛ فقد أخرج البزار في حديث: « القاتل والمقتول في النار » زيادة تبين المراد وهي: « إذا اقتتلتم على الدنيا فالقاتل والمقتول في النار »[4]. ويؤيده ما أخرجه مسلم بلفظ: « لا تذهب الدنيا حتى يأتي على الناس زمان لا يدري القاتل فيما قتل ولا المقتول فيما قُتل، فقيل: كيف يكون ذلك؟ قال: « الهرج، القاتل والمقتول في النار »[5].

ولا يسعنا في هذا المقام إلا أن نتمسك بقوله تعالى: ﴿ والذين جاؤوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان، ولا تجعل

---

(١) الآية ١٠ من سورة الحشر.

(٢) الذهبي: « سير أعلام النبلاء »، ج ٣، ص ١٢٨.

(٣) ابن حجر: « الفتح »، ج ١٣، ص ٣٤.

(٤) ابن حجر: « الفتح »، ج ١٣، ص ٣٤.

(٥) أخرجه مسلم في « الجامع الصحيح »، كتاب الفتن، ج ١٨، ص ٣٥.

في قلوبنا غلّاً للذين آمنوا ، ربنا إنك رؤوف رحيم ﴾[1] .

وفي الختام أقول : إن كتابة تاريخ الخلفاء الراشدين بصفة خاصة ، وتاريخ الصحابة بصفة عامة - من زاوية الرصد الإسلامي - ضرورة لازمة للأمة الإسلامية ، وليست نافلة يمكن الاستغناء عنها ، ذلك أن عصر الراشدين هو بلا شك الفترة الذهبية في حقب التاريخ الإسلامي الممتدة في أغوار أربعة عشر قرناً من الزمان .

ولهذا كان لابد من العناية بدراسته الدراسة الصحيحة حتى يؤتي ثمرته المرجوة ، ويحقق للأمة أملها المنشود ، إذ منه تستخلص العبرة ، وفيه تستهدى القدوة .

هذا وأرجو أن أكون قد وفقت في إزالة اللّبس عن كثير من أحداث التاريخ في تلك الفترة العزيزة على نفس كل مسلم، وبذلك ينكشف الكثير مما دسّ على التاريخ بأقلام المغرضين، حيث كان التاريخ، والتاريخ الإسلامي بالذات هدفاً من الأهداف الرئيسية التي استهدفها المستشرقون وركّزوا عليها.

وإني أرى لزاماً عليَّ أن أعلن شكري لله - عز وجل - إذ وفّقني إلى إبراز كثير من الحقائق ، وإزاحة الشبهات عن شخصيات كادت تلك الشبهات تفقدهم مكانتهم في نفوس دارسي وقارئـي التاريخ من غير المحققين المتثبتين .

هذا ولا يسعني وقد أكرمني الله تعالى بتوفيقه من إتمام هذه الرسالة إلا أن أتوجه إليه سبحانه بالحمد على ما أنعم به عليَّ ، فله الحمد والمنة دائماً وأبداً .

---

(١) الآية ١٠ من سورة الحشر .

ولا أزعم لنفسي العصمة من الزلل ، ولا الكمال الذي لا يداخله خلل ، فكما قال العماد الأصفهاني : « إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه إلا قال في غده : لو غيّر هذا لكان أحسن ، ولو زيد كذا لكان يستحسن ، ولو قدم هذا لكان أفضل ، ولو ترك هذا لكان أجمل . وهذا من أعظم العبر ، وهو الدليل على استيلاء النقص على جملة البشر » . فسبحان من تفرد بالكمال ، وتنزه عن النقص والنسيان .

وإنني وأنا أقدم هذا البحث لأرجو أن يكون قدر الإمكان وفيته حقه ، وأتيت فيه بجديد ، فإن أحسنت فمن الله عز وجل ، وإن أسأت فمني ومن الشيطان ، وأستغفر الله العظيم .

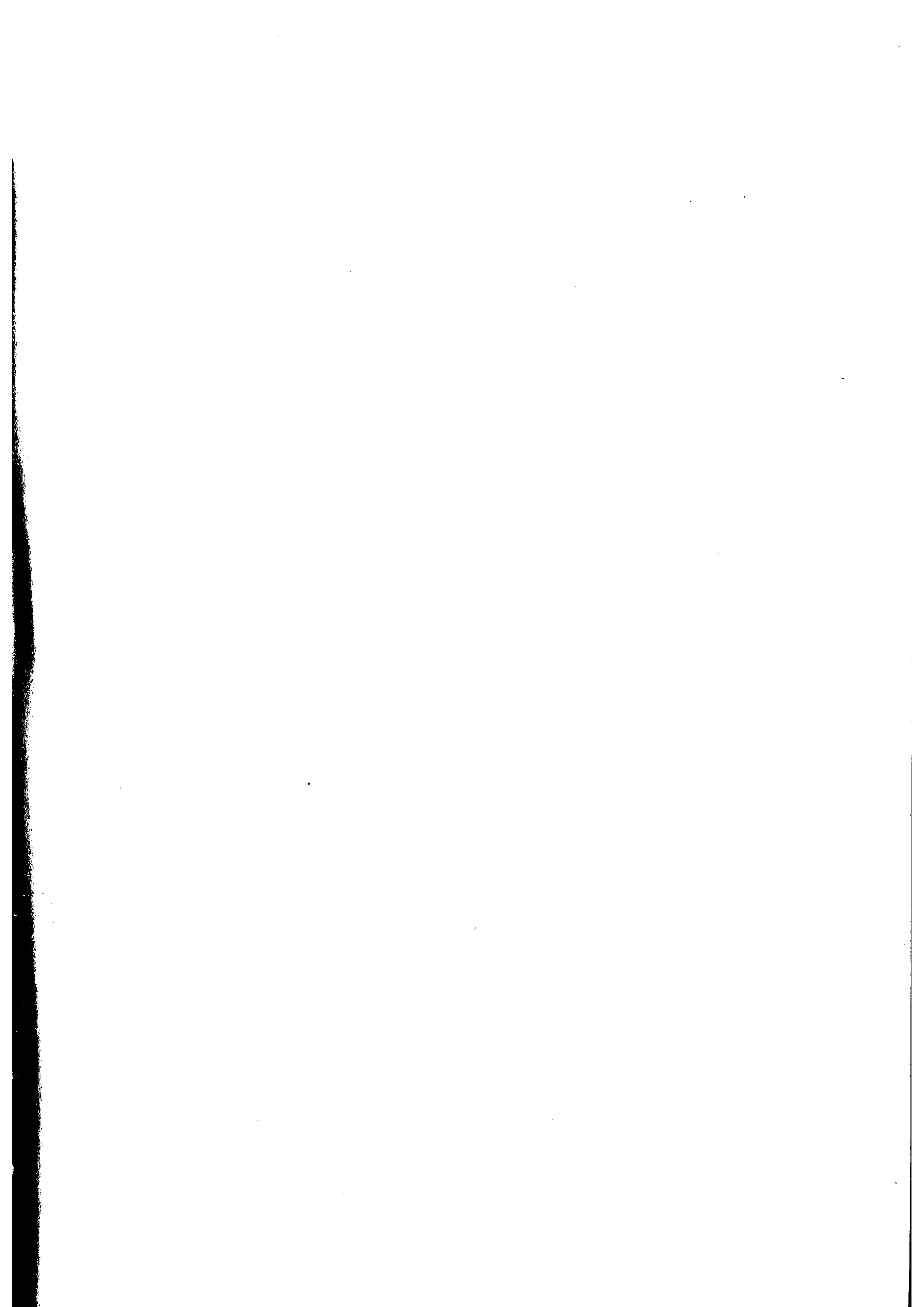
وفي الختام أسأل الله تعالى بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن يجعل عملي هذا حسناً ، خالصاً لوجهه الكريم وموافقاً للحق ، وأن ينفع به المسلمين ، ويرجح حسناتي يوم الدين .

اللهم لا تعذب لساناً يخبر عنك ، ولا عيناً تنظر إلى علوم تدل عليك ، ولا قدماً تمشي إلى خدمتك ، ولا يداً تكتب في سبيلك ، فبعزتك وجلالك لا تدخلني النار ، وأدخلني الجنة مع الأبرار ، اللهم آمين .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم .

* * *

تم تبييضه في مساء يوم السبت ٥ من شهر ذي الحجة ١٤٠٩ هـ
الموافق ٨ من شهر يولية (تموز) ١٩٨٩ م في مدينة وجدة



□ مسرد الفهارس □





□ فهرس الآيات القرآنية □

○ سورة البقرة ○

○ سورة آل عمران ○

○ سورة النساء ○

○ سورة المائدة ○

○ سورة الأنعام ○

○ سورة الأعراف ○

○ سورة الأنفال ○

○ سورة التوبة ○

○ سورة الإسراء ○

○ سورة الكهف ○

○ سورة طه ○

○ سورة الأنبياء ○

○ سورة النور ○

○ سورة الرحمن ○

○ سورة الحديد ○

○ سورة الحشر ○

○ سورة الممتحنة ○

○ سورة القلم ○

○ سورة البروج ○

○ سورة العلق ○

فهرس الأحاديث النبوية

* * *

□ فهرس آثار الصحابة □

* * *

□ فهرس الأعلام المترجمين □

* * *

□ فهرس الطوائف والقبائل □

□ فهرس البلدان والمواضع □

* * *

□ الأيام والغزوات □

* * *

□ فهرس الخطب والرسائل □

* * *

□ العهود والعقود □

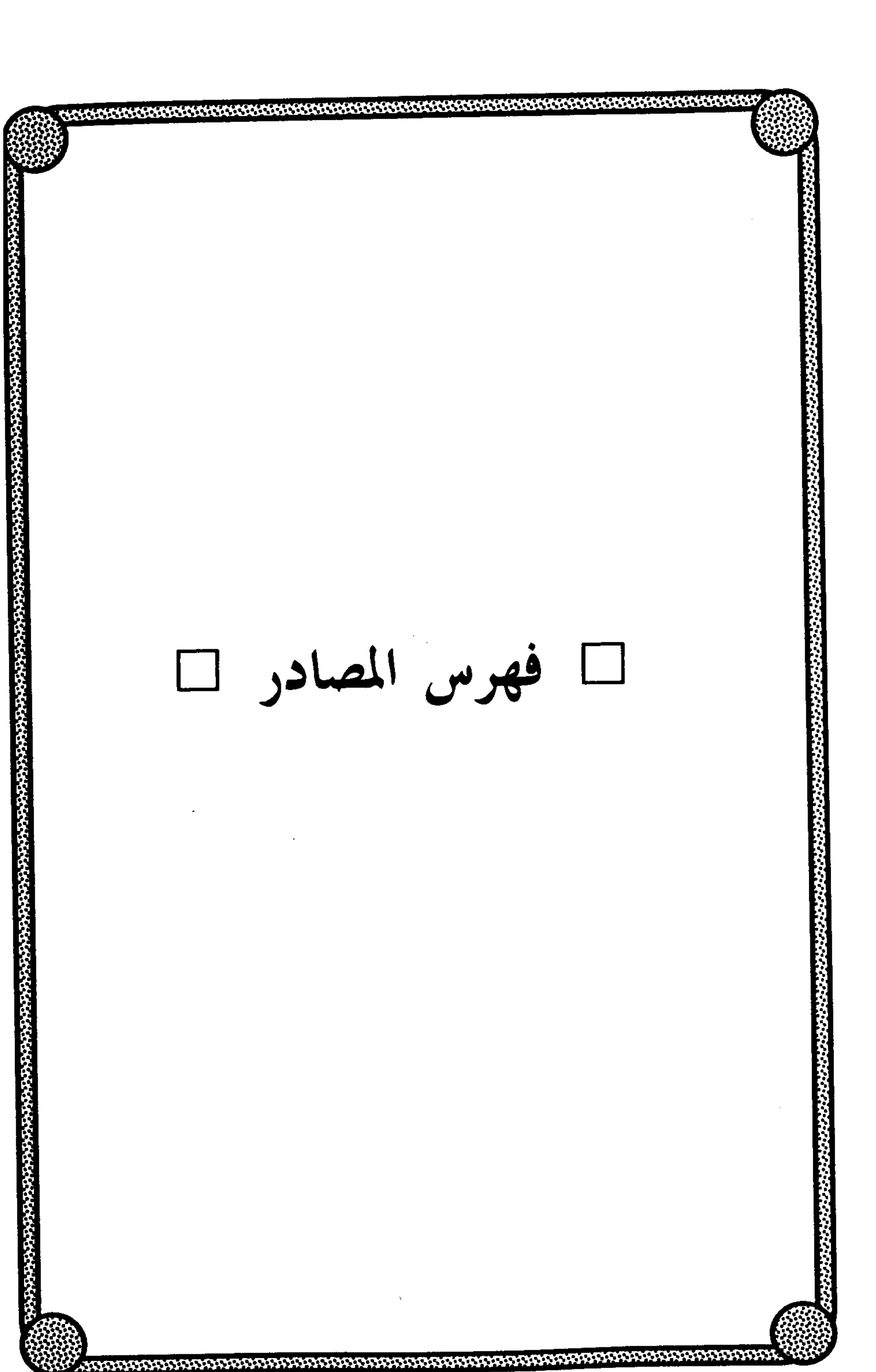
***

□ فهرس الأشعار □

* * *

□ فهرس الأمثال □

* * *



□ فهرس المصادر □



□ فهرس المصادر □

القرآن الكريم .

أولاً : مصادر باللغة العربية .

أ - أعمال غير منشورة

- الخلال ، أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد البغدادي (ت ٣١١ هـ/٩٢٣ م) .

١ - **كتاب الإيمان للإمام أحمد** ، مخطوط الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، ضمن مجموع المسند الجامع . تحت رقم ٢٧٧٤ .

- خيثمة بن سليمان ، أبو الحسن خيثمة بن سليمان بن حيدرة القرشي الطرابلسي (ت ٣٤٣ هـ/٩٥٤ م) .

٢ - **فضائل الصحابة** ، مخطوط جامعة أم القرى بمكة المكرمة ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، رقم ٣/١٢٥ .

- الدارقطني ، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد البغدادي (ت ٣٨٥ هـ/٩٩٥ م) .

٣ - **فضائل الصحابة** ، مخطوط جامعة أم القرى بمكة المكرمة ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، رقم ٤/١٢٥ .

- ابن دحية الكلبي ، أبو الخطاب عمر بن الحسن بن علي بن محمد (ت :٦٣٣هـ/ ١٢٣٥م) .

٤ - **أعلام النصر المبين في المفاضلة بين أهل صفين** ، مخطوط مكتبة الإسكوريال بإسبانيا ، تحت رقم ١٦٩٣ .

- ابن عساكر : علي بن الحسن بن هبة الله الدمشقي (ت ٥٧١ هـ/

١١٧٥ م) .
٥ - **تاريخ دمشق الكبير** ، مخطوط المجمع العلمي بدمشق .
- العيني ، محمود بن أحمد بن موسى (ت ٨٥٥ هـ/١٤٥١ م) .
٦ - عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان - مخطوط في دار الكتب المصرية ، رقم ١٥٨٤ (تاريخ) ومنه صورة في جامعة أم القرى بمكة المكرمة .
- النتيفي ، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد النتيفي (...) .
٧ - **نظر الأكياس في الردّ على جهمية البيضاء وفلس** ، تم تصويره بمدينة تارودانت .

ب - أعمال منشورة

- ابن الأثير ، عز الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري (ت ٦٣٠ هـ/١٢٣٢ م) .
٨ - **أسد الغابة في معرفة الصحابة** ، تحقيق محمد إبراهيم البنّا وآخرون ، القاهرة : مطبعة الشعب .
٩ - **جامع الأصول في أحاديث الرسول** ، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، بيروت : مطبعة الملّاح ١٣٨٩/١٩٦٩ م .
١٠ - **الكامل في التاريخ** ، بيروت : دار بيروت للطباعة والنشر ، ١٣٨٥ هـ/١٩٦٥ م .
١١ - **اللباب في تهذيب الأنساب** ، بغداد : مكتبة المثنى .
- ابن الأثير ، محمد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد (ت ٦٠٦ هـ/١٢٠٩ م) .
١٢ - **منال الطالب في شرح طوال الغرائب** ، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي ، القاهرة ، مطبعة المدني ، ١٤٠٣ هـ/١٩٨٣ م .
- الآجري، أبو عبيد، محمد بن الحسين بن عبد الله (ت ٣٦٠هـ/٩٣٠ م).

١٣ - **سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني** ، دراسة وتحقيق محمد علي العمري ، نشر المجلس العلمي بالمدينة المنورة ، ١٣٩٩ هـ/١٩٧٩ م .

١٤- **الشريعة** ، تحقيق محمد حامد الفقي ، بيروت ، : دار الكتب العلمية ، ١٩٨٣ هـ/١٤٠٣ م .

- الأدفوي ، كمال الدين أبو الفضل جعفر بن ثعلب (ت ٧٤٨ هـ/١٣٤٧ م) .

١٥ - **الطالع السعيد الجامع لأسماء الفضلاء والرواة بالصعيد** ، القاهرة : المطبعة الجمالية ، ١٣٣٢ هـ/١٩١٤ م .

- الأردبيلي ، محمد بن علي الغروي (ت ١١٠٠ هـ/١٦٨٨ م) .

١٦ - **جامع الرواة** ، مكتبة المحمدي ، ١٣٣١ هـ/ ١٩١٢ م .

- الأسترابادي ، محمد بن علي بن إبراهيم (ت : ١٠٢٨هـ/ ١٦١٨م) .

١٧ - **منهج المقال في تحقيق أحوال الرجال** ، طهران ، مطبعة محمد حسين الطهراني ، ١٣٠٤ هـ/ ١٨٨٦ م .

- الأسفراييني ، أبو المظفر شاهفور بن طاهر (ت ٤٧١ هـ/١٠٧٨ م) .

١٨ - **التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين** ، تحقيق محمد زاهد الكوثري ، بغداد : مكتبة المثني ، ١٣٧٤ هـ/١٩٥٥ م .

- الأسنوي ، جمال الدين أبو محمد عبد الرحيم بن الحسن بن علي بن عمر الأموي (ت ٧٧٢ هـ/١٣٧٠ م) .

١٩- **طبقات الشافعية** ، تحقيق عبد الله الجبور ، بغداد : مطبعة الإرشاد ، ١٣٩٠ هـ/١٩٧٠ م .

- الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق ت (٢٦٠ هـ/٨٧٣ م).

٢٠ - **مقالات الإسلاميين** ، طبعة بيروت .

٢١ - **الإبانة عن أصول الديانة** ، الرياض : مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود .

- الأصفهاني ، أبو الفرج علي بن الحسين بن محمد بن الهيثم البغدادي (ت ٣٥٦هـ/ ٩٦٦م) .

٢٢ - **الأغاني** : بيروت : دار الثقافة ، ط٥ ، ١٤٠١ هـ/١٩٨١ م .

- ابن أبي أصيبعة ، موفق الدين أبو العباس أحمد بن القاسم (ت ٦٦٨هـ/١٢٢٩ م) .

٢٣ - **عيون الأنباء في طبقات الأطباء** ، بيروت ، دار الثقافة ، ط ٢ .

- ابن أعثم ، أبو محمد بن أعثم الكوفي (ت ٣١٤ هـ/٩٢٦ م) .

٢٤ - **الفتوح** ، حيدر أباد الدكن - الهند : مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، ١٣٨٩ هـ/١٩٦٩ م .

- أعشى همدان، عبد الرحمن بن عبد الله بن الحارث (ت ٨٣هـ/٧٠٢ م) .

٢٥ - **ديوان أعشى همدان** ، تحقيق ، د . حسن عيسى أبو ياسين ، الرياض : دار العلوم ، ١٤٠٣ هـ/١٩٨٣ م .

- أغابزرك الطهراني ، محمد بن محسن (...) .

٢٦ - **الذريعة إلى تصانيف الشيعة** ، النجف - العراق - : مطبعة القرن ، ١٣٥٥ - ١٣٨١ هـ/١٩٣٦ - ١٩٦١ م .

- الأفغاني ، سعيد .

٢٧ - **عائشة والسياسة** ، بيروت : دار الفكر ، ط ٢ ، ١٣٩١ هـ/١٩٧١ م .

- أمين ، أحمد .

٢٨ - فجر الإسلام ، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ط ١١ .

٢٩ - ظهر الإسلام ، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ط ٤ .

- الأنباري ، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفا عبد الله (ت ٥٧٧هـ/١١٨١م) .

٣٠ - نزهة الألبا في طبقات الأدبا ، القاهرة ، ١٢٩٤ هـ/ ١٨٧٧ م .

- ابن إياس ، أبو البركات محمد بن أحمد الحنفي (ت ٩٣٠ هـ/١٥٢٣ م) .

٣١- بدائع الزهور في وقائع الدهور ، القاهرة : المطبعة الأميرية ، ١٣١١ هـ/١٨٩٣ م .

- الباقلاني ، أبو بكر محمد بن الطيب (ت ٤٠٣ هـ/١٠١٢ م) .

٣٢ - التمهيد في الردّ على الملحدة والمعطلة والرافضة والخوارج والمعتزلة ، تحقيق محمود محمد الخضيري ، محمد عبد الهادي أبو ريدة ، بيروت : دار الفكر العربي ، ١٣٦٦ هـ/١٩٤٧ م .

- با مخرمة ، عبد الله .

٣٣ - تاريخ ثغر عدن ، طبعة ليدن ، ١٣٥٥ هـ/١٩٣٦ م .

- البخاري الإمام ، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي (ت ٢٥٦ هـ/٨٦٩ م) .

٣٤ - التاريخ الصغير ، تحقيق محمود إبراهيم زايد ، حلب دار الوعي ، ١٣٩٧ هـ/١٩٧٧ م .

٣٥ - التاريخ الكبير ، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى اليماني ، حيدر أباد الدكن : مطبعة جمعية دائرة المعارف العثمانية ، ١٣٦٠ هـ/١٩٤١ م .

٣٦ - **الجامع الصحيح** ، إستانبول : مؤسسة إليف أوفست ، ١٣٤٩ هـ/١٩٧٩ م .

٣٧ - **خلق أفعال العباد (ضمن عقائد السلف)** ، تحقيق علي سامي النشار وعمار جمعي الطالبي ، الإسكندرية : نشر منشأة المعارف .

٣٨ - **الكنى** ، حيدر أباد الدكن : مطبعة جمعية دائرة المعارف العثمانية ، ١٣٦٠ هـ/١٩٤١ م .

- بدران ، عبد القادر .

٣٩ - **تهذيب تاريخ ابن عساكر** ، بيروت : دار المسيرة ، ١٣٩٩ هـ/١٩٧٩ م .

- بدوي ، عبد الرحمن .

٤٠ - **مذاهب الإسلاميين** ، بيروت : دار العلم للملايين ، ١٣٩٣ هـ/١٩٧٣ م .

- براون ، إدوارد .

٤١ - **تاريخ الأدب في إيران** ، ترجمة أحمد كمال الدين حلمي ، الكويت : جامعة الكويت ، ١٤٠٤ هـ/١٩٨٤ م .

- بروكلمان كارل .

٤٢ - **تاريخ الشعوب الإسلامية** ، طبعة بيروت ، ١٣٩٤ هـ/١٩٧٤ م .

- ابن بسام، أبو الحسن علي بن بسام الشنتريني (ت ٥٤٢ هـ /١١٤٥ م) .

٤٣ - **الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة** ، القاهرة : كلية الآداب ، جامعة فؤاد الأول ، ١٣٥٨ - ١٣٦٥ هـ/١٩٣٩ - ١٩٤٥ م .

- ابن بشر ، عثمان بن عبد الله بن عثمان التميمي النجدي (ت ١٢٨٨ هـ /١٨٧١ م) .

٤٤ - **عنوان المجد في تاريخ نجد** ، مكة : المطبعة السلفيـة ، ١٣٤٩ هـ/١٩٣٠ م .

- ابن بشكوال ، أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن مسعود بن بشكوال (ت ٥٧٨ هـ/١١٨٢ م) .

٤٥ - **الصّلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدّثيهم وفقهائهم وأدبائهم** ، مدريد : مطبعة روخس ، ١٣٠١ هـ/١٨٨٣ م .

- ابن بطّة، عبيد الله بن محمد العكبري الحنبلي (ت ٣٨٨ هـ/ ٩٩٨ م) .

٤٦ - **الشرح والإبانة على أصول السنّة والديانة ومجانبة المخالفين ومباينة أهل الأهواء والمارقين** ، تحقيق رضا بن نعسان ، نشر المكتبة الفيصلية بمكة ، ١٤٠٣ هـ/١٩٨٣ م .

- البغدادي ، إسماعيل باشا بن محمد البياني (...) .

٤٧ - **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون** ، إستانبول : ميلي أجيتيم باسميفي ، ١٣٦٥ هـ/١٩٤٥ م .

٤٨ - **هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنّفين** ، بيروت : دار الفكر ، ١٤٠٢ هـ/١٩٨٢ م .

- البغـدادي : أبو منصور عبد القاهر بن طاهر (ت ٤٢٩ هـ/١٠٣٧ م) .

٤٩- **الفرق بين الفرق** ، بيروت ، دار الآفاق الجديدة ، ط ٤ ، ١٤٠٠ هـ/١٩٨٠ م .

- البكري ، أبو عبيد الله بن عبد العزيز الأندلسي (ت ٤٨٧ هـ/ ١٠٩٤ م) .

٥٠ - **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع** ، تحقيق مصطفى السقا، بيروت : عالم الكتب ، ١٤٠٣ هـ/١٩٨٧ م .

- البلاذري ، عاتق بن غيث .

٥١ - **معجم معالم الحجاز** ، الطائف : نادي الطائف الأدبي ، ١٣٩٨ - ١٤٠١ هـ/١٩٧٨ - ١٩٨١ م .

- البلاذري، أبو العباس أحمد بن يحيى بن جابر البغدادي (ت ٢٧٩ هـ/ ٨٩٢ م) .

٥٢ - **أنساب الأشراف** ، تحقيق إحسان عباس ، بيروت ، المطبعة الكاثوليكية ، ١٣٩٩ هـ/١٩٧٩ م .

٥٣ - **فتوح البلدان** ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٣٩٨ هـ/١٩٧٨ م .

- البيهقي ، ظهر الدين أبو الحسن علي بن زيد بن محمد بن الحسين (ت ٥٦٥ هـ /١١٦٩ م) .

٥٤ - **تاريخ حكماء الإسلام** ، تحقيق ، محمد كرد علي ، دمشق : المجمع العلمي العربي ، ١٣٦٥ هـ/١٩٤٥ م .

٥٥ - **السنن الكبرى** ، بيروت : دار الفكر .

- التباني ، محمد بن العربي (...) .

٥٦ - **إفادة الأخيار ببراءة الأبرار**، بيروت : دار الكتب العلمية ، ط ٢ ، ١٤٠٤ هـ/١٩٨٤ م .

٥٧ - **إتحاف ذوي النجابة بما في القرآن والسنة من فضائل الصحابة** ، القاهرة : دار الأنصار .

- الترمذي ، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة (ت ٢٧٩ هـ/ ٨٩٢ م) .

٥٨ - **السنن** ، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان ، بيروت : دار الفكر ، ١٤٠٠ هـ/١٩٨٠ م .

- ابن تغري بردي ، جمال الدين أبو المحاسن يوسف (ت ٨٧٤ هـ /١٤٦٩ م) .

٥٩ - **الدليل الشافي على المنهل الصافي** ، تحقيق فهيم شلتوت ، القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٤٠٣ هـ/١٩٨٣ م .

٦٠ - **النجوم الزاهرة في أخبار مصر والقاهرة** : دار الكتب المصرية ، ١٣٤٨ - ١٣٧٥ هـ/١٩٥٦ م .

- التنبكتي ، أبو العباس أحمد بابا (ت ١٠٣٦ هـ/١٦٢٦ م) .

٦١ - **نيل الابتهاج بتطريز الديباج** ، القاهرة : مطبعة السعادة ، ١٣٢٩ هـ/١٩١١ م .

- ابن تيمية ، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام (ت ٧٢٨ هـ/١٣٢٧ م) .

٦٢ - **الإيمان** ، بيروت : المكتب الإسلامي ، ط ٢ ، ١٣٩٢ هـ/١٩٧٢ م .

٦٣ - **حكم سبّ الصحابة** ، القاهرة : دار الأنصار ، ١٣٩٩ هـ/١٩٧٨ م .

٦٤ - **الرسالة التدمرية** ، تحقيق زهير الشاويش ، بيروت : المكتب الإسلامي ، ١٤٠٠ هـ/١٩٨٠ م .

٦٥ - **العقيدة الواسطية** ، شرح محمد خليل هرّاس ، الرياض، نشر دار الإفتاء، ١٤٠٢ هـ/١٩٨٢ م .

٦٦ - **مجموع الفتاوى** - بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٣٩٨ هـ/١٩٧٨ م .

٦٧ - **منهاج السنّة** ، ورجعت فيه إلى طبعتين .

طبعة الرياض: مكتبة الرياض الحديثة .

طبعة القاهرة : بولاق .

- الثعالبي ، محمد بن الحسن الحجوي الفاسي (ت ١٣٧٦ هـ /١٩٥٦ م) .

٦٨ - **الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي** ، الرباط : مطبعة إدارة المعارف ، فاس : مطبعة البلدية ، ١٣٤٠ - ١٣٤٩ هـ/١٩٢١ - ١٩٣٠ م .

- الجاحظ ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت ٢٨٥ هـ/٨٩٨ م) .

٦٩ - **البيان والتّبيين** ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة : مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٣٦٨ هـ/١٩٤٨ م .

- الجبرتي ، عبد الرحمن حسن الجبرتي (ت ١٢٤٠هـ/١٨٢٤ م) .

٧٠ - **عجائب الآثار في التراجم والأخبار** ، القاهرة : مطبعة بولاق ، ١٢٩٧ هـ/١٨٧٩ م .

- الجرجاني ، علي بن محمد بن علي (ت ٨١٦ هـ/١٤١٣ م) .

٧١ - **التعريفات** ، القاهرة : المطبعة الوهبية ، ١٢٨٣ هـ/١٨٦٦ م .

- جرير ، ابن عطية بن حذيفة بن بدر الخطفي (ت ١١٠ هـ /٧٢٨ م) .

٧٢ - **ديوان جرير** ، بيروت : دار صادر .

- ابن الجزري ، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن علي بن يوسف (ت ٨٣٣ هـ/١٤٢٩ م) .

٧٣ - **غاية النهاية في طبقات القرّاء** ، تحقيق ، ج . برجستراس ، بيروت : دار الكتب العلمية ط ٢ ، ١٤٠٠ هـ/١٩٨٠ م .

- الجمحي ، أبو عبد الله محمد بن سلام بن عبد الله (ت ٢٣٢ هـ /٨٤٦ م) .

٧٤ - **طبقات فحول الشعراء** ، تحقيق جوزيف هل ، ليدن : مطبعة بريل ، ١٣٣٥ هـ/١٩١٦ م .

- الجندي ، أنور .
٧٥ - **طه حسين وفكره في ميزان الإسلام** ، القاهرة : دار الاعتصام ، ط ٢ ١٣٩٧ هـ/١٩٧٧ م .
- جواد علي .
٧٦ - **موارد تاريخ الطبري** ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، العدد الثاني ، ١٣٧١ هـ/١٩٥١ م .
٧٧ - **عبد الله بن سبأ** ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، المجلد السادس ، ١٣٧٨ هـ/١٩٥٨ م .
٧٨ - **عبد الله بن سبأ** مجلة الرسالة ، عدد ٧٧٨ ، السنة السادسة عشر رجب ١٣٦٧ هـ/ مايو ١٩٤٨ م .
- الجوزجاني ، أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب (ت ٢٥٩ هـ /٨٧٢ م) .
٧٩ - **أحوال الرجال** ، تحقيق صبحي البدري السامرائي ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٥ هـ/١٩٨٥ م .
- ابن الجوزي ، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت: ٥٩٧ هـ /١٢٠٠ م) .
٨٠ - **الأحاديث الموضوعة** ، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان ، القاهرة : مطبعة المجد ، ١٣٨٦ هـ/١٩٦٦ م .
٨١ - **صفة الصفوة** ، حيدر آباد : مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، ١٣٥٦ هـ/١٩٣٧ م .
٨٢ - **مرآةالزمان في تاريخ الأعيان** ، حيدر آباد : مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ١٣٧٠ هـ/١٩٥١ م .
٨٣ - **مناقب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب** ، بيروت: دار الكتب العلمية.
٨٤ - **منتخب قرة العيون النواظر في الوجوه والنظائر** ، الإسكندرية :

منشأة المعارف ، ١٣٩٩ هـ/١٩٧٩ م .

– جولد تسيهر ، أجناس .

٨٥ – **العقيدة والشريعة في الإسلام** ، ترجمة د . محمد يوسف موسى وآخرون ، القاهرة : دار الكتب الحديثة .

– الجويني ، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف المعروف بإمام الحرمين (ت ٤٧٨ هـ /١٠٨٥ م) .

٨٦ – **لمع الأدلة في عقائد أهل السنة والجماعة** ، تحقيق فوقية حسين محمود ، القاهرة : الدار المصرية للتأليف والترجمة ، ١٣٨٥ هـ/١٩٦٥ م .

– ابن أبي حاتم ، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس التميمي (ت ٣٢٧ هـ/٩٣٨ م) .

٨٧ – **الجرح والتعديل** ، حيدر آباد الدكن : مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، ١٣٧١ هـ/١٩٥٢ م .

– حاجي خليفة ، مصطفى بن عبد الله (ت ١٠٦٧ هـ/١٦٥٦ م) .

٨٨ – **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون** ، بيروت : دار الفكر ، ١٤٠٢ هـ/١٩٨٢ م .

– الحاكم النيسابوري : أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن حمدويه بن نعيم (ت ٤٠٥ هـ/١٠١٤ م) .

٨٩ – **المستدرك على الصحيحين** ، بيروت : دار الكتاب العربي .

٩٠ – **معرفة علوم الحديث** ، المدينة المنورة : المكتبة العلمية ، ١٣٩٧ هـ/١٩٧٧ م .

– ابن حبّان : أبو حاتم محمد بن حبّان بن أحمد التميمي (ت ٣٥٤ هـ/٩٦٥ م) .

٩١ - **الثقات** ، حيدر آباد ، دائرة المعارف العثمانية ، ١٣٩٣ - ١٤٠٢هـ/١٩٧٣ - ١٩٨٢ م .
٩٢ - **المجروحين من المحدثين** ، تحقيق إبراهيم محمود زايد ، حلب : دار الوعي .
٩٣ - **مشاهير علماء الأمصار** ، **تصحيح** فلايشهمر ، القاهرة : مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٣٧٩ هـ/١٩٥٩م .
- الحبر يوسف نور الدايم .
٩٤ - **الأقوال في اتهام الطبري بالتشيع** ، بريطانيا ، جامعة أدنبرة ، ١٣٨٨ هـ/١٩٦٨ م .
- ابـن حبيب ، أبـو جعفر محمد بن حبيب بن أمية الهاشمـي البغدادي (ت ٢٤٥ هـ /٨٥٩ م) .
٩٥ - **المحبّر** ، تصحيح د . إيلزة ليختن شتيتر ، بيروت المكتب التجاري للطباعة والنشر .
- ابن حجر ، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي (ت ٨٥٢ هـ /١٤٤٨ م) .
٩٦ - **الإصابة في تمييز الصحابة** ، القاهرة : مطبعة السعادة ، ١٣٢٨ هـ/١٩١٠ م .
٩٧ - **تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة** ، بيروت : دار الكتاب العربي .
٩٨ - **تقـريب التهذيب** ، بيروت : دار المعرفـة ، ط ٢ ، ١٣٩٥ هـ/١٩٧٥ م .
٩٩ - **تهذيب التهذيب** ، حيدر آباد ، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية ، ١٣٢٥ هـ/١٩٠٧ م .

١٠٠ - **الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة** حيدر آباد : مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، ١٣٥٠ هـ/١٩٣١ م .
١٠١ - **طبقات المدلّسين** ، تحقيق د . عاصم القريوني ، الأردن : مكتبة المنار ، ١٤٠٣ هـ/١٩٨٣ م .
١٠٢ - **فتح الباري ، شرح صحيح البخاري** ، القاهرة : المكتبة السلفية .
١٠٣ - **لسان الميزان** ، حيدر آباد الدكن : مطبعة دائرة المعارف العثمانية ، ١٣٣١ هـ/١٩١٢ م .
١٠٤ - **المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية** : المطبعة العصرية ، ١٣٩٠ هـ/١٩٧٠ م .
- ابن أبي الحديد ، عزّ الدين أبو حامد عبد الحميد بن هبة الله (ت ٦٥٥هـ /١٢٥٧ م) .
١٠٥ - **شرح نهج البلاغة** ، بيروت : دار إحياء التراث العربي .
- ابن حزم ، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الظاهري الأندلسي (ت ٤٥٦ هـ /١٠٦٣ م) .
١٠٦ - **جمهرة أنساب العرب** ، تحقيق ليفي بروفنسال ، القاهرة : دار المعارف ، ١٣٦٨ هـ/١٩٤٨ م .
١٠٧ - **الفصل في الملل والأهواء والنحل** ، بيروت : دار المعرفة ، ١٣٩٥ هـ/١٩٧٥ م .
١٠٨ - **في المفاضلة بين الصحابة** ، تحقيق سعيد الأفغاني ، دمشق : المطبعة الهاشمية ، ١٣٥٩ هـ/١٩٤٠ م .
- حسن إبراهيم حسن .
١٠٩ - **تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي** ، القاهرة : مطبعة النهضة العربية المصرية ، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م .

- الحلّي ، أبو محمد الحسن بن علي بن داود (ت ٧٤٠ هـ/١٣٣٩ م) .
١١٠ - **الرجال** ، تحقيق محمد صادق آل بحر العلوم ، النجف : المطبعة الحيدرية ، ١٣٩٢ هـ/١٩٧٢ م .
- حمادة ، فاروق .
١١١ - **المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل** ، الرباط : دار المعارف ، ١٤٠٢ هـ/١٩٨٢ م .
١١٢ - **مقدمة كتاب الضعفاء ، لأبي نعيم الأصبهاني** ، الدّار البيضاء ، مطبعة النجاح ، ١٤٠٥ هـ/١٩٨٥ م .
١١٣ - **مصادر السيرة النبوية وتقويمها** ، الدار البيضاء : مطبعة النجاح ، ١٤٠٠ هـ/١٩٨٠ م .
١١٤ - **مدخل إلى علوم القرآن والتفسير** ، الرباط : مكتبة المعارف ، ١٣٩٩ هـ/١٩٧٩ م .
- حميد الله ، محمد .
١١٥ - **الوثائق السياسية في العهد النبوي والخلافة الراشدة** ، بيروت ، دار الإرشاد ، ط ٣ ، ١٣٨٩ هـ/١٩٦٩ م .
- الحميري ، أبو عبد الله محمد بن عبد المنعم (ت ٩٠٠ هـ/١٤٩٤ م) .
١١٦ -**الروض المعطار في خبر الأقطار** ، تحقيق إحسان عباس ، بيروت ، دار السراج ، ١٤٠٠ هـ/١٩٨٠ م .
- الحميرى ، نشوان بن سعيد أبو سعيد ، (ت ٥٧٣ هـ/١١٧٧ م) .
١١٧ - **الحور العين** ، القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٣٦٨ هـ/١٩٤٨ م .
- ابن حنبل ، أبو عبد الله أحمد بن محمد (ت ٢٤١ هـ/ ٨٥٥م) .

١١٨ - **الزهد** ، بيروت ، دار الكتب العلمية .
١١٩ - **السنّة** ، تحقيق إسماعيل الأنصاري ، الرياض : دار الإفتاء .
١٢٠ - **العلل** ، تحقيق طلعت قوج ، طبعة أنقرة ، ١٣٨٣ هـ/١٩٦٣ م .
١٢١ - **فضائل الصحابة** ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٣ هـ/١٩٨٣ م .
١٢٢ - **المسند** ، رجعت إلى طبعتين :

الأولى : طبعة بيروت ، دار صادر .

الثانية : بترتيب الساعاتي ، القاهرة : دار الشهاب .

- الحوالي ، سفر بن عبد الرحمن .
١٢٣ - **ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي** ، رسالة جامعية نوقشت بجامعة أم القرى في مكة بتاريخ ١٤٠٧/٢/١١ هـ ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، رقم ٨٧٩ .
- أبو حيان التوحيدي ، علي بن محمد بن علي بن العباس (ت نحو : ٤٠٠ هـ/١٠٠٩ م) .
١٢٤ - **الإمتاع والمؤانسة** ، القاهرة : لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٣٥٨ هـ/١٩٣٩ م .
- الخاقاني ، علي .
١٢٥ - **شعراء الحلّة أو البابليات** ، النجف ، دار العراق ، البيان ، ١٣٧٠ هـ/١٩٥٠ م .
- الخزرجي ، صفي الدين أحمد بن عبد الله بن أبي الخير بن عبد العليم (ت بعد ٩٢٣ هـ/ بعد ١٥١٧ م) .
١٢٦ - **خلاصة تهذيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال** ، حلب :

مكتب المطبوعات الإسلامية ، ط ٢ ، ١٣٩١ هـ/١٩٧١ م .

– الخضري بك ، محمد .

١٢٧ – **تاريخ الأمم الإسلامية** ، القاهرة : المكتبة التجارية الكبرى ، ١٣٨٩ هـ/١٩٦٩ م .

– ابن أبي الخطاب ، أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي (ت نحو ١٧٠ هـ/٧٨٦ م) .

١٢٨ – **جمهرة أشعار العرب** ، تحقيق محمد الحسيني ، القاهرة : مطبعة بولاق ، ١٣١١ هـ/١٨٩٣ م .

– الخطيب البغدادي ، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي (ت ٤٦٣ هـ/١٠٧٠ م) .

١٢٩ – **تاريخ بغداد** ، بيروت : دار الكتاب العربي .

١٣٠ – **الكفاية في علم الرواية** ، القاهرة ، دار الكتب الحديثة .

– ابن الخطيب ، لسان الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله (ت ٧٧٦هـ/١٣٧٤ م) .

١٣١ – **الإحاطة في أخبار غرناطة** ، تحقيق محمد بن عبد الله عنان ، القاهرة : مكتبة الخانجي ط ٢ ، ١٣٩٣ هـ/١٩٧٣ م .

– الخطيب ، محب الدين .

١٣٢ – **الخطوط العريضة للأسس التي قام عليها دين الإمامية الاثنى عشرية** ، ط ٢ ، الرياض : المطابع الأهلية للأوفست ، ١٤٠٣ هـ/١٩٨٣ م .

١٣٣ – **ذو النورين عثمان بن عفان** ، القاهرة : المطبعة السلفية ، ١٣٩٤ هـ/١٩٧٤ م .

– ابن خلدون ، ولي الدين أبو زيد عبد الرحمن بن محمد (ت ٨٠٨ هـ/١٤٠٥ م) .

١٣٤ - **العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن صاحبهم من ذوي السلطان الأكبر** ، بيروت : دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر ، ١٣٨٦ هـ/١٩٦٦ م .

١٣٥ - **المقدمة** ، رجعت فيها إلى طبعتين :

طبعة بيروت : دار القلم ، ١٣٩٨ هـ/١٩٧٨ م .

طبعة القاهرة : دار نهضة مصر للطباعة والنشر ، ط ٣ ، تحقيق علي عبد الواحد وافي ، ١٤٠١ هـ/١٩٨١ م .

- ابن خلكان ، شمس الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم البرمكي الأربلي (ت : ٦٨١ هـ/١٢٨٢ م) .

١٣٦ - **وفيات الأعيان** ، تحقيق إحسان عباس ، بيروت ، دار الثقافة .

- خليفة العصفوري ، أبو عمرو خليفة بن خياط الشيباني البصري (ت ٢٤٠ هـ /٨٥٤ م) .

١٣٧ - **التاريخ** ، الرياض : دار طيبة للنشر والتوزيع ، ط ٢ ، ١٤٠٥ هـ/١٩٨٥ م .

١٣٨ - **الطبقات** ، تحقيق أكرم ضياء العمري ، الرياض : دار طيبة للنشر والتوزيع ط ٢ ، ١٤٠٢ هـ/١٩٨٢ م .

- الخميني ، روح الله .

١٣٩ - **الحكومة الإسلامية** ، **طهران** ، نشر وزارة الإرشاد .

- الخوارزمي ، محمد بن أحمد بن يوسف (ت ٣٨٧ هـ/٩٩٧ م) .

١٤٠ - **مفاتيح العلوم** ، تقديم وإعداد عبد اللطيف محمد العبد ، القاهرة : دار النهضة المصرية ، ١٣٩٨ هـ/١٩٧٨ م .

- الخوانساي ، محمد مهدي بن صالح الكشوان الكاظمي الموسوي (ت : ١٣٥٨ هـ/١٩٤٩ م) .

١٤١ - **أحسن الوديعة في تراجم مشاهير مجتهدي الشيعة** ، بغداد مطبعة النجاح ، ١٣٤٧ هـ/١٩٥٤ م .
١٤٢ - **روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات** ، تحقيق أسد الله إسماعيليان ، بيروت ، دار الكتاب العربي .
- الدارقطني، أبو الحسين علي بن عمر بن أحمد البغدادي، (ت : ٣٨٥ هـ /٩٩٥ م) .
١٤٣ - **الضعفاء والمتروكون** ، الرياض : مكتبة المعارف ١٤٠٤ هـ/١٩٨٤ م .
- الدارمي ، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن (ت : ٢٥٥ هـ /٦٦٨ م) .
١٤٤- **التاريخ**، تحقيق أحمد محمد نور سيف، دمشق: دار المأمون للتراث.
١٤٥ - **السنن** ، تحقيق عبد الله هاشم يماني مدني ، القاهرة : دار المحاسن للطباعة ، ١٣٨٦ هـ/١٩٦٦ م .
- الدامغاني ، الحسين بن محمد بن إبراهيم (ت : بعد ٤٧٨ هـ/١٠٨٥ م) .
١٤٦ - **قاموس القرآن أو إصلاح الوجوه والنظائر في القرآن الكريم** ، بيروت : دار العلم للملايين ، ط ٣ ، ١٤٠٠ هـ/١٩٨٠ م .
- ابن أبي داود ، أبو بكر عبد الله بن سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (ت : ٣١٦ هـ/٩٢٨ م) .
١٤٧ - **المصاحف** ، تحقيق د . أرثر جيفري ، القاهرة ، المطبعة الرحمانية ، ١٣٥٥هـ/١٩٣٦ م .
- أبو داود السجستاني : أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي (ت : ٢٧٥ هـ/٨٨٨ م) .

١٤٨ - السنن ، دار إحياء السنة النبوية .
- الداوودي: شمس الدين محمد بن علي بن أحمد المالكي (ت: ٩٤٥ هـ /١٥٣٨ م) .
١٤٩ - طبقات المفسرين ، تحقيق علي عمر ، القاهرة : مكتبة وهبة ١٣٩٢ هـ/١٩٧٢ م .
- الدميني ، مسفر .
١٥٠ - مقاييس نقد متون السنّة ، الرياض ، ١٤٠٤ هـ/١٩٨٤ م .
- الدولابي ، أبو بشر محمد بن أحمد بن حماد بن سعد بن مسلم (ت : ٣١٠ هـ/٩٢٢ م) .
١٥١ - الكنى والأسماء ، حيدر آباد ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ١٣٢٢ هـ/١٩٠٤ م .
- الدينوري ، أبو حنيفة أحمد بن داود بن ونند (ت : ٢٨٢ هـ /٨٩٥ م) .
١٥٢ - الأخبار الطوال ، تحقيق عبد المنعم عامر ، بيروت : دار إحياء الكتب العربية ، ١٣٨٠ هـ/١٩٦٠ م .
- الذهبي ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الشافعي (ت : ٧٤٨ هـ/١٣٤٧ م) .
١٥٣ - تاريخ الإسلام وطبقات المشاهير والأعلام ، القاهرة : مكتبة القدس ، ١٣٦٧ هـ/١٩٤٧ م .
١٥٤ - تذكرة الحفاظ ، بيروت : دار إحياء التراث العربي .
١٥٥ - دول الإسلام ، حيدر آباد : مطبعة جمعية دائرة المعارف العثمانية ، ١٣٦٤ هـ/١٩٤٤ م .
١٥٦ - سير أعلام النبلاء ، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط وآخرين ، ط ٢ ، بيروت : مؤسسة الرسالة ١٤٠١ هـ/١٩٨١ م .

١٥٧ - **العبر في خبر من غبر** ، تحقيق صلاح الدين المنجد ، الكويت : مطبعة حكومة الكويت ،، ١٣٨٠ هـ/١٩٦٠ م .

١٥٨ - **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستّة** ، بيروت : دار الكتب العلمية ١٤٠٣ هـ/١٩٨٣ م .

١٥٩ - **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار** ، تحقيق محمد سيد جاد الحق القاهرة ، دار الكتب الحديثة .

١٦٠ - **المغني في الضعفاء** ، تحقيق نور الدين عمر ، بيروت : دار إحياء التراث العربي ، ١٣٩١ هـ/١٩٧١ م .

١٦١ - **المنتقى في منهاج الاعتدال** ، تحقيق محب الدين الخطيب ، القاهرة : المطبعة السلفية ، ١٣٧٤ هـ/١٩٥٤ م .

١٦٢ - **ميزان الاعتدال في نقد الرجال** ، القاهرة : دار إحياء العلوم العربية ، ١٣٨٢ هـ/١٩٦٣ م .

- ذو الرمّة ، أبو الحارث غيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود العدوي (ت : ١١٧ هـ/٧٣٥ م) .

١٦٣ - **ديوان ذي الرمّة** ، تحقيق عبد القدوس ، أبو صالح ، بيروت : مؤسسة الإيمان ، ١٤٠٢ هـ/١٩٨٢ م .

- الرازي ، أبو حاتم أحمد بن حمدان (ت : ٣٢٢ هـ/٩٣٣ م) .

١٦٤ - **الزينة في الكلمات الإسلامية العربية** ، تحقيق عبد الله السامرائيّ ، بغداد : دار الحرية للطباعة ، ١٣٩٢ هـ/١٩٧٢ م .

- الرازي ، زين الدين محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (ت: ٦٦٦ هـ /١٢٦٧ م) .

١٦٥ - **مختار الصحاح** ، بيروت : دار الكتاب العربي ، ١٣٨٧ هـ/١٩٦٧ م .

– الرازي ، فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين البكري الطبرستاني (ت : ٦٠٦ هـ/١٢٠٩ م) .

١٦٦ – **اعتقادات فرق المسلمين والمشركين** ، راجعه علي سامي النشار ، القاهرة : مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٣٥٦ هـ/١٩٣٨ م .

– ابن رجب، زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد (ت: ٧٩٥هـ/ ١٣٩٢ م) .

١٦٧ – **الاستخزاج لأحكام الخراج** ، بيروت : دار المعرفة .

١٦٨ – **الذيل على طبقات الحنابلة** ، تحقيق سامي الدهان، هنري لاووست، دمشق : المعهد الفرنسي للدرسات العربية ، ١٣٧٠ هـ/١٩٥١م .

– رستم ، أسد .

١٦٩ – **مصطلح التاريخ** ، بيروت : منشورات المكتبة العصرية ، ط ٣، .

– رونلدسن ، دوايت .

١٧٠ – **عقائد الشيعة** ، تعريب (ع ، م) ، القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٣٦٥ هـ/١٩٤٦م .

– رويعي الرحيلي .

١٧١ – **فقه عمر بن الخطاب** ، بيروت : دار الغرب الإسلامي .

– أبو زرعة الدمشقي ، عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله النصري الدمشقي (ت : ٢٨١ هـ/٨٩٤ م) .

١٧٢ – **التاريخ** تحقيق شكر الله بن نعمة الله القوجاني ، من مطبوعات المجمع العلمي ، دمشق : مطبعة المفيد الجديدة ، ١٤٠٠ هـ/١٩٨٠ م .

– الزرعي ، عبد الرحمن .

١٧٣ – **رجال الشيعة في الميزان** ، الكويت : دار الأرقم ، ١٤٠٣ هـ/١٩٨٣ م .

– الزرقاء ، أحمد .

١٧٤ - **شرح القواعد الفقهية**، بيروت : دار الغرب الإسلامي ، ١٤٠٣ هـ/١٩٨٣ م .

- الزركلي ، خير الدين (ت : ١٣٩٦ هـ/١٩٧٦ م) .

١٧٥ - **الأعلام**، بيروت: دار العلم للملايين، ط٤، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م .

- الزمخشري ، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي (ت : ٥٣٨هـ/١١٤٣م) .

١٧٦ - **أساس البلاغة**، القاهرة: مطبعة دار الكتب، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م .

- الزهري ، أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب (ت: ١٢٤هـ/ ٧٤١ م) .

١٧٧ - **المغازي** ، تحقيق سهيل زكار ، دمشق : دار الفكر ، ١٤٠١ هـ/١٩٨١ م .

- الزَّيلعي ، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف القاهري الحنفي (ت : ٧٦٢ هـ/١٣٦٠ م) .

١٧٨ - **نصب الراية لأحاديث الهداية** ، القاهرة : دار المأمون ، ١٣٥٧ هـ/١٩٣٨ م .

- سابق ، سيد .

١٧٩ - **فقه السنّة** ، بيروت : دار الكتاب العربي .

- السبكي ، تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي (ت : ٧٧١ هـ/١٣٦٩ م) .

١٨٠ - **طبقات الشافعية**، القاهرة: المطبعة الحسينية، ١٣٢٤هـ/ ١٩٠٦م .

- السخاوي ، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر ، (ت : ٩٠٢ هـ/١٤٩٦ م) .

١٨١ - **الإعلان بالتوبيخ لمن ذمّ التاريخ** ، بغداد : مكتبة المثنى ، ١٣٨٣ هـ/١٩٦٣ م .

١٨٢ - **التبر المسبوك في ذيل السلوك** ، تحقيق أحمد زكي ، القاهرة : مطبعة بولاق ، ١٣١٤ هـ/١٨٩٦ م .

- سركيس ، يوسف إليان .

١٨٣ - **معجم المطبوعات العربية المعربة** ، القاهرة : مطبعة سركيس ، ١٣٤٦ هـ/١٩٢٧ م .

- سزكين ، فؤاد .

١٨٤ - **تاريخ التراث العربي** ، نقله من الألمانية إلى العربية ، د . محمود فهمي حجازي ، الرياض : إدارة الثقافة والنشر بجامعة محمد بن سعود ، ١٤٠٣ هـ/١٩٨٣ م .

- ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الزهري (ت : ٢٣٠هـ/ ٨٤٤ م) .

١٨٥ - **الطبقات الكبرى** ، بيروت : دار صادر للطباعة والنشر ، ١٣٧٧ هـ/١٩٥٧ م .

- السعدي، عبد الرحمن بن عبد الله بن عمران بن عامر (ت:١٠٦٦هـ/ ١٦٥٥ م) .

١٨٦ - **القواعد الحسان لتفسير القرآن** ، الرياض : مكتبة المعارف .

- ابن سعيد المغربي ، نور الدين أبو الحسن علي بن محمد بن سعيد بن عبد الملك الأندلسي (ت : ٦٨٥ هـ/١٢٨٦ م) .

١٨٧ - **المغرب في حلى المغرب** ، تحقيق شوقي ضيف ، ط٣ ، القاهرة : دار المعارف ، ١٣٩٨ هـ/١٩٧٨ م .

- السكسكي ، عباس بن منصور (ت : ٦٨٣ هـ/١٢٨٤ م) .

١٨٨ - **البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان** ، تحقيق خليل إبراهيم الحاج ، بيروت : دار التراث العربي ، ١٤٠٠ هـ/١٩٨٠ م .

- ابن سلّام، أبو عبيد القاسم بن سلّام البغدادي (ت: ٢٢٤هـ/ ٨٣٨ م) .

١٨٩ - **الأموال** ، تحقيق خليل هراس، محمد ، بيروت : دار الفكر ، ١٣٩٥ هـ/١٩٧٥ م .

- السِّلفي ، أبو طاهر صدر الدين أحمد بن محمد بن سِلْفة الأصبهاني (ت : ٥٧٦هـ/١١٨٠ م) .

١٩٠ - **سؤالات الحافظ السِّلفي** ، تحقيق مطاع طرابيشي ، دمشق : من مطبوعات مجمع اللغة العربية ، ١٣٩٦ هـ/١٩٧٦ م .

- السمعاني ، أبو سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي (ت : ٥٦٢ هـ/١١٦٦ م) .

١٩١ - **الأنساب** ، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني ، بيروت : الناشر محمد أمين دمج ، ١٤٠٠ هـ/١٩٨٠ م .

- السهمي ، أبو القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم (ت : ٤٢٧ هـ/١٠٣٥ م) .

١٩٢ - **تاريخ جرجان أو معرفة علماء أهل جرجان** ، تحقيق زين العابدين الموسوي ، حيدر آباد الدكن : مجلس دائرة المعارف العثمانية ، ١٣٦٩ هـ/١٩٥٠ م .

- السويدان ، ناصر .

١٩٣ - **مداخل المؤلفين العرب** ، الرياض ، عمادة شؤون المكتبات ، ١٤٠٠ هـ/١٩٨٠ م .

- ابن سيد الناس ، فتح الدين أبو الفتح محمد بن محمد ابن يحيى البصري (ت : ٧٣٤ هـ/١٣٣٣ م) .

١٩٤ - **عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير** ، بيروت : دار

الجيل ، ١٣٩٤ هـ/١٩٧٤ م .

– السيرافي ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت : ٣٦٨ هـ/ ٩٧٨م) .

١٩٥ – أخبار النحويين البصريين ، الجزائر : معهد المباحث الشرقية ، ١٣٥٥ هـ/١٩٣٦ م .

– السيوطي ، جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر محمد الخضيري (ت : ٩١١ هـ/١٥٠٥ م) .

١٩٦ – بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، القاهرة : مطبعة السعادة ، ١٣٢٦ هـ/١٩٠٨ م .

١٩٧ – تاريخ الخلفاء ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، القاهرة : مطبعة السعادة ، ١٣٧١ هـ/١٩٥١ م .

١٩٨ – تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ، نشر دار إحياء السنة النبوية ، طبع في بيروت ، ١٣٩٩ هـ/١٩٧٩ م .

١٩٩ – الجامع الصغير من حديث البشير النذير، تحقيق محمد محي الدين ، دمشق : مكتبة الحلبوني .

٢٠٠ – حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة ، تحقيق محمد أحمد البخاري ، القاهرة : مطبعة إدارة الوطن ، ١٢٩٩ هـ/١٨٨١ م .

٢٠١ – الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة ، تحقيق محمد الصباغ ، نشر عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الملك سعود ، ١٤٠٣ هـ/١٩٨٣ م .

٢٠٢ – صون المنطوق والكلام عن فنّ المنطق والكلام ، تحقيق علي سامي النشار ، بيروت : دار الكتب العلمية .

٢٠٣ –طبقات المفسرين، ليدن: مطبعة بريل، ١٣٨٠هـ/١٩٦٠م .

٢٠٤ – **اللآليء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة** ، القاهرة : نشر المكتبة التجارية .

٢٠٥ – **لبّ الألباب في تحرير الأنساب** ، بغداد ، مكتبة المثني .

٢٠٦ – **معترك الأقران في إعجاز القرآن** ، تحقيق علي محمد البجاوي ، بيروت ، دار الفكر العربي .

٢٠٧ – **معجم طبقات الحفاظ** ، إعداد ودراسة عبد العزيز عز الدين السيروان ، بيروت : عالم الكتب ، ١٤٠٤ هـ/١٩٨٤ م .

– الشاذلي ، عبد المجيد .

٢٠٨ – **حدّ الإسلام وحقيقة الإيمان** ، مكة المكرمة : مطبعة الصفا ، ١٤٠٤ هـ/١٩٨٤ م .

– الشاطبي ، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي ٧٩٠هـ/١٣٨٨ م .

٢٠٩ – **الاعتصام** ، نشر المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة .

– ابن شاكر الكتبي ، صلاح الدين محمد بن شاكر بن أحمد الداراني الدمشقي ٧٦٤ هـ/١٣٦٢ م .

٢١٠ – **الوافي بالوفيات** ، تحت إشراف إحسان عباس ، فيسبادن – المانيا – : دار النشر فرانز شتايتر ، ١٣٨٩ هـ/١٩٦٩ م .

– شاكر ، محمود .

٢١١– **الخلفاء الراشدون**، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

– شاكر ، مصطفى .

٢١٢ – **التاريخ العربي والمؤرخون** ، بيروت : دار العلم للملايين ، ط ٢ ، ١٣٩٩ هـ/١٩٧٩ م .

٢١٣ - **دولة بني العباس**، الكويت: وكالة المطبوعات، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.
- أبو شامة ، شهاب الدين أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم الشافعي (ت : ٦٦٥ هـ/١٢٥٧ م) .
٢١٤ - **الذيل على الروضتين** ، تحقيق الكوثري ، القاهرة : المطبعة المحمدية ، ١٣٦١ هـ/١٨٩٨ م .
- ابن شبّة ، أبو زيد عمر بن شبّة بن عبيدة بن ريطة النّميري البصري (ت : ٢٦٢ هـ/٨٧٥ م) .
٢١٥ - **تاريخ المدينة المنورة** ، تحقيق فهيم محمد شلتوت ، جدّة : دار الأصفهاني للطباعة ، ١٣٩٤ هـ/١٩٧٤ م .
- الشبراخيتي ، برهان الدين إبراهيم بن مرعي بن عطية المالكي (ت : ١١٠٦ هـ/١٦٩٤ م) .
٢١٦ - **الفتوحات الوهبية بشرح الأربعين النووية** ، القاهرة : المطبعة الحميدية ، ١٣٦١ هـ/١٨٩٨ م .
- شعوط ، إبراهيم .
٢١٧ - **أباطيل يجب أن تمحى من التاريخ** ، بيروت : المكتب الإسلامي ط ٥ ، ١٤٠٣ هـ/١٩٨٣ م .
- شلبي ، أحمد .
٢١٨ - **التاريخ والحضارة الإسلامية** ، القاهرة : مكتبة وهبة .
- الشهرستاني ، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أحمد (ت : ٥٤٨هـ/ ١١٥٣ م) .
٢١٩ - **الملل والنحل** ، بيروت : دار المعرفة ، ١٣٩٥ هـ/١٩٧٥ م .
- الشوكاني ، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله اليمني الصنعاني (ت : ١٢٥٠ هـ/١٨٣٤ م) .

٢٢٠ - **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع** ، القاهرة : مطبعة السعادة ، ١٣٤٨ هـ/١٩٢٩ م .

- ابن أبي شيبة ، عبد الله بن محمد بن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان الكوفي العبسي (ت : ٢٣٥ هـ/٨٤٩ م) .

٢٢١ - **المصنّف في الحديث والآثار** ، تحقيق عبد الخالق الأفغاني ، بومبي - الهند : الدار السلفية ، ١٣٩٩ هـ/١٩٧٩ م .

- الشيرازي ، جمال الدين أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشافعي (ت : ٤٧٦ هـ/١٠٨٣ م) .

٢٢٢ - **طبقات الفقهاء** ، بيروت : دار الرائد العربي ، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

- الشيبي ، كامل مصطفى .

٢٢٣ - **الصلة بين التصوّف والتشيّع** ، القاهرة : دار المعارف ، ط ٢ ، ١٣٨٩ هـ/١٩٦٩ م .

- الصابوني ، أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن بن أحمد بن إسماعيل (ت : ٤٤٩ هـ/١٠٥٧ م) .

٢٢٤ - **عقيدة السلف وأصحاب الحديث** ، نشر ضمن مجموعة الرسائل المنيرية ، إدارة الطباعة المنيرية .

- ابن صامل ، محمد .

٢٢٥ - **منهج كتابة التاريخ الإسلامي** ، الرياض : دار طيبة للنشر ، ١٤٠٦ هـ/١٩٨٦ م .

- الصفدي ، صلاح الدين أبو الصفا خليل بن أيبك بن عبد الله الشافعي (ت : ٧٦٤ هـ/١٣٦٢ م) .

٢٢٦ - **نكت الهميان في نكت العميان** ، تحقيق أحمد زكي ، القاهرة : مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٨١ هـ/١٩٦١ م .

٢٢٧ - **الوافي بالوفيات** ، ط٢ ، طبع تحت إشراف ديرينغ فيسبادن - المانيا الغربية - مطبعة فرانز شتايتر ، ١٣٩٤ هـ/١٩٦٧ م .

- ابن الصلاح ، تقي الدين عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري الدمشقي (ت : ٦٤٣ هـ/١٢٤٥ م) .

٢٢٨ - **محاسن الاصطلاح المعروف بمقدمة ابن الصلاح**، تحقيق د . عائشة عبد الرحمن ، القاهرة : مطبعة دار الكتب والوثائق ، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م .

٢٢٩ - **علوم الحديث** ، تحقيق نور الدين عتر ، بيروت : المكتبة ، العلمية ١٤٠١ هـ/١٩٨١ م .

- الصنعاني ، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري (ت : ٢١١ هـ/٨٢٦ م) .

٢٣٠ - **المصنف** ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، بيروت : المكتب الإسلامي ، ١٣٩٢ هـ/١٩٧٢ م .

- طاش كبرى زاده ، عصام الدين أبو الخير أحمد مصطفى بن خليل (ت : ٩٦٨ هـ/١٥٦٠ م) .

٢٣١ - **مفتاح السعادة ومصباح السيادة** ، حيدر آباد الدكن ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية ١٣٢٩ هـ/١٩١١ م .

- طالبي ، عمّار .

٢٣٢ - **آراء الخوارج الكلامية** ، الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، ١٣٩٨ هـ/١٩٧٨ م .

- الطبراني ، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي (ت : ٣٦٠ هـ/٩٧٠ م) .

٢٣٣ - **المعجم الكبير** ، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي ، بغداد : الدار العربية للطباعة ، ١٣٩٨ هـ/١٩٧٨ م .

- الطبري ، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الآملي (ت : ٣١٠ هـ/ ٩٢٢ م) .

٢٣٤ - **تاريخ الرسل والملوك** ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة : دار المعارف ، ط٤ ، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م .

٢٣٥ - **تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله- ﷺ-** ، تحقيق محمود محمد شاكر ، ١٤٠٢ هـ/١٩٨٢ م .

٢٣٦ - **جامع البيان عن تأويل آي القرآن** ، بيروت دار الفكر ، ١٣٩٨ هـ/١٩٧٨ م .

٢٣٧ - **ذيل المذيل** ، القاهرة : دار المعارف ط٤ ، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م .

٢٣٨ - **صريح السنة** ، تحقبق بدر بن يوسف المعتوق ، الكويت : دار الخلفاء للكتاب الإسلامي ، ١٤٠٥ هـ/١٩٨٥ م .

- الطحان ، محمود .

٢٣٩ - **أصول التخريج ودراسة الأسانيد**. الرياض : مكتبة السروات للنشر والتوزيع ، ط٤ ، ١٤٠٢ هـ/١٩٨٢ م .

٢٤٠ - **تيسير مصطلح الحديث** ، بيروت : دار القرآن الكريم ، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م .

- الطحاوي ، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الحنفي (ت : ٣٢١ هـ/٩٣٣ م) .

٢٤١- **شرح العقيدة الطحاوية**، دمشق: مكتبة دار البيان، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

- طرخان ، إبراهيم .

٢٤٢ - **النظام الإقطاعي في العصر النبوي وعصر الخلفاء الراشدين** ، بحث قدم للندوة العالمية الثالثة لدراسات تاريخ الجزيرة العربية المنعقدة بالرياض عام ١٤٠٢ هـ/١٩٨٢ م .

– ابن الطقطقي ، فخر الدين محمد بن علي العلوي المعروف أيضًا بابن طباطبا ، (ت : ٧٠٩ هـ/١٣٠٩ م) .

٢٤٣ – **الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية** ، بيروت : دار صادر ، ١٣٨٦ هـ/١٩٦٦ م .

– طه حسين .

٢٤٤ – **الفتنة الكبرى (علي وبنوه)** ، القاهرة : دار المعارف ، ط٩ ، ١٣٩٨ هـ/١٩٧٨ م .

٢٤٥ – **الفتنة الكبرى (عثمان)** ، القاهرة : دار المعارف ، ط٩ ، ١٣٩٦ هـ/١٩٧٦ م .

– ابن طهمان ، أبو خالد الدقاق يزيد بن الهيثم البادي .

٢٤٦ – **من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال** ، تحقيق د . أحمد محمد نور سيف ، دمشق : دار المأمون للتراث .

– الطوسي ، أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي (ت : ٤٦٠هـ/١٠٦٧ م) .

٢٤٧ – **الفهرست** ، تحقيق محمد صادق آل بحر العلوم ، النجف : المطبعة الحيدرية ، ١٣٨١ هـ/١٩٦١ م .

٢٤٨ – **تهذيب الأحكام** ، تحقيق حسن الموسوي الخرسان ، طهران : دار الكتب الإسلامية ، ط٣ .

– ظهير ، إحسان إلهي .

٢٤٩ – **الشيعة والسّنة** ، الرياض : دار طيبة للنشر والتوزيع .

٢٥٠ – **الشيعة والتّشيع** ، فرق وتاريخ ، لاهور – باكستان – : الناشر إدارة ترجمان السنّة ، مطبعة جاويد رياض برنترَ ، ط٣ ، ١٤٠٤ هـ/١٩٨٤م .

– ابن أبي عاصم ، أبو بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم بن مخلد الشيباني (ت : ٢٨٧ هـ/٩٠٠ م) .

٢٥١ – **السنّة** ، تحقيق الألباني ، بيروت : المكتب الإسلامي ، ١٤٠٠ هـ /١٩٨٠ م .

– العباسي ، بدر الدين أبو الفتح عبد الرحيم بن عبد الرحمن (ت : ٩٦٣ هـ/١٥٥٥ م) .

٢٥٢ – **معاهد التنصيص على شواهد التلخيص** ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، القاهرة : المكتبة التجارية ، ١٣٦٧ هـ/١٩٤٧ م .

– ابن عبد البر القرطبي ، جمال الدين أبو عمر يوسف بن عمر النميري المالكي (ت : ٤٦٣ هـ/١٠٧٠ م) .

٢٥٣ – **الاستيعاب في معرفة الأصحاب** ، القاهرة : مطبعة السعادة ، ١٣٢٨ هـ/١٩١٠ م .

٢٥٤ – **الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء** ، بيروت : دار الكتب العلمية .

٢٥٥ – **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد** ، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي ، الدار البيضاء : مطبعة فضالة ١٣٨٧ هـ/١٩٦٧ م .

٢٥٦ – **جامع بيان العلم** ، المدينة المنورة : المكتبة السلفيـة ، ١٣٨٨ هـ/١٩٦٨ م .

– العبدة ، محمد .

٢٥٧ – **حركة النفس الزكية** ، الكويت : دار الأرقم ، ١٤٠٤ هـ/ ١٩٨٤ م .

– ابن عبد ربه ، أبو عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه بن حبيب (ت : ٣٢٨ هـ/٩٣٩ م) .

٢٥٨ - **العقد الفريد** ، تحقيق محمد سعيد العريان ، بيروت : دار الفكر .

- ابن عبد الملك المراكشي ، أبو عبد الله محمد بن محمد بن سعيد الأوسي (ت : ٧٠٧ هـ/١٣٠٧ م) .

٢٥٩ -**الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة** ، بيروت : دار الثقافة .

- عتر ، نور الدين .

٢٦٠ - **منهج النقد في علوم الحديث** ، بيروت ، دار الفكر ، ط٣ ، ١٤٠١ هـ/١٩٨١ م .

- عثمان ، محمد فتحي .

٢٦١ - **أضواء على التاريخ الإسلامي** ، القاهرة : مطبعة دار الجهاد .

- العجلي ، أحمد بن عبد الله بن صالح (ت : ٢٦١ هـ/٨٧٤ م) .

٢٦٢ - **تاريخ الثقات** ، تحقيق عبد المعطي قلعجي ، بيروت : دار الكتب العلمية ١٤٠٥ هـ/١٩٨٥ م .

- العدني ، محمد بن يحى بن أبي عمر (ت : ٢٤٣ هـ/٨٥٧ م) .

٢٦٣ - **الإيمان** ، تحقيق محمد بن حمدي الحربي ، الكويت : الدار السلفية ، ١٤٠٦ هـ/١٩٨٦ م .

- ابن عدي ، أبو أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله بن القطان الجرجاني (ت : ٣٦٥ هـ/٩٧٥ م) .

٢٦٤- **الكامل في ضعفاء الرجال**، بيروت: دار الفكر، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

- ابن عراق ، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن علي الكناني (ت : ٩٦٣ هـ/١٥٥٥ م) .

٢٦٥ - **تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة** ، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف وعبد الله محمد الصديق ، القاهرة : مطبعة عاطف .

- العراقي زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن الكردي (ت : ٨٠٦ هـ/١٤٠٣ م) .

٢٦٦ - **الفتح المغيث في شرح ألفية الحديث** ، تحقيق محمود ربيع ، طبعة مصر ، ١٣٥٥ هـ/١٩٣٥ م .

- ابن العربي ، أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد المعافري الإشبيلي المالكي (ت : ٥٤٣ هـ/١١٤٨ م) .

٢٦٧ - **العواصم من القواصم** ، تحقيق محب الدين الخطيب ، القاهرة : المطبعة السلفية ، ط ٥ ، ١٣٩٩ هـ/١٩٧٩ م .

٢٦٨ - **أحكام القرآن** ، القاهرة : دار الكتاب العربي ، ١٣٨٧ هـ/ ١٩٦٧ م .

- عزاوي ، يحيى .

٢٦٩ - **فضل الكلام في ذم علم الكلام** ، دار البشائر الإسلامية ، ١٤٠٣ هـ/١٩٨٣ م .

- ابن عساكر ، ثقة الدين أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله (ت : ٥٧١ هـ/١١٧٥ م) .

٢٧٠ - **تاريخ دمشق** ، (ترجمة عثمان رضي الله عنه) ، تحقيق سكينة الشهابي ، نشر المجلس العلمي بدمشق ، ١٤٠٤ هـ/١٩٨٤ م .

٢٧١ - **تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري** ، تحقيق حسام الدين القدسي ، دمشق : مكتبة القدسي ، ١٣٤٧ هـ/ ١٩٢٨ م .

- العسكري ، مرتضى .

٢٧٢ - **عبد الله بن سبأ وأساطير أخرى** ، بيروت : دار الغدير ، ١٣٩٢ هـ/١٩٧٢ م .

- العش ، يوسف .
٢٧٣ - **الدولة الأموية** ، من منشورات جامعة دمشق ، ١٣٨٥ هـ/١٩٦٥ م .
- عطية ، عزة علي عيد .
٢٧٤ - **البدعة ، تحديدها وموقف الإسلام منها** ، القاهرة : دار الكتب الحديثة ، ١٣٩٣ هـ/١٩٧٣ م .
- العقاد ، عباس محمود .
٢٧٥ - **عثمان بن عفان** ، ذو النورين ، بيروت : دار الكتاب اللبناني ١٣٩٤ هـ/١٩٧٤ م .
- العقيلي ، أبو جعفر محمد بن عمر بن موسى بن حمّاد المكّي (ت : ٣٢٢ هـ/٩٣٤ م) .
٢٧٦ - **الضعفاء الكبير** ، تحقيق ، د . عبد المعطي أمين قلعجي ، بيروت : دار الكتب العلمية .
- العكبري ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين الحنبلي (ت : ٦١٦ هـ/ ١٢١٩ م) .
٢٧٧ - **المشوف المعلم في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم** ، تحقيق ياسين محمد السوّاس ، دمشق : دار الفكر ، ١٤٠٣ هـ/١٩٨٣ م .
- ابن العماد العكري ، أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد الحنبلي (ت : ١٠٨٩ هـ/١٦٧٨ م) .
٢٧٨ - **شذرات الذهب في أخبار من ذهب** ، بيروت : المكتب التجاري للطباعة والنشر .
- عمارة ، محمد .
٢٧٩ - **الخلافة ونشأة الأحزاب الإسلامية** ، بيروت : المؤسسة العربية

للدراسات والنشر ، ١٣٩٧ هـ/١٩٧٧ م .

– العمري ، أكرم ضياء .

٢٨٠ – **بحوث في تاريخ السنّة المشرّفة** ط٤ ، ١٤٠٥ هـ/١٩٨٥ م .

٢٨١ – **موارد الخطيب البغدادي** ، الرياض : دار طيبة للنشر والتوزيع .

٢٨٢ – **دراسات تاريخية** ، المدينة المنورة : الجامعة الإسلامية ، ١٤٠٣ هـ/١٩٨٣ م .

٢٨٣ – **إعادة كتابة تاريخ صدر الإسلام** ، ضمن كتاب : المجتمع المدني في عهد النبوة ، من منشورات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣ م .

– ابن عميرة الضبي ، أبو جعفر أحمد بن يحيى بن أحمد (ت : ٥٩٩ هـ/ ١٢٠٢ م) .

٢٨٤ – **بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس** ، مدريد : مطبعة روخس ، ١٣٠٢ هـ/١٩٣٩ م .

– عياض ، أبو الفضل عياض بن موسى اليحطبي السبتي ٥٤٤ هـ/ ١١٤٩ م .

٢٨٥ – **الشفا بتعريف حقوق المصطفى** ، تحقيق محمد أمين قرة علي وآخرين ، دمشق : مؤسسة علوم القرآن .

٢٨٦ – **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعيان مذهب مالك** ، المحمدية : مطبعة فضالة ، ١٤٠٣ هـ/١٩٨٣ م .

– العيدروس ، عبد القادر بن شيخ بن عبد الله (ت : ١٠٣٨ هـ /١٦٢٨ م .

٢٨٧ – **تاريخ النور السافر عن أخبار القرن العاشر** ، تحقيق محمد رشيد الصفّار ، بغداد : المكتبة العربية ، ١٣٥٣ هـ/١٩٣٤ م .

- العيني ، محمود بن أحمد موسى (ت ٨٥٥ هـ/١٤٥١ م) .
٢٨٨ - عمدة القاري شرح صحيح البخاري ، بيروت : دار الفكر ، ١٣٩٩ هـ/١٩٧٩ م .
- غالب مصطفى .
٢٨٩ - تاريخ الدعوة الإسماعيلية منذ أقدم العصور حتى عصرنا الحاضر ، دمشق : دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر ، ١٣٧٣ هـ/١٩٥٣ م .
- الغريب ، عبد الله .
٢٩٠ - وجاء دور المجوس ، القاهرة : دار الجيل للطباعة ، ١٤٠١ هـ/١٩٨١ م .
- الغزي ، نجم الدين محمد بن محمد بن محمد ١٠٦١ هـ/١٦٥٠ م .
٢٩١ - الكواكب السائرة في أعيان المئة العاشرة ، بيروت : نشر جامعة بيروت الأمريكية ١٣٦٥ - ١٣٧٨ هـ/١٩٤٥ - ١٩٥٨ م .
- ابن غنام ، حسين بن غنام النجدي (ت ١٢٢٥ هـ/١٨١٠ م .
٢٩٢ - تاريخ نجد ، طبعة الرياض ، ١٤٠٢ هـ/١٩٨٢ م .
- ابن فارس ، أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥ هـ/١٠٠٤ م .
٢٩٣ - معجم مقاييس اللغة ، تحقيق عبد السلام هارون ، بيروت : دار الفكر - فان ، فولتن .
٢٩٤ - السيادة العربية والشيعة والإسرائيليات في عهد بني أمية ، ترجمة حسن إبراهيم حسن ، ومحمد زكي إبراهيم ، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ط ٢ ، ١٣٨٥ هـ/١٩٦٥ م .
- أبو الفدا ، عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود الشافعي (ت :٧٣٢ هـ /١٣٣١ م) .

٢٩٥ - **المختصر في أخبار البشر** ، تحقيق هـ . و . فليشر ، ليبزيج ، مطبعة ف . ك . جيل ١٢٤٧ هـ/١٨٣١ م .

- ابن فرحون اليعمري ، برهان الدين أبو الوفا إبراهيم بن علي بن محمد (ت : ٧٩٩ هـ/١٣٩٦ م) .

٢٩٦ - **الديباج المذهب في أعيان علماء المذهب** ، تحقيق محمد الأحمدي أبو النور ، القاهرة ، دار التراث ، ١٣٩٢ هـ/١٩٧٢ م .

- الفرزدق ، همام بن غالب بن صعصة التميمي البصري (ت : ١١٠ هـ /٧٢٨ م).

٢٩٧ - **ديوان الفرزدق** ، بيروت : دار صادر ، ١٣٨٦ هـ/١٩٦٦ م .

- ابن الفرضي ، أبو الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف بن نصر الأزدي (ت : ٤٠٣ هـ/١٠١٢ م).

٢٩٨ - **تاريخ علماء الأندلس** ، مدريد ، مطبعة لاغيرلدة ، (٩ - ١٣هـ/ ١٨٩١ م) .

- الفزاري ، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن الحارث (ت : ١٨٦ هـ/٨٠٢ م).

٢٩٩ - **السير** ، تحقيق فاروق حمادة ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، (ت : ١٤٠٧ هـ/١٩٨٧ م).

- الفسوي ، أبو يوسف يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي (ت : ٢٧٧ هـ /٨٩٠ م).

٣٠٠ - **المعرفة والتاريخ** ، تحقيق أكرم ضياء العمري ، بغداد : مطبعة الإرشاد ، ١٣٩٤ هـ/١٩٧٤ م .

- فلهاوزن ، يوليوس .

٣٠١ - أحزاب المعارضة السياسية الدينية في صدر الإسلام : الخوارج

والشيعة ، ترجمة عبد الرحمن بدوي ، الكويت : وكالة المطبوعات ، ١٣٩٦ هـ/١٩٧٦ م .

- فنسك وآخرون .

٣٠٢ - **دائرة المعارف الإسلامية** ، تعريب أحمد الشنتناوي وآخرين ، القاهرة : دار الشعب ١٣٨٩ هـ/١٩٦٩ م .

- ابن الفوطي ، كمال الدين عبد الرزاق بن أحمد بن محمد الصابوني (٧٢٣ هـ/١٣٢٣ م).

٣٠٣ - **الحوادث الجامعة والتجارب النافعة في المائة السابعة** ، تحقيق مصطفى جواد بغداد : المكتبة العربية ، ١٣٥١ هـ/١٩٣٢ م .

- الفياض ، عبد الله .

٣٠٤ - **تاريخ الإمامية وأسلافهم من الشيعة من نشأة التشيع حتى مطلع القرن الرابع الهجري**، بيروت، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، ١٣٩٥ هـ/١٩٧٥ م .

- الفيروز آبادي ، مجد الدين محمد بن يعقوب بن محمد (ت : ٨١٧ هـ/١٤١٤ م).

٣٠٥ - **القاموس المحيط** ، بيروت ، دار الجيل .

- قاسم ، محمود .

٣٠٦ - **دراسات في الفلسفة الإسلامية** ، مصر : دار المعارف ، ط ٢ ، ١٣٨٧ هـ/١٩٦٧ م .

- القاسمي ، جمال الدين محمد بن محمد بن سعيد بن قاسم الدمشقي (ت : ١٣٣٢ هـ/١٩١٣ م).

٣٠٧ - **الجرح والتعديل** ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٧ هـ/١٩٨٧ م .

- ابن القاضي ، أحمد بن محمد بن أبي العافية المكناسي الزناتي (ت: ١٠٢٥هـ / ١٦١٦م) .

٣٠٨ - **جذوة الاقتباس فيمن حل من الأعلام بمدينة فاس** ، الرباط : دار المنصور للطباعة ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م .

- ابن قاضي شهبة، تقي الدين أبو بكر بن أحمد بن محمد (ت: ٨٥١هـ/ ١٤٤٧م) .

٣٠٩ - **طبقات الشافعية** ، تحقيق عبد العليم خان ، حيدر آباد : **مطبعة** مجلس دائرة المعارف العثمانية ، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م .

- ابن قتيبة ، أبو محمد عبد الله بن مسلم (ت : ٢٧٦هـ/ ٨٨٩م) .

٣١٠ - **الإمامة والسياسة** ، تحقيق د . طه محمد الزيني ، بيروت : دار المعرفة ، .

٣١١ - **تأويل مختلف الحديث** ، بيروت : دار الجيل ، ١٣٣٩هـ/ ١٩٧٣م .

٣١٢ - **المعارف** ، بيروت : إحياء دار التراث العربي ، ط ٢ ، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م .

٣١٣ - **عيون الأخبار** ، القاهرة : دار الكتب المصرية ، ١٣٤٣ - ١٣٤٩هـ/ ١٩٢٤ - ١٩٣٠ م .

- ابن قدامة ، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد المقدسي الدمشقي (ت : ٦٢٠هـ/ ١٢٢٣م) .

٣١٤ - **لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد** ، نشر قصي محب الدين الخطيب ، ط٢ ، القاهرة : المطبعة السلفية ، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م .

٣١٥ - **المغني** ، الرياض : مكتبة الرياض الحديثة ، ؟ .

٣١٦ - **المقنع** ، نشر المؤسسة السعيدية بالرياض ، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م .

- قدورة ، زاهية .

٣١٧ - **الشعوبية وأثرها الاجتماعي والسياسي في الحياة الإسلامية في العصر العباسي الأول** ، بيروت : دار الكتاب اللبناني ، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م .

- القرشي ، محي الدين أبو محمد عبد القادر بن محمد بن نصر الله الحنفي (ت : ٧٧٥هـ/ ١٣٧٣م) .

٣١٨ - **الجواهر المضية في طبقات الحنفية** ، حيدرآباد : مطبعة دائرة المعارف العثمانية ، ١٣٣٢هـ/ ١٩١٣م .

- القرشي ، يحيى بن آدم (ت : ٢٠٣هـ/ ٨١٨م) .

٣١٩ - **كتاب الخراج** ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، بيروت ، دار المعرفة ، .

- القرطبي ، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري (ت : ٦٧١هـ/ ١٤١٨م) . .

٣٢٠ - **الجامع لأحكام القرآن** ، ط٣ ، بيروت : دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م .

- القفطي ، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف (ت : ٤٨٦هـ/ ١٠٩٣م) .

٣٢١ - **إنباه الرواة على أنباه النحاة** ، القاهرة ، دار الكتب المصرية ، ١٣٦٩هـ/ ١٩٤٩م .

٣٢٢ - **تاريخ الحكماء** ، بغداد : مكتبة المثنى ، ١٣٢١هـ/ ١٩٠٣م .

٣٢٣ - **المحمدون من الشعراء** ، تحقيق محمد عبد الستار خان ، حيدرآباد الدكن : مطبعة دائرة المعارف العثمانية ، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م .

- القلقشندي : أحمد بن علي بن أحمد الفزاري (ت : ٨٢١هـ/ ١٤١٨م) .

٣٢٤ - **صبح الأعشى في كتابة الإنشا** ، تعليق محمد عبد الرسول

إبراهيم ، القاهرة : المطبعة الأميرية ، ١٣٣٢ - ١٣٣٧هـ/ ١٩١٣ - ١٩١٨م .

٣٢٥ - **نهاية الإرب في معرفة أنساب العرب** ، تحقيق إبراهيم الإبياري ، القاهرة : الشركة العربية للطباعة والنشر ، .

- القمي ، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه (ت : ٣٨١هـ/ ٩٩١م) .

٣٢٦ - **من لا يحضره الفقيه** ، تحقيق حسن الموسوي الخرسان ، ط٥ ، طهران دار الكتب الإسلامية ، .

- القمي ، أبو خلف سعد بن عبد الله الأشعري (ت : ٣٠١هـ/ ٩١٣م) .

٣٢٧ - **المقالات والفرق** ، تحقيق محمد جواد مشكور ، طهران : مؤسسة مطبوعاتي عطاني ، ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م .

- القيرواني ، ابن أبي زيد أبو محمد (ت : ٣٨٦هـ/ ٩٩٦م) .

٣٢٨ - **متن الرسالة** ، القاهرة : مطبعة عاطف ، .

- ابن قيم الجوزية ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الدمشقي (ت : ٧٥١هـ/ ١٣٥٠م) .

٣٢٩ - **اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية** ، بيروت : دار الكتب العلمية ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م .

٣٣٠ - **أعلام الموقعين عن رب العالمين** ، بيروت : دار الجيل ، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م .

٣٣١ - **المنار المنيف في الصحيح والضعيف** ، القاهرة : مطبعة السنّة المحمدية ، .

- اللّكنوي ، محمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم الأنصاري الهندي (ت : ١٣٠٤هـ/ ١٨٨٧م) .

٣٣٢ – **الفوائد البهية في تراجم الحنفية**، تحقيق فراس النعساني، بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر.

– اللالكائي، القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي (ت: ٤١٨هـ/ ١٠٢٧م).

٣٣٣ – **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم**، الرياض: دار طيبة للنشر، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

– لويس، برنارد.

٣٣٤ – **أصول الإسماعيلية**، ترجمه إلى العربية خليل أحمد جلّو، جاسم محمد الرجب، بغداد: مكتبة المثني، ١٣٦٧هـ/ ١٩٤٧م.

– لبرويز، عمر فاروق.

٣٣٥ – **شاهكار رسالة عمر فاروق**، نقلاً عن مجلة طلوع الإسلام، عدد أغسطس (آب) ١٩٦٨م.

– الكافيجي، أبو عبد الله محي الدين محمد بن سليمان بن سعد الرومي الحنفي، (ت: ٨٧٩هـ/ ١٤٧٤م).

٣٣٦ – **المختصر في علوم التاريخ**، بغداد: مكتبة المثنى، ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م.

– الكتاني، أبو عبد الله محمد بن جعفر بن إدريس الحسني الفاسي (ت: ١٣٤٥هـ/ ١٩٢٦م).

٣٣٧ – **الرسالة المستطرفة في بيان مشهور كتب السنّة**، بيرت: الناشر محمد بن السيد أحمد خرما، ١٣٣٢هـ/ ١٩١٣م.

٣٣٨ – **سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس فيمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس**، فاس: المطبعة الحجرية، ١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م.

– الكتاني، أبو الفيض محمد عبد الحي بن عبد الكبير بن محمد (ت: ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م).

٣٣٩ - **فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات** ، فاس : المطبعة الجديدة ، ١٣٤٦هـ/ ١٩٢٧م .

- الكتبي ، صلاح الدين محمد بن شاكر (ت : ٧٦٤هـ/ ١٣٦٢م) .

٣٤٠ - **فوات الوفيات** ، تحقيق نصر أبو الوفا الهوريني ، القاهرة : مطبعة بولاق ، ١٢٩٩هـ/ ١٨٨١م .

- ابن كثير ، عماد الدين أبو الفدا إسماعيل بن عمر البصري الدمشقي (ت : ٧٧٤هـ/ ١٣٧٢م) .

٣٤١ - **الباعث الحثيث شرح واختصار علوم الحديث** ، إعداد أحمد محمد شاكر ، بيروت : دار الكتب العلمية ، .

٣٤٢ - **البداية والنهاية في التاريخ** ، القاهرة : مطبعة السعادة ، ١٣٥١ - ١٣٥٨هـ/ ١٩٣٢ - ١٩٣٩م .

٣٤٣ - **تفسير القرآن العظيم** ، بيروت : دار المعرفة ، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م .

- كحالة ، عمر .

٣٤٤ - **معجم المؤلفين** ، بيروت : دار إحياء التراث العربي ، .

- الكرماني، محمد بن يوسف بن علي بن سعيد البغدادي (ت:٧٨٦هـ / ١٣٨٤م) .

٣٤٥ - **الفرق الإسلامية** ، (ذيل كتاب شرح المواقف للمؤلف) ، تحقيق سليمة عبد الرسول ، بغداد : مطبعة الإرشاد ، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م .

- الكرمي ، مرعي بن يوسف المقدسي (ت : ١٠٣٣هـ/ ١٦٢٣م) .

٣٤٦ - **الفوائد الموضوعة في الأحاديث الموضوعة** ، تحقيق محمد الصبّاغ، بيروت: الدار العربية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.

- الكشي ، أبو عمرو بن عمر بن عبد العزيز (ت : نحو ٣٤٠هـ/ ٩٥١م) .

٣٤٧ – معرفة أخبار الرجال ، تحقيق علي المحلاتي ، بمباي – الهند : المطبعة المصطفوية ، ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م .

٣٤٨ – الرجال ، تحقيق أحمد الحسيني ، كربلاء : نشر مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، .

– الكليني ، أبو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق (ت : ٣٢٩هـ/ ٩٤٠م) .

٣٤٩ – الكافي ، طهران : دار الكتب الإسلامية ، ١٣٤٧هـ/ ١٩٥٤م .

– ابن الكيال ، أبو البركات محمد بن أحمد (ت : ٩٣٩هـ/ ١٥٣٢م) .

٣٥٠ – الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات ، تحقيق عبد القيوم عبد رب النبي ، دمشق : دار المأمون للتراث ، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م .

– ابن ماجة ، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت : ٢٧٣هـ/ ٨٨٦م) .

٣٥١ – السنن ، تحقيق فؤاد عبد الباقي ، بيروت : دار إحياء التراث العربي ، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م .

– ابن ماكولا ، سعد الملك أبو نصر الأمير علي بن هبة الله بن علي (ت : ٤٨٦هـ/ ١٠٩٣م) .

٣٥٢ – الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف ، تحقيق نايف العباسي ، بيروت : نشر محمد أمين دمج ، .

– المالقي، محمد بن يحيى بن أبي بكر الأشعري الأندلسي، (ت:٧٤١هـ / ١٠٥٨م) .

٣٥٣ – التمهيد والبيان في مقتل الشهيد عثمان ، تحقيق محمد يوسف زايد ، بيروت : دار الثقافة ، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م .

- مالك (الإمام) ، أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر التيمي المدني (ت : ١٧٩هـ/ ٧٩٥م) .

٣٥٤ - الموطأ ، تحقيق فاروق سعد ، بيروت : دار الآفاق الجديدة ، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م .

- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد البصري البغدادي (ت : ٤٥٠هـ / ١٠٥٨م) .

٣٥٥ - الأحكام السلطانية ، تحقيق محمد بدر الدين النعماني الحلبي ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م .

- المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي (ت : ٢٨٥هـ / ٨٩٨م) .

٣٥٦- الكامل في اللغة والأدب ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاتة ، القاهرة : دار نهضة مصر ، .

- المتقي الهندي ، علي بن حسام الدين الهندي (ت : ٩٥٢هـ/ ١٥٤٥م) .

٣٥٧ - منتخب كنز العمال ، بيروت : مؤسسة الرسالة .

- المحب الطبري ، أبو العباس أحمد بن عبد الله بن محمد (ت : ٦٩٤هـ/ ١٢٩٥م) .

٣٥٨ - الرياض النضرة في مناقب العشرة ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م .

- المحبّي ، محمد أمين بن فضل الله بن محب الله (ت : ١١١١هـ/ ١٦٩٩م) .

٣٥٩ - خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر ، القاهرة :المطبعة الوهبية ، ١٢٨٤هـ/ ١٨٦٧م .

- محسن العاملي ، محسن بن عبد الكريم الأمين الحسيني العاملي

(ت : ١٣٧١هـ/ ١٩٥١م) .
٣٦٠ - أعيان الشيعة ، دمشق : مطبعة ابن زيدون ، ١٣٥٢هـ - ١٣٥٧هـ/ ١٩٣٣ - ١٩٣٨م .

- محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي النجدي (ت: ١٢٠٦هـ/١٧٩١م).

٣٦١ - الدرر السنية في الأجوبة النجدية ، جمع عبد الرحمن بن قاسم ، ط٢ ، بيروت : المكتب الإسلامي ، .

- ابن المديني ، أبو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر السعدي البصري (ت : ٢٣٤هـ/ ٨٤٨م) .

٣٦٢ - علل الحديث ومعرفة الرجال ، حلب : دار الوعي ، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م .

- المرتضى الزبيدي ، أبو الفيض محمد بن محمد بن عبد الرزاق (ت : ١٢٠٥ هـ/ ١٩٧٠م) .

٣٦٣ - تاج العروس من جواهر القاموس ، تحقيق عبد الكريم الغرباوي ، الكويت : وزارة الإرشاد والأنباء ، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م .

- ابن المتضى ، أحمد بن يحيى المهدي لدين الله (ت : ٨٤٠هـ/ ١٤٣٦م) .

٣٦٤ - طبقات المعتزلة ، تحقيق سوسنة ديفلد فلزر ، بيروت : المطبعة الكاتوليكية ، ١٣٨١هـ/ ١٩٦١م .

- المرزباني ، أبو عبيد الله محمد بن عمران بن موسى (ت : ٣٨٤هـ/ ٩٩٤م) .

٣٦٥ - معجم الشعراء ، تحقيق مزيتس كرنكو ، القاهرة : مكتبة القدسي ، ١٣٥٤ هـ/ ١٩٣٥ م .

- المزّي ، جمال الدين أبو الحجاج يوسف (ت : ٧٤٢هـ/ ١٣٤١م) .

٣٦٦ - **تهذيب الكمال في أسماء الرجال** ، دمشق : دار المأمون للتراث ، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م .

- ابن المستوفي ، شرف الدين أبي البركات المبارك بن أحمد اللخمي الأربلي (ت : ٦٣٧هـ/ ١٢٣٩م) .

٣٦٧ - **تاريخ إربل ، المسمى : نباهة البلد الخامل بمن ورده من الأماثل** ، تحقيق د . سامي الصقار ، بغداد : منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م .

- المسعودي ، أبو الحسن علي بن الحسين بن علي الشافعي (ت : ٣٤٦هـ/ ٩٥٧م) .

٣٦٨ - **مروج الذهب** ، تحقيق محي الدين عبد الحميد ، القاهرة : مطبعة السعادة ، .

- مسلم (الإمام) ، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد القشيري النيسابوري (ت : ٢٦١هـ/ ٨٧٤م) .

٣٦٩ - **صحيح مسلم بشرح النووي** ، بيروت : دار الفكر ، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م .

- المظفر ، محمد رضا .

٣٧٠ - **عقائد الإمامية** ، ط٢ ، القاهرة : مطبوعات النجاح ، ١٣٨١هـ/ ١٩٦١م .

- معروف ، نايف محمد .

٣٧١ - **الخوارج في العصر الأموي** ، بيروت : دار الطليعة للطباعة والنشر ، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م .

- ابن معين، أبو زكريا يحي بن معين بن عون المرّي البغدادي (ت: ٢٣٣هـ / ٨٤٧ م) .

٣٧٢ - **التاريخ** ، تحقيق أحمد محمد نور سيف ، القاهرة : مطابع الهيئة

المصرية العامة للكتاب ، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م .
-المفيد ، الشيخ محمد بن محمد بن النعمان (ت : ٤١٣هـ/ ١٠٢٢م) .
٣٧٣- **وقعة الجمل** ، (أو كتاب النصرة لسيد العشرة في حرب البصرة) ، النجف : المطبعة الحيدرية ، ط٢ .
٣٧٤- **شرح عقائد الصدوق** ، ط٣ ، النجف : المطبعة الحيدرية ، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م .
- ابن المطهر المقدسي ، المطهر بن المطهر ، (ت : ٣٥٥هـ/ ٩٦٥م) .
٣٧٥- **البدء والتاريخ** ، بغداد : مكتبة المثنى .
- المقّري، أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد التلمساني (ت: ١٠٤١هـ/ ١٦٣١م) .
٣٧٦- **نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين ابن الخطيب** ، القاهرة : مطبعة بولاق ، ١٣٧٩هـ/ ١٨٦٢م .
٣٧٧- **أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض** ، تحقيق سعيد أحمد أعراب ومحمد بن تاويت ، المحمدية : مطبعة فضالة .
- المقريزي ، تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي بن عبد القادر الحسيني العبيدي (ت : ٨٤٥هـ/ ١٤٤١م) .
٣٧٨- **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار** ، القاهرة : بولاق ، ١٢٧٠هـ/ ١٨٥٣م .
٣٧٩- **السلوك لمعرفة دول الملوك** ، تحقيق سعيد عبد الفتاح عاشور، القاهرة : وزارة الثقافة ، مركز تحقيق التراث ، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م .
- المامقاني ، عبد الله بن محمد حسن (ت : ١٣٥١هـ/ ١٩٣٢م) .
٣٨٠- **تنقيح المقال في أحوال الرجال** ، النجف : المطبعة المرتضوية ، ١٣٤٩ - ١٣٥٢هـ/ ١٩٣٠ - ١٩٣٣م .
- ابن منظور ، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي الأنصاري

المصري (ت : ٧١١هـ/ ١٣١١م) .
٣٨١- **لسان العرب** ، المحيط ، إعداد وتصنيف يوسف خياط ، بيروت : دار لسان العرب .

- المنقري ، نصر بن مزاحم (ت : ٢١٢هـ/ ٨٢٧م) .
٣٨٢- **وقعة صفين** ، القاهرة : دار إحياء الكتب العربية ، ١٣٦٥هـ/ ١٩٤٥م .

- الميداني ، أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد (ت : ٥١٨هـ/ ١١٢٤م) .
٣٨٣- **مجمع الأمثال** ، تحقيق محمد قطة العدوي ومحمد الصباغ ، القاهرة : مطبعة بولاق ، ١٢٨٤هـ/ ١٨٦٧م .

- الناشيء الأكبر ، أبو العباس عبد الله بن محمد الناشيء الأنباري ، (ت : ٢٩٣هـ/ ٩٠٥م) .
٣٨٤- **مسائل الإمامة ومقتطفات من الكتاب الأوسط في المقالات** ، تحقيق ، يوسف فان إس ، نشر المعهد الألماني للأبحاث الشرقية ، بيروت : المطبعة الكاتوليكية ، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م .

- النباهي ، عبد الله بن الحسن (ت : ٧٩٢هـ/ ١٣٨٩م) .
٣٨٥- **تاريخ قضاة الأندلس المسمى المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا** ، تحقيق ليفي بروفنسال ، القاهرة : دار الكاتب العربي ، ١٣٦٨هـ/ ١٩٤٨م .

- النجاشي ، أبو العباس أحمد بن علي بن أحمد (ت : ٤٥٠هـ/ ١٠٥٨م) .
٣٨٦- **الرجال** ، بمباي- الهند - المطبعة المصطفوية ، ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م .

- ابن النديم ، أبو الفرج محمد بن إسحاق بن أبي يعقوب النديم الورّاق

البغدادي (ت : ٤٣٨هـ/ ١٠٤٦م) .
٣٨٧- الفهرست ، بيروت : دار المعرفة ، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م .
- النسائي ، أبو عبد الرحمن أحمد بن علي بن شعيب (ت : ٣٠٣هـ/ ٩١٥م) .
٣٨٨- السنن ، بيروت : دار إحياء التراث العربي ، ؟ .
٣٨٩- الضعفاء والمتروكين ، تحقيق بوران الضناوي وكمال يوسف الحوت ، بيروت ، دار الفكر ، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م .
٣٩٠- خصائص علي بن أبي طالب ، تهذيب أبو إسحاق الحويني الأثري ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م .
- النشار ، علي سامي .
٣٩١- نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام ، ط٤ ، القاهرة : دار المعارف ، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م .
- أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله بن أحمد (ت : ٤٣٠هـ/ ١٠٣٨م) .
٣٩٢- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ، القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٣٥١هـ/ ١٩٣٢م .
٣٩٣- ذكر أخبار أصبهان ، تحقيق سيفين ديدرين ، ليدن : هولاندا : مطبعة بريل ، ١٣٥٠هـ/ ١٩٣١م .
٣٩٤- الضعفاء ، تحقيق د . فاروق حمادة ، الدار البيضاء ، مطبعة النجاح ، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م .
٣٩٥- معرفة الصحابة ، تحقيق محمد راضي بن حاج عثمان ، الرياض : مكتبة الحرمين ، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م .
- نكلسن ، رنيولد .
٣٩٦- تاريخ العرب الأدبي في الجاهلية وصدر الإسلام ، ترجمة صفاء

خلوصي ، بغداد : مطبعة المعارف ، ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٩م .
- النوبختي ، أبو محمد الحسن بن موسى (ت : ٣١٠هـ/ ٩٢٢م) .
٣٩٧- **فرق الشيعة** ، تحقيق هـ . ريتر ، إستانبول : مطبعة الدولة ، ١٣٥٠هـ/ ١٩٣١م .
- النووي ، أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري الحزامي الحوراني الشافعي (ت : ٦٧٦هـ/ ١٢٧٧م) .
٣٩٨- **تهذيب الأسماء واللغات** ، بيروت : دار الكتب العلمية ، .
٣٩٩- **شرح صحيح مسلم** ، بيروت : دار الفكر ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م .
- الهاشمي ، سعد .
٤٠٠- **أبو زرعة الرازي وجهوده في السنّة النبوية** ، دراسة وتحقيق سعد الهاشمي ، نشر المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية في المدينة المنورة ، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م .
٤٠١- **عبد الله بن سبأ** ، حقيقة لا خيال ، مقال نشرته مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، السنة ١٣٩٨ - ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٨ - ١٩٧٩م .
- ابن هشام ، جمال الدين أبو محمد عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري (ت : ٢١٣هـ/ ٨٢٨م) .
٤٠٢- **سيرة النبي (ص)** ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، الناشر: دار الافتاء والبحوث العلمية بالرياض ، .
- الهلابي ، عبد العزيز .
٤٠٣- **عبد الله بن سبأ** ، حوليات كلية الآداب (الحولية الثامنة) جامعة الكويت ، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م .
- الهمذاني، أبو الحسن عبد الجبّار بن أحمد المعتزلي (ت : ٤١٥هـ/ ١٠٢٤م).

٤٠٤- **تثبيت دلائل النبوة** ، تحقيق عبد الكريم عثمان ، بيروت : دار العربية للطباعة والنشر والتوزيع ، .

- هنتس ، فالتر .

٤٠٥- **المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري** ، ترجمة من الألمانية كامل العسيلي ، عمّان : الجامعة الأردنية ، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م .

- الهيثمي ، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد ابن حجر المصري (ت : ٩٧٤هـ/ ١٥٦٦م) .

٤٠٦- **الصواعق المحرقة في الردّ على أهل البدع والزندقة** ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م .

٤٠٧- **مجمع الزوائد** ، بيروت : دار الكتاب ، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م .

- الواسعي ، عبد الواسع بن يحيى (ت : ١٣٧٩هـ/ ١٩٥٩م) .

٤٠٨- **الدّر الفريد الجامع لمفترقات الأسانيد** ، القاهرة : مطبعة حجازي ، ١٣٥٧هـ/ ١٩٣٨م .

- الواقدي : أبو عبد الله محمد بن عمر السهمي المدني (٢٠٧هـ/ ٨٢٢م) .

٤٠٩- **فتوح الشام** ، بيروت : دار الجيل ، .

٤١٠- **المغازي** ، تحقيق مارسدن جونس ، بيروت : عالم الكتب ، .

- ابن الوردي ، أبو حفص زين الدين عمر بن مظفر (ت : ٧٤٩هـ/ ١٣٤٨م) .

٤١١- **تاريخ ابن الوردي** ، ويعرف أيضاً بتتمة المختصر في أخبار البشر ، القاهرة : المطبعة الوهبية ، ١٢٨٥هـ/ ١٨٦٨م .

٤١٢- **خريدة العجائب وفريدة الغرائب** ، القاهرة : مطبعة مصطفي البابي الحلبي ، ١٣٥٨هـ/ ١٩٣٩م .

- الوردي ، علي .

٤١٣- **وعّاظ السلاطين** ، بغداد ، ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٤م .

- وكيع ، أبو سفيان ، وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي (ت : ١٩٧هـ/ ٨١٢م) .

٤١٤- **أخبار القضاة** ، بيروت : العالم الكتب ، .

- اليافعي ، عفيف الدين أبو محمد عبد الله بن أسعد بن علي بن سليم الشافعي (ت : ٧٦٨هـ/ ١٣٦٦م) .

٤١٥- **مرآة الجنان وعبرة اليقظان** ، حيدرآباد : مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية ١٣٣٧ - ١٣٣٩هـ/ ١٩١٨ - ١٩٢٠م .

- ياقوت الحموي ، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي البغدادي (ت : ٦٢٦هـ/ ١٢٢٨م) .

٤١٦- **معجم الأدباء** ، بيروت : دار إحياء التراث العربي ، .

٤١٧- **معجم البلدان** ، بيروت : دار صادر ، .

- اليعقوبي ، أحمد بن إسحاق بن جعفر بن وهيب بن واضح (نحو ٢٩٢هـ/ ٩٠٤م) .

٤١٨- **التاريخ** ، بيروت : دار بيروت للطباعة والنشر ، ١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م .

- أبو يعلى الفراء ، محمد بن الحسين الحنبلي (ت : ٤٥٨هـ/ ١٠٦٥م) .

٤١٩- **الأحكام السلطانية** ، تحقيق محمد حامد الفقي ، ط٢ ، القاهرة : مطبعة السنّة المحمدية ، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م .

- ابن أبي يعلى ، محدم بن محمد الحسين (ت : ٥٢٦هـ/ ١١٣١م) .

٤٢٠- **طبقات الحنابلة** ، تصحيح محمد حامد الفقي ، القاهرة ، مطبعة السنة المحمدية ، ؟ .

- أبو يوسف ، يعقوب بن إبراهيم (ت : ١٨٢هـ/ ٧٩٨م) .

٤٢١- كتاب الخراج ، بيروت : دار المعرفة ، .

○ ثانياً : مصادر بلغة أجنبية :

422- H.Lammens: L'islam; croyances et institutions, 2ème Edition, Beyrouth, Imprimerie catholique, 1941.

423- Levi delavida: The Encyclopedia of Islam, New Edititon, prepared By H. A. R. Gibb And Others. Leiden: E. J. Brill, 1960.

424- Reynold A. Nickolson: A Literary Histpry Of The Arabs, Cambridge; the Unversity Press, 1969.



□ فهرس الموضوعات □

○ الباب الثاني ○

الفتنة الأولى

❋ الفصل الثالث ❋

الموضوعات	الصفحة

○ الباب الثالث ○

الفتنة الثانية

❋ الفصل الأول ❋

○ الباب الثالث ○

الفتنة الثانية

❋ الفصل الثاني ❋

○ الباب الثالث ○

الفتنة الثانية

✹ الفصل الثالث ✹

○ الخاتمة ○

✹ ✹ ✹